



الاتحاد البرلماني العربي
الأمم المتحدة العامة

الملف الرابع للخبرات التشريعية والبرلمانية العربية

حول

الحريات العامة وحقوق الإنسان

وحقوق المعاقين

تونس ٢٧ - ٢٨ / ١١ / ١٩٨٩



الاتحاد البرلماني العربي
الأمم المتحدة

الملف الرابع للخبرات التشريعية والبرلمانية العربية

حول

الحريات العامة وحقوق الإنسان

وحقوق المعاقين

الاسلامية الفراء والمواثيق والمعاهدات الدولية والاعلان العالمي لحقوق الانسان ، (وهي المناهل الاساسية التي استقت منها الدساتير العربية) . ولعل ذلك يعود الى ان انظمة الحكم العربية قد ركزت اكثر على معالجة المشاكل الموروثة عن السيطرة الاستعمارية ، والمتعلقة اساسا بمقتضيات ارساء اسس الدولة ، ومتطلبات الامن الوطني ، وبناء القاعدة الاقتصادية وغيرها من المشكلات المرتبطة بعملية التنمية والحياة المعيشية للمواطن .

على الصعيد الدولي ، وبعد مخاضات عسيرة ونضالات طويلة خاضتها مختلف الشعوب ، تجسد مفهوم الحريات العامة وحقوق الانسان في الاعلان العالمي لحقوق الانسان الذي اقرته الامم المتحدة في العاشر من كانون الاول / ديسمبر عام / ١٩٤٨ ، ووافقت عليه جميع الدول المنضمة الى الامم المتحدة ، وضمنته في دساتيرها ، انطلاقا من ان الاعتراف بما لجميع اعضاء الاسرة الانسانية من كرامة اصيلة وحقوق متساوية وثابتة يشكل اساس الحرية والعدل والسلام في العالم .

ولقد تطور النضال في سبيل الحريات العامة وحقوق الانسان انطلاقا من واقع ان تجاهل تلك الحريات والحقوق قد افضيا الى اعمال اثارت في بربريتها الضمير الانساني من جهة ، ومن الرغبة في نشوء عالم يتمتع فيه الناس بحرية القول والعقيدة وبالتحرر من الخوف والفاقة ، وتنامى فيه العلاقات الودية بين شعوب العالم وبلدانه ، من جهة اخرى .

من هنا كانت مناقشة موضوع الحريات العامة وحقوق الانسان في المنتدى الرابع للخبرات التشريعية والبرلمانية العربية ، الذي عقد في الشقيقة تونس في تشرين الثاني - نوفمبر - من عام الماضي ، مسألة بالغة الاهمية من جانب البرلمانيين العرب . لعود اهمية هذه المناقشة الى عدة اسباب ابرزها :

١- انها جرت في اطار المجالس التشريعية العربية ، ومن خلال ممثلي الشعب الذين بيدهم تجسيد تلك الحريات والحقوق

في قوانين واحكام قابلة للتنفيذ من جهة ، ومراقبة اساليب التنفيذ وتقويمها عند الضرورة ، من جهة أخرى .

٢ - ان الموضوع الذي نحن بصدده ينطلق من حقيقة راسخة هي ان الحق والحريّة يشكلان قيمتين أساسيتين من القيم الإنسانية في كل مجتمع ، وهما من أكثر القيم تنصافاً بحياة الإنسان ومستقبله . ومن هنا فإنه يرتبط ارتباطاً عضوياً بمجمل التطورات الراهنة والمستقبلية لبلداننا العربية، وفضلاً عن ارتباطه بتحقيق الديمقراطية وترسيخ ممارستها، وحماية حقوق الإنسان وتطويرها ، فإنه يرتبط كذلك بإطلاق طاقات الجماهير وقدراتها الخلاقة وافساح المجال لها للمساهمة في صنع القرار السياسي والاختيار الحر لطريق التطور الاقتصادي والاجتماعي ، وهو موضوع يتخذ ابعاداً بالغة الأهمية في عالمنا العربي اليوم .

٣ - ان هذا الموضوع قد أصبح من المواضيع الأساسية التي تستأثر في الوقت الراهن باهتمام كبير على الصعيد الدولي . واصبحت له تأثيرات بالغة الأهمية حتى في مجال صياغة العلاقات بين الدول . ولعلنا لانسى هنا ان مجمل التطورات التي عصفت بانظمة الحكم في بلدان اوروبا الشرقية ، وحدثت فيها ذلك الانقلاب الشامل في مختلف مناحي الحياة قد جرت تحت لواء توطيد الديمقراطية والدفاع عن حقوق الإنسان وحرياته الأساسية التي انتهكت في تلك البلدان طوال عقود من الزمن .

وإذا كانت حقوق الإنسان وحرياته تمثل دائرة كبيرة تشمل ، فيما تشمل ، الحقوق القومية والحريات السياسية والاقتصادية والاجتماعية وغيرها ، فان تجربة التاريخ تدل على ان كفاح الإنسان في سبيل حقوقه القومية والوطنية قد شكل محورا أساسيا من كفاح البشرية عبر العصور ، وكان الأشد ضراوة والأكثر استعدادا للبذل والفداء . ولنا مما يجري في الأراضي العربية المحتلة خير شاهد على ذلك . فالانتفاضة البطولية لشعبنا العربي الفلسطيني ،

الكلمات التي القيت في حفل افتتاح الملتقى

كلمة
السيد صلاح الدين بالي
رئيس مجلس النواب
التونسي

بسم الله الرحمن الرحيم

السادة اعضاء الحكومة ،
السيد رئيس المجلس الوطني الفلسطيني ،
السادة سفراء الدول العربية الشقيقة ،
السادة رؤساء واعضاء الوفود النيابية المشاركة ،
السادة الامناء العاميين للمنظمات العربية ،
السادة الاطارات السياسيين للدولة ،
السيد الامين العام للاتحاد ،

أشكر سيادة الرئيس زين العابدين بن علي على تفضله بقبول
التنام هذا اللقاء العربي برعايته وتحت سامي اشرافه تأكيداً منه على ما
يوليه من عناية الى الاتحاد البرلماني العربي ومن اهتمام بالحرريات العامة
وحقوق الانسان وحقوق المعاقين ويسعدني ابلاغكم تحيات سيادة
رئيس الجمهورية .

مكاسب بالنسبة للعاقين وتم اتخاذ العديد من التدابير الرائدة على اساس الادماج والوقاية لارجاع المعاق الى حضيرة المجتمع وتوفير اسباب الكرامة له واعادة الامل فيه حتى يشعر انه مواطن له حقوق وواجبات وفي اطار التضامن الاجتماعي يعمل ويسهم ويأخذ نصيبه من الدنيا •

وفي هذا المجال سيتولى السيد وزير العدل والسيد وزير الشؤون الاجتماعية القاء بيان يتعلق بتطوير التشريع في العهد الجديد ويساهم الوفد التونسي بالقيام بملحوظات في هذا الشأن وكذلك المعهد العربي لحقوق الانسان ومكتب العفو الدولي •

ايها السادة والسيدات ،

ان القضية الفلسطينية هي في طبيعة اهتمامات ومشاكل الامة العربية وانا نحيي الشعب الفلسطيني المناضل من اجل استرجاع حقوقه ومقدساته وأراضيه المغتصبة ، وفي حديثنا على حقوق الانسان والحريات العامة حديث على واقع الشعب الفلسطيني الشقيق وعلى تصرفات اسرائيل نحوه •

وتونس العهد الجديد تعترف بدعمها للقضية الفلسطينية في جميع المجالات والمناسبات حيث ينفع الدعم •

وفي ١٣ نوفمبر الجاري وفي الجمعية العامة للمنظمة الاممية أعلن سيادة الرئيس زين العابدين بن علي عن مساندة تونس ودعمها المتواصل لقضية الشعب الفلسطيني الذي يجاهد ويتعرض للتعسف والاضطهاد في كفاحه المشروع ضد قوى البغي والاحتلال •

ومجلس النواب عازم على القيام بالواجب من حيث السعي للاسهام في تعزيز مسيرة الاتحاد البرلماني العربي •

واتمنى لجميع المشاركين في الملتقى ونيابة عن اعضاء مجلس
النواب التونسي اقامة طيبة على أرض تونس أرض الحوار وقلعة
العروبة والاسلام •

« واعتصموا بحبل الله جميعا ولا تفرقوا » •

— صدق الله العظيم —

والسلام عليكم ورحمة الله •

وأعلن عن افتتاح اشغال الملتقى •

★ ★ ★

1. 1940年10月，国民党政府成立，蒋介石任主席，汪精卫任副主席。国民党政府成立后，立即着手进行各项建设，包括政治、经济、教育、文化等方面。在政治方面，国民党政府实行一党独裁，蒋介石拥有最高权力。在经济方面，国民党政府实行统制经济，控制国家的经济命脉。在教育方面，国民党政府推行新教育，注重培养学生的民族意识和国家观念。在文化方面，国民党政府提倡传统文化，反对西方文化侵略。

2. 1945年8月，抗日战争胜利，国民党政府成为中国的唯一合法政府。国民党政府立即着手进行各项建设，包括政治、经济、教育、文化等方面。在政治方面，国民党政府实行一党独裁，蒋介石拥有最高权力。在经济方面，国民党政府实行统制经济，控制国家的经济命脉。在教育方面，国民党政府推行新教育，注重培养学生的民族意识和国家观念。在文化方面，国民党政府提倡传统文化，反对西方文化侵略。

3. 1949年10月，中华人民共和国成立，国民党政府迁往台湾。国民党政府迁台后，继续实行一党独裁，蒋介石拥有最高权力。在经济方面，国民党政府实行统制经济，控制国家的经济命脉。在教育方面，国民党政府推行新教育，注重培养学生的民族意识和国家观念。在文化方面，国民党政府提倡传统文化，反对西方文化侵略。

4. 1979年12月，中美关系正常化，国民党政府与美国断绝外交关系。国民党政府迁台后，继续实行一党独裁，蒋介石拥有最高权力。在经济方面，国民党政府实行统制经济，控制国家的经济命脉。在教育方面，国民党政府推行新教育，注重培养学生的民族意识和国家观念。在文化方面，国民党政府提倡传统文化，反对西方文化侵略。

5. 1981年9月，国民党政府宣布与大陆断绝外交关系。国民党政府迁台后，继续实行一党独裁，蒋介石拥有最高权力。在经济方面，国民党政府实行统制经济，控制国家的经济命脉。在教育方面，国民党政府推行新教育，注重培养学生的民族意识和国家观念。在文化方面，国民党政府提倡传统文化，反对西方文化侵略。

6. 1989年6月，国民党政府宣布与大陆断绝外交关系。国民党政府迁台后，继续实行一党独裁，蒋介石拥有最高权力。在经济方面，国民党政府实行统制经济，控制国家的经济命脉。在教育方面，国民党政府推行新教育，注重培养学生的民族意识和国家观念。在文化方面，国民党政府提倡传统文化，反对西方文化侵略。

7. 1991年5月，国民党政府宣布与大陆断绝外交关系。国民党政府迁台后，继续实行一党独裁，蒋介石拥有最高权力。在经济方面，国民党政府实行统制经济，控制国家的经济命脉。在教育方面，国民党政府推行新教育，注重培养学生的民族意识和国家观念。在文化方面，国民党政府提倡传统文化，反对西方文化侵略。

8. 1996年3月，国民党政府宣布与大陆断绝外交关系。国民党政府迁台后，继续实行一党独裁，蒋介石拥有最高权力。在经济方面，国民党政府实行统制经济，控制国家的经济命脉。在教育方面，国民党政府推行新教育，注重培养学生的民族意识和国家观念。在文化方面，国民党政府提倡传统文化，反对西方文化侵略。

9. 1998年12月，国民党政府宣布与大陆断绝外交关系。国民党政府迁台后，继续实行一党独裁，蒋介石拥有最高权力。在经济方面，国民党政府实行统制经济，控制国家的经济命脉。在教育方面，国民党政府推行新教育，注重培养学生的民族意识和国家观念。在文化方面，国民党政府提倡传统文化，反对西方文化侵略。

10. 2000年3月，国民党政府宣布与大陆断绝外交关系。国民党政府迁台后，继续实行一党独裁，蒋介石拥有最高权力。在经济方面，国民党政府实行统制经济，控制国家的经济命脉。在教育方面，国民党政府推行新教育，注重培养学生的民族意识和国家观念。在文化方面，国民党政府提倡传统文化，反对西方文化侵略。

وإذا أخذنا الحقبة الأخيرة كعينة تجسم ذلك الصراع بين قوى الخير والشر، فإنا نرى عهد الامان الصادر سنة ١٨٥٧ ميلادي الموافق لسنة ١٢٧٤ هجري يؤكد في المادة الاولى منه : الامان لجميع السكان على اختلاف اديانهم ، ولغاتهم ، وألوانهم . وهو أمان يشمل الاجساد ، والاموال ، والاعراض . ويوكل النص كل ذلك الى القضاء المجلسي بالمشورة حسب صريح العبارة .

وتضيف المادة الثانية منه : أن الانصاف حق للسكان تفرضه الانسانية ، وأن العدل في الارض هو الميزان المستوي ، يؤخذ به للمحق من المبطل ، ولو كان الاول ضعيفا والثاني قويا .

ثم تنتصب الحماية الفرنسية على البلاد ، وتستحوذ على أغلب مجالات التقاضي ، وتنتهك الحقوق . فيقاوم الشعب ذلك الحيف ، ويفتك استقلاله ، ويحرر دستور البلاد اصدار في غرة جوان ١٩٥٩ . ويضمن به أفضل ما جاء في الاعلانات السابقة لحقوق الانسان الاقليمية منها والعالمية على حد السواء .

حيث تضمنت توطئته : أن الشعب التونسي مصمم على التمسك بالقيم الانسانية المشاعة بين الشعوب التي تدين بكرامة الانسان ، وبالعدالة ، والحرية .

وأقر الفصل السادس منه : المساواة بين المواطنين في الحقوق والواجبات ، وأكد على أنهم سواء أمام القانون .

وكرس الفصل الثاني عشر براءة المتهم الى أن تثبت ادانته في محاكمة تكفل له فيها الضمانات الضرورية للدفاع عن نفسه .

وأضاف الفصل الثالث عشر : أن العقوبة شخصية ، ولا تكون الا بمقتضى نص قانوني سابق الوضع .

ورسم المبادئ التي تسوس السلطة القضائية المستقلة في المجالين

العدلي والاداري وذلك بالفصول من ٦٤ الى ٩ منه ، مبينا أن الاحكام تصدر باسم الشعب ، وتنفذ باسم رئيس الجمهورية .

وأكد أن القاضي مستقل لا سلطان عليه في قضائه لغير القانون .
ثم صدرت القوانين المجسمة لكيفية ممارسة تلك الحقوق ، والمنظمة للهياكل الساهرة على حسن تطبيق هاته القوانين .

وقد انطلقت الامة في مسيرة موفقة ترمم ما أفسدته السنوات العجاف ، وتشيد ما أهمل المستعمر بناءه سواء في مجال علاقات الافراد ببعضهم أو في مجال علاقاتهم بالدولة . مع تبني مجموعة من الاتفاقيات، والمعاهدات الدولية ، المقررة لحقوق الانسان من الجنسين منها :

١ - الاتفاقية المتعلقة بازالة أشكال التمييز العنصري . فقد صادقت عليها بالقانون عدد ٧٠ لسنة ١٩٦٦ المؤرخ في ٢٨ نوفمبر ١٩٦٦ .

٢ - الاتفاقية المتعلقة باللاجئين . فقد صادقت عليها بالقانون عدد ٢٦ لسنة ١٩٦٨ المؤرخ في ٢٧ جويلية ١٩٦٨ .

٣ - العهدان الدوليان المتعلق أولهما بالحقوق المدنية والسياسية ، وثانيهما بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية . فقد صادقت عليهما بالقانون عدد ٣٠ لسنة ١٩٦٨ المؤرخ في ٢٩ نوفمبر ١٩٦٨ .

٤ - المعاهدة الدولية المتعلقة بجريمة الفصل العنصري المعبر عنه بـ « أبارتهايد » وبالعقاب الذي تستوجبه تلك الجريمة . فقد صادقت عليها بالقانون عدد ٨٩ لسنة ١٩٧٦ المؤرخ في ٤ نوفمبر ١٩٧٦ .

٥ - ولاضفاء مزيد من المصادقية على تبني تونس للاتفاقيات الدولية ، تم تنقيح الفصل ٣٢ من الدستور . وذلك بالقانون الدستوري

عدد ٣٧ لسنة ١٩٧٦ المؤرخ في ٨ أبريل ١٩٧٦ • وبذلك أصبحت
الاتفاقيات الدولية المصادق عليها بصفة قانونية ، مقدمة على
القوانين الوطنية •

لكن من سوء الحظ طغت ، فيما بعد ، روح الفردية على القرارات
استغلالا لما سمي بالشرعية التاريخية ، فوق الحد من الحريات تعسفيا
وأنشئت الوكالة العامة للجمهورية ، ومحكمة أمن الدولة ، وهما
مؤسستان استثنائيتان في المجال القضائي ، وحوار الدستور لاجداث
الرئاسة مدى الحياة • وبذلك تدرجت البلاد في متاهات السعي الى
الخلافة ، وكادت أن تلتهمها صراعات مبيدة •

إلا أن الله القدير أراد بهذه البلاد خيرا ، فساق لها ابنها البار
سيادة الرئيس زين العابدين بن علي الذي عرف كيف يخلصها من هاته
المحنة بأسلوب حضاري متميز عما اعتاده أغلب رجال الحكم في العالم •
فأصدر سيادته بيان التحول المبارك معترفا للشعب بنضجه ،
وبحقه في رسم سياسة الدولة ، والمساهمة في النهوض بها وحمايتها ،
معتبرا ذلك مسؤولية ملقاة على عاتق جميع التونسيين ، وملتزما بتركيز
دولة القانون والمؤسسات في ظل نظام جمهوري حسبما يقتضيه
الدستور ، بدون ظلم ولا قهر ، ولا فوضى ولا تسبب •
كما أكد على ضرورة دعم علاقات التعاون مع جميع الدول
الشقيقة والصديقة •

وعلى ترسيخ التضامن الاسلامي ، والعربي ، والافريقي ،
والتوسطي • واحلاله منزلة مرموقة •
مع الالتزام بالعمل على تجسيم وحدة المغرب العربي الكبير في
نطاق المصلحة المشتركة •

ثم انبرى سيادته يحيي أمجاد الامة ، فرد الاعتبار لمن تنوسي

أشخاصا ومؤسسات • وشرع يدفع الامة الى تشييد صرحها على أسس حضارية راسخة •

بدأ بالتشريع حيث أجريت تعديلات عديدة وهامة منها :

١ - القانون الدستوري عدد ٨٨ لسنة ١٩٨٨ المؤرخ في ٢٥ جويلية ١٩٨٨ ، والذي أرجع للشعب صلاحياته في اختيار من يتولى مقاليد الحكم بالبلاد • وبذلك زالت الرئاسة مدى الحياة ، والخلافة التي كانت مرتبطة بها •

٢ - تم ، ولاول مرة ، تنظيم الاحزاب بالقانون الاساسي عدد ٣٢ لسنة ١٩٨٨ المؤرخ في ٣ ماي ١٩٨٨ ، قصد تنشيط الحياة السياسية في البلاد ، سعيا لتشريك كل فئات الشعب ، على اختلاف آرائها ، في النهوض بالاعباء الجماعية ، والتحرك نحو الافضل •

٣ - تعديل مجلة الصحافة بالقانون الاساسي عدد ٨٩ لسنة ١٩٨٨ المؤرخ في ٢ أوت ١٩٨٨ بغية ضمان حرية التعبير ، والنشر ، على أساس الديمقراطية المسؤولة •

٤ - تعديل قانون الجمعيات ، بالقانون الاساسي عدد ٩٠ لسنة ١٩٨٨ المؤرخ في ٢ أوت ١٩٨٨ ، ضمنا للحق في عقد الاجتماعات وتكوين الجمعيات • مما ساهم في تنشيط الحياة الثقافية ، والعلمية ودعم النشاط الاجتماعي ، لفائدة المعاقين ، والعجز ، والاطفال عديمي المأوى •

وفي المجال القضائي :

١ - تم تنظيم الاحتفاظ والايقاف التحفظي • بالقانون عدد ٧٠ لسنة ١٩٨٧ المؤرخ في ٢٦ نوفمبر ١٩٨٧ وذلك حماية لحرية المواطن من كل قيد لا مبرر له ، ولو كان اجتهاديا •

٢ - أحداث المجلس الدستوري للجمهورية بالامر عدد ١٤١٤ لسنة ١٩٨٧ المؤرخ في ١٦ ديسمبر ١٩٨٧ من أجل ضمان علوية الدستور على بقية القوانين .

٣-٤ - صدر القانونان عدد ٧٠ وعدد ٨٠ لسنة ١٩٨٧ المؤرخان في ٢٩ ديسمبر ١٩٨٧ ، والمتعلقان بالغاء خطة الوكيل العام للجمهورية ، ومحكمة أمن الدولة . وذلك تطهيرا للقضاء من الهياكل الاستثنائية .

٥ - المصادقة على اتفاقية الامم المتحدة المتعلقة بمناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة ، وذلك بالقانون عدد ٧٩ لسنة ١٩٨٨ المؤرخ في ١١ جويلية ١٩٨٨ .

٦ - اصدار غفو تشريعي لفائدة بعض المحكوم عليهم ، وذلك بالقانون عدد ٩٨ لسنة ١٩٨٨ المؤرخ ١٨ أوت ١٩٨٨ .

٧ - اصدار غفو تشريعي للمحكوم عليهم من أجل اصدار شيك بدون رصيد وذلك بالقانون عدد ٩٩ لسنة ١٩٨٨ المؤرخ في ١٨ أوت ١٩٨٨ ، مراعاة للازمة الاقتصادية التي مرت بها البلاد في السنوات ١٩٨٥ - ١٩٨٧ .

٨ - تنظيم السجون بالامر عدد ١٨٧٦ لسنة ١٩٨٨ المؤرخ في ٤ نوفمبر ١٩٨٨ وذلك لضبط حقوق وواجبات السجين باعتباره انسانا ولو زلت به القدم . وباعتبار أذ العقاب وسيلة اصلاح ، وليس أداة قهر ، أو انتقام .

٩ - الغاء عقوبة الاشغال الشاقة ، بالقانون عدد ٢٣ لسنة ١٩٨٩ المؤرخ في ٢٧ فيفري ١٩٨٩ ، وذلك حماية للذات البشرية من العقوبات القاسية والمهينة .

١٠- اعادة تنظيم مهنة المحاماة ، بالقانون عدد ٨٧ لسنة ١٩٨٩ المؤرخ في ٧ سبتمبر ١٩٨٩ وذلك دعما لحقوق الدفاع ، في ظل نظام قضائي معاصر .

كما حرصت تونس العهد الجديد على الاخذ بيد المحرومين من حقوقهم المدنية والسياسية نتيجة أحكام صادرة عليهم قبل السابع من نوفمبر المجيد ، من أجل جرائم سياسية وجرائم الرأي ، حيث شملهم عفو عام بالقانون عدد ٦٣ لسنة ١٩٨٩ المؤرخ في ٣ جويلية ١٩٨٩ والذي أعاد هاته الحقوق الى ٥٥٧٢ مواطنا ، وبذلك لم يعد في تونس أي سجين سياسي .

هذا بالاضافة الى أن لجنة العفو واسترداد الحقوق بقيت منذ التحول المبارك في حالة انعقاد شبه دائم لدرس الملفات المعروضة عليها للغرض حتى أن عدد المعفى عنهم من طرف صانع التحول بلغ ١١٠٥٨ شخصا . كما شمل السراح الشرطي ١٨٠٠ سجين من مجرمي الحق العام الذين برهنوا على اتعاظهم ، واستعدادهم للانسجام في المجتمع كعناصر صالحين لانفسهم ، ولن حولهم ، وذلك بعد أن وقع تزويدهم بما يكفي من وسائل الوقاية التي تبعدهم عن العودة الى الاجرام .

سيدياتي ، سادتي ،

إن هذه الاجراءات المكرسة للديمقراطية ، والحافطة للكرامة البشرية بصفة فعلية ، لا تشريعية فقط ، هي التي رفعت تونس العهد الجديد الى مصاف الدول المتحضرة إنسانيا . حيث لم تبق الديمقراطية فيها مطمحا يسعى اليه لممارسه الحقوق المضمنة بالاعلان العالمي لحقوق الانسان الصادر في ١٠ ديسمبر ١٩٤٨ ، والذي نحن على أبواب الاحتفال بذكراه الواحدة والاربعين . وذلك رفعا للتحاجير ، ومناهضة

للتعذيب ، والمحاكمات الاستثنائية ، ومن باب أولى الاختطاف ،
والتصفية الجسدية التي وقعت في بلدان أخرى ، بل ان صانع السابع
من نوفمبر المجيد ، يعتقد ، ويتصرف من منطلق أن الديمقراطية وسيلة
ضرورية للتنمية الشاملة ، فهي أفضل السبل لتخليص الشعوب من
الجهل ، والفقر ، والمرض ، وأنجع الطرق لتحقيق التقدم والازدهار
والمناعة . إن سياسة القهر يمكن أن ترهب الانسان ، فتقعهده
عن ممارسة حقوقه الطبيعية بعض الوقت ، قد يقصر أو يطول ، ولكن
نهايته محتومة ، ولنا في التحولات التي دقت هذا الجرس بالشرق
والغرب ، منذ زمن غير قصير ، خير دليل على ذلك .

هذا علاوة على أن تلك السياسة لا يمكن لها أن تسخر الطاقات
الكامنة ، والتي في مقدورها أن تحقق المعجزات حتى في البلدان التي
ليس لها ما تعول عليه غير مواردها البشرية .

فالاقتناع يجعل المواطن عاملا حريصا على مكتسباته ، ساعيا
لتنميتها بالطرق القانونية ، غيورا على شرعية النظام الذي يعيش في
ظله ، عوض أن يكون حاقدا عليه ، مخربا له . فتتفق الدولة في
الاحتماء منه أكثر مما تنفقه في سبيل النهوض به .

لذلك فانه لا مناص لاي نظام من أن يعود الشعب على ممارسة
الديمقراطية بحنكة في المجالات السياسية ، والاقتصادية ، والاجتماعية .
وهي الديمقراطية التي وصفها سيادة الرئيس بـ « المسؤولية » . وذلك
حتى لا يساء الفهم ، وتصبح البلاد في فوضى .

وضمانا لحسن استغلال هاته الوسيلة ذات الحدين ، يتعين أن
تتضافر كل الجهود في الدولة ، جهود السلطة ، والاحزاب ، والمنظمات ،
والجمعيات ، للتوعية والتحسيس كل من موقعه ، وحسب امكانياته ،
رائدنا جميعا المصلحة العليا للوطن . وهو ما قصده سيادة الرئيس

زين العابدين بن علي في بيان السابع من نوفمبر بقوله « إن استقلال بلادنا ، وسلامة ترابنا ، ومناعة وطننا ، وتقدم شعبنا هي مسؤولية كل التونسيين ، وحب الوطن ، والذود عنه ، والرفع من شأنه واجب مقدس على كل مواطن » .

وهذا التمشي الواضح والثابت نحو الحلول الجذرية بخطى رصينة هو الذي سجله لتونس ، الساسة والمفكرون في العالم بأسره ، شرقيه وغريبه ، فاتخذوا منها مدرسة لنشر الممارسة الفعلية لحقوق الانسان في العالم الثالث . ولذلك انتصبت بها الجمعيات ، والمؤسسات الاقليمية والدولية المهتمة بالموضوع . مثل المعهد العربي لحقوق الانسان ، وفرع منظمة العفو الدولية التي أشادت في تقريرها السنوي بتطور تونس في مجال تلك الحقوق .

سيداتاي ، سادتي ،

إننا نعلق آمالا كبيرة على نتائج اشغال ملتقاكم هذا ، يقينا منا بأن تلك النتائج ستساعد على الرفع من شأن المواطن العربي . ضرورة أن التوصيات التي ستصدرونها ، وستسعون لتطبيقها كل حسب ظروف بلده وملابسات شعبه ، ستكون غراسات وارفة الظل ، تركز الامن والاستقرار في الربوع من - الخليج الى المحيط . كي تتفرغ الجهود للانشاء والتعمير مواجهة للتحديات التي تحدق بنا من كل جانب .

وإني إذ أهنيكم بالتوفيق ، سلفا ، في أعمالكم ، أرجو لكم إقامة طيبة بين ظهرانينا في تونس العزيزة . وشكرا على حسن الاصغاء ، والمعدرة عن الاطالة .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

كلمة
السيد عبد الرحمن بوراوي
الامين العام للاتحاد
البرلماني العربي

السيد رئيس مجلس النواب

السادة الوزراء

السادة رؤساء واعضاء الوفود البرلمانية المشاركون في الملتقى

السادة ممثلوا المنظمات الملاحظة

السيدات والسادة الحضور

باسم الاتحاد البرلماني العربي اسمحوا لي بادئ ذي بدء أن أعرب
عن بالغ الشكر وعميق الامتنان الى فخامة الرئيس زين العابدين بن علي
رئيس الجمهورية التونسية الشقيقة على رعايته السامية لهذا الملتقى ،
الامر الذي يدل على ايمان راسخ بدور العمل البرلماني في ارساء دعائم
الديمقراطية وحماية الحريات وحقوق الانسان كما أتوجه بالشكر
العميق الى الاخوة في مجلس النواب ، وفي مقدمتهم سيادة الاخ صلاح
الدين بالي ، رئيس المجلس ، والى حكومة تونس وشعبها على
استضافتهم أعمال الملتقى الرابع للخبرات التشريعية والبرلمانية العربية ،
وعلى الحفاوة والتكريم اللذين أحطنا بهما منذ حللنا في هذه الارض
الطيبة ، وكذلك على حسن التنظيم والامكانيات التي وضعت تحت
تصرف المشاركين في هذا الحدث البرلماني العربي الهام .

واتتهز هذه المناسبة لانقل اليكم تحيات سعادة الاخ هلال بن أحمد بن لوتاه ، رئيس الاتحاد البرلماني العربي ، رئيس المجلس الوطني الاتحادي لدولة الامارات العربية المتحدة وتمنياته بأن تتكثل أعمالنا بالنجاح والتوفيق •

وأنة لمن حسن الطالع أن تتزامن أعمال هذا الملتقى مع احتفالات الشعب التونسي الشقيق بالذكرى الثانية للسابع من نوفمبر الذي دشّن مرحلة جديدة في تاريخ هذا البلد الشقيق من أبرز معالمه توسيع الديمقراطية وترسيخ دعائمها وفتح المجال واسعا أمام تطور مدروس في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية •

السيدات والسادة ،

إن انعقاد هذا الملتقى لمناقشة موضوعي الحريات العامة وحقوق الانسان وحقوق المعاقين يشكل تواصلا لانشطة الاتحاد البرلماني العربي في تبادل الخبرات والتجارب البرلمانية والتشريعية بين البرلمانات العربية تنفيذا لاهداف الاتحاد البرلماني العربي والاهتمام بالقضايا التي تشكل تماسا مباشرا بحياة الانسان العربي ، وتفتح الطريق الى اقامة حوار بناء حول أفضل السبل الموصلة الى موقف عربي موحد من كافة تلك القضايا ، موقف يخدم في المحطة النهائية المصلحة العليا للامة العربية وتطلعاتها نحو الوحدة والتقدم •

إن موضوع الملتقى الذي نحن بصددته يرتبط ارتباطا وثيقا بمجمل التطورات الراهنة والمستقبلية لبلداننا العربية • وفضلا عن ارتباطه بتعميق الديمقراطية وترسيخها وحماية حقوق الانسان وتطورها ، فانه يرتبط كذلك باطلاق طاقات الجماهير وقدراتها الخلاقة وافساح المجال للمساهمة في صنع القرار السياسي والاختيار الحر لطريقة التطور الاقتصادي والاجتماعي ، وغني عن القول أن مساهمة الجماهير في صنع تاريخ بلدانها من هذا المنطلق ، هو الطريق الصحيح الى التنمية واقامة

مجتمع ترفرف عليه رايات الحرية والعدالة الاجتماعية والتقدم في مختلف المجالات •

وبالإضافة الى كل ذلك فان موضوع الملتقى هو أحد المواضيع الأساسية التي تستأثر في الوقت الحاضر باهتمام كبير على النطاقين العربي والدولي ، بل لقد أصبح موضوعا ذا أبعاد سياسية واجتماعية كبيرة ، وله تأثيرات بالغة الاهمية حتى في مجال صياغة العلاقات بين الدول • ولعل مما يتميز به هذا الملتقى أنه ينعقد في فترة بالغة الاهمية ، فترة ترتفع فيها في كل أنحاء العالم حملات المطالبة بالدفاع عن حقوق الانسان وحرياته ، ورايات الدفاع عن الديمقراطية والتعددية والانفتاح السياسي والاقتصادي والثقافي •

إن مجلس الاتحاد الثامن عشر عند اختياره لموضوع الملتقى ، انطلق من حقيقة راسخة هي أن الحق والحرية يشكلان قيمتين أساسيتين من القيم الانسانية في كل مجتمع ، وهي أكثر القيم التصاقا بحياة الانسان منذ وجود الانسان • وتاريخ البشرية بأسره كان وما يزال صراعا من أجل البقاء والحرية والتقدم والحضارة التي نشهدها اليوم ، والتي تمثل الحرية والديمقراطية وحقوق الانسان نبضا من مصالحه وغاويته البارزة هي وليدة نضالات وصراعات طويلة ودائمة ، ونتائج تضحيات جسيمة قدمتها أجيال وأجيال عبر عصور التاريخ السحيقة والموغلة في القدم • فالكفاح ضد العبودية والاقطاع والاستعمار وضد الاستغلال بكافة أشكاله ، وكذلك النضال ضد العنصرية والامبريالية وضد الصهيونية بوصفها شكلا من أشكال العنصرية في عالمنا المعاصر • كل هذه أشكال ومظاهر لكفاح الانسان من أجل حرياته وحقوقه الأساسية •

وإذا كانت حقوق انسان وحرياته تمثل دائرة كبيرة تشمل الحقوق القومية والحرريات السياسية والاجتماعية وغيرها فان تجربة التاريخ تدل على أن نضال الانسان في سبيل حقوقه القومية والوطنية

هو الاشد ضراوة والاكثر استعدادا للبذل والفداء •
ولنا فيما يجري في الاراضي العربية المحتلة خير شاهد على ذلك •
فالانتفاضة الباسلة لشعبنا العربي الفلسطيني التي تدخل عامها الثالث
بعد أيام قامت وتتواصل من أجل انتزاع الحقوق الوطنية المشروعة وغير
القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني : الحق في العودة وتقدير المصير
واقامة الدولة الوطنية المستقلة على التراب الوطني الفلسطيني أنه نضال
استبسالي ، لا يعرف الهوادة والمساومة ، يعتمد بالدم والشهادة والمعاناة
في كل يوم ، ولكنه نضال ماثرب متواصل يمتد اتساعا وعمقا شعاره :
الشهادة أو النصر •• ونضال كهذا لا بد أن يتوج بالنصر •

السيدات والسادة ،

في طرحنا لموضوع الحق والحرية — بوصفهما قيمتين أساسيتين
من قيم الحياة الانسانية ، لا ننتقل من اعتبار الحق والحرية مفهومين
فوضويين بل من كونهما مسؤوليتان تتحركان ضمن اطار معين حده
الاول الحرص على مصلحة المجتمع وحده الثاني احترام حقوق الآخرين
وحرياتهم •

وفي معالجتنا لموضوع حقوق المعاقين فان اهتمامنا ينصب على
ضرورة توفير كل الظروف اللازمة لتنمية القدرات البدنية والنفسية
للانسان المعوق وتمكينه من تحقيق اكتفاء ذاتي وتأهيله بصورة تيسر
ادماجه في المجتمع ، وحمايته من كل ما يعيق الاستفادة من عطائه
واسهامه في تطوير الوطن والمجتمع •

واني على يقين أن مداولاتنا حول هذين الموضوعين الهامين سوف
تشكل اسهاما مسؤولا في وضع أرضية مشتركة للتشريعات التي تمس
حقوق الانسان وحرياته وحقوق المعاقين في وطننا العربي الكبير •

أتمنى للثقافتنا النجاح والتوفيق •

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته •

الحريات العامة وحقوق الانسان

في دستور دولة الامارات العربية المتحدة

بقلم الاستاذ محمد سعيد الصاحي

مراقب المجلس الوطني الاتحادي

لدولة الامارات العربية المتحدة

« ولقد كرمنا بني آدم وحملناهم في البر والبحر ورزقناهم من
الطيبات وفصلناهم على كثير ممن خلقنا تفضيلاً » .

(صدق الله العظيم) - سورة الاسراء ٧٠

الانسان هو محور الحقوق ، وأي تقدم لا يمكن اخرازه الا من
خلال انسان حر مصون الحقوق والحريات ، متحرر من الخوف والظلم
والاستبداد ، انسان يعرف ما له من حقوق وما عليه من واجبات ،
يقتضي حقه ممن يعتدي عليه ويقتض منه أن هو اعتدى على حقوق
غيره ، دون تفرقة بسبب اللون أو الجنس أو الجنسية أو العقيدة .

ولقد عانت معظم شعوب العالم مرارة الذل والقمهر والظلم
والاستبداد والتفرقة في الحقوق والواجبات نتيجة تسلط فئة طاغية على
مقدراتها ، فأذاقت شعوبها لباس الخوف والجوع وسخرتها لتحقيق
مآربها وأغراضها الشخصية فأشعلت الحروب والقتل وزجت بالشعوب
المغلوبة على أمرها في أتون الحروب واتخذت من هامات وجثث الرجال

والنساء والاطفال وقودا يزيد من سعيها فحصلت تروس الحرب أرواح الملايين من البشر ، وهضمت الحقوق وانتهكت الحرمات •

فكانت الحرب الكونية الاولى وتلتها الحرب الكونية الثانية ، وخلال تلك الحقبة المظلمة من تاريخ البشرية ظهرت أصوات تنادي بضرورة وضع مبادئ قواعد تضمن القدر الأدنى من الحقوق والحريات للانسان تلتزم بها الدول وتكون معيارا لتقدمها وتحضرها ، فلم تكد الحرب العالمية الثانية تضع أوزارها ، وتنفض الشعوب المغلوبة على أمرها غبار الحرب عنها حتى أحس شاعلوها أنهم ارتكبوا بحق الانسان والانسانية جرائم سوف يذكرها التاريخ وتبقى وصمة عار في جبينهم ، وتداركا لما كسبت أيديهم الملوحة بدماء الابرياء والمستضعفين فقد اجتمع مديرو الحروب وأعلنوا عن ضرورة وضع مبادئ تضمن الحقوق الاساسية للانسان •

ففي العاشر من شهر ديسمبر عام ١٩٤٨ نادى المجتمع الدولي بحق الانسان في حياته وكرامته وسعيه ، وأعلن هذه الحقوق لتكون المستوى المشترك الذي ينبغي أن تستهدفه جميع الامم والشعوب ، وذلك عندما صدقت الجمعية العمومية لمنظمة الامم المتحدة على مشروع الاعلان العالمي لحقوق الانسان في جلستها المنعقدة في باريس •

ويعتبر ما ورد بالاعلان العالمي لحقوق الانسان مبادئ اعتبرتھا الدول هدفا مثاليا تسعى الى تحقيقه بادراجه في قوانينها وتشريعاتها • وتتألف بنود الاعلان من ثلاثين مادة تنص المادة الاولى منه على أن : « يولد جميع الناس أحرارا متساوين في الكرامة وفي الحقوق وقد وهبوا عقلا وضميرا وعليهم أن يعاملوا بعضهم بعضا بروح الاخاء » • وإذا كان الاعلان العالمي لحقوق الانسان قد وضع الاسس العامة لهذه الحقوق فقد صدرت عن الامم المتحدة وعن مثيلاتها اعلانات ومعاهدات دولية تفصيلية عديدة أهمها الاتفاق الدولي الخاص بالحقوق

المدينة والسياسية ، والاتفاق الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية واللدان صادقت عليهما الجمعية العمومية للامم المتحدة بتاريخ ١٦ ديسمبر ١٩٦٦ •

وتشمل بنود الاعلان على مجموعة من الحقوق السياسية والمدنية والاجتماعية والثقافية والتي فادت بها الجمعية العامة للامم المتحدة على أنه القاسم المشترك الذي ينبغي أن تستهدفه كافة الشعوب والامم حتى يسعى كل فرد وهيئة في المجتمع - واضعين على الدوام هذا الاعلان نصب أعينهم - الى توطيد احترام هذه الحقوق والحريات عن طريق التعليم والتربية ، واتخاذ اجراءات مطردة قومية وعالمية لضمان الاعتراف بها ومراعاتها بصورة عالمية فعالة بين الدول الاعضاء ذاتها وشعوب البقاع الخاضعة لسلطانها •

ولئن كانت جملة الحقوق الواردة في الاعلان العالمي لحقوق الانسان ترجع في أصولها الى توفير الحرية والكرامة للناس وتحقيق العدل والمساواة بينهم • إلا أن الشريعة الاسلامية الغراء سبقت في هذا المجال الانساني بما ورد فيها من مبادئ سامية لكافة بني الانسان • ذلك أن هدف هذه الشريعة هو تحرير الانسان وتوفير العزة والكرامة له امتدادا لتكريم الله سبحانه في قوله : « ولقد كرمنا بني آدم » (الاسراء ٧٠) وفي قوله سبحانه : « وما أرسلناك الا رحمة للعالمين » (الانبياء ١٠٧) وهذه الرحمة الالهية التي أعلنتها الشريعة الاسلامية لا تتحقق الا بالاستجابة الى أحكامها وأهدافها ، في ظل الاحساس الصادق المستقر في ضمير الانسان بالاخوة الانسانية والنسب الواحد ، مهما اختلف الجنس أو اللون أو الدين أو اللغة • وذلك الاحساس الذي يجعل هذه الحقوق الانسانية أمرا فطريا وقدرا مشتركا بين جميع أفراد السلالة البشرية التي انحدرت من أب واحد هو آدم وأم واحدة هي حواء • مما يجعلها تعلو على أي اعلان أو ميثاق بشري إذ يتحتم

الالتزام بها ، والاستجابة لها باعتبارها ديناً الهياً يستند الاذعان له الى أعماق الضمير الانساني .

ودولة الامارات العربية المتحدة انطلاقاً من تعاليم ومبادئ الشرع الاسلامي الحنيف الذي كرم الانسان وفضله على سائر المخلوقات ، وايماناً منها بأن الانسان هو محور الحقوق جميعاً وأنه لا تقدم ولا ابداع الا بوجود انسان حر مصون الحرية والكرامة محفوظ الحقوق ، وتمشياً مع الاعلانات والمواثيق الدولية المقررة لحقوق الانسان فقد ضمنت دستوراً هذه المبادئ الاساسية لحقوق الانسان فأقرت حق الحياة لكل انسان ، فلا يهدر دمه إلا في قصاص ، وحرية العقيدة ، فلا يجبر انسان على اعتناق عقيدة لا يرضاها ، وحق حرية التفكير ، فلا يجبر عليه أن يستخدم عقله وان يعبر عن ثمار فكره ، وحق التصرف فيما يملك فلا يقتصبه منه غاصب ، وحق المساواة بين المواطنين أمام القانون فلا يميز عظيم على وضع ، وحق المعيشة الكريمة للجميع فلا يترك فرد وأسرتة فريسة للجهل أو المرض أو الفقر ... الخ .

وقد أفرد الدستور الباب الثالث منه للحريات والحقوق والواجبات العامة في المواد من (٢٥) حتى (٤٤) .

فجاءت المادة (٢٥) مقررة مبدأ المساواة اذ جرى نصها بالآتي :
(جميع الافراد لدى القانون سواء ولا تمييز بين مواطني الاتحاد بسبب الاصل أو الموطن أو العقيدة الدينية أو المركز الاجتماعي) .
وعن الحرية الشخصية نصت المادة (٢٦) على أن :

الحرية الشخصية مكفولة لجميع المواطنين ولا يجوز القبض على أحد أو تفتيشه أو حجزه أو حبسه الا وفق أحكام القانون ولا يعرض أي انسان للتعذيب أو المعاملة العاطة بالكرامة) .

ومن ضمانات الحرية الشخصية ما نصت عليه المادة (٢٧) من أنه

لا عقوبة الا على ما تم من فعل أو ترك بعد صدور القانون
الذي ينص عليها •

ومما نصت عليه المادة (٢٨) من أن (العقوبة شخصية ، والمتهم
بريء حتى تثبت ادانته في محاكمة قانونية وعادلة ، وللمتهم الحق في
أن يوكل من يملك القدرة للدفاع عنه أثناء المحاكمة ••• وايداء المتهم
جسمانيا أو معنويا محظور) •

وفضلا عن الحرية الشخصية وضماناتها ، فقد كفل الدستور
الحريات الاخرى مثل حرية التنقل ، حيث نص في المادة (٢٩) على أن
(حرية التنقل والاقامة مكفولة للمواطنين في حدود القانون) •
وحرية الرأي حيث نص في المادة (٣٠) على أن (حرية الرأي
والتعبير عنه بالقول والكتابة وسائر وسائل التعبير مكفولة في حدود
القانون) •

كما نص الدستور في المادة (٣١) على أن (حرية المراسلات
البريدية والبرقية وغيرها من وسائل الاتصال وسريتها مكفولتان وفقا
للقانون) •

وبالنسبة لحرية القيام بشعائر الدين فقد نصت عليها المادة (٣٢)
على أن تتم طبقا للعادات المرعية والا يخل ذلك بالنظام العام أو ينافي
الآداب العامة •

كما كفلت المادة (٣٣) من الدستور حرية الاجتماع وتكوين
الجمعيات في حدود القانون •

وأكدت المادة (٣٤) أن كل مواطن حر في اختيار عمله أو مهنته أو
حرفته في حدود القانون ، ولا يجوز فرض عمل اجباري على أحد الا في
الاحوال الاستثنائية التي ينص عليها القانون وبشرط التعويض عنه ولا
يجوز استبعاد أي انسان •

ومن الحقوق العامة ما نصت عليه المادة (٣٥) من أن باب الوظائف العامة مفتوح لجميع المواطنين على أساس المساواة بينهم في الظروف ووفقا لأحكام القانون .

وما نصت عليه المادة (٣٦) من أن للمساكن حرمة فلا يجوز دخولها بغير إذن أهلها الا وفق أحكام القانون وفي الاحوال المحددة فيه .
وحظرت المادة (٣٧) ابعاد المواطنين أو تقيهم من الاتحاد .
كما حظرت المادة (٣٨) تسليم المواطنين واللجئين السياسيين .
ونصت المادة (٣٩) من الدستور على أن المصادرة العامة للأموال محظورة ولا تكون عقوبة المصادرة الخاصة الا بناء على حكم قضائي وفي الاحوال المنصوص عليها في القانون .

ولم يقصر الدستور حمايته على حقوق وحریات المواطنين ، بل جعلها تشبه بل كذلك الاجانب داخل الدولة ، حيث نصت المادة (٤٠) على أن (يتمتع الاجانب في الاتحاد بالحقوق والحریات المقررة في المواثيق المرعية ، أو في المعاهدات والاتفاقيات التي يكون الاتحاد طرفا فيها وعليهم الواجبات المقابلة لها) .

أما عن الواجبات العامة فقد نص الدستور في المادة (٤٢) على أن (أداء الضرائب والتكاليف العامة المقررة قانونا واجب على كل مواطن) .
كما نص في المادة (٤٣) على أن (الدفاع عن الاتحاد فرض مقدس على كل مواطن) .

وأخيرا نص في المادة (٤٤) على أن (احترام الدستور والقوانين والأوامر الصادرة من السلطات العامة تنفيذا لها ومراعاة النظام العام واحترام الآداب العامة واجب على جميع سكان الاتحاد) .

ولم يكتف الدستور بتضمين الباب الثالث منه مبادئ الحقوق والحریات العامة السابقة والنابعة من شريعتنا الإسلامية الغراء وتتفق مع

الاعلان العالمي لحقوق الانسان ولكنه اسبغ حمايته الدستورية لهذه الحقوق والحريات بأن نص في المادة (٤١) منه على أن (لكل انسان أن يتقدم بالشكوى الى الجهات المختصة بما في ذلك الجهات القضائية من امتهان الحقوق والحريات المنصوص عليها في هذا الباب) •

وبذلك كفل الدستور حق الشكوى من انتهاك هذه الحقوق أو الحريات الى كل الجهات المختصة سواء كانت سلطات رئاسية أو تنفيذية أو سلطات تشريعية أو قضائية - كما أنه لم يقصر الشكوى على المعتدى عليه فقط بل جعلها لكل انسان - وهذا يعني أن دستور دولة الامارات أخذ بفكرة دعوى الحسية المقررة في الشريعة الاسلامية في كل ما يتعلق بالحقوق والحريات والواجبات العامة والتي تتضمن كذلك مبدأ المساواة •

وفضلا عن الحقوق والحريات العامة الاساسية السابقة التي ضمنها دستور دولة الامارات العربية المتحدة - الباب الثالث منه - فقد أكد الدستور كذلك على الحقوق الاجتماعية والاقتصادية الاساسية حيث ضمنها الباب الثاني منه في المواد من (١٤) الى (٢٤) •

فقد نص في المادة (١٤) منه على أن (المساواة والعدالة الاجتماعية وتوفير الامن والطمأنينة وتكافؤ الفرص لجميع المواطنين من دعامات المجتمع والتعاقد والتراحم صلة وثقى بينهم) •

وعن حماية الاسرة نص الدستور في المادة (١٥) على أن (الاسرة أساس المجتمع قوامها الدين والاخلاق وحب الوطن ، ويكفل القانون كيانها ويصونها ويحميها من الانحراف) •

وعن رعاية الطفولة والامومة والعجزة جاء في نص المادة (١٦) ما يلي : (يشمل المجتمع برعايته الطفولة والامومة ويحمي القصر وغيرهم من الاشخاص العاجزين عن رعاية أنفسهم لسبب من الاسباب كالمريض أو العجز أو الشيخوخة أو البطالة الاجبارية ، ويتولى مساعدتهم

وتأهيلهم لصالحهم وصالح المجتمع) •
كما أقر الدستور حق التعليم والقضاء على الأمية فنص في المادة (١٧) على أن (التعليم عامل أساسي لتقدم المجتمع وهو الزامي في مرحلته الابتدائية ومجاني في كل مراحله داخل الاتحاد ••• الخ) •
كما كفل الرعاية الصحية للمواطنين اذ نص في المادة (١٩) على أن (يكفل المجتمع للمواطنين الرعاية الصحية ووسائل الوقاية والعلاج من الامراض والابوثة ••) •

وبالنسبة لحق العمل وارساء روابطه على أساس من العدالة نص الدستور في المادة (٢٠) منه على أن (يقدر المجتمع العمل كركن أساسي من أركان تقدمه ، ويعمل على توفيره للمواطنين وتأهيلهم له • ويهيء الظروف الملائمة لذلك بما يضمنه من تشريعات تصون حقوق العمال ومصالح أرباب العمل على ضوء التشريعات العمالية العالمية المتطورة) •
وفيما يتعلق بحماية الملكية الخاصة نصت المادة (٢١) على أن (الملكية الخاصة مصونة، ويبين القانون القيود التي ترد عليها • ولاينزع من أحد ملكه الا في الاحوال التي تستلزمها المنفعة العامة وفقا لاحكام القانون ، وفي مقابل تعويض عادل) •

ويستخلص مما تقدم أن دستور دولة الامارات العربية المتحدة كفل الحقوق الاجتماعية وصان الملكية الفردية ، بالاضافة الى الحقوق والحريات الطبيعية وبذلك أقام التوازن بين السلطة والحرية بما يحقق للمجتمع الامن والرخاء والسلام ، ولل فرد الحرية والعدالة والمساواة •

حضرات السادة

إذا كانت حقوق وحرريات الافراد الاساسية قد أقرتها المواثيق والاعلانات الدولية الخاصة بحقوق الانسان فان حقوق وحرريات الجماعات والشعوب يجب أن تكون لها نفس الحماية من باب أولى ، ويأتي في مقدمة هذه الحقوق • حق تقرير المصير الذي نصت عليه المادة

الاولى من العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية من أن لكل شعب أن يقرر بكامل حريته وضعه السياسي كما يسعى بكامل حريته لتحقيق تميته الاقتصادية والاجتماعية والثقافية •

فحق تقرير المصير شرط أساسي للتمتع الكامل بها في الحقوق الاساسية لافراد كل شعب •

ومما يؤرق الضمير الانساني ونحن على مشارف القرن الحادي والعشرين أن شعب فلسطين مازال يعاني منذ أكثر من أربعين عاما من حرمانه من أبسط حقوق الانسان بسبب إصرار اسرائيل على انتهاك هذه الحقوق بأبشع صور الممارسات القمعية • فالجريات تنتهك والاموال تصادر والشعائر الدينية تعطل وأماكن العبادة تدنس ، والعالم يكتفي بإصدار الاستنكار والتنديد •

ولكن أطفال الحجارة وأبطال الانتفاضة يصرون رغم كل ذلك أن يعلنوا للعالم بدماء شهدائهم أنهم شعب لن يستكين للقهر ولن يخضع للارهاب ولنوطال الزمن حتى يسترد حقه المشروع في تقرير مصيره واقامة دولته المستقلة على ترابه الوطني •

وفي الختام أود أن أؤكد على حقيقة هامة هي أنه لا يكفي النص على حقوق الانسان في اعلانات ومواثيق دولية أو تضمينها دساتير الدول • وانما يجب الى جانب ذلك اشتراك الانسان نفسه في حماية حقوقه من خلال تعليمه كل ما يتعلق بتلك الحقوق ، وتعلم هذه الحقوق لا يمكن أن يكون مسئولية المدرسة أو الجامعة وحدهما ، بل ينبغي أن يكون جزءا من سياسة الدولة كلها في اقامة الضمان الحقيقي لحقوق الانسان وهو ضمان الممارسة الفعلية لتلك الحقوق ورفض كل صور المساس بها •

العفو التشريعي العام

بقلم السيد عادل كعنيش

رئيس لجنة التشريع العام
في مجلس النواب التونسي

بسم الله الرحمن الرحيم

صادق مجلس النواب التونسي يوم ٢٧ جوان ١٩٨٩ على قانون العفو العام الذي جاء تنويجا لعدة انجازات تشريعية في ميدان الحريات العامة وحقوق الانسان ، وقد جاءت هذه الانجازات بناء على توجه سياسي مستمد من بيان التغيير الذي أعلن عنه سيادة الرئيس زين العابدين بن علي يوم ٧ نوفمبر ١٩٨٧ فوقع صيانة حقوق الانسان المدنية باعتبارها حقوق مقدسة ، وضمنت حقوقه السياسية لتأمين كافة الحقوق الاخرى ولا سيما الاقتصادية والاجتماعية . وقد جاءت هذه المكاسب التشريعية الجديدة منسجمة مع المكاسب التقدمية التي سبق للمجتمع التونسي الحصول عليها والمتعلقة خاصة بحقوق المرأة وواجباتها باعتبارها في مقدمة القوى التي تعمل من أجل تطوير المجتمع وضمان توازنه .

وقد توالى التشريعات منذ بيان التغيير على نسق حيث ، فبعد الغاء محكمة أمن الدولة التي كانت محكمة استثنائية تنتصب في القضايا السياسية ، أزيل منصب الوكالة العامة للجمهورية ووقع سن قانون

جديد لتنظيم الايقاف التحفظي ، وألغيت عقوبة الاشغال الشاقة ، ووقعت المصادقة على الاتفاقية الدولية المناهضة للتعذيب ، ثم صدر قانون الصحافة وقانون الاحزاب ، ووقع تنقيح الدستور ، وأجريت انتخابات رئاسية وتشريعية سابقة لاوانها .

وفي يوم ٩ أفريل ١٩٨٩ أعلن سيادة الرئيس زين العابدين بن علي بمناسبة آدائه لليمين الدستورية عن اعتزامه عرض قانون العفو العام ، ولم يمض الشهر حتى كان مشروع القانون أمام مجلس النواب ، فجاء ذلك تنويجا للانجازات التشريعية الحاصلة في العهد الجديد يطوي صفحة الماضي ويزيل كل آثار الضغينة التي بقيت عالقة في النفوس من جراء بعض سلبيات العهد الماضي .

مفهوم العفو العام :

العفو العام هو قانون استثنائي يهيم النظام العام تتخذه السلطة التشريعية بهدف محو الجريمة والعقاب المحكوم به من طرف المحاكم التونسية . وقد تعرض الدستور لهذا القانون صلب الفصل ٣٤ منه واستعمل مصطلح العفو التشريعي . أما مجلة المرافعات الجزائية التونسية فقد اطلقت عليه العفو العام ، وجاء الفصل ٣٧٦ من هذه المجلة ينص على أن العفو العام يمنح بقانون وتمحى به الجريمة مع العقاب المحكوم به ، فالجريمة تقوم على ٣ عناصر هي : الركن المادي والركن القسدي والركن القانوني ، فيتدخل المشرع بصفة استثنائية ويزيل الركن القانوني للافعال التي حصلت قبل تاريخ معين ، فيمحو بذلك الجريمة وكأنها لم تكن وهو ما أكدته الفصل ٣٧٧ من نفس المجلة عندما نص على أن ما وقع العفو فيه يعتبر كأن لم يكن ، لذلك فان الفارق كبير بين العفو العام والعفو الخاص ، فهذا الاخير هو من خصائص السلطة التنفيذية الممثلة في رئيس الدولة ، وينتج عنه اسقاط العقوبة أو الحط منها أو ابدالها ، وهو لا يشمل الا المحاكمات الباتة . فاذا كانت هنالك

قضية جارية فانه لا يشملها • أما بالنسبة للعفو العام فبإمكانه أيضا أن يشمل القضايا الجارية فتتقضى الدعوى العمومية في هذه الحالة ، وبطبيعة الحال فإن العفو العام يترتب عنه محو الجريمة والعقاب وزوال كل آثار المحاكمة من صحيفة السوابق فيسترجع الشخص حقوقه السياسية والمدنية كاملة •

الجزء الاول

من هم الاشخاص الذين شملهم العفو العام

الفقرة الاولى : الجرائم التي انسحب عليها العفو العام :

بالرجوع للتشاريح المقارنة في البلاد الاجنبية يتضح أنه حصل اختلاف كبير بين المدارس الفقهية في خصوص الطريقة التي يقع توخيها لتحديد الجرائم التي ينسحب عليها العفو العام ، فهناك من رأى أن العفو العام يجب أن ينسحب على كل الجرائم السياسية ، لكن هذه الطريقة تصطدم بصعوبة كبرى من الناحية التطبيقية وذلك لانعدام وجود تعريف قانوني متفق عليه للجريمة السياسية ، وأمام هذا الاشكال توخى القانون التونسي طريقة تعترف بالعفو الواقعي فتولى تعداد الافعال التي تدخل في مجال العفو العام وأوجب توفر شرطين :

- أ (أن يكون الفعل قد ارتكب قبل السابع من نوفمبر ١٩٨٧ •
- ب (أن يكون من بين الافعال التي عددها الفصل الاول •

١) العنصر الزمني :

هو ضروري في قوانين العفو العام ، وعادة ما يرتبط بحدث سياسي يشكل منعرجا حاسما في حياة الشعوب ، وقد وقع سحب هذا القانون على الافعال المرتكبة قبل السابع من نوفمبر ١٩٨٧ اعتبارا الى أن أهمية هذا الحدث في تاريخ تونس جديدة بأن تربط هذا المشروع بتلك المبادرة الجريئة لانقاذ البلاد من الهوة السحيقة التي كانت

ستتردى فيها بالاضافة الى ان مبادئ السابع من نوفمبر كانت منبعاً لهذه الانجازات التشريعية وفي مقدمتها قانون العفو العام الذي لم يسبق له مثيل في تاريخ البلاد قديماً وحديثاً • ولعله كذلك لسبب آخر يكمن في أعماق الضمير الوطني من أنه اذا كانت هنالك مبررات للجرائم السياسية التي حصلت قبل التغيير ، فإن هذه المبررات قد زالت بعد حصوله •

ب (العنصر السادس :

لقد اتبع القانون كما أسلفت طريقة تتمثل في سرد الافعال التي شملها العفو ، فجاء الفصل الاول متعرضاً الى نوعية هذه الافعال وهي :

- ١ - جرائم الاعتداء على أمن الدولة •
- ٢ - جرائم الخيانة العظمى المنصوص عليها بالقانون عدد ١٠ لسنة ١٩٧٠ •

٣ - حذف أحكام النصوص الخاصة بالصحافة ما عدا ما يتعلق بالحياة الخاصة للأشخاص •

٤ - حذف الاحكام الخاصة بالاجتماعات العامة والمواكب والاستعراضات والمظاهرات والتجمهر •

٥ - حذف أحكام النصوص المتعلقة بالجمعيات •

٦ - حذف أحكام الفصول ٣٨٧ و ٣٨٨ و ٣٩٠ من مجلة الشغل وأحكام الفصول ١٠٧ و ١٣٦ و ١٣٧ من المجلة الجنائية التي تتعلق بالاضرابات غير الشرعية والصد عن العمل وعدم الامتثال لاجراءات التسخير •

٧ - أفعال أخرى مرتبطة باحدى الجرائم المذكورة أعلاه •

٨ - الفرار من السجن أو اخفاء مسجون فار أو اجتياز الحدود بدون رخصة من غير نقاط العبور اذا كانت للجريمة دوافع سياسية أو نقابية •

ومن خلال هذا الاستعراض للجرائم التي شملها هذا القانون
بتضح أن الفصل الاول شمل كل الجرائم السياسية والنقابية ، وهذه
الطريقة هي التي وقع اتباعها في احداث التشريعات الاجنبية المقارنة
وخاصة قانون العفو التشريعي الصادر بفرنسا في ٤/٨/١٩٨١ وقانون
١٩٨٨/٧/٢٠ .

الفقرة الثانية : الاستثناءات :

إن صياغة كل قانون من هذا القبيل يتطلب وضع استثناءات لان
المشرع الذي يمثل ضمير المجتمع لا يقبل التساهل مع بعض الانواع من
الجرائم ، وقد اعتمد القانون الذي وقعت المصادقة عليه يوم ٢٧/٦/
١٩٨٩ المبادئ المثلثي التي جاء بها بيان التغيير والتي أكدت أن الوطن
أمانة في أعناقنا جميعا ، فالذود عنه واجب مقدس ، كما أنه لا مجال
للتسبب والاضرار بالمصالح الوطنية ، لذلك جاءت الاستثناءات على
ثلاثة أنواع :

- ١) استثناءات تتعلق بجرائم التنكر للوطن .
- ٢) استثناءات تتعلق بالاستيلاء على أموال المجموعة الوطنية .
- ٣) استثناءات تتعلق بأعمال العنف والقتل .

فبالنسبة للنوع الاول فلقد استثنى القانون من العفو جرائم
الاعتداء على أمن الدولة المنصوص عليها بالفصول ٦٠ أو ٦١ مكرر
فقرة ١ و ٦١ مكرر ثانيا الفقرتين ١ و ٣ والفصل ٧٦ من المجلة الجنائية
وهذه الجرائم تهم كل تونسي حمل السلاح على بلاده في صفوف العدو
أو أفشى أسرار الدفاع الوطني لدولة أجنبية أو للعموم أو سلم ارشادات
او اختراعات الى اجانب تهم الدفاع الوطني وكذلك من احرق او هدم
بمواد انفجارية ابنية او مخازن للذخيرة أو غيرها من أملاك الدولة .

أما بالنسبة للنوع الثاني فلقد استثنى من العفو العام الاشخاص

الذين ارتبطت أفعالهم بجرائم الارشاء أو الحصول على منفعة بوجه غير قانوني أو الاستيلاء على أموال عمومية أو التصرف فيها بوجه غير شرعي والملاحظ ان جريمة الاضرار بملك الدولة لم يقع حشرها ضمن الاستثناءات وذلك حتى ينتفع عدد كبير من الاشخاص وخاصة الطلاب بمقتضيات العفو العام لانه كثيرا ما وقعت محاكمات في الماضي وقرنت بجريمة الاضرار بالملك العام •

أما بالنسبة للنوع الثالث فهي تتعلق بالجرائم التي اقترنت بالاعتداء بالعنف الشديد ولو لم ينجم عنه سقوط مستمر أو تشويه أو موت وهذه الاستثناءات تعكس في الحقيقة القناعات التالية :

أ) بالنسبة لجرائم التنكر للوطن التي وقع استثناءؤها فهي الجرائم التي تتمثل في رفع السلاح ضد البلاد التونسية أو تخريب مؤسساتها ففي كل مجتمع هنالك أولويات تنتج من وجهات عامة يتأثر بها المشرع وتكون القوانين الصادرة عنه منسجمة مع هذه التوجهات •

ومهما كانت المبررات فانه لا يمكن التسامح مع من عرض استقلال البلاد وأمنه الى اعتداء أجنبي فهذا النوع من الجرائم تأباه القيم الوطنية •

ب) بالنسبة لجرائم الاستيلاء على أموال المجموعة الوطنية سواء عن طريق الارشاء أو سوء التصرف أو الحصول على منافع بوجه غير قانوني، فهي ظواهر يجب مقاومتها لانها تعرض الثورة الوطنية للنزيف فلا يمكن التسامح مع هذا النوع من الجرائم •

ج) بالنسبة للاستثناءات المتعلقة بأعمال العنف والقتل فانها تعكس توجهها حضاريا تتمثل في وجوب تعويد المواطنين على ممارسة الحريات العامة، بعيدا عن مظاهر العنف • فلقد دخلت البلاد مرحلة التعددية السياسية ويتعين أن يكون العمل السياسي بعيدا عن كل مظاهر العنف •

هذا وتجدر الملاحظة أن التشريع المقارنة الاجنبية قد تعرضت بدورها الى استثناءات تنبع من أولوياتها السياسية والاجتماعية فبالاطلاع على قانون العفو التشريعي العام الصادر في فرنسا في سنة ١٩٧٤ نجد أنه قد تضمن ثمانية استثناءات كما أن القانون الصادر في ١٩٨١/٧/٤ فقد تضمن ستة عشر استثناءا كما أن قانون ٢٠/٧/١٩٨٨ قد تضمن اثنان وعشرون استثناءا تحرم الجرائم التي لها علاقة بالارهاب أو ترويج المخدرات أو حوادث المرور الناتجة عن خطأ فاحش مثل السياقة في حالة السكر أو جرائم التنكر للوطن أو جرائم التمييز العنصري أو جرائم الاضرار بالمنشآت التاريخية .

الجزء الثاني

آثار العفو التشريعي العام

لقد سبق أن أوضحت أن آثار العفو التشريعي العام تتمثل في استرجاع المنتفع به جميع حقوقه فتزول آثار المحاكمات من السجل العدلي وتنقضى الدعوى العمومية اذا كانت القضية جارية ولا يمكن استئناف التتبع ولو مع تغيير وصف الجريمة ، كما أن العفو العام ينتفع به الفاعل الاصلي والشريك على حد سواء . غير أن هنالك عدة نقاط تستوجب التوضيح ، فالعفو العام لا ينجز عنه الاضرار بحقوق الغير لذلك فإن المحكوم ضده مدعو لجبر الاضرار التي حكم بها لفائدة الغير وهو كذلك لا يمنع صاحبه من المطالبة بالتعويض اذا توفرت ظروف ذلك لكن هنالك مواضيع وجب التأكيد عليها .

١) الرجوع للعمل :

لقد تضمن الفصل الرابع من قانون العفو العام أنه يترتب عن هذا العفو الرجوع وجوبا الى ممارسة الوظيفة أو الخطة أو المهنة

المأجورة مهما كانت أسباب انقطاع تلك الممارسة بما في ذلك الايقاف
التحفظي .

وقد جاء قانون العفو العام متفتحا على الكثير من التشريعات
الاجنبية ذلك أن جل هذه القوانين يترتب عليها الرجوع للعمل بالنسبة
للاشخاص المنتفعين به لان ذلك من شأنه أن يشكل اضطرابا على
صندوق التشغيل ويلحق ضررا بالمؤجرين خاصة الخواص منهم وفي
ذلك خرق لمبدأ قانوني سبقت الاشارة اليه وهو أن العفو العام لا يضر
بحقوق الغير ومع ذلك فإن القانون المصادق عليه يوم ٢٧ جوان ١٩٨٩
قد أبقى الباب مفتوحا بحيث يمكن ارجاع المنتفع الى سالف عمله ولكن
لا يمكن في أي صورة من الصور مراجعة مجرى الوظيف .

فالقانون التونسي اذن ذهب في مجال الحريات العامة شوطا كبيرا
وفتح باب الامل من جديد أمام المنتفعين به للرجوع لعملهم طبق
امكانيات الادارة وفي حدود ما يسمح بالمحافظة على أمن البلاد
واستقرارها .

(٢) موضوع التعويضات :

لقد نص الفصل الخامس من هذا القانون أنه ليس لأي منتفع أن
يطالب بالتعويض عما انجر له من التبعات والاحكام المشمولة بهذا
العفو ، وهذا الموقف يقوم على أساس أن العفو العام لا يشكل تراجعا
في المحاكمات الماضية لان مبدأ استقلال السلطة لا يسمح بذلك قطعاً
فالمحاكمات الماضية هي قائمة الذات ولكن المشرع يتدخل لسحب الركن
القانوني فتضمحل بذلك الجريمة وبطبيعة الحال العقاب الذي استوجبه
وانطلاقاً من ذلك فإنه لا وجود لأي مبرر قانوني للمطالبة بالتعويضات
من خلال قانون العفو العام وهو ما اتفقت عليه سائر التشريعات الاجنبية
المعاصرة .

هذا وتجدر الملاحظة أن قانون العفو العام لا يسقط التدابير التأمينية مثل تحجير ممارسة بعض الوظائف أو مصادرة الوثائق ولكن من الناحية القانونية يفتح المجال لمراجعة هذه التدابير .

هذا وقد تضمن القانون الذي وقعت المصادقة عليه اجراءات تهيم فض الخلافات التي تنشأ حول تطبيقه فعهد الى هيئة تتألف من قضاة بحكمة التعقيب مهمة فض هذه الخلافات دون أن يقيد اللجوء اليها بأجل معين وجعل تقديم المطلب الختامي الى هذه الهيئة يستوجب توقيف النظر في القضايا الجزائية الاخرى التي قد تتعلق بشخص معين .

إن هذه بعض الخواطر حول قانون العفو العام الذي شكل مصالحة للمجتمع بين كافة حساسياته السياسية ، وهو انجاز تشريعي يضاف الى جملة الانجازات السابقة التي حصلت منذ التغيير والتي وضعت تونس في مصاف الدول المتحضرة في مجال الحريات العامة وحقوق الانسان .

وبفضل هذا القانون لم يعد هنالك سجين سياسي بتونس إذ تحققت المصالحة الوطنية وطويت صفحة الماضي وتعززت مسيرة الخير بقيادة الرئيس زين العابدين بن علي لمواجهة التحديات الاقتصادية والاجتماعية من أجل سعادة المواطن التونسي .

والسلام



الاحتفاظ والايقاف التحفظي في القانون التونسي

بقلم الاستاذ محمد الصالح المؤدب

مقرر لجنة التشريع العام
في مجلس النواب التونسي

بسم الله الرحمن الرحيم

ايها السادة

إن الساحة السياسية الدولية تشهد اليوم ما اتفق على تسميته
بثورة التحولات الديمقراطية .

ولان الديمقراطية جهد يومي وبناء مستمر ومشاركة مسؤولة
مدارها وعنصرها الفاعل الانسان ، كان لا بد أن تتصرف اولى توجهاتها
الى العناية بالذات البشرية ، وان انبهارنا بما يجرى وراء البحار لا ينبغي
أن يحجب عنا ما تحقق من تحول ديمقراطي في ربوع وطننا العزيز ،

لقد شهدت بلادنا تونس ، في مدة حولين من التغيير المبارك عديد
التشريعات التي تدعم دولة القانون والمؤسسات ، وتضمن للمواطن حق
التعبير والاختلاف ، فتحمي حريته ، وتصور كرامته وتحول دون
المساس بحقه على المجتمع وحق المجتمع عليه .

ولان تحول السابع من نوفمبر آلى على نفسه ، أن لا مجال للظلم
والقهر ، وجعل من المواطن أداة الفعل والشرط للتغيير والاصلاح ، فلا
غرامة في أن يكون أول تشريع في باب التنظيم السياسي والحريات

العامة متعلقا بالاحتفاظ والايقاف التحفظي ، بموجب القانون عدد ٧٠ لسنة ١٩٨٧ المؤرخ في ٢٦ نوفمبر ١٩٨٧ المنقح لبعض الفصول من مجلة الاجراءات الجزائية وهو موضوع هذه المداخلة .

الاحتفاظ والايقاف التحفظي :

تعريفه واسباب تشريعه :

إن الحياة في كل مجتمع تتطلب من الفرد تنظيم حقوقه وتكييف حريته بما لا يتعارض مع حق وحرية غيره فردا كان أم جماعة ، حتى لا تتعارض المصالح فتعم الفوضى وينخرم الامن وتندعم الحرية أساسا ، ولما كان التوفيق في ذلك يتعارض مع أنانية الفرد ، كان على الهيئة الاجتماعية أن تحمي نفسها من مزالق الانفراد بالمصلحة والاضرار بالمجموعة بسن التشريعات التي قد يحدث أن يتجاوزها الفرد ، ويخل بها ، فيكون مستهدفا للمؤاخذة .

ولضمان حرية الفرد وأمنه من التعسف ولو ظن به ، أو تصرف تصرفا ممنوعا يؤاخذ عليه جزائيا، فإنه اعتبارا لما للمؤاخذة من استهداف لحرية الفرد كان لا بد من احاطته بضمانات قانونية حافظة ، حتى تثبت ادانته ، وهو ما أفرز المبدأ القائل بأن الاصل في الانسان البراءة الى أن يثبت عكسها ، وهو ما قرره دستور الجمهورية التونسية في فصله ١٢ من أن « كل متهم بجريمة يعتبر بريئا الى أن تثبت ادانته في محاكمة تكفل له فيها الضمانات الضرورية للدفاع عن نفسه » .

ولأن البحث في الجرائم والتحري بشأنها وتحقيق العدل قد يتطلب وقتا يطول أو يقصر كان لا بد من حماية الهيئة الاجتماعية مما عسى أن يعمد اليه المتهم من اقتراف جرائم جديدة أو محو آثار الجريمة أو طمس معالمها ، أو السعي الى تغيير وسائل اثباتها أو النقص من تنفيذ الجزاء الذي قد يقضي به ضده ، كحمايته مما قد يتعرض اليه من رد فعل صادر عن من تضرر من الجريمة نفسها أو ذويها ،

لذلك اتجه التشريع التونسي مثل الكثير من التشريعات الى القول
باجازة الحد من حرية المتهم سواء بالاحتفاظ به أو بايقافه ايقافا تحفظيا،
ولعل ما يمتاز به القانون الموما اليه أعلاه ، كونه تشريعا انساني الاساس
يولي حرمة الفرد مكاتنها ويصون كرامته الاخلاقية والبدنية ، سواء
كان محتفظا به ، أو موقوفا ايقافا تحفظيا .

١ - الاحتفاظ :

مميزات القانون عدد ٧٠ لسنة ١٩٨٧ ،

إن مجلة الاجراءات الجزائية التونسية الصادرة بموجب القانون
عدد ٢٣ المؤرخ في ٢٤ جويلية ١٩٦٨ توكل الى أعوان الضابطة العدلية
اجراء ما هو مستلزم من ابحاث أولية بصورة خاصة ، مع ما يترتب على
ذلك من امكانية الاحتفاظ بمن هم محل شبهة ،

ورغما عما يكتسبه أمر الاحتفاظ من أهمية لما له من تأثير على
حرية الظنون فيه ، ومما لاعمال البحث من الحجية القانونية باعتبارها
صادرة عن خص قانونا باجرائها ، فإن مجلة الاجراءات الجزائية لم
تتعرض من قبل تنقيحها الاخير الى تنظيم الاحتفاظ أو تقنينه أو تخويل
المظنون فيه من الضمانات ما يكون بسوجبها مطمئنا على حسن سير
الابحاث وصيانة ذاته من كل زيغ أو تجاوز ،

واعتبارا لما في روح التشريع الجديد من اعتبار لذات المظنون فيه
باعتباره متمتعاً بحق المواطنة أدخل القانون حيز التنفيذ الفصل ١٣ مكرر
باقحامه ضمن فصول مجلة الاجراءات الجزائية ،

وتبرز أهمية هذا الفصل في أنه أول تشريع يولي مسألة الاحتفاظ
بالمظنون فيه أهميتها :

أ - بتحديد وحصر السلط التي تختص بالاحتفاظ بذوي الشبهة ،

في مأموري الضابطة العدلية ومأموريها من اعوان القمارق دون غيرهم
من السلط أو الجهات او الهيئات •

ب - بحصر وسيلة الاحتفاظ في الحالات التي تقتضيها ضرورة
البحث ، حتى لا تكون الوسيلة مطلقة الاستعمال وهو ما يبرز منهج
نص القانون في الحد من استعمال هذا الاجراء ليكون استثناء لا يلتجأ
اليه الا عند الضرورة •

ج - بالتنصيص ضمن الفصل المبين اعلاه على وجوب اعلام وكيل
الجمهورية بكل احتفاظ يلتجأ اليه ، وفي ذلك حرص ظاهر على تجنب
كل تصرف غير قانوني •

د - بتحويل وكيل الجمهورية التمديد في فترة الاحتفاظ ، مرة
اولى لمدة اربعة ايام ، يليها في أقصى الحالة تمديد لمدة يومين ، ويتجلى
من ذلك حرص المشرع على اختصار أجل الاحتفاظ حتى لا تكون ضرورة
الابحاث ذريعة تتخذ للحد من الحرية الذاتية لذى الشبهة •

ي - ان يكون التمديد في مدة الاحتفاظ من طرف وكيل
الجمهورية كتابيا ، وذلك لتوفير الحججة لذى الشبهة بالطعن في وسيلة
الاحتفاظ به الممدد فيها بدون اذن ، اعتمادا على ان الاخلال بالاجراءات
أعلاه يفتح الباب لمؤاخذة من أخل بها •

هـ - ان من الاجراءات الحضارية التي كرسها الفصل ١٣ مكرر
المؤما اليه آنفا ، تحويل المحتفظ به أو احد اصوله أو فروعه أو اخوته
أو زوجه طلب اجراء فحص طبي عليه خلال مدة الاحتفاظ أو عند
انقضائها ، والتنصيص على ذلك بمحضر البحث • وهذا الاجراء ولئن
يضمن سلامة الابحاث من الطعن فيها بالاكراه المادي أو المعنوي فانه
يهدف اساسا الى تكريس مبدأ أساسي من مبادئ حقوق المواطن في
دولة القانون ، ويجسم موقف تونس من اتفاقية الامم المتحدة المناهضة
للتعذيب والتي صادقت عليها بلادنا دون أي تحفظ •

و - ان من الضمانات الاضافية التي اوردها الفصل ١٣ مكرر الزام مأموري الضابطة العدلية المكلفين بالابحاث بان يمسكوا بالمراكز التي يقع الاحتفاظ بها سجلا خاصا مرقم الصفحات تضمن به هوية المحتفظ به لديهم وبداية الاحتفاظ ونهايته يوما وساعة ، كالتنصيب على المواقيت المذكورة في محضر البحث وفي كل استنطاق وهذا الضمان يجعل من الاحتفاظ وسيلة استثنائية خاضعة للرقابة ومنظمة بنص القانون بما يحول دون الاخلال بحق المشبوه فيه .

ن - نص الفصل ٥٧ من مجلة الاجراءات الجزائية على ان ذي الشبهة يتمتع بالحقوق السابق بيانها ولو في صورة اجراء الابحاث بموجب اقامة عدلية من قاضي التحقيق ، وان الاحتفاظ لا يكون ساريا الا اذا لم يسبق لقاضي التحقيق سماع ذي الشبهة كمتهم .

و خلاصة القول ان تنظيم الاحتفاظ ولئن تميز بعدد الايجابيات ، فان اهمها تكريسه للجانب الانساني وتحليه بوشاح المعاملة المسؤولة .

٢ - الايقاف التحفظي :

مميزات القانون عدد ٧٠ لسنة ١٩٨٧ .

لقد سبقت الاشارة الى أن الهيئة الاجتماعية من منطلق الحرص على استتباب الامن العام مضطرة الى الحد من الحرية الذاتية للمظنون فيه .

وبناء على صعوبة المعادلة بين الصالح العام وحرية الفرد، كان لا بد من السعي الى التوفيق بينهما ، وكانت في ذلك رغبة قانون الايقاف التحفظي التونسي واضحة في توفير ضمانات عديدة لمن كان موقوفا تحفظيا ، انطلاقا من المبدأ الذي يقره القانون في ان الايقاف التحفظي وسيلة استثنائية وفقا لمنطوق الفصل ٨٤ من مجلة الاجراءات الجزائية .

وتدعيما لنفس المنهج شرع الفصل ٨٥ جديد من المجلة المذكورة بالقانون عدد ٧٠ لسنة ١٩٨٧ ليجعل من الايقاف التحفظي اجراء اختياريا يلتجأ

اليه في مادة الجنايات والجنح المتلبس بها وكلما ظهرت قرائن قوية تستلزم الايقاف باعتباره وسيلة أمن يتلافى بها اقتراف جرائم جديدة أو ضمانا لتنفيذ العقوبة او طريقة توفر سلامة سير البحث •

ومما يجدر التنويه به واعتباره من مكاسب عهد الحريات ودولة القانون ، ان المشرع لم يجعل من الايقاف التحفظي اجراء ملزما ، وحدد مجال اتخاذه في الجنايات والجنح شريطة التلبس بارتكابها أو كلما ظهرت قرائن قوية تقنع وجدان القاضي بثبوت الجناية أو الجنحة على المظنون فيه •

ورغما عما توفره الاحكام السالف يياها صلب الفصل ٨٥ المذكور من ضمان حرية المظنون فيه بجعل الايقاف التحفظي وسيلة اختيارية يلتجأ اليها القاضي وفقا لضوابط محددة بنص القانون ، فان القانون التونسي ، كان رائده احترام الذات البشرية فجسم مبادئ التحول بمعاملة المواطن ، ولو كان مظنونا فيه ، معاملة الوعي والمسؤولية •

ان المشرع التونسي ، لم يجعل من الايقاف التحفظي اجراء مطلقا في الزمن رغما عن اعتباره وسيلة اختيارية استثنائية :

فلقد حددت الفقرة الثانية من الفصل ٨٥ المذكور آتفا مدة الايقاف التحفظي بستة اشهر ، واذا اقتضت مصلحة البحث ابقاء المظنون فيه بحالة ايقاف فانه ليس لقاضي التحقيق التمديد فيها الا بعد اخذ رأي وكيل الجمهورية ويشترط ان يكون قرار التمديد معللا والا يقع تمديد فترة الايقاف الا مرة واحدة بالنسبة للجنحة ومرتين للجناية على ان لا يتجاوز كل تمديد ستة اشهر •

ولعله من الواجب الوقوف عند اهم مميزات هذه الضمانات ، التي تبرز بوضوح النية في ان الايقاف التحفظي في القانون التونسي اجراء اختياري استثنائي وان ضرورة اتخاذه لا تعادل قداسة الحرية •

ان اهم مميزات الضمانات الممنوحة للمظنون فيه ، ان قاضي

التحقيق ملزم باخذ رأي النيابة العمومية قبل التمديد في فترة الايقاف ،
وان قرار التمديد شرطه الاساسي ان يكون معللا حتى لا يؤول الاجتهاد
الى المساس بحق المظنون فيه في حريته ، وهو اجتهاد خاضع في كل
الحالات الى الرقابة القضائية لامكانية الطعن فيه بالاستئناف لدى الجهة
المختصة وهي دائرة الاتهام •

ومن اهم مميزات الضمانات الممنوحة للمظنون فيه ، ان الفقرة
الاخيرة من الفصل ٨٥ من مجلة الاجراءات الجزائية اقتضت وجوب
الافراج بضمان أو بدونه بعد الاستنطاق بخمسة أيام للمظنون فيه الذي
له مقر معين بتراب الجمهورية التونسية ولم يسبق الحكم عليه باكثر
من ثلاثة اشهر سجنا اذا كان اقصى العقاب المقرر قانونا في الدعوى
موضوع البحث عاما سجنا • والى جانب الافراج الوجوبي فان قانون
الاجراءات الجزائية في الفصل ٨٦ جديد خول لقاضي التحقيق الاذن
بالافراج مؤقتا وتلقائيا وفي كل الاحوال عن المظنون فيه ، بضمان أو
بدونه ، وبناء على طلبه أو محاميه أو وكيل الجمهورية •

ان المتأمل من صيغة الفصل المذكور يستنتج صيغة المطلق الواردة
به والتي لاحد لها الا ما يستقر عليه وجدان قاضي التحقيق ، على ضوء
ما تجمع لديه من أدلة وبراهين ، ولان الحرية مسؤولية أو لا تكون ،
وهي وفاق بين الذاتية والشمولية ، اهتدى المشرع التونسي في سعيه
الى ارساء دعائم حق المواطنة ، وحرصه على ان لا تؤول الحرية الى
الفوضى والتسيب ، الى جملة من وسائل الوقاية والحيلة بأن جعل
الافراج المؤقت عن المظنون فيه من طرف قاضي التحقيق متزامنا مع
تدابير يتخذها كلا أو بعضا •• ويتعهد المفرج عنه باحترامها ، كاتخذ
مقر للمظنون فيه بدائرة المحكمة ، أو منعه من الظهور في أماكن معينة
أو الزامه بالحضور والاستجابة لبطاقات الاستدعاء الموجهة له من
السلط فيما له مساس بالتتبع الجاري ضده ،

ومما تقدم تبرز مقاصد القانون في معاملة المظنون فيه على أساس أنه ذات بشرية حرية بالاحترام وجديرة بالتقدير •

ان الضمانات التي اقرها القانون التونسي للمظنون فيه الموقوف تحفظيا والسابق الامناع اليها والتي أوكل القانون أمر اتخاذها الى قاضي التحقيق قد يضيق حيز تنفيذها حين تكون غير مقيدة بوسائل وآجال لمراقبة حسن تطبيقها ، ولذلك أوجب الفصل ٨٦ من القانون على قاضي التحقيق البت في مطلب الافراج في أجل أربعة أيام من تاريخ تقديمه واعتبر عدم الاجابة عنه في الاجل المذكور بمثابة رفضه ، فخلو الفصل ٨٧ جديد ، للمظنون فيه حق الطعن فيه بالاستئناف لدى هيئة قضائية وهي دائرة الاتهام والزام الهيئة المذكورة بالبت في مطلب الاستئناف في ظرف ثمانية أيام من تاريخ اتصالها بملف القضية •

ان ضبط الآجال وتحديداتها والاختصار فيها وتخويل المظنون فيه حق الطعن ، انما تنبؤ برغبة المشرع في حماية حرية المظنون فيه والحد من مدة ايقافه •

ايها السادة

تلك أهم ملامح القانون التونسي بشأن الاحتفاظ والايقاف التحفظي ، وهو قانون كان له امتياز الصدور في فجر التحول فاتسم بسمه التحرر ، وتعامل مع الانسان تعامل الحرية المسؤولة ، وكان بذلك مجسما ، لاهم ما شيد عليه صرح بيان السابع من نوفمبر من حرص على « اعطاء القانون حرمة فلا مجال للظلم والقهر » فأنجز حرما وعده

والسلام عليكم

فلسطين والحريات العامة

بقلم : حاتم بن عثمان
مقرر لجنة الشؤون السياسية
في مجلس النواب التونسي

فلسطين والحريات :

كلمتان جعل منهما زمن الانتهاك الاسرائيلي المستمر للقيم والقوانين الدولية اضدادا ورفع في مهد الحضارات وأرض السلام والاخاء كلمتي تعصب وارهاب الى أعلى مراتب وضوح المعاني في قاموس العلاقات الدولية وصار واقع الشعب الفلسطيني مثد ما يقارب النصف قرن مدلولهما الصارخ يوميا بعمق جرح لم يندمل في عالم يشهد من التغييرات ما كان يغيب عن التصور احيانا ، ومن الخطى نحو اكتمال انسانية البشر اما يدع الى التساؤل : اليس الفلسطيني جزء من انسانية البشر ؟ الا تنسحب كلمة حرية على كل من نطق بها ومن عشق الترنم بأصواتها لفرط حرمانه منها ؟

قطعت المجموعة الدولية اشواطا في الاعتراف للشعب الفلسطيني بحقه في الوجود وتقرير المصير واقامة دولته المستقلة .

وبدا الرأي العام العالمي يتجاوز ببطء عقدة ذنب تاريخي جعلته يتعامى عن عذاب شعب بأكمله يريد فقط وطنه في وطنه وتطبيقا لاحترام

حقه في الحرية والكرامة طبقا للمواثيق الدولية والاعلان العالمي لحقوق الانسان .

ولكن عدم اكرث الكيان الصهيوني بالقوانين الدولية أمر واقع وليس الا امتدادا لعدم احترام حقوق الانسان في اسرائيل ذاتها ، أن غياب القوانين المدنية الحقيقية يجعل من هذا الكيان كيان عنصري في جوهره ، قائما على المذهب والعقيدة ويجعل من المستحيل على عرب اسرائيل أن يكونوا مواطنين متساوين في الحقوق مع المواطنين اليهود . اما في الضفة والقطاع فان الاحتلال أعطى هذه العنصرية شكل القتامة واللامحتمل ، عبر وسائل الانتقام الجماعية ، ونسف البيوت . ومسح قرى باكملها من خريطة الوجود وتجويع اهاليها وتهجيرهم وليست هذه الممارسة مستحدثة فقد قال عنها دايان سنة ١٩٦٩ في الكنيسة : « انها ليست سياسة جديدة ، انما هي استمرار للموقف الذي اتخذته الحكومة في محاربة الارهاب » .

فمن المرهب والمرهب ؟ ام ان الكلمات تتخذ شكل المعنى النقيض حسب مصدر بثها ونطقها الاول ، وتكرار الاصوات فيها ام ان الغرب المستهلك المردد لها جعل من نفس آلة انعكاس باهتة ، بدأت اليوم تدب الروح فيها وتصحو من عمق فضيحة المغالطة ، بعدما بدأت اصوات في اسرائيل ذاتها تمزق غشاء الصمت المطبق على بشاعة الجرم والام الضحية ، اذ تقول جريدة « همشمار » مثلا ، في ملحقها العربي الصادر في ١٤ فيفري ١٩٧٥ ان العلاقة بين الاسرائيليين والعرب في الاراضي المحتلة لا تختلف كثيرا عن العلاقة بين البيض والسود في جنوب افريقيا .

وبدأ بعض المحامين الاسرائيليين والصحفيين واساتذة الجامعات وغيرهم يستجيبون لنداء الحق وصوت الانسانية فيهم ، فاستغرب الاستاذ اسرائيل شهاك على سبيل المثال صمت

الاسرائيليين قائلًا : « ان عدم اكرثا الاسرائيليين والمثقفين فيهم
بصيحات الفلسطينيين المستغيثة يعتبر اكبر فضيحة » •

وجاء قرار الامم المتحدة رقم ٣٢٣٦ في ٢٢ نوفمبر ١٩٧٤ ، مقرا
بحق الشعب الفلسطيني في الاستقلال الوطني وتقرير المصير ثم القرار
رقم ٣٣٧٩ في ١٠ نوفمبر ١٩٧٥ ، معتبرا الصهيونية شكلا من اشكال
العنصرية والتمييز العنصري ، وكانا فاتحة وعي رسمي عالمي جديد
بشرعية الحق الفلسطيني وشريعة مثله الوحيد منظمة التحرير
الفلسطينية • ثم تطور الوعي الى اعتراف دولي واسع بالدولة الفلسطينية
المستقلة •

اما في اسرائيل ، فقد اتخذ الانتهاك اليومي لحقوق الانسان
الفلسطيني شكل الاعلان المضاد للاعلان العالمي لحقوق الانسان
وللقوانين الدولية •

فاين الفلسطيني من الاقرار بان لكل انسان حق التمتع بكافة
الحريات دون اي تمييز (•••) بسبب العنصر او اللون او الجنس او
اللغة او الدين او الرأي السياسي او اي رأي آخر (•••) ودون تمييز
اساسه الوضع السياسي او القانوني او الدولي للبلد او البقعة التي
ينتمي اليها الفرد ، سواء كان هذا البلد او تلك البقعة مستقلا او تحت
الوصاية او غير متمتع بالحكم الذاتي •

(المادة الثانية من الاعلان العالمي لحقوق الانسان)

وهل ان الفلسطيني محمي من التعرض للتعذيب والعقوبات او
المعاملات القاسية او الوحشية او الحاطة بالكرامة طبقا للمادة الخامسة
من الاعلان العالمي لحقوق الانسان ؟

وهل انه ليس من حق الشعب الفلسطيني بالمقابل وبناء على غياب
هذه الحقوق ، ان يعمل على استرجاع حقوقه بكل الوسائل المشروعة ،

طبقا لاهداف ومبادئ ميثاق الامم المتحدة وطبقا لقرارات مجلس الامن .

اين واقع الشعب الفلسطيني من اتفاقيات جنيف المتعلقة بالمعاملات اللانسانية ، ومن اتفاقية جنيف الرابعة المتعلقة بحماية المدنيين زمن الحرب ، ومن احكام لاهاي ، والاحكام الاخرى للقانون الدولي .

ان ارتكاز الفكر الصهيوني في ممارسته اليومية ، على محاولات الابداء ونفي الوجود الفلسطيني ، حقيقة ثابتة قولاً وفعلاً . الم يتساءل احد القادة الاسرائيليين قائلاً : « من هم هؤلاء الفلسطينيين ؟ لا اعرف شعباً بهذا الاسم ولم يكن اولهم في طرح السؤال .

ولكن لانهم لا يرون الفلسطينيين ولا يعرفونهم يمارسون ضدهم شتى انواع الانتهاك لحقوقهم وحررياتهم ؟

ان العالم شاهد على انهم : يستعملون الغازات المجهضة للاجنة درءا لكابوس المولود الفلسطيني المنتظر ؟ يقتلون الاطفال ويشوهونهم بالمحضور من الاسلحة والمباح ، يدفنون الاحياء في الخنادق بالبلدوزير كسالف عهد ازدهار الفاشية يكسرون العظام انتقاماً من الحجر والانسان يقتالون ويمارسون العنف ويختبرون وحشيتهم اليومية ضد العزل ، يحترفون التعذيب والارهاب ضد الجسد والفكر ويهينون الكرامة في السجون والمحتشدات ويقتالون بتهمة التآمر مع الوطن والقضية وشرعية تمثيل منظمة التحرير .

ينسفون البيوت ويعلنون حالات الطوارئ وحظر التجول . يغلقون المدارس والجامعات وينتهكون الحرمات . يعتقدون على المقدسات ويدنسون بيوت الصلاة يصادرون الاراضي والمياه والابار وينتزعون الممتلكات ويزرعون المستوطنات ويشوهون وجه البلاد وهويتها .

يصدرون البطاقات الممغنطة ويفرضون ترويجها لمصادرة الحرية

الاولى . صارت المجازر سمتهم الحضارية وعربون ولائهم لقيم الحرية؟
فمن مجازر دير ياسين وكفر قاسم وصبرا وشاتيلا الى حرب الابادة في
المخيمات وجنوب لبنان واغتيال القيادات في بيروت وباريس ولشبونة
وروما وقبرص وتونس .

يقتلعون البشر من ارضهم ويرمونهم بالاعلان العالمي لحقوق
الانسان .

يصادرون الصحف ويغلغون المطابع ويطاردون الصحفيين يدون
التصاريح ويسحبون حق العودة .

يحاولون تقي خصوصية الفلسطيني ومميزاته الثقافية عبر تبني
ما ليس لهم وابرازه جزءا من كليتهم المصطنعة .

يقذفون بالعابهم المفخخة للاطفال ويقتلون الامل في عيون
المراهقين ويجرون عجوزا ثكلى من شعرها المتناثر على جثة شهيد
ويركلون شيخا يسترحم قاتله ؟

ذاك ملخص وضع الحريات العامة في فلسطين . ويتسائلون معه
عن سر استمرار انتفاضة الشعب الفلسطيني في الاراضي المحتلة تعبيرا
عن رفضه للاحتلال وعن حقه في تقرير المصير وانشاء دولته المستقلة
على تراب وطنه .

وان اذ تؤكد وقوفنا الى جانب هذا الحق فاننا نذكر بتجديد
تونس التعبير عن موقفها المبدئي هذا عبر ما تضمنه بيان سيادة الرئيس
زين العابدين بن علي من أعلى منبر الامم المتحدة يوم ١٣ نوفمبر
الجاري عن مساندة ودعم متواصل الى قضية الشعب الفلسطيني الذي
يناضل ضد قوى البغي والاحتلال التي تستمر في رفضها المتعنت لكل
مساعي السلم وللقرارات الاممية .

مذكرة

الشعبة البرلمانية السورية

حول

الحريات العامة

القاهما السيد عدنان نجيب خزيم
عضو لجنة العلاقات العربية والخارجية
في مجلس الشعب السوري

أيها الاخوة الاعزاء ،

في الحديث عن الحريات العامة وحقوق الانسان فان ثمة افكارا محفورة بالذهن لا يمكن مفارقتها ، اذ انها تلتصق التصاقا حميما بالتاريخ ، بل والحوادث التاريخية على وجه التحديد ... ففي أوروبا ، فرنسا ، ايطاليا ، ألمانيا ، انكلترا وسواها من دول الليبرالية الغربية ، ولدى الاتحاد السوفياتي - خاصة بعد البيروسترويكا - ودول المنظومة الشيوعية ، ألمانيا الشرقية - تشكوسلوفاكيا في بلغاريا - وفي الولايات المتحدة ، والصين ، وما يلف الكرة الارضية من جغرافيا متقدمة أو شبه متقدمة أو حتى متخلفة ، هناك نداء عميق من أجل تسييد الحرية ، ولست هنا بمعرض التأويل الفلسفي أو التاريخي لمفهوم الحرية الذي يحدو مع ذلك وعي الضرورة التاريخية كما أنني لن أتناول من منظور فقهي أو قانوني تلك المسألة البحتة ، ولكنني اتحدث عنها

من خلال منظور معاصر بسيط ومعاش ، ذاك المفهوم السياسي الذي يتجه في الحياة المحلية بممارسة الديمقراطية ، انها الحوار الحر ، والتجمع والافكار ، والاحزاب ، وابداء لرأي ، والصحافة ، والتظاهر والقبول ، والرفض ، والتأييد والاستنكار ، وحق الحصول على العيش الكريم بمواكبة المستوى الحياتي لهذا العصر ، وضمان الحرية السياسية في الترشح والانتخاب ، والامتناع عنه ، والى اخر القائمة من تعليم وصحة ورفاهية وخدمات ..

انني أتحدث عن أساسيات او عناوين تمس حق المواطن العربي في أن يقول ما يريد دون أي احساس مكبل ولا ذاك السيف المرفوع المهدد لمستقبله ومستقبل عائلته ، الا في حدود المسؤوليات الادبية والقانونية . انني لا أرى بوابة مفتوحة في نهاية هذا النفق العربي الا بوابة الحرية ، وليس سواها بقادر على أن يبعث الحياة في حياتنا واليقظة من سباتنا والروح الى اجسادنا .

لطالما — تحيي العرب — حاولنا أن نسلك الدروب الصحيحة أو الخاطئة للوصول الى هدف سام ، الوحدة العربية ، التحرير الاشتراكية وكان في كل قطر عربي دربه الاقليمي للوصول الى هدفه الاهم ، سواء كان ذلك قطريا مفاشا ، أو قوميا سياسيا على صعيد اكبر .. ولكن التعثر الذي أصابنا ، كان يوقعنا في الردة التاريخية أو ما يسمى بنكوس التاريخ ... فاذا كانت العبرة في النتائج ، فان المآسي القومية تنتقل تاريخيا من حيز أدنى الى حيز اوسع ، وبهذا المعنى فان الزمن العربي يتقدم من سيء الى أسوأ .. انه الانكفاء في التطور .. أو ما يسمى بمعكوس التطور اذا تم القياس بما يفعله أو ينجزه العالم المعاصر اليوم بما تفعله وتنجزه امتنا العربية بالمقابل ..

ان الحرية السياسية التي تضم تحت جناحيها ، مادة الانسان وروحه ، أي لقمة عيشه وسموه النفسي ، هي أساس لكل نقلة نوعية

نريد ان نخطوها على عتبة هذا العصر اما ما يمكن ان يوضع في مواجهة الحرية ، لاعدامها أو تغييها تحت أي ذريعة من الذرائع السماوية أو الارضية فاننا لايمكن أن نفهم ذلك الا وكأنه التثبيت على حلبة الركود والتخلف •

ان الحرية وحق المواطن العربي في جملة حقوق الانسان لا يمكن ان يتعارض مع أي هدف سام آخر ، ولا تكون الحرية في صراع مع نظام الاشتراكية أو غيره لان الاولى هي كنفها ووعاءها الاكبر ، وحرية لن تتصارع مع نداء الوحدة القومية ، فضرورة العرب الوجودية نابعة أصلا من حرية الفرد العربي في أن يضع نفسه وامته في المرتبة اللائقة لوجوده وكرامته ، كل فعل مضاد للحرية لايمكن تفسيره بما هو فيه دائما بما يراد من ورائه ، فالاشتراكية لا تستدعي الكبت والحجر ، كما أن الوحدة والتحرر ، لن تكونا اقل من المأم ورد تحت شمس الحرية ، واذن فانه استهداف الحرية هو استهداف الامة ، لتحررها وكرامتها ووجودها وليس أقل من ذلك •

لنحمل لقاءنا هذا نداء للحرية ، للديمقراطية ، وبعدها سنشاهد أن الشعارات جميعا ، الاهداف كلها ستجلس سيدة على كرسي التحقق والنصر •

وأخيرا لا يبقى الا ان اجزى التحية الخالصة لمضيفتنا تونس الحبيبة وشعبها العربي الابي الكريم ، وتحية أخرى هي تحية اعتزاز واكبار لأولئك الصاعدين الى النجوم ابطال الحرية في الاراضي المحتلة الذين يعبدون بدمائهم طريق الحرية العربية لجيل لم يولد بعده •
أبطال الحجارة •

والسلام عليكم

الحريات العامة وحقوق الانسان

دراسة مقدمة من الوفد البرلماني العراقي

القاه السيد عادل عبدالله الكريم

رئيس لجنة العلاقات العربية والدولية في

المجلس الوطني العراقي

المقدمة

يعد موضوع الانسان وحرياته الاساسية من مواضيع القانون الدولي الحديث وهي دون ادنى شك من المواضيع المهمة والخطيرة ، فالتقانون عندما نشأ بالاساس لتنظيم العلاقات بين الدول الاوروبية، ومن ثم تحوله الى قانون دولي عام ينظم العلاقات بين دول العالم اجمع . كذلك بينها وبين المنظمات الدولية والى اخر ما تطور اليه هذا القانون قد بقي الانسان هو المادة الاساسية للبناء القانوني الدولي والداخلي معا ، وان كان الاول لا يتناول الفرد بصورة مباشرة اذا ما استثنيا الحالات القليلة ، الا انه في النهاية تنعكس اثار قواعده على الاشخاص في كل دولة من الدول ، أو بعبارة اخرى ان هدف قواعد واحكام القانون الدولي هي ضمان تمتع افراد الجنس البشري بحياة كريمة منظمة يتمتع فيها جميع ابناء هذا الجنس بالامن والسلام والاستقرار . وقدر من المساواة في الحقوق والحريات داخل كل دولة من الدول .

لقد تطور القانون الدولي العام من خلال ايجاد الكثير من القواعد

القانونية الدولية سواء الاتفاقية منها أو العرفية وبالطرق المعروفة ، ومن تلك القواعد هي التي عنيت بحقوق الانسان وحرياته الاساسية ، باعتبارها مسألة تمس جميع الشعوب ومواطنيها ورغم ان القانون الدولي العام قطع في هذا المضمار شوطا بعيدا ، الا انه لم يصل بعد الى الدرجة التي يطمئن بها حقوق الانسان في كل دولة من الدول .

لقد صار هذا الموضوع في الوقت الحاضر من مواضيع القانون الدولي ولكن الذي لايزال محل نقاش فقهي وعملي ، هو هل ان هذا الموضوع أو بالاحرى ضمان حقوق الانسان وحرياته من اختصاص الدولة فحسب او انها تتعدى ذلك فتصبح من اختصاص اجهزة دولية تتجاوز سيادة الدولة .

— ان الاجابة على هذا التساؤل الذي طرحناه كاد يحسم او انه حسم فعلا وهذا ما يستفاد من تصدي العديد من المنظمات الدولية على رأسها المنظمة العالمية للامم المتحدة لهذه المسألة بالذات ، على كون هذا الموضوع له جانب دولي . ولما كانت العنصرية وما رافقها من تمييز وفصل عنصريين تعد من اكبر واطغر واهم المشاكل الدولية التي واجهتها حقوق الانسان والانسانية بشكل اعم ، فانها تعني رفض لتلك الحقوق والحریات مما ادى ويؤدي الى اقراء التفاوت بين ابناء الجنس البشري وتبرر استغلال الانسان للانسان لابل هي الاستعمار بعينه عندما فرضت شعوب نفسها على شعوب اخرى ومارست ضدها اشنع انواع الاستعباد والاستغلال البشري والاقتصادي كان ذلك سببا دافعا الى ان يقوم الانسان ومن خلال ذاته هو بالبحث عن حل لنفسه ، ونكون نحن من اوائل المدافعين عن حقوق الانسان وحرياته ومن المناهضين بل ومن المتصددين للعنصرية بكل اشكالها وايضا وجدت ذلك هو سبيلنا ومنهجنا الذي هو سبيل ومنهج البعث العربي العظيم ذهنا من افكاره الانسانية الخالدة .

١ - الاهتمام الدولي بحقوق الانسان :

انشئت عصبة الامم في عام ١٩١٩ ولم ترد في ميثاقها أية نصوص حول حقوق الانسان ، وعندما اندلعت الحرب العالمية الثانية تراكمت بالممارسات القمعية للانظمة الفاشية والنازية ، اذ أن الانظمة العدوانية في سياستها الخارجية هي قمعية بمواجهة مواطنيها مما يبرر العلاقة بين السياستين الداخلية والخارجية ••

وهذا ما دفع بوصفي ميثاق الامم المتحدة الصادر في ٢٦ حزيران ١٩٤٥ الى الربط بين هدفين اساسيين في ابرامه •

الاول : السلام المبني على المساواة بين الشعوب وحققها في تقرير المصير •

الثاني : تحقيق حقوق الانسان دون أي تمييز مبني على الجنس أو للغة العرق أو الدين •

وعلى سبيل المثال نذكر بأن حقوق الانسان قد ورد ذكرها ثماني مرات في ميثاق الامم المتحدة سواء في الديباجة أو مواد الميثاق • ومنذ الدورات الاولى للجمعية العامة للامم المتحدة بدأ الاهتمام الجدي بحقوق الانسان دوليا حيث صدر الاعلان العالمي لحقوق الانسان في ١٠/١٢/١٩٤٨ وتلته مجموعة من الاعلانات الدولية أهمها •

١ - اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة الصادرة في ١٥/١٢/١٩٦٠ الذي ربط بين حقوق الانسان وحقوق الشعوب في تقرير مصيرها •

٢ - اعلان الامم المتحدة المؤرخ في ٢٠/١١/١٩٦٣ حول ازالة كافة أشكال التمييز العنصري •

٣ - اعلان ازالة التمييز ضد المرأة الصادر في ٦/١١/١٩٦٧ •

٤ - اعلان حماية الاشخاص من التعذيب والمعاملة المهينة غير الانسانية الصادر في ٩/١٢/١٩٧٥ •

٥ - اعلان ازالة التمييز المبني على الدين أو المعتقد في ٢٥/١١/

١٩٨١ •

بالرغم من أن معظم الدساتير الوطنية الصادرة بعد الحرب العالمية الثانية قد تأثرت بالاعلان العالمي لحقوق الانسان •

إلا أن المجتمع الدولي لم يكثف بهذه الآثار التي تعتبر شكلية في معظمها لذلك فقد عكفت الامم المتحدة على اعداد اتفاقيات دولية لحقوق الانسان تعتبر نصوصها جزء من التشريعات الوطنية بالنسبة للدول التي تنضم الى هذه الاتفاقيات • وأهم هذه الاتفاقيات هي :

١ • الاتفاقية الدولية لمنع ومعاقبة جريمة ابادة الجنس البشري

الصادر في ٩/١٢/١٩٤٨ •

٢ • الاتفاقية الدولية للحقوق المدنية والسياسية والبروتوكول

الاختياري الملحق بها الصادر في ١٦/١٢/١٩٦٦ •

٣ • الاتفاقية الدولية للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

الصادرة في ١٦/١٢/١٩٦٦ •

٤ • الاتفاقية الدولية لازالة كافة أشكال التمييز العنصري

الصادرة في ٢١/١٢/١٩٦٥ •

٥ • الاتفاقية الدولية لمنع ومعاقبة جريمة الفصل العنصري الصادرة

في ٣٠/١١/١٩٧٣ •

٦ • الاتفاقية الدولية لازالة التمييز ضد المرأة الصادرة في ١٨/

١٢/١٩٧٩ •

٧ • الاتفاقية الدولية لمناهضة التعذيب وغيرها من ضروب المعاملة

المهينة وغير الانسانية الصادرة في ١٠/١٢/١٩٨٤ •

وتلتزم الدول المنضمة الى هذه الاتفاقيات بتقديم تقارير دورية الى لجان مختصة في الامم المتحدة تضم خبراء في حقوق الانسان وتتضمن هذه التقارير الخطوات التي انجزتها الدول لتطبيق هذه الاتفاقيات .

وقد اطلق على مجموعة الاعلانات والاتفاقات الدولية لحقوق الانسان تعبير (القانون الدولي لحقوق الانسان) الذي تعاطت اهميته الدولية حيث ان الامم المتحدة بدأت منذ السبعينات بأدق مرحلة من حقوق الانسان وهي الحماية الدولية وبموجب القرار الصادر عن المجلس الاقتصادي رقم ١٥٠٣ تاريخ ١٩٧٠/٥/٢٧ . المعطوف على القرار ١٢٣٥ تاريخ ١٩٦٧/٥/٢٤ يجوز للجنة الفرعية لمنع التمييز وحماية الاقليات المتفرعة عن لجنة حقوق الانسان ، ان تنظر في الشكاوى والبلغات المرسلة الى الامم المتحدة من الافراد أو المجموعات أو المنظمات غير الحكومية ضد الحكومات عن انتهاكات حقوق الانسان التي ترتكبها (١١) .

ولا مجال لتفصيل اجراءات فحص هذه الشكاوى في هذه الدراسة إلا أن قبول الشكاوى يعتبر تحولا «قانونياً هاماً» من حيث اعتبار الفرد موضوعاً من مواضيع القانون الدولي بمواجهة حكومته .

كما أنه يرسخ الاتجاه القانوني الدولي القائل بأن قضايا حقوق الانسان تعتبر من الالتزامات الدولية التي يستفيد منها مواطنو الدول ولا تعتبر من الشؤون الداخلية البحتة المنصوص عليها في الفقرة السابعة من المادة الثانية من ميثاق الامم المتحدة . ومن الملاحظة أن حقوق الانسان قد تغلغت في السياسة الدولية بين الكتل الكبرى وتجسد ذلك في اتفاقية الامن الاوربي التي عقدت في هلسنكي في أ ر ١٩٧٥ حيث أفردت لحقوق الانسان المادة السابعة للاتفاقية .

والمتتبع لمؤتمرات الامن الاوربي منذ ابرام اتفاقية هلسنكي يدرك
الاهمية المتصاعدة لحقوق الانسان في السياسة الدولية، كما أن قرارات
الامم المتحدة اللجنة الثالثة من الجمعية العامة الخاصة بحقوق
الانسان تشكل نسبة كبيرة من مجبوع القرارات الصادرة في كل دورة
حيث تبدأ هذه اللجنة أعمالها في وقت مبكر وتنتهي في وقت متأخر وإذا
أضفنا الى ذلك مدة الدورة السنوية للجنة حقوق الانسان والتي تمتد
سبعة أسابيع واللجنة الفرعية اربعة أسابيع *

٢ - الاهتمام الاقليمي بحقوق الانسان :

ترافق الاهتمام الدولي بحقوق الانسان باهتمام اقليمي شمل
جميع التنظيمات الاقليمية التي انشئت بعد ابرام ميثاق الامم
المتحدة .. وقد تجسد ذلك في المواثيق المنشئة للمنظمات الاقليمية وفي
الوثائق الخاصة بحقوق الانسان الصادر عن هذه المنظمات *

١ - المجلس الاوربي :

نص نظام المجلس الاوربي الموقع في ٥/٥/١٩٤٩ في الفقرة
المالئة من ديباجته على أن مبادئ الحرية الفردية والسياسة وسيادة
القانون تشكل الديمقراطية كما نصت الفقرة - ب - من المادة الاولى
من النظام المذكور بأن من أهداف قيام المجلس الاوربي تنمية حقوق
الانسان والحریات الاساسية كما ألزمت المادة ٣ من النظام، الدولة
الموقعة عليه بالاقرار بسيادة القانون الذي يمارس بموجبه كل شخص
خاضع للولاية القضائية حقوق الانسان والحریات *

وأصدر المجلس الاوربي بتاريخ ٤/١١/١٩٥٠ الميثاق الاوربي
لحقوق الانسان الذي دخل حيز التنفيذ في ٣/٩/١٩٥٢ والذي انشئت
بموجبه اللجنة الاوربية لحقوق الانسان والمحكمة الاوربية لحقوق
الانسان *

ب - منظمة الدول الامريكية :

أفرد ميثاق منظمة الدول الامريكية الموقع في ٣٠/٤/١٩٤٨ نصوصا خاصة على حقوق الانسان في الفقرة الرابعة من الديباجة حيث اعتبرت أن المعنى الحقيقي للتضامن وحسن الجوار لا يمكن ترسيخه إلا ضمن اطار المؤسسات الديمقراطية واحترام حقوق الانسان .

وجاء في الفقرة - ي - من المادة ٣ من الميثاق اقرار الدول الاميركية الحقوق الاساسية للشخص الانساني دون تمييز . وقد صدر عن المنظمة الاميركية الاعلان الاميركي لحقوق وواجبات الانسان في بوغوتا (كولومبيا) أيار ١٩٨٤ وقررت المنظمة انشاء اللجنة الاميركية لحقوق الانسان ٢٥ أيار ١٩٦٠ ضمت هيئات منظمة الدول الاميركية وأصدرت المنظمة المذكورة الاتفاقية الاميركية لحقوق الانسان في ٢٢ تشرين الثاني ١٩٦٩ في دورتها المعقودة في سان خوزية في كوستاريكا ودخلت هذه الاتفاقية موضع التنفيذ في ١٨/٧/١٩٧٨ .

ج - منظمة الوحدة الافريقية :

جاء في ديباجة ميثاق منظمة الوحدة الافريقية الموقع في ٢٢/٥/١٩٦٣ . بأن المنظمة على اقتناع تام بميثاق الامم المتحدة والاعلان العالمي لحقوق الانسان ، كما ورد في الفقرة - ٥ - من المادة (٢) بأن أهداف المنظمة تعزيز التعاون الدولي مع الاخذ بعين الاعتبار لميثاق الامم المتحدة والاعلان العالمي لحقوق الانسان واصدرت المنظمة في قمته المنعقدة في نيروبي (كينيا) بتاريخ ٢٨ / حزيران / ١٩٨١ . الميثاق الافريقي لحقوق الانسان والشعوب الذي لم يدخل حيز التنفيذ بعد لعدم مصادقة غالبية الدول الافريقية عليه عملا بالمادة ٦٣ من الميثاق .

ـ حقوق الانسان في العراق :

يعمل العراق على تعزيز ونشر حقوق الانسان حيث تدرس مادة حقوق الانسان في الدراسات العليا ـ كلية القانون والسياسة ، ويشجع الطلاب على اعداد بحوث ورسائل جامعية عن حقوق الانسان .

أكد العراق في مختلف المحافل الدولية انه يعتبر حق الشعوب في تقرير مصيرها السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي ، من القواعد الآمرة في القانون الدولي وفي حق الشعوب في تقرير مصيرها ، بالنسبة للشعوب المستعمرة أو الخاضعة للسيطرة الاجنبية انما يتجسد بالاستقلال واقامة دولة مستقلة لقد رفض العراق جميع أشكال التمييز العنصري والاستعمار والهيمنة والاحتلال الاجنبي والعدوان والتهديدات الموجهة ضد السيادة والوحدة الوطنية والسيادة الاقليمية وكذا كرفض الاقرار بالحقوق الاساسية لكل أمة تشكل بحد ذاتها انتهاكا صارخا لجميع حقوق الانسان للشعوب والافراد . ان المساواة في الحقوق والواجبات الاساسية مبدأ دستوري نص عليه الدستور المؤقت الصادر في ١٦ تموز ١٩٧٠ حيث نص في المادة التاسعة عشر ما يلي :

١٠ ـ المواطنون سواسية أمام القانون ، دون تفریق بسبب الجنس أو العرق أو اللغة أو المنشأ الاجتماعي أو الدين .

٢٠ ـ تكافؤ الفرص لجميع المواطنين مضمون في حدود القانون .

لقد أعطى قانون المجلس الوطني رقم ٢٥ لسنة ١٩٨٠ المرأة حق الانتخابات والترشيح لعضوية المجلس حيث نص فيه شروط الناخب والمرشح . (لكل عراقي أو عراقية ان يكون ناخبا أو مرشحا اذا توافرت فيه الشروط المنصوص عليها في هذا القانون)^(٦)

٦ . العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية ، العراق ، ٢١ نيسان ١٩٨٦ .

ولقد فازت في الانتخابات السابقة لعام ١٩٨٠ (١٦) امرأة من أصل (١٩) امرأة وفازت (٣٢) امرأة في انتخابات عام ١٩٨٤ .
وفازت (٢٧) امرأة في انتخابات عام ١٩٨٩ .

لقد صدر في ٢٣ / ايار / ١٩٨١ القانون رقم ٥٠ لعام ١٩٨١ الخاص بوزارة الاوقاف والشؤون الدينية ومن بين مهامها رعاية شؤون الطوائف الدينية بوجه عام وتنظيم الشؤون المتعلقة بآدارة أوقافها ومعابدها بوجه خاص وقد يمكن اجمالي الدعم الذي تقدمه الدولة الى الطوائف الدينية بما يلي :

١ . اعفاء كافة الكنائس والمعابد من أجور الماء والكهرباء المترتبة عليها .

٢ . اعفاء رجال الدين المسيحيين من الخدمة العسكرية الالزامية واقتدابهم الى كنائسهم بعد قضاء فترة التدريب الاساسي .

٣ . صرف المبالغ اللازمة من قبل الدولة لترميم وتأثيث الكنائس والمعابد ودور سكن رجال الدين لكافة الطوائف .

٤ . صرف المبالغ لبناء الكنائس والمعابد وايصال الخدمات اللازمة من الماء والكهرباء .

٥ . تمليك الاراضي بدون بدل لتشييد كنائس ومعابد ومقابر خاصة بالطوائف .

٦ . اعفاء المواد المستوردة لاغراض الطقوس الدينية من خارج القطر من الرسوم الجمركية .

٧ . تقديم مساعدات مالية للطوائف بلغت عام ١٩٨٤ مليوناً ومائة وستين ألف دينار أن النظام القانوني العراقي يمنع ممارسة جميع التمييز المبني على الجنس أو العرق أو الدين أو المعتقد ويشمل هذا المنع السلطات العامة والمنظمات والافراد ، وقد انضم العراق الى كافة

الاتفاقيات الدولية حول مناهضة التمييز الصادرة عن الامم المتحدة ويتعاون مع اللجان المنشقة عنها ، ان الدستور العراقي حرم التمييز العنصري وأكد في المادة ١٩ حق المواطنين في المساواة وان كان كافة التشريعات العراقية تطبق هذا دون أي استثناء . لقد استهدفت ثورة ١٧ - ٣٠ تموز في عملياتها الثورية الانسان بشكل واضح ومباشر ، ليس من أجل تغيير حياته ومن أجل توسيع قاعدتها الاجتماعية فحسب بل من أجل أن تحقق بمشاركتها فاعلية اكبر من جهة وتسهم في عملية بناءه واعداده من جهة أخرى . وان مسألة بناء الانسان تعتبر في غاية الاهمية وتشكل جوهر التحرك الثوري لانها البداية الصحيحة لأي عمل اجرائي ثوري يستهدف التغيير الشامل ويؤهل الانسان لمهام كبيرة .

حقوق الانسان والحرية يمكن ادراكها بعمق أكثر اذا أدركنا الترابط الجدلي بين حقوق الانسان والسلام كنقيض للحرب .
فمنذ ابرام ميثاق الامم المتحدة في عام ١٩٤٥ لا سيما في المادة ٥١ منه على الترابط بين السلام وحقوق الانسان كهدفين متلازمين من أهداف منظمة الامم المتحدة ، ويعود هذا الترابط الى فترة بين الحربين العالمية الاولى والثانية التي كانت مشحونة بالتوتر الدولي ولم تكن خصبة على صعيد حقوق الانسان والحريات الاساسية بل على العكس من ذلك فقد شهد العالم تنامي الانظمة الديكتاتورية والفاشية التي كانت تمارس انتهاكات فادحة لحقوق الانسان الاساسية مما انعكس على العلاقات الدولية وساهم في توتر الاجواء الممهدة للحرب العالمية الثانية وظهرت التأثيرات المتبادلة بين العلاقات الدولية وحقوق الانسان بعدم الفصل بين سياسة الدول الداخلية والخارجية وهيمنة الوضع الداخلي على السياسة الخارجية ذلك لأن الاضطهاد وكبت الحريات في الداخل يشكل جزء من مجموعة أفعال تستهدف السيطرة على شعوب

أخرى لتحقيق الهيمنة الكاملة مما أشعل نيران الحرب العالمية الثانية^(٧) .

وبعد انتهاء الحرب العالمية الثانية شعر المجتمع الدولي بأن عليه الاستفادة من المحنة القاسية التي ألمت العالم خلال الحرب العالمية الثانية ولا سيما عن العلاقات بين الحرب وانتهاكات حقوق الانسان .

وبما أن العراق اعتبر عضوا في منظمة الامم المتحدة وملتزم بميثاقها يعتبر الحرب اجراء محرما دوليا . وقد عبر عن ذلك بتوقيعه على الاتفاقيات الدولية التي تساهم في تحريم الحرب وتؤثر على حل المنازعات بالطرق السلمية ويؤكد ايضا بأن الحرب تشكل انتهاكا لحق الانسان في الحياة وينظر العراق الى قواعد القانون الدولي نظرة شاملة تستهدف احلال السلام والتفاهم بين الامم .

- حق الشعوب في تقرير المصير في فكر حزب البعث العربي الاشتراكي :

إن ولادة فكر الحزب جاءت في فترة تاريخية كان الاستعمار فيها ممثلا لمعظم أقطار الوطن العربي وينكر على الشعب العربي حقه بتقرير مصيره . لذلك كان اهتمام الحزب بحق الشعب العربي بانتزاع حريته وبحقه بتقرير المصير يشكل منطلقا أساسيا من منطلقات الحزب ، ويبدو ذلك واضحا من المبدأ الاول من المبادئ الأساسية لدستور الحزب الذي نص على ما يلي :

العرب أمة واحدة لها حقها الطبيعي في أن تحيا في دولة واحدة وأن تكون حرة في توجيه مقدراتها .

لذلك فإن حزب البعث العربي الاشتراكي يعتبر :

٧. ندوة جمعية حقوق الانسان في العراق ، بغداد ١١ - ١٢ كانون الاول ، ١٩٨٢ .

٠١ الوطن العربي وحدة سياسية اقتصادية لا تتجزأ ولا يمكن لأي قطر من الاقطار العربية أن يستكمل شروط حياته منفردة عن الآخر .

٠٢ الامة العربية وحدة ثقافية ، وجميع الفوارق القائمة بين أبنائها عرضية زائفة تزول جميعها بيقظة الوجدان العربي .
ولهذا فان حزب البعث العربي الاشتراكي يعتبر :

٠١ حرية الكلام والاجتماع والاعتقاد والفن مقدسة لا يمكن لأي سلطة أن تنقصها .

٠٢ قيمة المواطنين تقدر بعد منحهم فرصا متكافئة بحب العمل الذي يقومون به في سبيل تقدم الامة العربية وازدهارها دون النظر الى أي اعتبار آخر .

كما تناول المبدأ الثالث رسالة الامة العربية الحضارية وأضفى الصفة الجرمية على الاستعمار بنصه على ما يلي :

الامة العربية ذات رسالة خالدة تظهر بأشكال متجددة متكاملة في مراحل التاريخ وترمي الى تجديد القيم الانسانية وحفز التقدم البشري وتنمية الانسجام والتعاون بين الامم^(٤) .

ولهذا فان حزب البعث العربي الاشتراكي يعتبر :

٠١ الاستعمار وكل ما يمت اليه عمل اجرامي يكافحه العرب بجميع الوسائل الممكنة وهم يسعون ضمن امكانياتهم المادية والمعنوية الى مساعدة جميع الشعوب المناضلة في سبيل حريتها^(٥) .

٠٢ الانسانية مجموع متضامن في مصالحة ، مشترك في قيمه وحضارته ، فالعرب يتغذون من الحضارة العالمية ويغذونها ويمدون يد الاخاء الى الامم الاخرى ويتعاونون معها على ايجاد نظم عادلة تضمن لجميع الشعوب الرفاهية والسلام .

ومن مطالعة المبادئ السالفة الذكر اجمال منطلقات الحزب لحق الشعوب في تقرير مصيرها بما يلي :

١. ان حق الشعوب في تقرير المصير يعتبر أساسا لحقوق الانسان وقاعدة آمرة في العلاقات الدولية .
 ٢. الربط الجدلي بين تقرير المصير للشعب ووحدته القومية .
 ٣. الربط الجدلي بين حق تقرير المصير للشعب والحقوق الاقتصادية والاجتماعية .
 ٤. حق الشعوب المطلق بالتصرف بشؤونها واستثمار ثرواتها الطبيعية ذاتيا .
 ٥. الاستعمار وكل ما يمت اليه عمل اجرامي دولي .
 ٦. على العرب مساعدة الشعوب المناضلة في سبيل حريتها .
 ٧. الشعوب تشكل مجموعة متضامنة لخير الانسانية .
- لقد كتب القائد المؤسس منذ عام ١٩٣٥ ما يلي :

اننا نطالب بالاستقلال والحرية لانها حق وعدل قبل كل شيء ولانها وسيلة لاطلاق مواهبنا العالية وقوانا المبدعة كيما نحقق على هذه البقعة من الارض التي هي بلادنا غايتنا وغاية كل انسان الانسانية الكاملة . وقال أيضا : ان للعرب حرية كبرى هي مصدر وضمان لجميع الحريات الجزئية ، الحرية القومية التي تضمن لهم خلاصهم من الاستعباد وانقاذ ثروات أرضهم من سلب الاجنبي وانقاذ عقولهم ومواهبهم من الخنق والتشويه ، الحرية التي تسمح لهم باستلام مصيرهم بأيديهم من جديد .

وقد أكد الرفيق صدام حسين على أهمية ارادة الشعوب في السياسة الدولية . حينما نتحدث في السياسة الدولية يجب أن لا ننسى

العنصر الحاسم والاساسي فيها وهو ارادة الشعوب وان ارادة الشعوب تلعب الدور الحاسم في الاتجاهات الاساسية للسياسة الدولية .

وقد تناولت ندوة حقوق الانسان والحريات الاساسية في الوطن العربي التي عقدت في بغداد ١٨ - ٢٠ أيار ١٩٧٩ جاء فيه :

بما أن حق الشعب العربي الفلسطيني في تقرير مصيره جزء لا يتجزأ من حق الامة العربية في أرضها العربية . فان تحرير فلسطين يعتبر مسؤولية جماعية تقع على عاتق الامة كلها ولهذا فان ممارسة الشعب العربي لواجبه القومي في تحرير فلسطين لا يتم بصورة فعالة الا بحصول هذا الشعب على المزيد من الحقوق والحريات .

ان الحزب أدرك بنظرته الشمولية ان الاستقلال لا يقف عند المعاني الشكلية لجلاء المستعمر عن قطر معين وانما يجب أن يكون هذا الاستقلال حافزا لتحقيق الكيان المعبر عن الاجواء القومية .

ان الوحدة القومية للشعب تعتبر استكمال لاستقلاله وحرته لأن الذات القومية لا تتحقق الا بوحدة الشعب سياسيا ودستوريا ضمن دولة واحدة .

- الضرورات القومية لحقوق الانسان في الوطن العربي :

ان استخدام تعبير (الضرورات القومية) بدلا من الاهمية القومية ، ينطوي على اختيار متعمد يشير الى الترابط بين أوضاع حقوق الانسان في الوطن العربي وحق الامة العربية في كيانها القومي والمحافظة على سلامتها الاقليمية لأن ازدياد حقوق الانسان العربي قاد الى أخطار تحقيق بالامة العربية .

حتى يزال الالتباس حول المقصود بحقوق الانسان ، موضوع هذه الدراسة يجب الايضاح بأننا لا نعتمد على ما تورده أجهزة الاعلام

الغربية من أخبار انتقائية حول قضايا فردية عن انتهاكات حقوق الانسان في العالم متناسية المنظور الشامل لهذه الحقوق وتربطها مع حقوق الشعوب جديدا ، على ألا يقود هذا المنظور الى تبرير انتهاك الحقوق الفردية كما تطرح بعض الحكومات في العالم الثالث .

ويمكن تعداد مواضيع القانون الدولي لحقوق الانسان على سبيل المثال لا الحصر بأنها (القواعد التي تضمن حق الشعوب في تقرير مصيرها السياسي والاقتصادي وبازالة كافة أشكال التمييز العنصري أو الديني . أما حقوق الافراد فتشمل الحقوق المدنية والسياسية وخاصة الحق في الحياة والحرية وبعدم التوقيف التعسفي أو الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الحق بالعمل والضمان وتشكيل نقابات والحق بالعيش بصورة لائقة والحق بالثقافة والتعليم) ونشير الى حقين يتسمان بأهمية خاصة بالنسبة للدول والشعوب النامية ومنها البلدان العربية .

الاول / حق الشعوب في تقرير مصيرها السياسي والاقتصادي ، وتحريرها من الاستعمار والاحتلال وقد اعتبرته الجمعية العامة للأمم المتحدة بقرارها رقم ٦٣٧ تاريخ ١٦/١٢/١٩٥٢ أساسا (لحقوق الانسان وشرطا سابقا) لممارسته وتضمن اعلان الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ١٥١٤ تاريخ ١٤/١٢/١٩٦٠ المسمى اعلان منح الاستقلال للشعوب والبلدان المستعمرة قواعد هامة لتصنيف الاستعمار باعتباره انتهاكا لحقوق الانسان ويرعى هذا الاعلان (ما كنا كارتا حقوق الشعوب) .

واعتبر قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ٣٢/١٣٠ تاريخ ١٦/١٢/١٩٧٧ ان الفصل العنصري وجميع أشكال التمييز العنصري والاستعمار والسيطرة الاجنبية والعدوان والتهديد به والمساس بالسيادة الوطنية والسلامة الاقليمية وكذلك رفض الاقرار بالحقوق الاساسية للشعوب بحقها في تقرير مصيرها وممارسة حق كل أمة بسيادتها على ثرواتها ومواردها الطبيعية ، تشكل بحد ذاتها انتهاكات

فادحة وخطيرة لجميع حقوق الانسان والحريات الاساسية سواء للشعوب أو الافراد •

وأكدت الامم المتحدة في عديد من القرارات الصادرة عن الجمعية العامة بمشروعية نضال الشعوب في سبيل ممارسة حقها في تقرير المصير وفيل استقلالها بكافة الوسائل المتاحة ومنها الكفاح المسلح •

القرار رقم ٣٩/٩١ تاريخ ١٤/١٢/١٩٨٤ ومجموعة من القرارات السابقة •

ومنحت الامم المتحدة صفة المراقب لحركات التحرر في العالم ونشير بصورة خاصة الى منظمة التحرير الفلسطينية بصفتها الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني ومنظمة سوابو في (افريقيا) التي تمثل منظمة تحرير جنوب غربي افريقيا بالاضافة للمجلس الوطني الافريقي وهكذا التطور في القانون الدولي لحقوق الانسان جعل من نضال الشعوب في سبيل استقلالها وتحرير أراضيها المحتلة ممارسة مشروعة لحقوق الانسان لأن الدفاع عن أي حق لاسترداده يعتبر ممارسة عملية لهذا الحق نفسه ، وترابطت بذلك جدليا حقوق الشعوب مع حقوق الانسان الفرد ، وتجسد ذلك في الاتفاقيتين الدوليتين لحقوق الانسان الصادرتين عن الجمعية العامة للامم المتحدة في ١٦/١٢/١٩٦٦ حيث أفردت كلتا الاتفاقيتين المادة الاولى لحق الشعوب في تقرير مصيرها •

الثاني / الحق في التنمية للشعوب والدول والافراد •

بعد أن أصدرت الجمعية العامة للامم المتحدة القرار الشهير في ١٥/٥/١٩٧٤ مما دعي (اعلان النظام الاقتصادي الدولي الجديد) أصدرت لجنة حقوق الانسان قرارها رقم ٢ تاريخ ١٠/٢/١٩٧٥ اعتبرت فيه الحق في التنمية حقا من حقوق الانسان للشعوب والدول والافراد •

وأيدت الجمعية العامة للأمم المتحدة قرار لجنة حقوق الانسان هذا
في عديد من القرارات منذ عام ١٩٧٩ آخرها القرار رقم ٣٩/١٤٥ تاريخ
١٤/١٢/١٩٨٤ •

وعقدت الامم المتحدة عدة ندوات حول الحق في التنمية باعتباره
من حقوق الانسان وشكلت لجنة الانسان منذ عام ١٩٨١ فريق عمل من
(١٥) خيرا : « لاعداد مشروع اعلان عن الحق في التنمية ، لم ينجز حتى
الآن » نظرا لمعارضة الولايات المتحدة الاميركية والكتلة العربية للمشروع
بكامله (١٢) •

وأهمية اعتبار الحق في التنمية من حقوق الانسان أنه أضفى على
عملية التنمية بعدا انسانيا هاما ويدحض ذريعة الانظمة القمعية التي
تدعي أن شعوبها متخلفة ويجب الاهتمام بتنميتها من قبل تمتعها بحقوق
الانسان ، وهذا التوصيف للتنمية يجعلها جزءا (من حقوق الانسان لنفي
مبرر القمع ويجعل النضال التنسوي مترافقا) مع النضال في سبيل تمتع
الفرد لباقي حقوق الانسان وخاصة حقه في الحياة والحرية •

٢ - الترابط بين تردي الوضع العربي وحقوق الانسان :

بعد أن عالجتنا في الفرع الاول من هذا الفصل المنظور الشامل
لحقوق الانسان لنحاول في هذا الفرع مقارنة الاوضاع العربية المتردية
مع هذا المنظور الشامل (قمع المواطنين العرب فكريا وسياسيا واقتصاديا) •
ونشير الى أخطر شكلين من القمع وآثارهما المستقبلية على الامة
العربية واستفادة العدو الصهيوني استراتيجيا من ذلك •

أ - القمع المبني على نفي التعددية الفكرية والسياسية وتحويل
المؤسسات الدستورية الى هياكل شكلية تعطل حق المواطنين في المشاركة
في صنع القرار السياسي وأصبح اعتقاد المواطن لمجرد معتقده الفكري
أو السياسي سمة تلف معظم البلدان العربية ، مما أدى الى تهميش

المواطن العربي وتبئسته ولا مبالاته في أي حل يفرض على القضايا القومية ، ويصبح عاجزا عن الدفاع عن سيادة بلده حين وقوع عدوان عليها لانه يشعر في قرارة نفسه أنه يعيش حالة اغتراب واستلاب مما يدفعه الى الهجرة خارج الوطن العربي والدليل على ذلك ما نراه من تنامي الصحافة العربية المهاجرة في أوروبا وقد ثبت بالوقائع التاريخية الملموسة أن الحكومات العربية التي تنتهك حقوق مواطنيها الاساسية لا يمكن أن تصمد أما م أي عدوان على سيادة الوطن .

وان السكوت العربي الشعبي المطبق الذي تلا النكسات العربية من هزيمة حزيران ١٩٦٧ الى قصف منظمة التحرير الفلسطينية في تونس يوم ١/١٠/١٩٨٥ ليس الا نتيجة كبت الحقوق الاساسية للمواطنين العرب الذي قاد الى حالة اللامبالاة التي وصل اليها المواطن العربي .

وتحولت المظاهرات الشعبية التي كانت تخرج في الخمسينات الى مسيرات لا تخرج الا بأمر السلطة الحاكمة في معظم البلدان العربية .

ب - التمييز بين المواطنين تبعاً لاتتمائهم الديني او المذهبي :

ولا يهم هذا التمييز اذا كان صادرا من الاكثرية ضد الاقلية وبالعكس وهو الاخطر وهذه الممارسات ، لنزع المواطن العربي من ولائه لأُمته وتغليب ولائه لطائفته لتجسيد ذلك جغرافيا بدويلات طائفية تعمل اسرائيل ليل نهار على تحقيقها حتى تشكك في صحة الرابطة القومية لتحل محلها الرابطة الطائفية وتنتزع المشروعية الدولية لوجودها وتصبح أقوى كيان عنصري وطائفي في المنطقة .

وقد هدفت خطة اسرائيل وسميت بخطة الثمانينات احداث شرخ في الوحدة الوطنية بين المواطنين العرب استغلالا للتعددية المذهبية التي يعرف بها الوطن العربي والتي تشكل عامل اثراء وتسامح في التاريخ

العربي والاسلامي وتحاول اسرائيل استخدامها لتفتيت الوطن العربي الى دويلات مجهرية •

يتبين مما تقدم أن خطورة آثار قمع المواطن العربي لا تقتصر على الحدود القطرية وانما تتجاوزها الى المساس بالكيان القومي ومحاولة احداث الخاخلة في تركيبته الديمغرافية مما يهدد السلامة الاقليمية للوطن العربي ويجعل من هوية الامة العربية الحضارية والقومية موضع شك وتردد •

٢ - التخلف الاقتصادي والاجتماعي والثقافي :

لقد وضحنا بأن التنمية تعتبر من حقوق الانسان وبالتالي فان التخلف يعتبر انتهاكا لحقوق الانسان ، وان ارغام التنمية في حقوق الانسان يكسب البرامج التنموية العربية بعدا حضاريا متميزا •
وان غول التنمية عن حقوق الانسان يجعل التعامل بين الحكومات العربية ومواطنيها باعتبارهم أرقاما مادية ويعيق عملية التنمية نفسها إذ أن المشاركة الشعبية في التنمية تعتبر أساسا هاما في انجاحها •

٣ - الاحتلال والعدوان الصهيوني والامبريالية :

بيّنا في الصفحات السابقة أن قرارات الامم المتحدة قد استقرت على اعتبار الاحتلال والعدوان انتهاكا لحقوق الانسان والشعوب وان النضال في سبيل الاستقلال وتحرير الاراضي يعتبر ممارسة مشروعة لحقوق الانسان •

ولا يمكن أن يطلب من المواطن العربي المشاركة في عملية تحرير وهو نفسه غير متحرر من القمع إذ أن حقوق الانسان لا تتجزأ وهذه العلاقة الجدلية بين قمع المواطن العربي بحقوقه ومشاركته في نضال الامة العربية تجعل لحقوق الانسان في الوطن العربي سمات خاصة لا نجدها عند أمم أخرى^(١٣) •

الخاتمة :

كان الانسان ولا يزال محور الحقوق جميعا انما توجد من هذه فئة لها من الاهمية والخطورة ما جعلها أساسية للحياة المثالية ، ومقياسا للحضارة وهدفا لكل تقدم اجتماعي وهذه الفئة أسميت بحقوق الانسان لما لها من اتصال وثيق بكرامته وتصميم شخصيته وللتوكيد على سموها وانسانيتها •

وعلى الرغم من بروز أهمية الانسان في المجتمع فان حقوق الانسان الأساسية لم تثبت وتطبق في الواقع الا على أثر تطور تاريخي طويل فمرت بمراحل عدة سبق أن ذكرت في هذا البحث ، حيث خاضت حقوق الانسان عباب التاريخ من قانون حمورابي وشرائع اليونان وألواح الرهان الى تعاليم الكنيسة والاسلام الى اعلانات الحقوق في انكلترا وأميركا وغيرها •

ثم ان هذه الحقوق تدور على الموازنة بين متطلبات المساواة ومقتضيات الحرية بجميع أنواعها وأبعادها وفروعها وقد برزت فئة الحقوق السياسية والمدنية •

وهكذا ثبتت الحقوق السياسية الأساسية فكان منها حرية الشعوب وحققها في تقرير المصير والتمتع بمواردها الطبيعية ومنها مبدأ المساواة بين الدول صغيرها وكبيرها في السيادة الداخلية والخارجية وفي جميع الحقوق ومنها حق الشعوب في المعاملة الانسانية وخصوصا بمنع الابادة أو تهجيرهم وتشريدهم ومنع استعمار الشعوب للشعوب بجميع أنواعه ومنع التمييز أو العزل العنصري ومنع العقوبات ومن الحقوق السياسية الأساسية المعترف بها اليوم الامن الدولي العادل وديمقراطية الحكم وحق الانتخاب وحق تولي المناصب والوظائف العامة ومبدأ الشرعية في الحكم والادارة وصيانة القضاء المستقل •

أما الحقوق المدنية فأولها وأخطرها هو حرمة النفس أو الحرية الشخصية فقد جاهر بها النبي العربي (ص) في حديثه الشريف ونادى بها خليفته عمر بن الخطاب (رض) حيث صرخ في وجه فاتح الديار المصرية وحاكمها عمر بن العاص (متى استعبدتم الناس وقد ولدتهم أمهاتهم أحرارا) ♦

لقد ردد صدى ندائه جان جاك روسو الفرنسي بعد ألف ومائة سنة بقوله : ان الانسان حر منذ الولادة ♦

ومن فروع الحرية الشخصية (حق الحياة وصيانة الاسرة والتحرر من الاستعباد وحماية النفس من التعدي وأصل براءة الذمة في المحاكمات ومبدأ استناد الجرائم والعقوبات الى الشرعية ومنع التعسف في التوقيف والجس والمعاملة العنيفة ومنع حبس المديون لاسيما المقسر ومعاقبة التعدي على الحرية الشخصية وحرمة المنزل وخصوصيات الناس) ♦

ومن الحقوق المدنية حرية الفكر والعقيدة الميينة في قاعدة (لا اكراه في الدين) ولا اكراه في العقائد والتفكير ومن توابعها حرية اختيار المذهب وتغييره وحق اقامة الشعائر الدينية ومعالجة الطائفية والتعصب الاعمى ♦

ومن متهمات حرية الفكر والعقيدة حرية الرأي والتعبير وما يتبعها من حرية النشر والصحافة وتعيين الجرائم السياسية وتقويم الاعلام الرسمي المتعلق بها ♦

أما الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية فتقدمها حرية التربية والتعليم لا بل واجب التعليم المبني على التماس العلم من المهد الى اللحد ولو في الصين ومكافحة الامية والجهل وتأمين التعليم المجاني الالزامي ♦ ولا ينكر في هذا المجال نشاط منظمة الامم المتحدة للتربية والعلم

والثقافة - اليونسكو - وما قررته من توصيات ومن الحريات الاقتصادية حرية التملك وحرمة الملك الثابتة بالتأييد الدستوري •

ولا تكتمل حقوق الانسان الاساسية الا باقتران الحريات ومبدأ المساواة القانونية حيث تتحقق الكرامة الانسانية بالحرية المقرونة بالمساواة فالناس خلقهم الله شعوبا وقبائل ليتعارفوا وجعلهم من نفس واحدة لا فضل لأحدهم على الآخر الا بالتقوى والعلم •

وأخيرا فان مبدأ المساواة القانونية يشمل عدم التمييز بين المرأة والرجل في تمتعهم بالحقوق المدنية والسياسية • وقد تأيدت هذه المساواة بالمواثيق الدولية وأهمها الاعلان العالمي لحقوق الانسان واتفاقية حقوق النساء السياسية واعلان ازالة التمييز ضد النساء • هذا حيث نجد من كل ذلك أن حقوق الانسان الاساسية مبنية على الحرية والمساواة وهي من دون ريب شعار الاخاء الدولي والكرامة الانسانية • والسلام ختام ... وشكرا •

* * *

الحريات العامة وحقوق الانسان الفلسطيني في ظل الاحتلال الاسرائيلي لاقليم دولة فلسطين

بقلم المستشار قصي عثمان العبادلة

عضو المجلس الوطني الفلسطيني

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة :

قبل مناقشة الحريات العامة وحقوق الانسان الفلسطيني في اقليم دولة فلسطين المحتل من قبل سلطات الاحتلال الاسرائيلي • لا بد لنا في هذه العجالة من اجراء مناقشة موجزة للحريات العامة وحقوق الانسان كمبادئ أرستها وأكدتها الدساتير والمواثيق الدولية • ومن ثم ننتقل الى مناقشة موجزة أيضا للحريات العامة وحقوق الانسان الفلسطيني في الاراضي الفلسطينية المحتلة وانتهاكات سلطات الاحتلال الاسرائيلية لهذه الحقوق وتلك الحريات على مدى أربعين عاما ونيف • ونقول مناقشة موجزة نظرا لان الانتهاكات الفاضحة والقاسية والوحشية لحقوق الانسان والحريات العامة التي مارستها سلطات الاحتلال الاسرائيلية متكررة بعدد الايام التي مرت في تلك الحقبة على شعب فلسطين العربي بحيث أصبحت مناقشتها مادة مقرزة يمكن أن تملأ الاف الكتب ولو كان هناك اعلام عربي قادر يتولى نقل صورة حقيقية مكتوبة ومسموعة ومرئية الى كافة بلدان العالم بلغاته المختلفة

عن انتهاكات حقوق الانسان الفلسطيني وحرياته من قبل سلطات الاحتلال الاسرائيلية منذ سنة ١٩٤٨ حتى يومنا هذا لاصيب شعوب العالم المضللة بالدعاية الصهيونية القادرة على طمس الحقائق بالغشيان ، ولثأر أحرار العالم وانتصروا لهذا الشعب العربي الفلسطيني المقهور رغم خنوع الامة التي ينتمي اليها هذا الشعب الفلسطيني ، وكيف لهذه الامة أن تشور وتنتصر لحقوق شعب فلسطين وحرياته المغتصبة والمسلوبة ، وحرياتها وحقوقها هي منتهكة ولا حول ولا قوة الا بالله •

ماهية الحرية

الحرية كلمة عزيزة على كل انسان خاصة ذلك الانسان الذي تعرض لظلم أخيه الانسان • الحرية كلمة ساحرة اذا صرخ بها الانسان فجرت فيه طاقات معنوية جعلته البحر الهائج أو الطبيعة الغاضبة لا يهدىء منها الا القادر الجبار خالق السماوات والارض وما بينهما • وكيف لا والانسان ولد حرا لا عبودية له الا عبوديته لله وحده •

والحریات العامة وحقوق الانسان هي أيضا عبارة وان كانت تحمل في طبيعتها الكثير الكثير من المبادئ والقيم والمعاني الا أنها تتردد في كل يوم على السنة الناس سواء في البيت أو في الاجتماعات والمؤتمرات ، أو في قاعات البرلمانات والمجالس والهيئات النيابية ، أو في قاعات الهيئات والمنظمات الدولية كالامم المتحدة ومجلس الامن أو حتى في وسائل الاعلام يرد ذكرها في كل ساعة وفي كل وقت • وكم من ثورات تفجرت وحروب نشبت ، فجرتها أو خاضتها شعوب تعرضت للاحتلال والقهر والظلم اقتصارا لحقوقها المغتصبة وحرياتها المنتهكة •

فالحرية هي ذلك الخير الذي يمكن الانسان من التمتع بجميع الخيرات الاخرى التي خلقها الله سبحانه وتعالى وسخرها له • وهي

تعني قدرة الانسان على اختيار سلوكه بنفسه ، وقدرته على فعل ما يريد لا يقيدده في ذلك الا احكام الدين الذي اختاره ، وحق الآخرين في التمتع بخيراتهم ، والقواعد القانونية في النظام العام التي تنظم هذه الحرية . بحيث لا تتصادم حرية الفرد مع حرية المجتمع ولا تطفى قواعد النظام العام على حرية الافراد وحقوقهم .

والحرية في مجال الدراسات القانونية والدستورية توصف بأنها حرية عامة عندما تترتب عليها واجبات يتعين على الدولة القيام بها . وواجبات الدولة حيال الحريات العامة قد تكون واجبات سلبية ، كعدم المساس بسلامة الانسان وعقله ، وقد تكون واجبات ايجابية ومنها توفير التعليم والرعاية الصحية وخلق فرص العمل لافراد شعبها .

وأحيانا يطلق على الحريات العامة تسميات أخرى منها اسم الحقوق والحريات الفردية ، وذلك تأكيداً على أن هذه الحريات هي امتيازات للافراد يتمتع على السلطة التعرض لها مادامت في حدود القواعد والاطر التي نص عليها القانون .

ومن ناحية أخرى فان وصف الحريات بأنها عامة فيه ايماء الى كون هذه الحريات يتمتع بها جميع الافراد في مجتمع ما ، دون تفرقة بسبب الجنس أو اللون أو السن أو المركز الاجتماعي .

كما أنها حريات يتمتع بها كل من يقيم على أرض وطن ما سواء مواطنون أو أجانب باستثناء الحريات السياسية التي تقتصر على المواطنين .

تطور الحريات العامة

عرف الانسان الحرية منذ قديم الزمان . وبدأت فكرة الحريات العامة والحقوق مع ظهور الاديان . وتطور مفهوم الحريات العامة

وحقوق الانسان مع تطور الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية في مختلف الدول والبلدان .

وقد تجلت فكرة الحريات العامة وحقوق الانسان بوضوح عندما ظهر الاسلام منذ أكثر من ألف وأربعمائة سنة . فقد جاء الاسلام بالحرية والمساواة بين الناس . فالناس في الاسلام سواسية كأسنان المشط ، فكلهم راع وكلهم مسئول عن رعيته ، وقد جاء الاسلام بالسماحة والشرعية السمحة ، وحرية العقيدة ، وحرية التفكير والتعبير ، وحرية التملك ، وحرية التعليم والحث عليه ، وحرية العمل ، وحرية التنقل ، وحرية التجارة ، وبكافة الحريات الاقتصادية والاجتماعية التي يدعي بعض الفقهاء أنها من سمات القرن العشرين وقد سبق للإسلام وللشريعة الإسلامية أن نظمتها منذ أكثر من ألف وأربعمائة عام . وباستقرار الأديان جميعا نجد أنه لا يوجد دين من الأديان يكفل الحقوق والحريات العامة للإنسان كما كفلها ونظمها الدين الإسلامي .

فقد جاءت عقيدة الاسلام التي دعت البشر كافة أن يعبدوا الله ولا يشركوا به شيئا ، لتضع الاسس الحقيقية لحرية البشر وكرامتهم ، وتعلن تحرير الانسان من العبودية للإنسان .

وجاءت الشريعة الإسلامية لتضع قواعد المحافظة على الدين والنفس والعقل والعرض والمال والنسل ، فمزجت بين الروح والمادة وأخت بين العقل والقلب وقرنت بين المثالية والواقعية ووازنت بين الحقوق والواجبات ، ووفقت بين حرمة الفرد ومصصلحة الجماعة وأقامت الموازين بالقسط .

وجعلت الشريعة الإسلامية الحريات العامة وحقوق الانسان جزءا من دين الاسلام لا يملك أحد تعطيلها كليا أو جزئيا ، أو انتهاكها

أو تجاهلها باعتبارها أحكام الهية تكليفية أنزل الله بها كتبه ، وبعث بها خاتم رسله ، وتمم بها ما جاءت به الرسالات السماوية ، وكل عدوان عليها يعتبر منكرا في الدين يعاقب عليه في الدنيا والآخرة •

فالاسلام جعل البشر جميعهم أسرة واحدة تجمع بينهم العبودية لله والبنوة لآدم ، وجعلهم متساوين في الكرامة الانسانية ، وفي أصل التكليف والمسئولية دون تمييز بينهم بسبب العرق أو اللون أو اللغة أو الجنس أو المعتقد الديني أو الموطن أو الانتماء السياسي أو الوضع الاجتماعي •

والاسلام قدس حياة الانسان وجعلها مكفولة لكل انسان وأوجب على الافراد والجماعات والدول حماية هذا الحق من كل اعتداء عليه ، وحرّم ازهاق الروح الا بمقتضى شرعي •

وحرّم الاسلام جرائم ابادة الجنس البشري ، وأوجب المحافظة على استمرارية الحياة البشرية الى ما شاء الله ، ومنع قتل من لم يشارك في القتال في حالة الحرب ، كما حرّم قتل الجريح والاسير وكل من ألقى بسلاحه • ووضع الاسلام الاسس الكفيلة باحترام المرأة ورعاية الاطفال ، وطلب العلم وابداء الرأي وغير ذلك من الحريات والحقوق التي لا يمكن عدها أو حصرها في هذه العجالة •

وفي عهد الثورة الفرنسية سنة ١٧٨٩ م صدر اعلان حقوق الانسان الذي عرف الحرية بأنها حق الفرد في أن يفعل كل ما لا يضر بالآخرين لا يقيد في ذلك الا تمكين الآخرين من التمتع بحقوقهم • وقد حرص الاعلان على النص بأن مثل هذه القيود لا يجوز فرضها الا بقانون •

ونص الاعلان في مادته الثانية على أن هدف المجتمع السياسي هو حماية الحريات الطبيعية والابدية للانسان ، مؤكدا على المذهب الفردي

الذي سرعان ما تطور ليواكب التطورات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي شهدتها المجتمعات المختلفة في بداية القرن العشرين .
وبسبب هذه التطورات ، وانطلاقا من مفهوم الحرية التي كان ينظر اليها في القرن التاسع عشر على أنها تضع قيودا وحدودا على سلطان الدولة .

تقررت للأفراد في الديمقراطيات الغربية حريات مختلفة في مقدمتها الحرية الشخصية ومن أهم عناصرها حق الامن ، وحق الملكية ، وحرية العقيدة ، وحرية الرأي وهو ما يسمى بالحريات المدنية . وهي تتميز عن غيرها من الحريات أو الحقوق السياسية .

ومن ثم جاءت الحرب الاهلية الامريكية سنة ١٨٦٠ م لتعزز دعائم الحريات وتزيدها رسوخا ، عندما ألغت نظام الرق اقتصارا لمبادئ الحرية وحقوق الانسان ، وأسفر انتصار الولايات الشمالية في الحرب الاهلية عن وضع مبادئ وأسس ثابتة في المجتمع الامريكي لصون الحريات العامة وحقوق الانسان مما عزز من هذه الحقوق وتلك الحريات لدى مختلف البلدان والشعوب .

ومنذ بدايات القرن العشرين طرأ تطور كبير على فكرة الحريات وحقوق الانسان لدى كافة المجتمعات نتيجة عدة عوامل منها :

أولا : ارتفاع مستوى الوعي السياسي والحس الوطني لدى الافراد والجماعات بفضل انتشار التعليم والثقافة والمعرفة .

ثانيا : تدخل الدول في ميادين الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبحث العلمي .

ثالثا : ثورة المواصلات والاتصالات التي اجتاحت العالم بأسره ، ومكنت الفرد من الانتقال من قارة الى قارة في ساعات معدودة ، ومتابعة الحدث من ساعة وقوعه ولو كان في أقصى بقاع المعمورة .

رابعاً : نشوء العديد من الهيئات والمنظمات والمؤسسات الدولية والاقليمية التي تعمل على تطوير فكرة الحقوق والحريات العامة وتعمل على صيانتها وترسيخ ممارستها في كافة الدول والبلدان .

الحريات العامة وحقوق الانسان في دساتير الدول

على أثر تطور فكرة الحريات العامة وحقوق الانسان في بدايات القرن الحالي . حرصت مختلف الدول على تضمين دساتيرها نصوصاً تؤكد على الحريات العامة وحقوق الانسان في بلدانها وتنظيمها ، فأفردت لها أبواباً وفصولاً ضمنيتها القواعد والاحكام التي تنظمها بما يكفل صيانتها واحترامها .

ومن هذه الدول من حرصت سلطاتها على احترام ما نص عليه دستورها من حريات وحقوق كمعظم الدول الغربية الغنية والمتقدمة . ومنها من بقيت هذه النصوص الدستورية بالنسبة لسلطاتها التنفيذية حبراً على ورق ، فداست على هذه الحقوق وتلك الحريات وانتهكتها بقسوة ووحشية كما هو الحال في معظم دول العالم الثالث ، والانظمة الدكتاتورية ، والدول القائمة على الغضب والعدوان كدولة اسرائيل .

وباستقرار معظم دساتير الدول المتقدمة منها والنامية وحتى ذات الانظمة الدكتاتورية نجدها قد ديجت بالنصوص الدستورية التي تؤكد وتنظم الحريات العامة وحقوق الانسان لمواطنيها ، من الحريات الشخصية بعناصرها المختلفة الى الحريات والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية .

ومن أمثلة هذه الحريات التي حرصت الدساتير على النص عليها :

حق الملكية الفردية والجماعية وحرمة هذا الحق ، حق كل مواطن في حمل جنسية دولته وعدم جواز اسقاط هذه الجنسية عنه أو سحبها منه الا في الحالات التي يحددها القانون ، حق كل مواطن في التعليم والرعاية الصحية وحقه في مزاولة التجارة والصناعة ، وحقه في عدم انتهاك حرمة مسكنه وحقه في الامن وابداء الرأي والعمل ، وتولي الوظائف العامة ، وحقه في محاكمة عادلة ... الخ •

ولكن تدييح الدساتير شيء والتطبيق الفعلي لنصوص هذه الدساتير شيء آخر خاصة في هذا الزمن الذي كثر فيه انتهاك حقوق الانسان وحرياته العامة من قبل السلطات التنفيذية • والقيادات الحاكمة أمام بصر الهيئات البرلمانية التي هان معظمها على نفسه فهان على السلطة التنفيذية ، وقد اعترأها الضعف أمام زيادة نفوذ السلطات التنفيذية مما أفقدها القدرة على التصدي لتجاوزات وطغيان هذه السلطات خصوصا في بلدان العالم الثالث •

كما أن تلك السلطات لم تعد تهتم بشجب واستنكار الهيئات والمنظمات الدولية والاقليمية اذا ما انتهكت حقوق الانسان وحريته في بلدانها أو في المناطق التي تحتلها أو الخاضعة لادارتها لانها تعلم سلفا أن هذه الهيئات والمنظمات الدولية لن تستطيع معاقبتها وأن أقصى ما يمكن أن تفعله هو أن تصدر قرارا بشجب أو استنكار أو ادانة تصرفاتها •

الحريات العامة

في ميثاق هيئة الامم المتحدة

حرصت الامم المتحدة على النص في ديباجة ميثاقها على أنها تؤكد ايمانها بالحقوق الاساسية للانسان ، وبكرامة الفرد ، وقدره ، وبما للرجال والنساء والامم ، كبيرها وصغيرها ، من حقوق متساوية •

كما حرصت على النص في الفقرة الثانية من المادة الاولى من الميثاق على انماء العلاقات الودية بين الامم على أساس احترام المبدأ الذي يقضي بالتسوية في الحقوق بين الشعوب ، وبأن يكون لكل منها تقرير مصيرها ، وكذلك اتخاذ التدابير الاخرى الملائمة لتعزيز السلم العام ♦

وجاء نص الفقرة الثالثة من نفس المادة مؤكدا على تعزيز احترام حقوق الانسان والحريات الاساسية للناس جميعا ، والتشجيع على ذلك اطلاقا بدون تمييز بسبب الجنس أو اللغة أو الدين ، ولا تفريق بين الرجال والنساء ♦

وفي المادة السادسة من الميثاق جاء ما نصه « اذا أمعن عضو من أعضاء الامم المتحدة في انتهاكات مبادئ الميثاق ، جاز للجمعية العامة أن تفصله من الهيئة بناء على توصية مجلس الامن » ♦

ولما كانت حريات الناس وحقوق الانسان من مبادئ ميثاق هيئة الامم المتحدة فإن انتهاكها والامعان فيه قد تصل عقوبته الى حد فصل الدولة من الهيئة ♦

ولكننا لم نسمع منذ انشاء هيئة الامم المتحدة سنة ١٩٤٥ أن دولة عضوا فصلت من الهيئة بسبب امعانها في انتهاك مبادئ الميثاق ♦ وما أكثر ما انتهكت دولة اسرائيل مبادئ الميثاق سواء في الاراضي الفلسطينية المحتلة أو في أراضي لبنان أو العراق وغير ذلك من الدول العربية وغير العربية ♦

الحريات العامة

في الاعلان العالمي لحقوق الانسان

على أثر انتهاء الحرب العالمية الثانية ، ونشأة هيئة الامم المتحدة

وفي ضوء ما أسفرت عنه الحرب العالمية الثانية من مآسي وضحايا ودمار بسبب تناسي حقوق الانسان والاستخفاف بها مما أفضى الى أعمال همجية آذت الضمير العالمي • ولما كان من الضروري أن يتولى القانون حماية حقوق الانسان لكي لا يضطر الفرد آخر الامر الى التمرد على الاستبداد والظلم •

ولما كانت الامم المتحدة قد أكدت في الميثاق ايمانها بحقوق الانسان الاساسية فقد أصدرت الجمعية العامة الاعلان العالمي لحقوق الانسان سنة ١٩٤٨ وقد ضمنته مجموعة من النصوص التي تؤكد على الحريات العامة وحقوق الانسان وتعززها ومنها :

١ - أن الناس جميعا يولدون أحرارا متساوين في الكرامة والحقوق •

٢ - لكل انسان حق التمتع بكافة الحقوق والحريات الواردة في الاعلان ، دون تمييز ، بسبب العنصر أو اللون أو اللغة أو الدين أو الرأي السياسي أو الاصل الوطني أو الاجتماعي أو الثروة أو الميلاد أو أي وضع آخر • دون أي تفرقة بين الرجال والنساء •

وفضلا عما تقدم فلن يكون هناك أي تمييز أساسه الوضع السياسي أو القانوني أو الدولي للبلد أو البقعة التي ينتمي اليها الفرد سواء كان هذا البلد أو تلك البقعة مستقلا أو تحت الوصاية أو غير متمتع بالحكم الذاتي أو كانت سيادته خاضعة لاي قيد من القيود •

٣ - لكل فرد الحق في الحياة والحرية وسلامة شخصه ، ولا يعرض أي انسان للتعذيب ولا للعقوبات أو المعاملات القاسية أو الوحشية أو الحاطة بالكرامة •

٤ - كل الناس سواسية أمام القانون ولهم الحق في التمتع بحماية متكافئة ، كما أن لهم جميعا في حماية متساوية ضد أي تمييز يخل بالاعلان •

- ٥ - لا يجوز القبض على أي انسان أو حجزه أو نفيه تعسفا .
- ٦ - كل شخص متهم بجريمة يعتبر بريئا الى أن تثبت ادائته قانونا بمحاكمة علنية تتوفر له فيها الضمانات الضرورية للدفاع عنه .
- ٧ - لكل فرد حق التمتع بجنسية ما ولا يجوز حرمانه منها تعسفا أو انكار حقه في تغييرها .
- ٨ - لكل شخص حق التملك بمفرده أو بالاشتراك مع غيره . ولا يجوز تجريد أحد من ملكه تعسفا .
- ٩ - لكل شخص الحق في حرية التفكير والضمير والدين ، وحرية الرأي والتعبير .
- ١٠ - لكل فرد الحق في الاشتراك في ادارة الشؤون العامة لبلاده اما مباشرة واما بواسطة ممثلين يختارون اختيارا حرا .
- ١٢ - لكل شخص الحق في العمل ، وله الحق في أجر متساو للعمل .
- ١٣ - لكل شخص الحق في التعلم ، ويجب أن تهدف التربية الى انماء شخصية الانسان انماء كاملا ، والى تعزيز احترام الانسان والحريات الاساسية .
- ومن ثم قامت الدول الاطراف في الاعلان العالمي لحقوق الانسان باصدار الاتفاقية الدولية بشأن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية سنة ١٩٦٦ . ومن أهم الحقوق التي قررتها هذه الاتفاقية هو حق تقرير المصير .
- فقد نصت المادة الاولى من الاتفاقية على أنه « لكافة الشعوب الحق في تقرير المصير ، ولها استنادا الى هذا الحق ، أن تقرر بحرية كيائها السياسي وأن تواصل بحرية نموها الاقتصادي والاجتماعي والثقافي .

ولجميع الشعوب تحقيقا لغاياتها الخاصة ، أن تتصرف بحرية في ثروتها ومواردها الطبيعية دون اخلال بأي من الالتزامات الناشئة من التعاون الاقتصادي الدولي ، القائم على مبادئ المنفعة المشتركة ، والقانون الدولي ، ولا يجوز بحال من الاحوال حرمان شعب ما من وسائله المعيشية الخاصة •

وعلى جميع الدول الاطراف في الاتفاقية الحالية بما فيها المسؤولة عن ادارة الاقاليم التي تحكم نفسها بنفسها أو الموضوعة تحت الوصاية ، أن تعمل من أجل تحقيق حق تقرير المصير وأن تحترم ذلك الحق تمشيا مع نصوص ميثاق الامم المتحدة •

ومن ثم صدرت الاتفاقية الدولية بشأن الحقوق المدنية والسياسية استنادا الى مبادئ حقوق الانسان وحياته المنصوص عليها في ميثاق الامم المتحدة •

وقد أكدت هذه الاتفاقية أيضا على حق تقرير المصير •

اذ نصت المادة الاولى منها على حق تقرير المصير وكررت حرفيا نفس النص الوارد في المادة الاولى من الاتفاقية الدولية بشأن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لاهمية هذا الحق وتعلقه مباشرة بمصير الشعوب الذي هو من أهم حقوق الانسان وحياته عى وجه الارض •

كما أكدت هذه الاتفاقية على حق كل انسان في الحياة ، وحظرت اخضاع أي فرد للتعذيب أو لعقوبة أو معاملة قاسية أو غير انسانية أو مهينة •

وأوجب معاملة جميع الاشخاص المحرومين من حرياتهم معاملة انسانية مع احترام الكرامة المتأصلة في الانسان •

وأكدت حق كل فرد مقيم بصفة قانونية ضمن اقليم دولة ما الحق في حرية الانتقال •

كما نصت في الفقرة الرابعة من المادة (١٢) أنه لا يجوز حرمان أحد بشكل تعسفي من حق الدخول الى بلاده .
هذا بالإضافة الى التأكيد على كافة الحريات المدنية والسياسية الأخرى .

الحريات العامة

في الميثاق العربي لحقوق الانسان

الميثاق العربي لحقوق الانسان شاركت في وضعه ووافقت عليه الدول العربية ما عدا جمهورية مصر العربية التي غابت عن هذا العمل الانساني الجليل بسبب ظروفها السياسية آنذاك .
وقد حرصت حكومات الدول العربية التي أصدرته على تضمينه مجموعة من الاحكام التي تؤكد على الحريات العامة وحقوق الانسان وتنظمها .

فجاءت هذه الاحكام متوافقة ومعززة لحقوق الانسان وحياته العامة كما نص عليها ميثاق الامم المتحدة ، واعلان العالمي لحقوق الانسان .

ولكن الى أي مدى التزمت الدول العربية بأحكام ومبادئ هذا الميثاق ؟ هذا ما يجب عليه تقرير المنظمة العربية لحقوق الانسان عن سنة ١٩٨٨ الصادر في سنة ١٩٨٩ عن حالة حقوق الانسان في الوطن العربي .

وهو تقرير يستحق القراءة والاهتمام ، آملي أن تنال حقوق الانسان العربي وحياته قسطا أوفر من الاحترام ، وتنبه المجالس والهيئات النيابية العربية والسلطات القضائية الى ما تعرضت اليه هذه الحقوق من انتهاكات وتعمل على عدم تكرارها رافة بالانسان العربي وحرصا على حقوقه وحياته العامة .

حماية المدنيين وقت الحرب وفقا لاحكام اتفاقية جنيف الرابعة

اذا كانت دساتير الدول قد حرصت على التأكيد على الحريات العامة وحقوق الانسان بالنص عليها في صلب هذه الدساتير .

واذا كان ميثاق الامم المتحدة ، والاعلان العالمي لحقوق الانسان ، واتفاقيتا الامم المتحدة لحقوق الانسان ، قد أكدت جميعها على الحريات العامة وحقوق الانسان ، لتكون جزءا من مبادئ وأحكام القانون الدولي ، وتعمل بها الدول المختلفة صونا للحريات العامة وحقوق الانسان بالنسبة للأفراد والجماعات فان اتفاقية جنيف الرابعة الصادرة بتاريخ ١٢/٨/١٩٤٩ جاءت بمبادئ وأحكام تؤكد وتعزز دعائم حقوق الانسان وحرياته العامة ، وتنظم الاحكام الواجب العمل بها بالنسبة للسكان المدنيين وقت الحرب ، وتحت الاحتلال . وقد اهتمت هذه الاتفاقية بوضع الاحكام التي تكفل حماية هذه الفئة من الناس من بطش الجيوش المتحاربة ، وظلم وقسوة سلطات الاحتلال .

لقد حظرت هذه الاتفاقية فيما حظرت على الجيوش المتحاربة وعلى سلطات الاحتلال القيام بأعمال العنف ضد الحياة والاشخاص وخاصة القتل ، وبتر الاعضاء ، والمعاملة القاسية ، والتعذيب ، وتنفيذ العقوبات دون محاكمة سابقة وعادلة أمام محكمة مشكلة قانونا ، وذلك بالنسبة للأشخاص المدنيين ، وبالنسبة لأفراد القوات المسلحة الذين سلموا سلاحهم ، والذين ابعدوا عن القتال بسبب المرض أو الاصابة أو الاسر أو أي سبب آخر ، (م ٣) .

وأوجبت المادة الثالثة من الاتفاقية معاملة المذكورين معاملة انسانية في جميع الاحوال ، دون أن يكون للسلالة أو اللون أو الدين

أو الجنس أو المولد أو الثروة أو ما شابه ذلك أي تأثير ضار على هذه المعاملة •

نطاق تطبيق الاتفاقية :

وفقا لاحكام المادة الثانية تطبق أحكام اتفاقية جنيف الرابعة في جميع حالات اعلان الحرب أو الاشتباكات المسلحة سواء نشبت الحرب أو دارت هذه الاشتباكات بين الدول الموقعة على الاتفاقية أو بين احدى الدول الموقعة عليها ودولة أو بلد ليست طرفا فيها • كما تطبق في جميع حالات الاحتلال الجزئي أو الكلي لاراضي الغير •

الاشخاص المحميون ومعاملتهم :

أوجبت اتفاقية جنيف الرابعة على سلطات الاحتلال احترام الاشخاص المحميين بمقتضى أحكامها في أشخاصهم وشرفهم ، وحقوقهم العائلية وعقائدهم الدينية وحرية ممارسة هذه العقائد ، وعاداتهم ، وتقاليدهم كما أوجبت على سلطات الاحتلال حمايتهم ضد أعمال العنف والتهديد به ، كما أوجبت حماية النساء وبصفة خاصة من الاعتداء على شرفهن أو هتك اعراضهن او اغتصابهن •

وحظرت الاتفاقية على سلطات الاحتلال استعمال الاكراه البدني أو المعنوي ضد الاشخاص المحميين للحصول على معلومات منهم أو من غيرهم ، أو اتخاذ أية اجراءات تسبب التعذيب البدني أو الابداء ولا يقتصر هذا الحظر فقط على القتل والتعذيب والعقوبات البدنية وبتر الاعضاء والتجارب الطبية والعلمية على الاشخاص ، ولكنه يشمل ايضا أي اجراءات وحشية اخرى من رجال السلطة المحتلة سواء كانوا من المدنيين أم العسكريين (المواد من ٢٧ - ٣٤) •

كما حظرت الاتفاقية توقيع العقوبات الجماعية وبالمثل الاجراءات

الخاصة بالارهاب أو التعذيب ، وحظرت السلب وأخذ الرهائن -
• (م ٣٣ ، ٣٤)

وحظرت ايضا النقل الاجباري الفردي والجماعي ، وترحيل
الاشخاص المحميين من الاراضي المحتلة الى أراضي دولة الاحتلال ، أو
ابعادهم الى اراضي أي دولة أخرى محتلة أراضيها أو غير محتلة مهما
كانت دواعي هذا النقل أو الترحيل أو الابعاد (م ٤٩) •

ومنعت الاتفاقية دولة الاحتلال من ترحيل أو نقل بعض سكانها
المدنيين من رعاياها أو غيرهم الى الاراضي المحتلة - (الفقرة الاخيرة
ق م ٤٩) •

وعليه فانه لا يجوز لدولة الاحتلال توطين أحد من سكانها في
الارض المحتلة وبالتالي لا يجوز لها اقامة المستوطنات فيها •

ومنعت الاتفاقية دولة الاحتلال من تدمير أي متعلقات ثابتة أو
منقولة خاصة بالافراد أو الجماعات أو الحكومة أو غيرها من
السلطات العامة أو المنظمات الاجتماعية والتعاونية - (٥٣) •

واعمالا لنص المادة (٥٣) فانه لا يجوز لسلطات الاحتلال
تدمير منازل الاشخاص المحميين ، أو قطع اشجارهم ، أو اتلاف
مزرعاتهم ومنقولاتهم •

كما أنه لا يجوز لهذه السلطات اعمالا لاحكام المادة (٥٤) أن
تعاقب الموظفين أو القضاة في الاراضي المحتلة أو تتخذ ضدهم
اجراءات تعسفية اذا امتنعوا عن تأدية أعمالهم بدافع من ضمائرهم •

كما نصت الاتفاقية على التزام دولة الاحتلال بتوفير المؤن
الغذائية والطبية والسماح لمشاريع الاغاثة بالعمل لمصلحة سكان الارض
المحتلة وتوفير التسهيلات اللازمة لها (م ٥٥ ، ٥٩) •

كما نصت الاتفاقية على مجموعة أخرى من الاحكام التي تصون حقوق وحرية السكان المدنيين وقت الحرب ، والسكان المدنيين تحت الاحتلال لا يتسع المجال لسردها . ومنها احكام تتعلق بمعاملة المعتقلين ، وأماكن الاعتقال ، والشروط الواجب توافرها فيها .

الحريات العامة وحقوق الانسان العربي الفلسطيني

كان الانسان العربي الفلسطيني حتى بدايات القرن العشرين يتمتع بالحريات العامة وحقوق الانسان بمفهومها في ذلك العصر كما هو شأن الانسان في البلدان الاخرى يمارس حريته الشخصية وحقوقه المدنية والسياسية ، وينعم بالامن والامان في وطنه وبلده فلسطين . يمارس بحرية عقيدته الدينية ، وحقوقه في التعلم والتملك والعمل والاقامة والتنقل والتجارة والتعبير عن رأيه ، وحقه في أن يكون له هوية وجنسية ، وحقه في تولي الوظائف العامة ، وحقه في المشاركة في ادارة شؤون الحكم ، وغير ذلك من الحقوق لا يحد من ممارسته لهذه الحقوق سوى القانون والنظام العام .

ولكن سرعان ما انتقصت هذه الحقوق وانتهكت انتهاكا فاضحا بسقوط فلسطين في قبضة الاحتلال البريطاني ابان الحرب العظمى الاولى في سنة ١٩٤٨ م . وما هي الا سنة واحدة حتى أخذت سلطات الاحتلال البريطاني في اصدار التشريعات التي تنتقص من حريات الانسان الفلسطيني وحقوقه وتنتهكها بقسوة لتضع البلاد في ظروف سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية تمهد لانشاء الوطن القومي اليهودي في فلسطين ومن ثم قيام الدولة الصهيونية على تراب فلسطين . فقامت بريطانيا وهي الدولة المحتلة لفلسطين والمنتدبة عليها من قبل عصبة الامم بجلب اليهود من انحاء العالم بمئات الآلاف وتوطينهم في فلسطين بدون موافقة سكان البلاد الاصليين من العرب

الفلسطينيين ورغم معارضتهم المستمرة التي عبروا عنها بالعرائض المكتوبة والمذكرات السياسية والمقالات الصحفية ، والثورات والاضرابات المتعاقبة • وقد جرى ذلك كله على يد سلطات الانتداب البريطاني على غير سند من القانون أو العدالة أو مبادئ حقوق الانسان وحرياته العامة • بل ان جلب اولئك الغرباء وتوطينهم في فلسطين كان خرقا فاضحا للحريات العامة ومبادئ حقوق الانسان •

ففي ظل الانتداب والاحتلال البريطاني الذي استمر من سنة ١٩١٨ وحتى سنة ١٩٤٨ أهدرت الحرية الشخصية للانسان الفلسطيني وانتهكت حقوقه السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، حتى لقد أصبحت لغته العربية لغة ثانية وغربت وهددت ثقافته ، وذلك كله تمهيدا لقيام الدولة العبرية التي خطط لقيامها الغرب جميعه - بما فيه الولايات المتحدة الامريكية حيث التقت مصالح ذلك الغرب مع مطامع الحركة الصهيونية •

ومن أبرز حريات الانسان الفلسطيني وحقوقه التي أهدرتها وانتهكتها سلطات الانتداب البريطاني بمباركة من الدول الغربية والولايات المتحدة الامريكية والامم المتحدة ما يلي :

١ - جلب اليهود بالترغيب والتهديد من مختلف البلدان والدول وتوطينهم في فلسطين لتزداد أعدادهم وليصبحوا الاكثرية أو قريبين منها في فلسطين وذلك على حساب شعب فلسطين العربي وحرياته وحقوقه •

٢ - اهدار حق الشعب العربي الفلسطيني في تقرير مصيره • هذا الحق الذي هو من أهم مبادئ حقوق الانسان المنصوص عليها في ميثاق الامم المتحدة •

٣ - قيام الامم المتحدة بضغط من الدول الغربية والولايات

المتحدة بتقسيم فلسطين الى دولتين عبرية وعربية في يوم التاسع والعشرين من شهر نوفمبر سنة ١٩٤٧ ضاربة بحق تقرير المصير الذي ضمنته ميثاقها عرض الحائط •

٤ - تمكين العصابات الصهيونية في أواخر ايام الانتداب من طرد مئات الآلاف من أبناء الشعب العربي الفلسطيني من قراهم ومدنهم الى خارج حدود فلسطين حيث قذفوا بهم الى حدود الدول العربية المجاورة لفلسطين تحت التهديد بالقتل والابادة بعد أن مهدوا لذلك بمجازر وحشية في بعض القرى والتجمعات العربية الفلسطينية كما حدث في قريتي دير ياسين وكفر قاسم •

ومن ذلك يستبين لنا بوضوح أن قيام اسرائيل على أرض فلسطين كان في حد ذاته انتهاكا لحقوق الانسان في فلسطين وخاصة الحق الجماعي للشعب الفلسطيني في تقرير المصير •

ونحن في هذه العجالة وقبل الدخول في مناقشة حريات وحقوق الانسان الفلسطيني في ظل الاحتلال الاسرائيلي ، لا بد من الاشارة بايجاز شديد الى حريات وحقوق الانسان الفلسطيني اللاجئ في الدول العربية •

حريات وحقوق الانسان الفلسطيني في الدول العربية :

لقد تأثرت حريات وحقوق الانسان العربي الفلسطيني المتواجد في الدول العربية مدا وجزرا من حقبة الى حقبة منذ بداية اللجوء سنة ١٩٤٨ حتى يومنا هذا ففي سنوات المد الوطني تمتع الفلسطينيون بحرياتهم وحقوقهم الانسانية كحق التنقل ، وحق الاقامة ، وحق العمل ، وحق التعلم ، وحق الملكية • أما في سنوات الانحسار الوطني الاخيرة فقد عمدت معظم الانظمة العربية الى وضع العراقيل أمام ممارسة الانسان الفلسطيني اللاجئ والمقيم على أرض فلسطين

للحريات العامة وحقوق الانسان في بلدانها وخاصة حقه في التنقل والاقامة والعمل والتعلم . فكم من فلسطيني اهدرت كرامته في المطارات والموانئ العربية وما أشد ظلم ذوي القربى ومرارته .

وبهذه المناسبة فان البرلمانات العربية حصن الديمقراطية مطالبة بالعمل لدى السلطات التنفيذية في بلدانها لاصدار التشريعات اللازمة لصون حريات وحقوق الانسان العربي الفلسطيني المتواجد على أرضها أو على أرض أي دولة أخرى وخاصة حقه في الاقامة والتنقل والعمل والتملك والتعليم .

الحريات العامة وحقوق الانسان الفلسطيني في الاراضي الفلسطينية المحتلة

كان قيام اسرائيل سنة ١٩٤٨ في حد ذاته كما سبق أن ذكرنا انتهاكا صارخا لحقوق الانسان في فلسطين وبخاصة **الحق الجماعي للشعب العربي الفلسطيني في تقرير المصير** . هذا الحق الذي كفله ميثاق الامم المتحدة لكافة شعوب الارض ، وجعل منه المقصد الثاني من مقاصد الامم المتحدة . فقد نصت الفقرة الثانية من المادة الاولى من ميثاق الامم المتحدة على ما يأتي :

٢ - « انما العلاقات الودية بين الامم على أساس احترام المبدأ الذي يقضي بالتسوية في الحقوق بين الشعوب ، وبأن يكون لكل منها **تقرير مصيرها** وكذلك اتخاذ التدابير الاخرى الملائمة لتعزيز السلم العام » .

٣ - « تحقيق التعاون الدولي على حل المسائل الدولية ذات الصبغة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والانسانية ، وعلى تعزيز احترام حقوق الانسان والحريات الاساسية للناس جميعا ، والتشجيع

على ذلك ، اطلاقا ، بلا تمييز بسبب الجنس أو اللغة أو الدين ، ولا تفريق بين الرجال والنساء » • ولكن الامم المتحدة وهي سبيل حل المشكلة الفلسطينية - التي هي من صنع حكومة الانتداب البريطاني بمشاركة من الدول الغربية ، وفي مقدمتها الولايات المتحدة الامريكية ، عندما فتحت أبواب الهجرة اليهودية الى فلسطين متتهكة حقوق الانسان وحرياته في فلسطين ليزداد عدد اليهود في فلسطين من خمسين ألفا سنة ١٩١٨ الى حوالي ستمائة ألف سنة ١٩٤٨ - لم تحترم ميثاقها وأهدرت حق تقرير المصير بالنسبة للانسان الفلسطيني والشعب الفلسطيني المالك الاصلي والشرعي لارض فلسطين ، وفرضت عليه حلا قسريا متمثلا في قرار تقسيم فلسطين الى دولتين عربية وعبرية •

ومنذ نشأتها اتبعت اسرائيل في اقليم فلسطين الذي احتلته سنة ١٩٤٨ سياسة تقوم على التمييز العنصري ضد أبناء الشعب العربي الفلسطيني الخاضعين لسلطانها • فقد استهدفت تلك السياسة قتل الكرامة الانسانية في نفوس أبناء ذلك الشعب واخضاعهم وعاملتهم كأدميين من الدرجة الثانية •

الحريات العامة وحقوق الانسان الفلسطيني

في ظل الاحتلال الاسرائيلي لقطاع غزة سنة ١٩٥٦

عندما احتلت اسرائيل في سنة ١٩٥٦ قطاع غزة من اقليم دولة فلسطين ، عاث جيشها وسلطاتها في قطاع غزة فسادا • وفي يوم واحد فقط وهو اليوم الثالث من نوفمبر سنة ١٩٥٦ قتل الجنود الاسرائيليون في مدينة خان يونس وحدها ألفا وخمسمائة وسبعة وستين رجلا وطفلا من المدنيين الذين تراوحت اعمارهم من سن

العاشرة حتى سن الثمانين عاما بعد أن اخرجوهم من بيوتهم وصفوهم في الشوارع والازقة وجوهم الى الجدران ومن ثم اطلقوا عليهم النيران وقد كنت أحد شهود العيان لتلك المجزرة البشيرة والجريمة البشعة التي تتوافر فيها بكل وضوح اركان جرائم الحرب • ولم تكن هذه المجزرة الوحيدة التي ارتكبتها الجيش الاسرائيلي في قطاع غزة آنذاك • فقد ارتكبوا جرائم القتل الجماعي في مدينة غزة وكافة مدن وقرى القطاع ، وبعد انسحاب الاسرائيليين المحتلين من القطاع يوم ٧ مارس سنة ١٩٥٧ واذا بسيول الامطار تكشف عن مقابر جماعية لمدينين فلسطينيين قتلهم جيش الاحتلال الاسرائيلي وأخفى جثثهم في حفر الى الشرق من مدينة غزة •

وفي فترة احتلال القطاع التي امتدت من أول نوفمبر سنة ١٩٥٦ حتى السابع من مارس سنة ١٩٥٧ انتهك جيش الاحتلال الاسرائيلي وسلطات الاحتلال الاسرائيلية الحرية الشخصية للانسان الفلسطيني في القطاع وأهانوا كرامته الانسانية ، وانتهكوا حرمة مسكنه في الليل والنهار واتفقوا أثاث المنازل وما في داخل البيوت من مواد تموينية اذ انهم كانوا يخلطون الدقيق بالارز بالسكر بالملح بالزيت ويحطمون كل ما تقع عليه اعينهم في المنازل ويسرقون كل ما يقع في ايديهم من نقود وذهب وساعات واشياء ثمينة اثناء عمليات التفتيش التي كانت تتم دون رقيب او حسيب ، حتى مختار الناحية كانوا يعتمدون عدم حضوره التفتيش •

وفي تلك الفترة كان الجيش الاسرائيلي يدعو بمكبرات الصوت كل الذكور من سن الخامسة عشرة حتى الستين للخروج الى الساحات في التي يعينها ويتركهم تحت الشمس الحارقة منكفئين على وجوههم وأيديهم فوق رؤوسهم ساعات طويلة بدون طعام أو شراب اذلالا

لكرامتهم واحتقاراً لهم • هذا بخلاف عمليات التعذيب البشعة التي كانت تمارس ضدهم •

ولم تسلم النساء والاطفال من بطشهم ، وكم من النساء الفلسطينيات اغتصبن في تلك الفترة وما زلنا لذكر قصة زوجة الشهيد صلاح اللباييدي من سكان منطقة الشاطئ بغزة التي اغتصبت أمام زوجها وأطفالها ثم قتلها الجنود الاسرائيليون هي وزوجها أمام أعين أطفالهما •

وبالإضافة لما ذكرنا من انتهاكات اسرائيل لحقوق الانسان والحريات العامة ، وما ارتكبته من جرائم حرب ضد هذا الانسان الفلسطيني ابان احتلالها لقطاع غزة ، فقد عملت سلطات الاحتلال الاسرائيلية الى ابعاد آلاف العرب الفلسطينيين عن وطنهم الى مصر ، مخالفة بذلك أحكام المادة (٤٩) من اتفاقية جنيف الرابعة •

وخلاصة القول أن اسرائيل ابان احتلالها لقطاع غزة سنة ١٩٥٦ انتهكت كافة الحريات وحقوق الانسان المتعارف عليها والمنصوص عليها في ميثاق الامم المتحدة والاعلان العالمي لحقوق الانسان واتفاقيتي الامم المتحدة لحقوق الانسان وارتكبت من الجرائم التي ينطبق عليها وصف جرائم الحرب ما شئت ، ومن هذه الانتهاكات والجرائم : قتل المدنيين ، وتعذيبهم ، وتجويعهم ، وابعادهم وحجزهم في ظروف غير انسانية ، واغتصاب النساء منهم ، وتشغيلهم في أعمال المجهود الحربي الاسرائيلي كمد خطوط السكك الحديدية من غزة حتى الحدود الاسرائيلية لربط سكة حديد اسرائيل وسيناء والعمل في صنع شباك التمويه ، والسلب ومصادرة الاموال ، وهدم البيوت ، واتلاف المزروعات ، وفرض العقوبات الجماعية واستعمال قنابل النابالم المحرمة دولياً •

حقوق الانسان الفلسطيني وحرياته العامة
في ظل الاحتلال الاسرائيلي للضفة الغربية وقطاع غزة
منذ عام ١٩٦٧

عندما احتلت اسرائيل سنة ١٩٦٧ ما تبقى من ارض فلسطين اتبعت منذ اليوم الاول لاحتلالها القطاع والضفة نفس السياسة التي اتبعتها ابان احتلالها لقطاع غزة سنة ١٩٥٦ فانتهكت الحريات العامة وحقوق الانسان على اوسع مدى من قتل وتعذيب واعتقال وابعاد ، واعتداء على الملكية الفردية ، واهانة للكرامة الانسانية ، وانتهاك لحرمة البيوت وأماكن العبادة • وتكسير عظام الاطفال ودفنهم وهم أحياء ، وقطع الاشجار المثمرة •

وقد عمدت السلطات الاسرائيلية المحتلة الى ابعاد مئات الالوف من المدنيين الفلسطينيين سكان الضفة والقطاع الى خارج حدود فلسطين تحت التهديد والوعيد وقوة السلاح ، ففي قطاع غزة نقلت السلطات العسكرية المحتلة آلاف الرجال جبرا وهم بملابس النوم والقت بهم على قناة السويس واجبرتهم على اجتياز القناة تحت تهديد السلاح وتحت وابل من الرصاص الذي كان الجنود الاسرائيليون يطلقونه من فوق رؤوسهم • وقد حصل الشيء نفسه بالنسبة للمدنيين بالضفة الغربية حيث نقلتهم سلطات الاحتلال جبرا والقت بهم على جسور نهر الاردن وأجبرتهم على اجتيازها الى الاردن •

وقد اتبعت اسرائيل سياسة الابعاد هذه بهدف تهويد هذه الاراضي الفلسطينية تمهيدا لضمها وتحقيق احلامها في التوسع والاستيطان •

وتنفذا لسياسة التهويد والضم فقد عملت اسرائيل منذ سنة ١٩٦٧ على خنق اقتصاد الضفة والقطاع وربطه بالاقتصاد الاسرائيلي •

فعمدت الى وضع العراقيل أمام تصدير وتسويق منتجات الضفة الغربية من الصابون والزيتون وزيت الزيتون الذي يعتبر الدعامة الاهم من دعومات اقتصاد الضفة ، كما عمدت الى وضع العراقيل أمام تصدير وتسويق منتجات القطاع من الحمضيات التي تعتبر القاعدة الاساسية لاقتصاديات القطاع فأغلقت أمامه الاسواق الغربية ومنعت تجار الحمضيات بالقطاع من تصدير وتسويق منتجاتهم في أسواق الدول الغربية مما اضطر العديد من اصحاب مزارع الحمضيات الى خلع أشجارهم بسبب تدني الاسعار بحيث أصبح العائد لا يغطي احتياجات المزارع من أجور العمالة وثمان الاسمدة والمبيدات الحشرية، بعد أن كانت مزارع الحمضيات تدر أرباحا مجزية جدا قبل الاحتلال الاسرائيلي للقطاع سنة ١٩٦٧ •

كما عملت اسرائيل أيضا على مصادرة الاراضي العربية في الضفة والقطاع تنفيذًا لسياسة التهويد والضم متذرعة بشتى الذرائع حتى وصل مجموع ما استولت عليه سلطات الاحتلال الاسرائيلي من اراضي الضفة والقطاع الى حوالي ٥٠٪ من مساحتهما الكلية • ومن ثم قامت اسرائيل بانشاء عشرات المستوطنات على هذه الارض العربية المصادرة ، ونقلت اليها عشرات الالوف من رعاياها ومن اليهود الذين جلبتهم من جميع أنحاء العالم ، ليستوطنوا فيها بهدف تغيير البنية السكانية للضفة والقطاع وتهويدهما وضمهما نهائيا • وذلك خلافا لاحكام ميثاق الامم المتحدة وقراراتها المتعددة ، وخلافا لاحكام الاعلان العالمي لحقوق الانسان لسنة ١٩٤٨ ، والعهد الدولي الخاصين بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، والحقوق المدنية والسياسية الصادرين سنة ١٩٦٦ ، وخلافا لاحكام اتفاقية جنيف الرابعة بشأن معاملة المدنيين وقت الحرب وتحت الاحتلال وبخاصة المواد - ٣ ، ١٦ ، ٢٠ ، ٢٧ ، ٣١ ، ٣٢ ، ٣٣ ، ٣٤ ، ٤٩ ، ٥٠ ،

٥٣ ، ٥٤ ، ٥٥ ، ٦٤ ، ٧١ ، ٨١ ، ٨٥ ، ٨٩ ، منها • وخلافا
لاحكام البروتوكولين الاضافيين لاتفاقيات جنيف •

وتحمل الشعب العربي الفلسطيني تحت الاحتلال بصبر وجلد كل انتهاكات اسرائيل لحرياته وحقوقه الاساسية ، وممارساتها القمعية والوحشية واللاانسانية ضده ، واختزن في نفسه كل الآلام وكل ما تعرض له من آلام وعذاب على مدى عشرين عاما من الاحتلال ، وتراكم الغضب الجماعي للشعب العربي الفلسطيني في الارض المحتلة وهو يرى في كل عشية وضحايا أرواح ابنائه تزهق لسبب وبدون سبب ، وأطفاله يعذبون ، وشيوخه يذلون ، ونساءه يعتصبن ويوتنه تهدم واشجاره التي أفنى العمر في تربيتها تقطع ومزروعاته تتلف ، وأرضه تصادر ليستوطنها الغريب المستعمر ، وزعماءه يعتقلون أو يبعدون أو يسجنون بعد محاكمات عسكرية صورية •

فتفجرت انتفاضته المباركة على أرضه المباركة في الثامن من ديسمبر سنة ١٩٩٧ ، وجوهر الانتفاضة هو أنها عمل شعبي موحد وشامل من أجل التخلص من الاحتلال الاسرائيلي وممارسة حرياته وحقوقه وفي مقدمتها حق تقرير المصير وحق العودة وحق الاستقلال • وقد واجهت اسرائيل الانتفاضة بنفس السياسة التي اتبعتها منذ سنة ١٩٦٧ الا أن الشيء الجديد كان كثافة العنف الذي مارسته عليها •

وقد ورد في تقرير وكالة الانباء الاسلامية في شهر اكتوبر سنة ١٩٨٩ الذي تناقلته وكالات الانباء المختلفة ونشرته الصحف أن عدد ضحايا الانتفاضة خلال المدة من ٨ ديسمبر سنة ١٩٨٧ حتى الاول من أكتوبر سنة ١٩٨٩ بلغ أكثر من تسعين ألف جريح ومعوق ، وخمسة واربعين ألف سجين ومعتقل وسبعمئة وثلاثين شهيدا ، وثمانية وخمسين مبعدا وبذلك وصل عدد المبعدين الفلسطينيين عن وطنهم

المحتل في الضفة والقطاع منذ انتهاء موجته الاولى في سنة ١٩٦٧ الى أكثر من ألفي مبعّد •

هذا بالرغم من أن اسرائيل كسلطة احتلال ملزمة بعدم انتهاك الحريات العامة وحقوق الانسان بالنسبة لافراد الشعب العربي الفلسطيني المقيمين في الارض المحتلة ، وينبع التزامها هذا أساسا من اتفاقية لاهاي بشأن قواعد الحرب البرية (اتفاقية لاهاي الرابعة) لسنة ١٩٠٧ والانظمة الملحقه بها ، واتفاقية جنيف الرابعة لسنة ١٩٤٩ بشأن حماية الاشخاص المدنيين وقت الحرب • واسرائيل طرف في الاتفاقية الاخيرة • وهي ليست من الاطراف المتعاقدة في الاتفاقية الاولى ولكنها ملزمة بها باعتبار أن أحكامها صارت عرفا والعرف هو أحد المصادر الرئيسة للقانون الدولي • وتنص المادة ٦٤ من اتفاقية جنيف الرابعة على أن قوانين الاراضي المحتلة تبقى نافذة ومعمولا بها ، وعلى أن تواصل محاكم الاراضي المحتلة واجباتها فيما يخص بجميع هذه القوانين •

ولكن السلطات الاسرائيلية اصدرت منذ الاحتلال كما جاء في تقرير المنظمة العربية لحقوق الانسان عن سنة ١٩٨٨ - ١٢٥٠ أمرا عسكريا بالضفة ، و ٩٠٠ أمر عسكري بالقطاع عدلت بها القوانين المحلية وشوهتها تماما • وذلك بهدف تيسير استيلائها على الارض وضمها •

وقبل مناقشة انتهاكات اسرائيل لحقوق الانسان الفلسطيني في الارض المحتلة من واقع مسلسل الاحداث الدامية في هذه الاراضي ، سنتولى بيان طبيعة هذه الانتهاكات وتكييفها القانوني باعتبار أنها تشكل جرائم حرب ، وجرائم ضد الانسانية على النحو الذي استقر في أحكام القانون الدولي العرفي والاتفاقي وابراز بعض أحكام محكمة نورمبرج الدولية في هذا الشأن •

ماهية جرائم الحرب والجرائم ضد الانسانية

١ - جرائم الحرب :

هناك عدة تعريفات لجرائم الحرب وان كانت جميعها تنتهي الى تعريف عام مفاده أن جرائم الحرب هي « الافعال التي ترتكب بالمخالفة لقوانين واعراف الحرب » .

وعرفت المادة ٦/ب من ميثاق محكمة نورمبرج جرائم الحرب بأنها « الاعمال التي تشكل انتهاكا لقوانين وأعراف الحرب » وفي أثناء محاكمات نورمبرج اتفقت تعريفات ممثلي الاتهام امام هذه المحكمة على أن جرائم الحرب هي « الافعال التي ارتكبتها المتهمون بالمخالفة لقوانين وأعراف الحرب ، والاتفاقيات الدولية ، والقوانين الجنائية الداخلية ، والمبادئ العامة للقانون الجنائي لمعترف بها في كل لدول المتمدنة » .

وطبقا لهذه التعاريف ، فان الفعل الذي يصدق عليه وصف جريمة حرب يجب أن يشتمل على العناصر الاربعة التالية :

أولا : أن يكون الفعل غير مشروع : وعدم مشروعيته تأتي من كونه مخالفا لقواعد قانون الحرب وقانون الاحتلال الحربي العرفية والاتفاقية .

ثانيا : أن ترتكب هذه الافعال في زمن الحرب أو الاحتلال الحربي .

ثالثا : ضرورة توافر العنصر الدولي للفعل : بمعنى أن يكون مرتكب هذا الفعل شخص تابع لدولة محاربة ، وأن يكون الفعل موجها ضد أحد الاشخاص التابعين لدولة العدو . أي أنه لا بد من اختلاف دولة الجاني ودولة المجني عليه حتى يتوفر العنصر الدولي .

رابعاً : الضرر : يجب أن ينتج عن الفعل غير المشروع ضرر يصيب الدولة المعادية أو أحد الافراد التابعين لها حتى يمكن وصفه بأنه جريمة حرب •

فاذا ما توفرت في أفعال سلطات الاحتلال وتصرفاتها هذه العناصر الاربعة اعتبرت هذه الافعال والتصرفات جرائم حرب بالمعنى الدقيق الذي يستوجب مسئولية مرتكبها ومسئولية دولة الاحتلال عن هذه الجرائم •

٢ - الجرائم ضد الانسانية :

الجرائم ضد الانسانية هي الافعال والاعمال غير الانسانية والاضطهادات المبنية على أسس سياسية أو متعلقة بالجنس أو الدين أو القومية التي ترتكبها سلطات الاحتلال ضد الاشخاص المدنيين في الارض المحتلة •

وقد عرفت المادة ٦/ج من ميثاق محكمة نورمبرج الجرائم ضد الانسانية بأنها القتل أو الاهلاك أو الاسترقاق أو الابعاد وكل عمل غير انساني ارتكب ضد أي شعب من الشعوب المتمدينة قبل الحرب أو أثناءها ، او الاضطهادات لدوافع سياسية أو متعلقة بالجنس أو الدين سواء كانت هذه الاعمال والاضطهادات تعد خرقاً للقانون الداخلي للبلاد التي ارتكبت فيها أم لا تعد كذلك وكانت قد ارتكبت تنفيذاً لجريمة تدخل في اختصاص المحكمة او كانت لها صلة بهذه الجريمة •

ومن هذه الجرائم - القتل ، والاعتداء الجسيم (جسمانياً أو نفسياً) ، واخضاع جماعة ما عمداً الى ظروف معيشية من شأنها القضاء عليها كلها أو بعضها واتخاذ وسائل من شأنها اعاقبة التناسل ، ونقل الصغار قهراً من جماعة الى جماعة •

كذلك جاءت اتفاقية تحريم إبادة الجنس البشري تنص على
الافعال المكونة لجريمة إبادة الجنس البشري باعتبارها من الجرائم
ضد الانسانية •

ومن هذه التعريفات السابقة يتبين أن الجريمة ضد الانسانية
تشمل الافعال التالية :

- ١ - قتل الاشخاص المدنيين في الارض المحتلة •
- ٢ - تعذيب الاشخاص المدنيين في الارض المحتلة •
- ٣ - اخضاع المدنيين من سكان الاراضي المحتلة لظروف معيشية
صعبة ولاعمال العنف والارهاب والاضطهاد وكبت الحريات وللظروف
النفسية الصعبة •
- ٤ - عمليات الابعاد والترحيل الاجباري الفردي والجماعي
للسكان المدنيين من الاراضي المحتلة •
- ٥ - أي أعمال أخرى غير انسانية تمس شرف وكرامة وأدمية
السكان المدنيين في الاراضي المحتلة •

انتهاكات وجرائم اسرائيل

اولا - الجرائم التي ارتكبتها اسرائيل ضد الاشخاص :

ارتكبت اسرائيل منذ احتلالها للضفة والقطاع سنة ١٩٦٧ العديد
من الجرائم ضد الاشخاص المدنيين المقيمين في هذه الاراضي
الفلسطينية والتي سجلتها تقارير المنظمات واللجان الدولية • الى أن
انفجرت الانتفاضة في نهاية ١٩٨٧ ، فتضاعفت الجرائم الاسرائيلية ضد
الاشخاص المدنيين في الارض المحتلة •

ومن هذه الجرائم التي ارتكبتها سلطات الاحتلال الاسرائيلية :

١ - جرائم القتل العمد للمدنيين تحت الاحتلال :

ارتكبت القوات الاسرائيلية منذ احتلالها سنة ١٩٦٧ للقطاع والضفة العديد من جرائم القتل التي راح ضحيتها الآلاف من السكان المدنيين سواء باطلاق الرصاص عليهم أو دفنهم أحياء أو ذبحهم أفراداً وجماعات . فقد هاجمت القوات الاسرائيلية المدن والقرى والمنازل وهي تطلق نيرانها على المدنيين المسلمين فتقتلهم بدون ذنب بهدف السيطرة على الارض المحتلة .

ففي غزة وخان يونس سيق الشباب بعد أن اخرجوا من منازلهم الى الساحات والشوارع لتطلق عليهم النار ويقتلوا تقتيلاً جماعياً . وقد أثارت هذه الجرائم الاسرائيلية المجتمع الدولي مثلاً في الامم المتحدة مما دعا مجلس الامن الى اصدار القرار رقم ٢٣٧ في ١٤ يونيو سنة ١٩٦٧ والذي طالب فيه بضرورة الالتزام بتطبيق اتفاقيات جنيف لسنة ١٩٤٩ . كما طالب هذا القرار حكومة اسرائيل بضمان أمن وسلامة ورفاهية المدنيين في المناطق التي جرت فيها العمليات الحربية .

كما أصدرت الجمعية العامة القرار رقم ٢٢٥٢ في ٤ يوليو سنة ١٩٦٧ ، الذي عبرت فيه عن قلقها لما يحدث للأشخاص المدنيين من متاعب نتيجة الاعمال العدائية في الشرق الاوسط ، كما أيدت قرار مجلس الامن رقم ٢٣٧ .

وفي ١٢ مايو سنة ١٩٦٨ أصدر المؤتمر الدولي لحقوق الانسان المنعقد في طهران القرار رقم (١) الذي أعرب فيه عن قلقه العميق لانتهاك حقوق الانسان في الاقاليم العربية المحتلة ، كما دعا المؤتمر الى تشكيل لجنة خاصة للتحقيق في انتهاكات حقوق الانسان في الاقاليم التي تحتلها اسرائيل .

وفي ٢٧ سبتمبر سنة ١٩٦٨ أصدر مجلس الامن القرار رقم ٢٥٩

والذي أدان فيه إسرائيل لرفضها استقبال الممثل الخاص للسكرتير العام
للامم المتحدة والمعين لتنفيذ قرار مجلس الامن رقم ٢٣٧ لسنة ١٩٦٧ •
وبتاريخ ٤ مارس سنة ١٩٦٩ أصدرت لجنة حقوق الانسان القرار
رقم ٢٥/٧ الذي أدانت فيه استمرار انتهاك إسرائيل لحقوق الانسان
في الارض المحتلة وتنفيذا لهذا القرار تشكلت لجنة التحقيق السادسة
للتحقيق في انتهاكات إسرائيل لاتفاقية جنيف الرابعة الخاصة بمعاملة
المدنيين وقت الحرب •

وبناء على قرار الجمعية العامة رقم ٢٤٤٣ (٢٣) الصادر في ١٩
ديسمبر سنة ١٩٦٨ تم تشكيل لجنة ثلاثية للتحقيق في انتهاكات إسرائيل
لحقوق الانسان في الاراضي العربية المحتلة • ولكن الحكومة
الاسرائيلية رفضت التعاون معها ورغم ذلك فان اللجنة قامت بعملها
وقدمت تقريرا بالنتيجة التي توصلت اليها الى السكرتير العام للامم
المتحدة الذي قدمه بدوره الى أعضاء الجمعية العامة • وقد أورد
التقرير أدلة ادانة إسرائيل لارتكابها جرائم القتل العمد ضد السكان
المدنيين في الاراضي المحتلة •

وقد نشرت جمعية الهلال الاحمر الفلسطيني في عام ١٩٦٩
تقريراً مدعماً بالوثائق والصور حول انتهاكات إسرائيل لحقوق
الانسان في الارض المحتلة • وقد جاء في هذا التقرير أن القوات
الاسرائيلية قد ارتكبت جرائم القتل الجماعية رمياً بالرصاص والتي راح
ضحيته المئات من الاطفال والشبان والشيوخ والنساء من المدنيين
تحت الاحتلال •

كما أورد التقرير مقتطفات مما نشرته الصحف العربية العالمية عن
المجازر الدموية التي ارتكبتها قوات الاحتلال الاسرائيلي منذ
الخامس من يونيو سنة ١٩٦٧ •

موقف القانون الدولي من هذه الجرائم :

إن جرائم القتل الاسرائيلية التي ارتكبتها ضد المدنيين في الاراضي المحتلة تعد جرائم حرب حسب التعريف الدقيق لجرائم الحرب • فهي أفعال غير مشروعة مخالفة لقواعد قانون الحرب والاحتلال الحربي العرفية والاتفاقية التي تحرم قتل المدنيين المقيمين في الاراضي المحتلة - وهي جرائم ارتكبت في زمن الحرب والاحتلال الحربي - وهي تشتمل على العنصر الدولي ، إذ أن مرتكبي هذه الجرائم من أفراد القوات الاسرائيلية ، والضحايا فيها من السكان العرب الفلسطينيين المقيمين في الاراضي المحتلة وأصحاب الارض الشرعيين •

كما أن جرائم القتل التي ارتكبتها القوات الاسرائيلية في الاراضي الفلسطينية المحتلة تعد أيضا جرائم ضد الانسانية من وجهة نظر القانون الدولي حسب التعريف الذي سبق أن أشرنا اليه •

٢ - جرائم التعذيب وسوء المعاملة الانسانية :

لقد تعرض السكان المدنيون في قطاع غزة والضفة منذ بداية الاحتلال الاسرائيلي سنة ١٩٦٧ لصنوف كثيرة من التعذيب وسوء المعاملة التي مارستها ضدهم قوات الاحتلال وهذا ما أثبتته لجان التحقيق الدولية ، وتقارير الصليب الاحمر الدولي والرسائل والشهادات المختلفة التي أدلى بها مواطنو الاراضي المحتلة والصحفيون الاجانب الذين زاروا الاراضي الفلسطينية المحتلة ولازالوا يغطون بالصوت والصورة أخبار الانتفاضة والانتهاكات الاسرائيلية لحقوق الانسان الفلسطيني •

وفي تقرير للجنة السداسية التابعة للامم المتحدة ورد في شهادات من تعرضوا للتعذيب وسوء المعاملة ما يندى له الجبين الانساني خجلا كالخصي ، والضرب المبرح ، وهتك العرض بالقوة ، ودفن الاحياء في

التراب ، وتحطيم العظام • وقد ورد في شهادة المقدم « ديرك كوبر » أمام اللجنة السداسية في جلستها رقم (٢٩) ما نصه « أود أن أؤكد انني لا أرى ادنى شك في ان الاسرائيليين ، ارغاما لسكان فلسطين الاصليين على ترك بلادهم ، يخضعون هؤلاء السكان بصفة مستمرة لضغط منظم بكل ما يملكون من وسائل بما فيها الارهاب وحملات التفتيش المستمرة ليلا ونهارا الأوهى الحجج وكذلك اسكان العسكريين مع السكان والضغط المالية والنفسية والبطالة والفساد وسوء المعاملة ونسف الممتلكات وبعبارة أخرى فان السكان الذين لا يتعاونون معهم يصبح عليهم أن يرحلوا ولقد أقر لي بذلك عمليا السيد ميشيل كومان في مقابلة لي معه بالقدس » •

وجاء في البحث الميداني الذي قدم للمؤتمر الاقليمي العربي لحقوق الانسان سردا لصنوف مختلفة من التعذيب وسوء المعاملة شهد به بعض الاشخاص الذين تعرضوا لها أو شاهدوها بأعينهم في الارض المحتلة عقب عدوان سنة ١٩٦٧ ومنها :

١ - اخراج الشباب ولا سيما طلبة المدارس من منازلهم وأخذهم الى ساحة مليئة بالقاذورات واجبارهم على الجلوس فوقها ثم ضربهم بالاحذية •

٢ - الضرب المبرح لكبار السن من الرجال •

٣ - حصار المنازل ومنع التجول لعدة أيام متوالية وتجويع الصغار وتعطيشهم •

ونشرت جريدة الجارديان البريطانية بتاريخ ٢٦/١/١٩٦٨ مقالا مسلسلا لمايكل آدمز الصحفي البريطاني في أعقاب زيارته للارض المحتلة جاء فيه :

« انني أمضيت أربع سنوات في معسكرات الاعتقال النازية لم أر

خلالها من القسوة مثل ما يعامل به الاسرائيليون المدنيين العرب في الاراضي المحتلة . كما أن المعاملة التي يلقاها المدنيون من سكان قطاع غزة من السلطات الاسرائيلية تعتبر خرقا واضحا لنصوص اتفاقيات جنيف لسنة ١٩٤٩ » .

وهناك مئات الوقائع الاخرى لعمليات قتل وتعذيب وسوء معاملة المدنيين في الاراضي الفلسطينية المحتلة من قبل سلطات الاحتلال الاسرائيلي لا يتسع المجال هنا لذكرها ، فان سردها وتدوينها يحتاج الى عدة كتب .

وفي هذه العجالة تجدر الاشارة الى بعض قرارات المنظمات ولجان التحقيق الدولية التي أدانت انتهاكات اسرائيل لحقوق الانسان في الارض المحتلة ومنها :

١ - قرار الجمعية العامة رقم ٢٣٤١ ب (٢٢) بتاريخ ١٩/١٢/١٩٦٧ والذي أعربت فيه عن قلقها لاستمرار المتاعب الانسانية للاجئين الفلسطينيين التي سببتها اسرائيل بعدوانها في الخامس من يونيو سنة ١٩٦٧ .

٢ - قرار الجمعية العامة رقم ٢٥٣٥ ج (ج) بتاريخ ١٠/١٢/١٩٦٩ والذي أعربت فيه عن قلقها لاستمرار الآلام البشرية التي سببتها اسرائيل بأعمالها العدائية في الشرق الاوسط .

٣ - قرار لجنة حقوق الانسان رقم ٧ (٢٥) بتاريخ ٤/٣/١٩٦٩ الذي طالبت فيه بضرورة احترام حقوق الانسان وحياته الاساسية ، وأعربت عن قلقها لما يتعرض له المدنيون من الآلام والمتاعب نتيجة لاستمرار الاحتلال الاسرائيلي وتصرفات قوات الاحتلال في الارض المحتلة .

٤ - قرار الجمعية العامة رقم ٢٧٢٧ (٢٥) بتاريخ ١٥-/١٢/

١٩٧٠ والذي أيدت فيه تقرير وتوصيات اللجنة الخاصة المشكلة للتحقيق في انتهاكات اسرائيل لحقوق الانسان في الاراضي المحتلة .
٥ - جاء في تقرير سكرتير عام الأمم المتحدة بتاريخ ١٠/٢/ ١٩٦٧ بشأن مهمة مبعوثه الى الاراضي العربية المحتلة (مستر جاسنچ) أن أعمال الارهاب الاسرائيلية كان لها دور كبير في ترك المواطنين العرب لديارهم .

موقف القانون الدولي من هذه الانتهاكات والجرائم :

إن قواعد القانون الدولي تنهى عن قتل وتعذيب وسوء معاملة الاشخاص المدنيين المقيمين في الاراضي المحتلة . وتشكل أعمال القتل والتعذيب والمعاملة غير الانسانية التي تمارسها سلطات الاحتلال الاسرائيلي ضد السكان المدنيين في الارض الفلسطينية المحتلة جرائم حرب طبقا لتعريف لجنة القانون الدولي وتعريف ميشاق محكمة نورمبرج .

كما أن جرائم القتل والتعذيب وسوء المعاملة التي ترتكبها اسرائيل في الاراضي الفلسطينية المحتلة هي جرائم ضد الانسانية وذلك حسب نص المادة الثانية فقرة ٩ ، ١٠ من مشروع قانون الاعتداءات ضد السلم وأمن البشرية الذي وضعته لجنة القانون الدولي سنة ١٩٥١ .

وقد اعتبرت اتفاقية تحريم ابادة الجنس البشري أن أعمال الاعتداء الجسيم على أفراد أو جماعة بشرية سواء كان هذا الاعتداء جسمانيا أو نفسيا ، من الافعال المكونة لجريمة ابادة الجنس البشري . وبالتالي ، فإن ما ترتكبه القوات الاسرائيلية وسلطات الاحتلال الاسرائيلي الآن من أعمال اعتداء على أفراد الشعب الفلسطيني في الارض المحتلة هي جرائم ابادة للجنس البشري العربي في هذه الاراضي .

وهي جرائم تماثل تماما الجرائم التي أدانتها أحكام محكمة نورمبرج وطوكيو والمحاكم الوطنية •

٢ - جرائم هتك العرض والتعذيب وسوء المعاملة والاعتقال للنساء في الارض المحتلة :

تعرضت النساء الفلسطينيات في قطاع غزة والضفة الغربية في السابق والحاضر لصنوف كثيرة من التعذيب وسوء المعاملة والاعتقال وهتك العرض ومحاولة الاغتصاب الى غير ذلك من الاعتداءات المشينة التي أدانتها لجان التحقيق الدولية والتي أثبتتها وقائع محاضر جلسات المحاكم الاسرائيلية التي حاكمت الفتيات الفلسطينيات اللاتي اعتقلن •

فقد جاء في تقرير اللجنة السداسية أنها استمعت لشهادات كثيرة تدل على تعرض كثير من النساء الفلسطينيات المعتقلات للتعذيب وسوء المعاملة بما في ذلك الحرق بأعقاب السجائر والقضبان الحديدية المحماة وهتك العرض •

وجاء في البحث الميداني المقدم للمؤتمر الاقليمي لحقوق الانسان أن قوات الاحتلال الاسرائيلي دأبت على الاعتداء على شرف السيدات والفتيات الفلسطينيات المعتقلات ومن هؤلاء مدرسات وزوجات موظفين من خان يونس •

واتبعت اسرائيل عمليات التعذيب الجنسي مع بعض المعتقلات ومنهن الأنستان عائشة ورسمية عودة كما ذكر مراسل جريدة الاتحاد الصادرة في حيفا العدد رقم ٦٣ بتاريخ ١٩/٢/١٩٦٩ •

وقد أدانت لجنة التحقيق السداسية عمليات التعذيب التي تمارسها سلطات الاحتلال الاسرائيلية ضد النساء الفلسطينيات اللاتي تعتقلن في الاراضي المحتلة •

موقف القانون الدولي من هذه الجرائم :

حرمت قواعد القانون الدولي التعرض للنساء في الاراضي المحتلة ، واعتبرت أن أعمال التعذيب وسوء المعاملة والاغتصاب جرائم حرب •

وقد نصت المادة ٢٧ من اتفاقية جنيف الرابعة على حماية النساء بصفة خاصة من الاعتداء على شرفهن وخاصة هتك العرض والاغتصاب ، أو أي نوع من الاعتداء المشين •

وقد أدانت محكمة نورمبرج جرائم مماثلة لهذه الجرائم ارتكبتها القوات النازية إبان الحرب العالمية الثانية باعتبارها جرائم حرب •

٤ - جرائم التعذيب وسوء المعاملة للمعتقلين :

مارست سلطات الاحتلال الاسرائيلي على المعتقلين الفلسطينيين في الارض المحتلة أبشع صنوف التعذيب وسوء المعاملة في السجون والمعتقلات التي أقامتها لهم في الارض المحتلة أو داخل اسرائيل •

ومن أساليب تعذيب المعتقلين التي مارستها سلطات الاحتلال الاسرائيلي :

- ١ - تعليق المعتقلين من أرجلهم وضربهم بشدة •
 - ٢ - التعذيب بالكهرباء والحرق بأعقاب السجائر •
 - ٣ - الضرب على الاعضاء التناسلية •
 - ٤ - وضعهم في الزنازين واطلاق الثعابين والكلاب البوليسية عليهم •
 - ٥ - وضعهم تحت الدش طيلة الليل •
 - ٦ - وضعهم عرايا في الواح من المسامير وضربهم بشدة •
- وقد أكد استعمال هذه الاساليب تقرير صادر عن لجنة التحقيق

الثلاثية وقد أدانت هذه اللجنة سلطات الاحتلال الاسرائيلية لارتكابها جرائم التعذيب وسوء المعاملة للمعتقلين في الاراضي المحتلة •
أما تعذيب المعتقلين وسوء معاملتهم في زمن الانتفاضة فحدث ولا حرج من خلع الاظافر حتى حقن المعتقلين بمحالييل التوابل الحارقة وقتلهم •

موقف القانون الدولي من هذه الجرائم :

حرمت قواعد القانون الدولي على سلطات الاحتلال تعذيب المعتقلين المدنيين في الاراضي المحتلة أو اساءة معاملتهم •
وقد أفردت اتفاقية جنيف الرابعة القسم الرابع منها ويشتمل على اثني عشر فصلا لتعليمات معاملة المعتقلين من الاشخاص المحميين بالاتفاقية •

وقد أدانت أحكام محكمة نورمبرج الجرائم المماثلة التي ارتكبتها النازيون ضد المدنيين في الاراضي التي احتلتها هذه القوات واعتبرتها جرائم حرب •

٥ - الاعمال الانتقامية ضد المدنيين المقيمين في الارض المحتلة :

والمقصود بها الاعمال التي ترتكبها سلطات الاحتلال ضد المدنيين الابرياء في الاراضي المحتلة ومنها العقوبات الجماعية ، وأعمال الحصار وفرض الإقامة الجبرية وحظر التجول المستمر على مدن أو قرى أو أحياء بكاملها •

وقد مارست اسرائيل هذا النوع من العقوبات منذ احتلالها الضفة والقطاع سنة ١٩٦٧ حتى يومنا هذا • وقد توسعت سلطات الاحتلال في توقيع هذا النوع من العقوبات في زمن الانتفاضة • وتقوم وسائل الاعلام العالمية بتسجيل هذا النوع من العقوبات التي

تمارسها سلطات الاحتلال بشكل يومي بالصوت والصورة وتنقلها لتذاع على شاشات التلفزيون وهناك أشرطة فيديو توزع في جميع أنحاء العالم تؤكد هذه الممارسات •

٦ - انتهاكات إسرائيل للحقوق القضائية للسكان المدنيين في الأراضي المحتلة :

لقد انتهكت سلطات الاحتلال الاسرائيلي الحقوق القضائية التي قررتها أحكام القانون الدولي للمدنيين المقيمين في الأراضي المحتلة ومن أمثلة ذلك :

- ١ - اعتقال الاشخاص المدنيين بدون وجه حق •
- ٢ - اجراء محاكمات عسكرية صورية للاشخاص بدون توفير أية ضمانات قانونية •
- ٣ - معاقبة الاشخاص عن أفعال لم يرتكبوها شخصيا •
(العقوبات الجماعية) •
- ٤ - التوسع في استعمال قانون الطوارئ الذي سبق لحكومة الانتداب البريطاني أن أصدرته في فلسطين سنة ١٩٤٥ واساءة استعماله في حجز الاشخاص المدنيين بتهمة الاخلال بالامن واعتقالهم لمدة طويلة •
- ٥ - اعتقال بعض الشباب والاطفال وأخذهم رهائن وحجزهم عندما يتعذر على سلطات الاحتلال القبض على الاشخاص المطلوبين لها •
- وقد أدانت اللجنة السداسية سلطات الاحتلال الاسرائيلية لارتكابها جرائم انتهاك الحقوق القضائية للسكان المدنيين في الضفة والقطاع • وقد أيدتها في ذلك لجنة الخبراء الثلاثية •

موقف القانون الدولي من هذه الانتهاكات :

تقضي قواعد القانون الدولي باحترام الحقوق القضائية للسكان المدنيين في الاراضي المحتلة • ولما كانت سلطات الاحتلال الاسرائيلية قد انتهكت الحقوق القضائية لهؤلاء السكان في الارض المحتلة كما هو ثابت من تقارير لجنة التحقيق السداسية ولجنة التحقيق الثلاثية ، مخالفة بذلك لقواعد القانون الدولي فانها تكون مسئولة عن هذه الانتهاكات •

كما انتهكت اسرائيل أحكام اتفاقية جنيف الرابعة بشأن معاملة المدنيين وقت الحرب وتحت الاحتلال بارتكابها الجرائم التالية :

- ١ - اعتقال الاشخاص المدنيين بدون وجه حق •
- ٢ - تقديم الاشخاص للمحاكمة أمام محاكم عسكرية لا يتوفر لهم فيها أية ضمانات قانونية ، وتوقيع عقوبات قاسية ، عليهم لا تتناسب مع التهمة المسندة لهم • خلافا لأحكام المادتين (٣ ، ٦٧) من اتفاقية جنيف الرابعة •
- ٣ - معاقبة الاشخاص المدنيين عن ذنوب لم يقرّفوها شخصيا وذلك خلافا لأحكام المادة (٣٣) من اتفاقية جنيف الرابعة التي تحرم العقوبات الجماعية •
- ٤ - اعتقال بعض الاشخاص المدنيين وأخذهم رهائن خلافا لأحكام المادة (٣٤) من اتفاقية جنيف الرابعة •
- ٧ - الترحيل الاجباري للمدنيين وطردهم من الاراضي المحتلة :

عملت سلطات الاحتلال الاسرائيلي منذ احتلالها للضفة والقطاع سنة ١٩٦٧ على ترحيل وطرد أكبر عدد ممكن من سكان هاتين المنطقتين الى الدول العربية المجاورة بهدف تفريعهما من سكانهما الفلسطينيين تمهيدا لضمهما واحلال المستوطنين اليهود محلهم وفقا

لسياسة التوسع والاستيطان التي رسمتها اسرائيل لنفسها منذ قيامها
في سنة ١٩٤٨ •

وقد استنكر الفلسطينيون عمليات الترحيل والطرء منذ بدأت
اسرائيل في تنفيذها على أثر احتلالها للضفة والقطاع • وجاء أول
احتجاج لسكان الارض على هذه السياسة المحرمة دوليا في المذكرة
التي وجهها رجال القانون في مدينة نابلس بالضفة الغربية الى الحاكم
العسكري الاسرائيلي للضفة المحتلة في ٢٩/٧/١٩٦٧ يستنكرون فيها
عمليات تهجير السكان التي قامت بها سلطات الاحتلال خلافا لاحكام
القانون الدولي والاعلان العالمي لحقوق الانسان وقرارات الامم
المتحدة •

وقد فضح أعمال الترحيل الاجباري هذه ، مبعوث السكرتير العام
لهيئة الامم المتحدة الى الاراضي المحتلة (المستر جاسنج) كما سبق
أن بينا •

وقد بلغت اعداد من رحلتهم سلطات الاحتلال الاسرائيلي من
الفلسطينيين الى خارج الاراضي الفلسطينية المحتلة جبرا على أثر
عدوان سنة ١٩٦٧ طبقا لتقديرات المفوض العام لوكالة غوث اللاجئين
الفلسطينيين أمام اللجنة السياسية الخاصة في ١١/١٢/١٩٦٧ حوالي
٤٢٠ ألف شخص •

وقد أثبتت لجان التحقيق الدولية عمليات طرد العرب الفلسطينيين
من الارض المحتلة ومن هذه اللجان لجنة التحقيق الدولية السداسية ،
ولجنة الخبراء الثلاثية • وقد أدانت المنظمات واللجان الدولية والرأي
العام العالمي ووسائل الاعلام المختلفة جرائم الطرد والترحيل الاجباري
التي ترتكبها سلطات الاحتلال الاسرائيلية ضد المدنيين العرب في
الاراضي المحتلة • كما أدانت هذه الاعمال التي تعتبر انتهاكا لحقوق

الانسان وحياته الاساسية لجنة حقوق الانسان بالقرار رقم ٦ (٢٥) الصادر بتاريخ ٤ مارس ١٩٦٩ ، والجمعية العامة للأمم المتحدة بقرارها رقم ٢٤٥٢ / أ بتاريخ ١٩ / ١٢ / ١٩٦٨ والذي طالب فيه الحكومة الاسرائيلية باتخاذ التدابير الفعالة الفورية اللازمة لتسهيل عودة السكان المدنيين الذين فروا من الاراضي المحتلة منذ نشوب الاعمال العدائية .

موقف القانون الدولي من هذه الانتهاكات والجرائم :

أدانت قواعد وأحكام القانون الدولي العرفية والاتفاقية وكذلك أحكام محكمة نورمبرج جرائم الترحيل الاجباري والطرء التي ترتكبها سلطات الاحتلال ضد الاشخاص المدنيين المقيمين في الاراضي المحتلة .

وقد حظرت المادة (٤٩) من اتفاقية جنيف الرابعة عمليات النقل الاجباري الفردي والجماعي ، وكذلك عمليات ترحيل المقيمين وطردهم من أراضي محتلة الى أراضي دولة الاحتلال أو أراضي أي دولة أخرى محتلة أو غير محتلة .

كما اعتبرت المادة (١٤٧) من هذه الاتفاقية عمليات النفي والابعاد من المخالفات الخطيرة التي تتطلب معاقبة مرتكبيها بوصفهم مجرمي حرب .

وفي ميثاق محكمة نورمبرج مادة ٦ فقرة ب اعتبر الترحيل الاجباري جريمة حرب أيا كان الغرض من هذا الترحيل . كما اعتبرته المادة ٦ فقرة ج جريمة ضد الانسانية .

وقد أدانت محكمة نورمبرج جميع جرائم النقل الاجباري والترحيل والطرء التي ارتكبتها السلطات الالمانية النازية إبان الحرب العالمية الثانية ضد المدنيين في الاراضي الاوروبية التي احتلتها .

واعتبرتها المحكمة جرائم حرب وجرائم ضد الانسانية واعتبرت
مرتكبها مجرمي حرب •

وتلك الجرائم تماثل تماما جرائم الترحيل والطررد والنقل
الاجباري التي مارستها سلطات الاحتلال الاسرائيلي ضد المدنيين
الفلسطينيين في الاراضي المحتلة ومن هذه الجرائم قيام اسرائيل بنقل
مئات الاسر الفلسطينية من قطاع غزة الى مدينة رفح في سيناء المصرية
رغم ارادتهم واسكانهم في مخيم يدعى مخيم كندا وتركهم في المخيم عند
انسحابها من سيناء وحجزت بينهم وبين العودة لوطنهم في قطاع غزة
الاسلاك الشائكة التي وضعتها سلطات الاحتلال على الحدود
الفلسطينية المصرية ، ولا زالت مشكلتهم قائمة حتى الآن •

انتهاكات اسرائيل لحقوق الانسان في زمن الانتفاضة

واجهت سلطات الاحتلال الاسرائيلية انتفاضة الشعب العربي
الفلسطيني السلمية والداعية الى السلام العادل والشامل وانهاء الاحتلال
للضفة والقطاع وتقرير المصير ، بالعنف الدموي ، وبانزال العقوبات
الجماعية بالسكان وبخلع الاشجار واتلاف المزروعات في انتهاك فاضح
لاحكام اتفاقية جنيف الرابعة وبخاصة المادتين ٢٧ ، ٣٣ منها •

فقد لجأت سلطات الاحتلال لمواجهة الانتفاضة كعادتها بالقتل
باطلاق الرصاص الحقيقي والمطاطي والبلاستيكي على الرجال والنساء
والاطفال ، وباطلاق الغازات المسيلة للدموع والخانقة التي تتسبب في
وفاة العشرات من الاطفال والشيوخ واجهاض العشرات من النساء
الحوامل •

كما لجأت هذه السلطات الى الضرب والاعتقال والتعذيب
وتحطيم العظام ولازال العالم كله يذكر المشاهد الحية التي نقلتها

شاشات التلفزيون لبعض الجنود الاسرائيليين وهم يحطمون بالحجارة عظام شاين يافعين من أبناء الضفة الغربية المحتلة بعد القبض عليهما وغيرهما كثير .

ومارست هذه السلطات أبشع جرائم القتل حينما أحرقت بعض الشباب وهم أحياء ومنهم الشهيد مصطفى خليل العبادلة من خان يونس ، وحينما دفنت البعض منهم وهم أحياء في الضفة الغربية المحتلة .

ولم تكتف سلطات الاحتلال بمثل هذه الاقتهكات والجرائم فعمدت الى هدم المنازل ودور العبادة وخلق الاشجار المثمرة واتلاف المزروعات ، واغلاق المدارس ومهاجمة التلاميذ في حرمها بالرصاص والقنابل الغازية ومنع التعليم والتعلم ، واغتصاب النساء ووضعهن في السجون مع المومسات الاسرائيليات وتعذيبهن جنسيا ، ونقل السكان اجباريا وترحيلهم وابعادهم الى خارج الارض المحتلة ومن هؤلاء المبعدين المحامي بشير الخيري من الضفة ، وحسن أبو شقرة من القطاع وغيرهما كثير .

وقدمت الآلاف من سكان الارض المحتلة للمحاكمة أمام المحاكم العسكرية الاسرائيلية في محاكمات سريعة وصورية لا تتوافر فيها أية ضمانات قانونية خلافا لاحكام اتفاقية جنيف الرابعة وبخاصة المواد ٧١ ، ٧٢ ، ٧٣ ، ٧٤ منها .

كما لجأت سلطات الاحتلال الى فرض حظر التجول على المدن والقرى والاحياء السكنية بقصد تجويع وتعطيش السكان وبخاصة الاطفال منهم ، ورش المدارس بالمواد الكيماوية الحارقة لجسم الانسان كما حصل في احدى مدارس البنات بمدينة غزة . كل هذه الاجراءات القمعية الوحشية التي أتخذتها سلطات الاحتلال في

مواجهة الانتفاضة الشعبية ليست جديدة ، فقد درجت سلطات الاحتلال الاسرائيلي على ممارستها من قبل الا أن الجديد فيها هو أن نطاق الممارسة اتسع في مواجهة الانتفاضة وارتفعت درجة العنف والقسوة والوحشية لتطال عددا أكبر من السكان وفي عدد أكبر من الاماكن •

وقد ورد في تقرير المنظمة العربية لحقوق الانسان عن سنة ١٩٨٨ : أنه اذا كان من الصعب تحديد عدد ضحايا القمع الاسرائيلي منذ بداية الانتفاضة بدقة تامة فالثابت من تقديرات المنظمات المختلفة أن عدد القتلى يعد بالمئات وورد في تقرير لجنة الامم المتحدة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الاسرائيلية الماسة بحقوق الانسان لسكان الارض المحتلة أن عدد القتلى فيما بين ١٠٨٧/١٢/٨ و ١٩٨٨/٨/٢٠ كان ٣٨٧ شخصا ويجدر بالتنويه بشكل خاص ما نتج عن اطلاق الغازات السامة من حالات الاجهاض ووفيات الاجنة التي وصلت الى ٣٥ حالة في مستشفى واحد في قطاع غزة في شهر يناير سنة ١٩٨٨ وحده •

وورد في دراسة أجرتها الادارة المدنية الاسرائيلية لقطاع غزة أن عدد حالات الاجهاض قد ارتفع فيما بين ديسمبر سنة ١٩٨٧ ومارس سنة ١٩٨٨ بنسبة ١٠٪ بالمقارنة بنفس الفترة في الاعوام السابقة •

وفي قمعها للانتفاضة اعتقلت سلطات الاحتلال حوالي (١٧٠٠٠) فلسطيني خلال الشهور الستة الاولى للانتفاضة وحدها • ولم ينج من الاعتقال الاطفال والنساء والشيوخ • حتى أن صحيفة هآرتس الاسرائيلية نشرت يوم ١٩/٦/١٩٨٨ نبأ اعتقال ثلاثة أطفال في السابعة والثامنة من العمر •

وتستند عمليات الاعتقال الى الامر العسكري رقم ٣٧٨ لسنة ١٩٧٠ الخاص بتعليمات الامن والذي يسمح لاي جندي بالقبض على أي شخص بتهمة الاخلال بالامن بدون اذن من النيابة العامة •

أما بالنسبة للمحاكمات فقد ورد في التقرير - أن سلطات الاحتلال دأبت على تقديم المقبوض عليهم في احداث الانتفاضة الى المحاكم العسكرية التي عملت على محاكمتهم بالجملة فيما يسمى بالمحاكمات السريعة . وقد بلغ مجموع عدد المتهمين الذين حوكموا في أسبوع واحد في شهر يناير ١٩٨٨ أمام المحكمة العسكرية في غزة ١٨٧ شخصا وجهت لهم تهمة الاخلال بالامن ، وكانت المحاكمات هي أقرب الى التمثيليات منها الى المحاكمات المنصفة .

وقد ورد في ذات التقرير ، أن سلطات الاحتلال انتهكت وباستمرار حق الانسان المقيم في الارض المحتلة في التنقل بحرية داخل بلده والى خارجه والعودة اليه بأشكال متعددة مثل منع السفر وتحديد الإقامة وحظر التجول وحصار المخيمات والقرى واعلان بعض المناطق مناطق عسكرية مغلقة .

ومن الذين منعتهم السلطات من السفر حنا سنيورة رئيس تحرير جريدة (الفجر) ومحمد أبو زلف رئيس تحرير جريدة القدس وغيرها كثير . واستخدمت سلطات الاحتلال فرض حظر التجول كأداة للعقاب الجماعي وأدى فرض حظر التجول لمدد طويلة الى ائتلاف المحاصيل الزراعية ونفوق الماشية وخسارة في الاجور وسبل الاكتساب وضياع الايام الدراسية . كما أدى الى تردي الظروف المعيشية للسكان . ولقد سجلت منظمة (الحق) أنه في السنة الاولى للانتفاضة قضت أربعة معسكرات للاجئين في قطاع غزة يعيش فيها حوالي (١٥٠.٠٠٠) شخص ما مجموعه ٥٢٠ يوما تحت حظر التجول . أما عن معاملة السجناء والمعتقلين فقد ورد في التقرير : أنه ليس جديدا ما تتبعه سلطات الاحتلال من سوء معاملة للمعتقلين والسجناء وعنف شديد من لحظة القبض عليهم أو اعتقالهم . ويتعرض السجناء الى أشكال عديدة من أشكال سوء المعاملة مثل التعذيب والضرب والاهانات والتحرش

الجنسي والحرمان من النوم والسرش بالغاز والايدياع في زنازين
انفرادية •

وفي زمن الانتفاضة لم يعد الانسان في حاجة الى سوق الادلة
والبيانات لاثبات ما ترتكبه سلطات الاحتلال الاسرائيلي من انتهاكات
وجرائم ضد الحريات العامة وحقوق الانسان في الاراضي المحتلة كما
كان الحال قبل الانتفاضة • ولم تعد المسألة في حاجة الى لجان دولية •
فقد كفانا مصورو التلفزيون كل ذلك بنقلهم يوميا صوراً حية لما
يقوم به الاسرائيليون من انتهاكات لحقوق الانسان الفلسطيني وحرياته
الاساسية من مطاردة وقتل وحرق ودفن واعتقال وتعذيب وتحطيم
عظام واجهاض وقطع للاشجار واتلاف للمزروعات وتجويع وتعطيش
وها هو قطاع غزة محاصر والمجاعة تهدده وقت كتابة هذه السطور •

وقد أعلنت سلطات الاحتلال مؤخراً عن نيتها بتصعيد ممارساتها
القمعية فذكرت صحيفة حداثوت العبرية منذ أيام ، أن الجيش
الاسرائيلي يقوم الآن بدراسة امكانية فرض عقوبات على السكان في
المناطق المحتلة تحت شعار مسئولياتهم عن الاعمال التي يقوم بها
أبناءؤهم القصر • وكان الاهالي يدفعون الغرامات المالية عن أولادهم
القصر حتى الآن ، ووفقاً للاجراءات الجديدة سيكون عليهم تحمل
المسئولية الجنائية أيضاً ، وهو ما يخالف أبسط مبادئ القانون
الجنائي اذ أن المسئولية الجنائية مسئولية شخصية •

كما أصدر راين وزير حرب اسرائيل في أواخر اغسطس
سنة ١٩٨٨ أمراً عسكرياً يجيز لكل جندي اطلاق الرصاص الحقيقي
بقصد القتل على كل شخص لا ينصاع لاوامر جنود الاحتلال •

وفي يوم ١٠/١٠/١٩٨٩ أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة
بأغلبية ساحقة قراراً بادانة السياسات وممارسات القمع والارهاب التي

نتهجها سلطات الاحتلال الاسرائيلي ضد المواطنين الفلسطينيين في
الارض المحتلة •

وقد آدان القرار انتهاك سلطات الاحتلال لحقوق الانسان
الفلسطيني في الاراضي المحتلة بما فيها القدس الشريف والمتمثلة
شكل مميز في اطلاق جيش الاحتلال والمستوطنين الاسرائيليين
النيران على المواطنين الامر الذي يسفر عن قتل وجرح المدنيين العزل ،
وسياسة الضرب وتكسير العظام والابعاد وفرض قيود اقتصادية
قاسية ونسف المنازل ونهب الممتلكات والعقوبات الجماعية والاعتقال
الاداري وما الى ذلك ويطلب اسرائيل كسلطة احتلال التقيد بدقة
باتفاقية جنيف الرابعة بشأن المدنيين زمن الحرب والموقعة في ١٢
أغسطس سنة ١٩٤٩ • والكف فوراً عن سياساتها وممارساتها التي
تشكل انتهاكا لهذه الاتفاقية •

وكان القرار الذي تم تبنيه قد أعرب عن الصدمة العميقة إزاء
الممارسات الاسرائيلية الاخيرة في بلدة بيت ساحور والتي تمثلت في
عمليات قتل ونهب وسرقة ممتلكات مواطني البلدة وانتهاك حرمة
بيوتها وأماكن العبادة فيها •

وللانسان أن يتساءل وماذا بعد كل هذه الادانات لسلطات
الاحتلال الاسرائيلي التي لا تزال في غيها وجبروتها ووحشيتها • هل
ارتدعت وعادت الى رشدها ؟ ولماذا لا تصعد اسرائيل من عملياتها
القمعية ضد الشعب الفلسطيني في الارض المحتلة مادامت قد مارست
هذه الاجراءات اللاانسانية منذ نشأتها في عام ١٩٤٨ ولا زالت ، ولم
يحصل أن عاقبها المجتمع الدولي ولو مرة واحدة ، بل لقد وجدت
اسرائيل من يحمي تصرفاتها التي تشكل في معظمها جرائم حرب وجرائم
ضد الانسانية من الدول العظمى ونعني الولايات المتحدة الامريكية •
وصدق المثل القائل « من أمن العقوبة أساء الادب » •

وفي نهاية هذه المداخلة التي ضمناها بإيجاز شديد انتهاكات سلطات الاحتلال الاسرائيلي لحقوق الانسان الفلسطيني وحرياته العامة في الاراضي الفلسطينية المحتلة، نؤكد على أن هذه الانتهاكات والجرائم لا تمثل واحدا في المليون مما يحصل من انتهاكات وممارسات دموية على أرض الواقع .

والله نسأل أن يتولى هذا الشعب العربي الفلسطيني برحمته ورعايته .

المراجع

- ١ - الاعلان العالمي لحقوق الانسان .
- ٢ - الميثاق والاتفاقيات الدولية لحقوق الانسان .
- ٣ - اتفاقية جنيف الرابعة بشأن معاملة المدنيين وقت الحرب والبروتوكول الملحقان بها .
- ٤ - حقوق المدنيين تحت الاحتلال الحربي
للدكتور محي الدين عسماوي .
- ٥ - نظرية الحقوق والحرريات العامة
للدكتور عدنان حودي الحليل .
- ٦ - القانون الدستوري
للدكتور شمس مرغني علي .
- ٧ - نسبة الحريات العامة وانعكاساتها على التنظيم القانوني
للدكتورة سعاد الشراوي .
- ٨ - المنظمات الدولية والتطورات الاقتصادية الحديثة
للدكتور حسين عمر .
- ٩ - الحريات العامة
للدكتور عبد الحكيم حسن العلي .
- ١٠ - حقوق الانسان
للدكتور غازي حسين .
- ١١ - حقوق الانسان للوطن العربي
للمنظمة العربية لحقوق الانسان .

الحريات العامة وحقوق الانسان في الجماهيرية العربية الليبية

مداخلة السيدة سالمين الصربي

الامينة المساعدة لمؤتمر الشعب العام
في الجماهيرية العربية الليبية

الاخوة الافاضل

حضور هذا الملتقى العظيم

تحية الفاتح العظيم

أريد أن أتحدث عن حقوق الانسان وما تم تحقيقه على الارض
العربية الليبية من تأكيد للحرية وتحديد الحقوق والواجبات للفرد
والمجتمع .

حين تحقق الجماهير حريتها الكاملة وتحطم القيود كلها وتبني
عصرها المشرق تنعزز حرية الانسان وتصبح حقوقه مقدسة مصانة لان
هذه الحرية ليست هبة من أحد ولقد حققت ثورة الفاتح
العظيمة المعجزة التاريخية باقامة أول جماهيرية على وجه الارض . .
وبزغ من أرض الفاتح عصر الجماهير منيرا للبشرية جمعاء طريق
المستقبل ومحددا لها دروب الخلاص نحو عالم جماهيري تمتلك فيه
الشعوب السلطة والثروة والسلاح . . وبتحريض القائد الثائر
معمر القذافي . . هذا التحريض الذي جسده بفكره ومعاناته آمال
المقهورين والمضطهدين في العالم . . وفتح أمام الشعوب أبواب التغيير

بالثورة الشعبية أداة تحقيق المجتمع الجماهيري • وعمدت هذه المؤتمرات الشعبية الى استكمال المبادئ التي يركز اليها عصر الجماهير • • باصدار الوثيقة الخضراء الكبرى لحقوق الانسان • • وقد أكدت هذه الوثيقة الهامة أن أبناء المجتمع الجماهيري أحرار وقت السلم في التنقل والاقامة • • وأن المواطنة حق مقدس لا يجوز اسقاطها أو سحبها كما ان أبناء المجتمع الجماهيري أحرار في تكوين الاتحادات والنقابات والروابط لحماية مصالحهم المهنية كما أنهم أحرار في تصرفاتهم الخاصة وعلاقاتهم الشخصية • • ولا يحق لاحد التدخل فيها الا اذا أشتكى أحد أطراف العلاقة أو اذا كان التصرف أو كانت العلاقة ضارة بالمجتمع او مفسدة له او منافية لقيمه •

وأكدت الوثيقة الخضراء الكبرى لحقوق الانسان حق العمل لكل فرد في حدود جهده بمفرده أو شراكة مع آخرين لان المجتمع الجماهيري هو مجتمع الشركاء لا الاجراء والملكية الناتجة عن الجهد مقدسة مصانة لا تمس الا للمصلحة العامة ولقاء تعويض عادل •

وأبناء المجتمع الجماهيري أحرار من ربة الاجره فالذي ينتج هو الذي يستهلك كما أنهم أحرار من الاقطاع فالارض ليست ملكا لاحد ولكل فرد الحق في استغلالها للارتفاع بها شغلا وزراعة ورعيا مدى حياته وحياة ورثته في ضوء جهده واشباع حاجاته وهم أحرار من الايجار فالبيت لساكنه ، وضمت الوثيقة الخضراء للأفراد مستوى صحيا متطورا ورعاية الطفولة والامومة وحماية الشيخوخة والعجزة • • كما أكدت أن التعليم والمعرفة حق طبيعي لكل انسان ، وحرمت الوثيقة الخضراء تقييد حرية الانسان لان حياة الانسان وحرية مقدستان يجب انحفاظ عليهما •

وأحاطت الوثيقة الخضراء بالمثل والقيم الانسانية لان المجتمع الجماهيري يتطلع الى مجتمع انساني بلا عدوان ولا حروب ولا استغلال

ولا ارباب ، كل الامم والشعوب والقوميات لها الحق في العيش بحرية وفق اختياراتها ولها حقها في تقرير مصيرها وللأقليات حقوقها في الحفاظ على ذاتها .. كما أن أبناء المجتمع الجماهيري يحمون الحرية ويدافعون عنها في أي مكان من العالم ، ويسكون بمبدأ الكفاح الجماعي للشعوب ضد أعداء الحرية ومقاومة الامبريالية والصهيونية .

ومن خلال استعراض المبادئ التي تضمنتها الوثيقة الخضراء الكبرى لحقوق الانسان يبدو واضحا أنها تشكل خطوة أساسية في منابر عصر الجماهير ، وفي تحديد الحقوق والواجبات للفرد والمجتمع ، وتنظيم العلاقة الانسانية وحمايتها من أي عبث وتوفر للانسان المناخ الملائم للابداع والعمل والانطلاق نحو المستقبل بخطوات واثقة لانه الامين على حاضره ومستقبله ومستقبل أبنائه الذين يشكلون بمجموعهم أبناء الشعب الواسع ، صاحب المصلحة الحقيقية في قيام السلطة الشعبية ، أن الوثيقة الخضراء هي هدية جديدة للبشرية جمعاء ، تضاف الى الكتاب الاخضر دليل الانعتاق والمنهاج لتحقيق الحرية ومساهمة ثورية بناءة في اقامة عصر الجماهير .

وقد تعزز هذا العمل العظيم بقيام القائد معمر القذافي بتدمير السجون واطلاق سراح المساجين ورفع العقوبات عنهم - اصلية أو تبعية ورفع كافة القيود عن حركة التنقل ، وتمزيق قوائم المنوعين من السفر وتحقيق حرية ممارسة المهن والحرف وغيرها من الاجراءات التي أكدت حرية الانسان وكرامته وقد جاء قانون تعزيز الحرية مؤكدا ومرسخا لها .

وفي الختام أرجو الجميع التوفيق في خدمة الانسانية جمعاء

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

حول الحريات العامة وحقوق الانسان

بقلم عبد الحميد عمار

امين المؤتمر الشعبي لبلدية الزاوية
في الجماهيرية العربية الليبية

بسم الله الرحمن الرحيم

الاخوة : الحضور

أحب أن أشكر في البداية الشعب العربي في تونس ومجلس النواب التونسي على استضافة هذا اللقاء .

أحب في هذه المداخلة أن أعالج الموضوع بشكل آخر .
أريد أن أبحث عن اسباب انتهاك حقوق الانسان في الوطن العربي وفي العالم .

أعتقد أن السبب الرئيسي في انتهاك حقوق الانسان يرجع الى أنه ليس هناك حقوق حقيقية ومصانة للمواطن العربي .

أيها الاخوة

أين تنتهك حقوق الانسان ؟ أغلب الانتهاكات تجري في السجون .
والسجن يدخله المجرم أو من رأى القانون أنه مجرم .

١ - جريمة سياسية

٢ - جريمة جنائية

وبسبب هاتين الجريمتين يدخل الانسان السجن • وإذا لم نقض
على أسباب هذه الجرائم سوف يستمر انتهاك حقوق الانسان •

سببها نضال الانسان من أجل ممارسة حقه في السلطة ومشاركته
فيها أيضا لا يمكن أن تنتهي هذه الجرائم الا اذا تمكن كل الناس من
ممارسة السلطة بدون وسيط ولا ثيابة • يشارك الكل في رسم
السياسة وفي اصدار القوانين ، ويختار الناس من ينفذ هذه القوانين
ومن ينفذ هذه السياسة وتكون هذه الجهة تحت رقابة الجماهير •

اليوم أيها الاخوة يدخل الناس الى السجون وتنتهك حقوقهم
بسبب عدم احترام القانون • والسبب في عدم احترام القانون أن
الذي خرق القانون لم يكن أحد الاطراف التي أصدرت القانون •
فكيف يطلب من فرد لم يصنع شيئا أو يشارك في صنعه أن يحترمه ؟
ولا يمكن أن تصان الحقوق الا اذا قضينا على أسباب الجريمة
الجنائية • من يقدم على القيام بالجرائم الجنائية ؟ من الذي يسرق ؟
يسرق الفقير أو الذي بدون أرض يستغلها أو الجاهل الامي الذي
كانت أميته وراء الاقدام على الجريمة •

وحتى تنتفي هذه الجرائم • يجب أن تقسم كل ثروات المجتمع
على كل أبناء المجتمع بالتساوي فتصبح الثروة كلها بيد الشعب •

ويجب أن يكون لكل مواطن مسكن خاص به يسكن به بدون
خوف من الطرد وأن يصبح البيت لساكنه •

وأن يتم القضاء على الاقطاع وتمكين الفقراء من الارض ولهم
حق استغلالها وأن يعود ريعها لهم وحدهم •

لا يمكن أن نطلب من العامل في العمل أن يقف عن التظاهر
والاضراب عن العمل وبالتالي تعرضه لانتهاك حقوقه الا اذا أصبح

هذا العامل هو صاحب المعمل أو المصنع وأن يكون شريكا لا أجيرا •
وأن تتاح الفرصة امام الجميع للتعليم الحر بدون اجبار
أو توجيه وأن تتاح الفرصة في التعليم للجميع فالمعرفة حق طبيعي •

أيها الاخوة :

نحن في الجماهيرية العظمى أصدرت المؤتمرات الشعبية الوثيقة
الخضراء الكبرى والقوانين التي تعزز الحرية وقد استوعبت كل
المواثيق الدولية التي تهتم بحقوق الانسان بل تجاوزتها وأصبحت
معها هذه المواثيق متأخرة • وللعلم فان الجماهيرية من الدول التي
صادقت على الاتفاقيات الدولية التي تهتم بحقوق الانسان بما فيها
اتفاقية تحريم التعذيب واتفاقية التفتيش الاختياري •

أشكركم والى الامام •



الحريات العامة وتطبيقاتها القانونية في مصر ونظرة الفقه الاسلامي لهذه الحريات

(مداخلة الشعبة المصرية)

القاهما السيد حلمي عبد الآخر

رئيس لجنة الشؤون الدستورية والتشريعية
في مجلس الشعب المصري

عناصر البحث

- مفهوم الحريات العامة
- علاقة الديمقراطية والسلطة بالحريات العامة
- أنواع الحريات العامة
- تكييف الدستور والقانون المصري للحريات العامة
- نظرة الفقه الاسلامي للحريات العامة
- ضمانات الحريات العامة
- الضمانات القضائية
- الضمانات السياسية

ليس هناك تعريف مطلق لمفهوم الحرية ، فالحرية في النظام اليوناني القديم تختلف عن الحرية لدى مفكري الثورة الفرنسية ، وهذه بدورها تختلف عن الحرية في القرن العشرين . وقد عبر الفقه العربي عن معنى الحرية في أكثر من معنى فعرفها جون لوك بأنها الحق في فعل أي شيء تسمح به القوانين ، وعرفها مونتسكيو بأنها الحق فيما يصرح به القانون والمواطن الذي يبيح لنفسه ما لا يبيحه القانون لن يتمتع بحريته لأن باقي المواطنين سيكون لهم نفس القوة . وعرف روسو الحرية بأنها « عبارة عن طاعة الارادة العامة » ولاسكي يعرفها بأنها التحرر من القيود التي تنكر على المواطن حقه في النشاط والتقدم ويرى فريق من فقهاء القانون العرب بأن الحرية تعني القدرة على انتخاب شخص جدير بأن يطاع ، وفريق آخر فسرها بأنها اختيار لشكل معين للحكومة وقد عرف اعلان حقوق الانسان الصادر في سنة ١٧٨٩ الحرية بأنها حق الفرد في أن يفعل كل ما لا يضر الآخرين ولا يمكن اخضاع ممارسة الحريات الطبيعية لقيود الا من أجل تمكن أعضاء الجماعة الآخرين من التمتع بحقوقهم ، وهذه القيود لا يجوز فرضها الا بقانون .

والحريات العامة نسبية بمعنى أنها ليست مطلقة أو ثابتة من حيث المكان والزمان لأن هذه الحريات يقابلها حق الدولة في النظام .

علاقة الديمقراطية والسلطة بالحرية العامة :

الديمقراطية هي الشكل الاساسي الوحيد الملائم للحرية بحيث يمكن القول بأنه لا حرية دون ديمقراطية ، ولا ديمقراطية دون حرية ، ولذلك أكد الفقهاء على أن كلا من النظام الديمقراطي والحريات العامة

يكفل أحدهما الآخر ، فمن حق الجمهور أن يعبر عن آرائه السياسية ، وأن من واجب الزعماء السياسيين أن يستمعوا الى رأي الجمهور . فالرأي العام هو محكمة الحاكم . وفي ظل النظام الديمقراطي يستطيع كل انسان أن يساهم في تكوين الرأي العام ، ويستطيع الناس أن ينموا مبادئ الديمقراطية وأن يكونوا أحرارا في التعبير عن آرائهم الشخصية ، وعلاقة الديمقراطية بالحريات العامة تتأكد في المبادئ التالية المعبرة عن أسس الديمقراطية .

— قدرة المواطن على التعبير عن آرائه السياسية والفكرية دون خوف أو قيود .

— اختيار المواطن لحكومته من خلال الانتخاب ، ونقد الحاكم اذا ما مس حريات الافراد .

— تأثير المواطن برأيه وفكره في السياسة العامة للدولة .

— مسئولية الحكومة مسئولية كاملة أمام الشعب ومحاسبتها اذا ما تجاوزت الدستور والقوانين .

— تعرف الاغلبية على رأي الاقلية ومراعاة هذا الرأي في تنفيذ السياسات العامة .

— عدم حصول أي جماعة أو حزب على امتيازات سياسية تهدد مبدأ المساواة بين الافراد .

أما بشأن السلطة السياسية وعلاقتها بالحريات العامة : فان السلطة هي التي تؤدي الى صون الحرية وحمايتها فالحريات المدنية كما يكفلها الدستور يتم الحفاظ عليها من خلال مجتمع منظم يحافظ على النظام العام الذي بدونه قد تضعف الحرية ذاتها في التجاوزات التي تنطوي عليها الاساءات غير المقيدة . وعلى الرغم من أن العديد من الفقهاء الغربيين عبروا عن حتمية التصادم بين السلطة والحريات العامة الا أن الفلسفة الديمقراطية أكدت على ضرورة احترام السلطة

للحريات باعتبارها أسمى القواعد القانونية • فحيثما يقع تعارض بين السلطة الديمقراطية والحرية فيجب أن تغلب الحرية • وأكدت الفلسفة الديمقراطية على أن الشعب الحر يجب أن يحافظ على حرياته ولا يصح للسلطة بالاعتداء عليها •

أما الفقه العربي فقد أكد على أن الحرية الحقيقية هي الحرية المنظمة ، والذي ينظم الحرية هو القانون ولكن القانون يجب أن يصدر من السلطة ، وهي بدورها يجب أن تكون محايدة وغير مستبدة إذ لا يعقل أن يخضع الإنسان لارادة مستبدة ويؤكد الفقه العربي أيضا على أن الحرية والسلطة متكاملان وأنه بدون نظام لا توجد حرية ، فالحرية تتعايش مع القانون الذي يكفل الوجود الواقعي والحقيقي للحرية •

أنواع الحريات العامة :

الحريات العامة متدرجة ونسبية ، مضمونها يتغير بتغير العصر وباختلاف طبيعة النظام السياسي الذي تقوم فيه • فالفقه الغربي أكد على أن الحريات العامة تشمل المساواة المدنية والحريات الفردية • والمساواة المدنية تشمل المساواة أمام القانون ، والمساواة أمام القضاء ، والمساواة في تولي الوظائف العامة ، والمساواة في الضرائب • في حين أن الحريات الفردية تشمل حق الامن ، وحرية المسكن وحرمة ، وحرية التجارة والعمل والصناعة ، وحرية العقيدة وأداء الشعائر الدينية ، وحرية الاجتماع والصحافة وتكوين الجمعيات ، وحرية التعليم ، وحرية السياسة التي تشمل حق التصويت والترشيح والمشاركة السياسية • وهناك من أكد من الفقهاء الغربيين على أن أنواع الحريات العامة هي الحريات السياسية ، والاقتصادية ، والفكرية والثقافية • وهناك أنواع من قصرها على بعض الحريات دون

الآخري مثل قصرها على الحريات السياسية والفكرية ، إلا أن أصحاب هذا الرأي انتقدوا ذلك لتجاهلهم الحريات الشخصية • أما الفقه العربي فقد أكد - جانب منه - على أن أنواع الحريات العامة هي :

- الحريات الشخصية والتي تعني مباشرة حرية الاختيار في مجالات الحياة مثل حرية العبادة والأمن الشخصي •

- الحريات الثقافية - وهي حرية الحديث والصحافة والعقيدة الدينية وحق التعليم والتعلم •

- الحريات السياسية وهي حرية مناقشة الشؤون العامة ، وحرية الشعب في انتخاب حكومته وسن القوانين التي يوافق عليها نواب الشعب •

- الحريات الاقتصادية وهي حق الملكية الخاصة والنشاط الخاص والربح الخاص •

وهناك رأي من بعض الفقهاء والعرب يرى أن الحريات الشخصية تأتي في مقدمة الحريات باعتبارها لازمة لتمكنها من الحريات العامة • بل أنها تعد شرط وجود غيرها من الحريات الفردية والسياسية على السواء • فلا قيمة لتقرير حق الانتخاب مثلا إذا لم يتقرر بجانبه حق الفرد في التنقل ، وفي عدم جواز القبض عليه أو أبعاده بغير مسوغ قانوني • وكذلك لا يكون لتقرير حرية التجارة والصناعة والتملك قيمة إذا سلب الفرد مكنة التنقل اللازم لإجراء عمليات البيع والشراء والتعاقد عموما • وهناك من الفقه العربي من يؤكد على أن الحقوق الشخصية أكثر ضمانا في البلاد التي تمارس فيها الحقوق السياسية ولا يمكن مباشرة الحقوق السياسية بفاعلية إلا إذا كانت الحقوق الشخصية كذلك •

تكييف الدستور والقانون المصري للحريات العامة :

أكد الدستور المصري الصادر في ١١ سبتمبر ١٩٧١ على تنوع الحريات الأساسية . ففي الباب الثالث من الدستور الخاص بالحريات والحقوق والواجبات العامة أكد المشرع الدستوري أن الحرية الشخصية وهي مصونة لا تمس ، وفيما عدا حالة التلبس لا يجوز القبض على أحد أو تفتيشه أو حبسه أو تقييد حريته بأي قيد أو منعه من التنقل إلا بأمر تستلزمه ضرورة التحقيق وصيانة أمن المجتمع ، ويصدر هذا الأمر من القاضي المختص أو النيابة العامة ، وذلك وفقا لاحكام القانون كما أكد على أنه لا يجوز اجراء أي تجربة طبية أو علمية على أي انسان بغير رضائه الحر . وأكد الدستور المصري أيضا على حرية الغدو والرواح فنص على أنه لا يجوز أن يحظر على أي مواطن الإقامة في جهة معينة ولا أن يلزم بالإقامة في مكان معين الا في الاحوال المبينة في القانون كما أنه لا يجوز ابعاد المواطن عن أرض الوطن أو منعه من العودة اليها . وأقر الدستور أيضا بحق المواطنين في الهجرة الدائمة أو المؤقتة الى الخارج . وأكد الدستور أيضا على أنه اذا قبض على مواطن ، وحبس ، أو قيدت حريته بأي قيد وجب معاملته بما يحفظ عليه كرامته ولا يجوز ايذاؤه بدنيا أو معنويا ، كما لا يجوز حجزه أو حبسه في غير الاماكن الخاضعة للقوانين الصادرة بتنظيم السجون . وان كل قول يثبت أنه صدر من مواطن تحت وطأة شيء مما تقدم أو التهديد بشيء منه ، يهدر ولا يعول عليه كما منع المشرع الدستوري دخول المساكن أو تفتيشها الا بأمر قضائي مسبب .

وأكد الدستور المصري أيضا - في بابه الرابع - على أن دولة سيادة القانون تقوم على تأكيدها ما للمواطنين من حريات وحقوق عامة . واما هنا في تأكيد الحرية الشخصية فقد حدد الدستور المصري خمسة مبادئ أساسية هي :

١ - العقوبة شخصية

٢ - لا جريمة ولا عقوبة الا بناء على قانون

٣ - لا تقام الدعوى الجنائية الا بأمر من جهة قضائية ولا توقع العقوبة الا بحكم قضائي *

٤ - لا عقاب الا على الافعال اللاحقة لتاريخ نفاذ القانون *

٥ - المتهم بريء حتى تثبت ادانته في محاكمة قانونية تكفل له فيها ضمانات الدفاع عن نفسه وتعزيزا لمقام الحريات الاساسية للمواطنين صدر القانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٧٢ لضمان حريات المواطنين مؤكدا على أن يعاقب بعقوبة الجنحة - بحددها الاقصى - كل من اعتدى على حرية الحياة الخاصة للمواطن بأن استرق السمع أو سجل ، أو نقل عن طريق أي جهاز من الاجهزة محادثات جرت في مكان خاص ، أو عن طريق التليفون ، أو التقط صورة شخص كان موجودا في هذا المكان الخاص * وتعد الجريمة جنائية وتكون عقوبتها السجن اذا وقعت من موظف عام اعتمد على سلطته الوظيفية * وأكد الدستور على أن جرائم الاعتداء على الحرية الشخصية أو حرمة الحياة الخاصة للمواطنين وغيرها من الحقوق والحريات العامة التي يكفلها الدستور والقانون جرائم لا تسقط الدعوى الجنائية ولا المدنية الناشئة عنها بالتقادم وتكفل الدولة تعويضا عادلا لمن وقع عليه الاعتداء * وأكد القانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٧٢ على أن هناك جرائم لا تسقط فيها الدعوى الجنائية ولا الدعوى المدنية بمضي المدة مثل استخدام عمال في عمل للدولة أو لاحدى الهيئات العامة « سخرة » أو احتجاز أجورهم كلها أو بعضها بغير مبرر أو تعذيب متهم لحمله على الاعتراف ، أو القبض على شخص أو حبسه أو حجزه بدون أمر أحد الحكام المختصين ، وفي غير الاحوال التي تصرح فيها اللوائح بالقبض على ذوي الشبهة ، أو الاعتداء على حرية الحياة الخاصة للمواطن * وأكد

الدستور على أن للمساكن حرمة فلا يجوز دخولها ولا تفتيشها الا بأمر قضائي مسبب • وأكد الدستور والقانون على أنه لا يجوز ضبط الخطابات والرسائل والجرائد والمطبوعات والطرود لدى مكاتب البريد ، والبرقيات لدى مكاتب البرق ، ومراقبة المحادثات السلكية واللاسلكية الا متى كان لذلك فائدة في ظهور الحقيقة في جناية أو جنحة • يعاقب عليها بالحبس لمدة تزيد على ثلاثة أشهر ، وأن يكون الامر بالضبط أو المراقبة بأمر مسبب من القاضي • مع توقيت هذا الاجراء بثلاثين يوما قابلة للتجديد • وأكد الدستور أيضا أن لحياة المواطنين الخاصة حرمة يحميها القانون فللمراسلات البريدية والبرقية والمحادثات التليفونية وغيرها من وسائل الاتصال حرمة ، وسريتها مكفولة •

أما بشأن الحريات الفكرية فقد أكد الدستور على أن تكفل الدولة حرية العقيدة وحرية ممارسة الشعائر الدينية • كما أكد أيضا على حرية كل انسان في التعبير عن رأيه ونشره بالقول أو الكتابة أو التصوير ، أو غير ذلك من وسائل التعبير في حدود القانون • كما كفل الدستور للمواطنين حرية البحث العلمي والابداع الادبي والفني والثقافي وتوفير وسائل التشجيع اللازمة لتحقيق ذلك • وكفل الدستور للمواطنين حق الاجتماع الخاص في هدوء غير حاملين لسلح ودون حاجة الى اخطار سابق ، ولا يجوز لرجال الامن حضور اجتماعاتهم الخاصة • كما أن الاجتماعات العامة والمواكب والتجمعات مباحة في حدود القانون • وأكد الدستور على أن انشاء النقابات والاتحادات على أساس ديمقراطي حق يكفله القانون وتكون لها الشخصية الاعتبارية • وفي مجال الحريات الاقتصادية فقد نص الدستور على أن الملكية الخاصة مصونة وتحميها الدولة تحت رقابة الشعب • فلا يجوز فرض الحراسة الا في الحدود المبينة في القانون ،

ولا تنزع الملكية الا للمنفعة العامة ومقابل تعويض • كما أن حق الارث مكفول • ولا يجوز التأميم الا لاعتبارات الصالح العام وبقانون ومقابل تعويض • وأكد الدستور على أن المصادرة العامة للاموال محظورة ولا تجوز المصادرة الخاصة الا بحكم قضائي ، وأخيرا أكد على أن النظام الضريبي يقوم على العدالة الاجتماعية •

نظرة الفقه الاسلامي للحريات العامة :

سبقت الشريعة الاسلامية القوانين الوضعية في تطوير نظرية الحرية • فحتى أواخر القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر ، فلم تكن تلك القوانين تعترف بالحرية • والحرية في الاسلام تتسم بالعمومية والتحرر والمرونة وتتسم أيضا بالنسبية فهي مرتبطة بحريات الآخرين ووضع الفقه الاسلامي أصلا واحدا جامعا وضابطا للحرية ، هذا الاصل يطلق الحرية للإنسان ما لم تتصادم مع الحق أو الخير أو المصلحة العامة • ولا يدع للقانون أن يتدخل ما لم يقع هذا التصادم •

ويقسم الفقه الاسلامي الحريات العامة الى فرعين أساسيين أولهما المساواة وثانيهما الحريات • وبشأن الفرع الاول فقد أقر الاسلام بمبدأ المساواة أمام القانون فالجميع يخضعون لقانون واحد بما في ذلك الخليفة نفسه • فأهدر عمر بن الخطاب أي تفرقة أمام القانون عندما أمر بأن يقتض أحد اقباط مصر من ابن عمرو بن العاص والي مصر آنذاك • وأقر أيضا بمبدأ المساواة أمام القضاء ويكاد يكون النظام الاسلامي هو النظام الوحيد الذي لا يستثني أحدا - مهما كان شأنه - من المشول أمام القضاء حتى ولو كان الخليفة ، وجرى العمل في الاسلام على مقاضاة الخلفاء والولاة تماما كما يحاكم سائر الناس أمام القاضي • من ذلك أن الخليفة علي بن أبي طالب عندما فقد درعا

ووجدوها مع يهودي يدعى ملكيتها فقال له : بيني وبينك قاضي المسلمين فتحاكما اليه فحكم القاضي لصالح اليهودي وأقر الاسلام بمبدأ المساواة في تولي الوظائف العامة فقرر فقهاء المسلمين أن على ولي الامر أن يستخدم لأعمال المسلمين أقدرهم وأصلحهم للعمل فالأفراد يتساوون في تقلد الوظائف العامة طبقا لكفاءتهم وعلمهم وقدرتهم لا لسبب آخر وفي ذلك يقول النبي صلى الله عليه وسلم لابي ذر الغفاري عندما سأله أن يستعمله انك ضعيف ، وأنها اهانة ، وانها يوم القيامة خزي وندامة الا من أخذها بحقها ، وكذلك أقر الاسلام بالمساواة في العطاء فكل مسلم حق في بيت المال منذ أن يولد حتى يموت ، والمساواة أمام الاعباء المالية وأمام أداء الخدمة العسكرية • أما بشأن الفرع الثاني الخاص بالحرريات فقسم الفكر السياسي الاسلامي الحريات الى ثلاثة أنواع أولها الحرية الشخصية ، وثانيها الحرية السياسية ، وثالثها الحريات الاقتصادية والاجتماعية • وفي اطار الحرية الشخصية تندرج الحريات التالية :

١ - حق الامن : ويقصد بحق الامن حماية الانسان في نفسه وماله وعرضه ، وكفالة سلامته ومنع الاعتداء عليه أو التحقير من شأنه أو تعذيبه واضطهاده سواء كان ذلك من الدولة أو من أفراد المجتمع • وحرمت الشريعة الاسلامية الاعتداء على أي شخص الا اذا كان ظالما : يقول الله تعالى « فلا عدوان الا على الظالمين » •

٢ - حرية التنقل : تعتبر حرية التنقل أصيلة في الاسلام ، ولكنها قد تقيد للصالح العام أو الآداب العامة • ومن ذلك ما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم « اذا كان الطاعون في بلد فلا تدخلوه ، واذا كنتم به فلا تخرجوا منه » • وما روي أيضا عن أمير المؤمنين عمر بن الخطاب عندما ألزم كبار الصحابة بالاقامة معه في المدينة حتى يستشيرهم فيما يجد من أمور •

٣ - حق السكن : فأوجب الاسلام على الدولة توفير السكن لجميع الافراد . وأكد الفقه الاسلامي على أنه اذا كان هناك من لا يجد المأوى في حين أن بعضا من الناس يملكون سكنا يزيد عن حاجتهم فعلى الحاكم اسكان هؤلاء جبرا على المالك . ولا يجيز الاسلام لكائن من كان أن يقتحم هذا المأوى على صاحبه ويدخله الا باذنه حتى ولو كان حاكم المسلمين نفسه ، يقول تعالى « يا أيها الذين آمنوا لا تدخلوا بيوتا غير بيوتكم حتى تستأنسوا أو تسلموا على أهلها ذلك خير لكم لعلكم تذكرون » .

كما حظر الاسلام التجسس والتلصص على المسكن لتتبع عورات الناس ، وهذا ما حالته القوانين الوضعية من سرية المراسلات البرقية والاسلكية ، يقول تعالى « ولا تجسسوا ولا يغتب بعضكم بعضا » ويقول النبي صلى الله عليه وسلم « من أطلع في بيت قوم بغير اذنهم ففقأوا عينه فلا دية له » .

أما في اطار الحرية السياسية فتندرج تحتها الحريات التالية :

١ - حرية العقيدة وممارسة الشعائر الدينية ، يقول تعالى « لكم دينكم ولي دين » « لا اكراه في الدين » وتحقيقا لذلك عاش الذميون في الدولة الاسلامية لا يتعرض أحد لعقيدتهم ولم يكره أحد ترك دينه ، وفي هذا يقول النبي صلى الله عليه وسلم « اتركوهم وما يدينون لهم ما لنا وعليهم ما علينا » .

٢ - حرية الرأي والفكر : فقد كفلت الشريعة الاسلامية حرية التفكير للناس قاطبة لانها دعوة قامت على امعان النظر والتفكير وأعمال العقل والتدبر في كل الامور ووضع الفقه الاسلامي ضوابط لحرية الرأي هي الالتزام بالادب والاحترام في المناقشة ، والنهي عن المجادلة التي تؤدي الى العداوة والبغضاء ، ولا يجوز أن تؤدي حرية

الرأي الى الفتنة والفرقة بين المسلمين : ولا يجوز أن تؤدي الى نشر
الاحقاد أو الاهواء أو البدع بين المسلمين • وأكد الفقه على أنه لا
يجوز أن تؤدي حرية الرأي الى تناول الناس بفحش القول والخوض
في أعراضهم وأسرارهم •

٣ - حرية المعارضة : والفقه الاسلامي أكد على أن المعارضة هي
معارضة مواقف وجزئيات وليست معارضة مبادئ وأصول • وكفلت
الشريعة الاسلامية حرية المعارضة لكل فرد في حدود أصول الشريعة •
والهدف الاساسي منها هو تصحيح الخطأ وطرح البديل وتحقيق مصلحة
الامة العامة •

٤ - المشاركة السياسية : التي أكد الفقه على تحقيقها من خلال
مبدأ الشورى • والقرآن وضع الشورى الى جانب ركنين هامين من
أركان الاسلام وهما الصلاة والزكاة لقوله تعالى « والذين استجابوا
لربهم وأقاموا الصلاة وأمرهم شورى بينهم ومما رزقناهم ينفقون » •
وفي اطار الحريات الاقتصادية والاجتماعية فقد أكدت الشريعة على
الملكية الفردية وجعلت هذه الملكية من مقاصدها الخمس التي يجب
الحفاظ عليها ورعايتها ، وكفلت الشريعة للملكية الفردية الحماية
والصيانة والنماء والاستقرار وفرضت عقوبات لكل من يعتدي على
ملكية الآخرين • والضابط الوحيد على حق الملكية في الاسلام هو
نظام الشفعة والذي يجيز للجار اذا باع جاره ملكه لغيره ورأى أن
هذا البيع ضار به ، أن يطالب بالشفعة وله بذلك حق التقدم على
الغريب في الشراء ، وحرمت الشريعة كنز الاموال وعدم الاتفاق منها
في سبيل الله ، ومطالبة المالك بأن يلتزم بالاعتدال في الاتفاق فلا يقتر
ولا يبذر وحرمت الاحتكار واحتباس الشيء انتظارا للغلاء والتحكم
في أسعاره يقول النبي صلى الله عليه وسلم « لا يحتكر الا خاطي » •

كما أكدت الشريعة على حق العمل وأن تهيب الدولة العمل
للقادرين وأن تحمي حقوقهم كما أكدت على حق الرعاية الصحية
والتكافل الاجتماعي •

ضمانات الحريات العامة : وتشمل الضمانات القضائية ،
والضمانات السياسية :

وبشأن الضمانات القضائية فقد أكد الدستور المصري على أن
التقاضي حق مصون ومكفول للناس كافة ولكل مواطن حق اللجوء
الى قاضيه الطبيعي • ويخطر النص في القوانين على تحصين أي عمل
أو قرار من رقابة القضاء •

والضمانة القضائية لها علاقة وطيدة بحماية الحريات العامة فهذه
الضمانة ركن أساسي في البنيان القانوني للحريات في المجتمع • ولذا
أكد الدستور المصري على خضوع الدولة للقانون ، وأن استقلال
القضاء وحصانته ضمانان أساسيان لحماية الحقوق والحريات • وأكد
القانون على أن القضاة مستقلون لا سلطان عليهم في قضائهم لغير
القانون ولا يجوز لأي سلطة التدخل في القضايا أو في شؤون
العدالة • وأكد الدستور أيضا على رقابة دستورية القوانين من خلال
المحكمة الدستورية العليا التي تعد الجهة القضائية العليا في مصر •

وأكد فقهاء القانون على أن ضمانات الحريات العامة تتشمل في
مبدأ المساواة على عمومياته • وفي اعلانات حقوق الانسان مثل
الاعلان العالمي لحقوق الانسان الصادر في ديسمبر ١٩٤٨ ،
والاتفاقية الدولية لحقوق الانسان الموقعة في روما في ٤ نوفمبر
١٩٥٠ : واتفاقية هلسنكي الصادرة في أغسطس ١٩٧٥ وفي مبدأ
خضوع الدولة للقانون : ومبدأ الفصل بين السلطات ، ومبدأ الرقابة
التقضائية على دستورية القوانين •

أما الضمانات السياسية للحريات العامة فانها تتمثل في الرأي العام الذي يتضح أهمية دوره في النظم الديمقراطية وهو أقوى الوسائل التي تكفل لنظام الحكم توازنه واعتداله • والصلة بين ضمانة الرأي العام وبين الحريات العامة وثيقة للغاية ، فهذه الحريات هي التي تسمح للرأي العام بأن يتكون ، كما أن تكوين الرأي العام يضمن لتلك الحريات البقاء والازدهار • وتمثل الاحزاب السياسية الضمانة السياسية الثانية للحريات العامة حيث تستطيع هذه الاحزاب أن تلعب دورا أكثر أهمية واتساعا في بلورة الرأي العام ، ويعتبر وجود الاحزاب السياسية ضرورة لتأكيد المعارضة وصون حقوق وحريات الرأي العام • وقد أكد الدستور المصري على أن النظام السياسي يقوم على أساس تعدد الاحزاب •

أما الضمانة الثالثة فهي تتمثل في التقدم الاقتصادي والاجتماعي والثقافي فالوضع الاقتصادي يحدد للفرد وضعه العام ويحدد طريقة تفكيره • وأن تحسن مستوى معيشة الفرد يضمن له المطالبة بحقوقه وحرياته فالحريات العامة تكتسب مضمونا أفضل في المجتمعات الاقتصادية المتقدمة • كما أن التعليم يقوم بدور هام في تكييف السلوك الانساني • فكل مواطن في حاجة الى قدر من التعليم حتى يعي حقوقه وحرياته ومن ثم يحافظ على استمرارها •



حول الحريات العامة وحقوق الانسان

(مذكرة أعدتها الشعبة المغربية)

تقديم السيد مصطفى القرشاي

مضو لجنة الثقافة والاعلام والداخلية والجماعات المحلية
في مجلس النواب المغربي

على مستوى العلاقات الدولية اعتبرت حقوق الانسان لمدة طويلة كمسألة غير ذات أهمية . وكان يجب انتظار ويلات ومآسي الحرب العالمية الثانية لكي تعلن الشعوب رسميا سنة ١٩٤٥ ، في ميثاق الامم المتحدة ، عن ايمانها (بالحقوق الاساسية للانسان وبكرامة الفرد وقدره وبما للرجال والنساء والامم كبيرها وصغيرها من حقوق متساوية) . ومنذ هذا التاريخ تم اعتماد ما لا يقل عن خمسين نصا دوليا من اعلانات واتفاقيات ومواثيق دولية في مجال حقوق الانسان : وأغلبها تم اعتماده من طرف أو تحت اشراف منظمة الامم المتحدة ، التي تمثل إحدى مقاصدها طبقا لميثاقها في « تحقيق التعاون الدولي على حل المشاكل الدولية ذات الصبغة الاقتصادية أو الاجتماعية أو الثقافية أو الانسانية ، وعلى تعزيز احترام حقوق الانسان والحريات الاساسية للناس جميعا والتشجيع على ذلك اطلاقا بلا تمييز بسبب الجنس أو اللغة أو الدين ولا تفريق بين الرجال والنساء » . وبعض هذه النصوص يكتسي طابعا جهويا كالاتفاقية الاوروبية لحماية حقوق الانسان

والحريات الاساسية لسنة ١٩٥٠ ، واتفاقية الدول الامريكية حول حقوق الانسان لسنة ١٩٥٩ ، والميثاق الافريقي لحقوق الانسان والشعوب ، الخ ...

وبالرغم من تعدد الحضارات والثقافات والايديولوجيات والافظمة السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، فقد نشأ توافق بين مختلف الامم حول الحقوق والحريات الاساسية للانسان . بل أكثر من ذلك أصبح اليوم تدويل مسألة حقوق الانسان في مستوى لا تتردد فيه أية دولة عن اعلان تشبثها بهذه الحقوق وتأكيد احترامها لها .

ومع ذلك يجب القول بأن الهوة كبيرة ما بين الخطاب والواقع . وفعلا اذا كان اعتماد نصوص دولية مختلفة واعلان جميع الدول تشبثها بحقوق الانسان يشكلان تقدما لا نزاع فيه ، فان وضع هذه الحقوق في الواقع غالبا ما يكون مخيبا للامال ومحزنا .

إن الهوة بين الخطاب والواقع تلاحظ أولا على مستوى المصير المقرر للنصوص الدولية التي تضع على عاتق الدول التزامات دقيقة . ويمكن أن نشير في هذا الصدد الى الميثاق الدولي المتعلق بالحقوق المدنية والسياسية ، والميثاق الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية ، فهما يشكلان أولى المعاهدات الدولية ذات التطبيق العام ذي القوة الازامية في مجال حقوق الانسان ، ويكونان الى جانب الاعلان العالمي لحقوق الانسان ، نواة الشرعة الدولية لحقوق الانسان ، ومع ذلك فلم يصادق عليهما حتى اليوم الا نصف الدول

أعضاء الامم المتحدة . وأكثر من ذلك فان — هذه الدول فقط هي

التي قبلت بالتصريح الوارد في المادة (٤١) من الميثاق المتعلق بالحقوق المدنية والسياسية ، والتي تعترف بموجبه باختصاص لجنة حقوق الانسان » لتلقي وبحث الشكاوى التي تدعي فيه دولة طرف بأن دولة

أخرى قد أخلت بالتزاماتها » طبقا للميثاق وكذلك بأن حوالي ١/٤ الدول الاطراف في الميثاقين فقط هي التي قبلت الانضمام للبروتوكول الاختياري الذي يمنح لجنة حقوق الانسان صلاحية تلقي وبحث الشكاوى المرفوعة من طرف خواص يدعون تعرضهم لخرق احدى الحقوق المعلنة في الميثاق المتعلق بالحقوق المدنية والسياسية •

وتلاحظ الهوة بين الخطاب والواقع بالخصوص على مستوى تطبيق حقوق الانسان • فنادرة هي الدول التي تضمن فعليا لمواطنيها الحد الادنى من الحقوق المدنية والسياسية وتبين الاحداث الدولية أن عدة دول تعرف ممارسات شبه يومية لخرق ودوس الحقوق والحريات الاساسية للانسان ، كالحق في الحياة ، والحق في السلامة الجسدية والمعنوية للانسان ، كالحق في عدم التعرض للتعذيب ولا للعقوبات أو المعاملات القاسية الغير الانسانية أو المحطة بالكرامة والحق في الحرية والامن ، والحق في المحاكمة المنصفة ، وحرية التفكير والعقيدة ، وحرية التعبير وحرية التجمع ، وحرية تكوين أحزاب سياسية أو نقابات وأجهزة وطنية ، لجان أو جمعيات ، للدفاع عن حقوق الانسان ، الخ ...

وهناك عدة دول تقوم بخرق سافر لحقوق الانسان تحت ستار مبررات مغرضة كادعائها بالحالة الاستثنائية لوضع التخلف • فباسم التنمية تعمل بعض الدول ، التي تدعي أنها تقدمية ، على تكسيم أجيال من الاشخاص مضحية بهم ومنكرة لهم أبسط الحقوق والحريات • وحسب زعماء هذه الدول فان متطلبات التنمية تسبق في الاولوية حقوق الانسان أو أن هذه الاخيرة لا يمكن الاستجابة لها اذا لم يتم اقرار التنمية • وفي الواقع أن زعماء هذه الدول إنما يؤجلون احترام حقوق الانسان الى أجل لن يحل أبدا لهدف واحد يمثل في تثبيت وصيانة سلطتهم الشخصية المطلقة ، وكل رغبة شعبية في بناء مجتمع

ديمقراطي أو مجرد مطالبة بممارسة حرية تكوين الجمعيات ، تعتبر في نظرهم موضوع شك وريبة وتقتضي قمعها بصرامة •

إن الجميع يحس اليوم بصورة مشروعة أنه معني بخروقات حقوق الانسان اينما وقعت ، ذلك أن هذه الاخيرة قد أصبحت ، نظرا لتكريسها العالمي ، قيما مشتركة لجميع الناس ، لا تعرف الحدود الوطنية وتستوجب عمل جميع الضائر الحرة من أجل المساهمة في ضمان احترامها وتنميتها وانعاشها •

إن احترام وتنمية وانعاش حقوق الانسان يتطلب بيئة مناسبة على المستويين الوطني والدولي •

ومن أجل ازدهار حقوق الانسان على المستوى الوطني يجب توفر عدد معين من الشروط • فلا يمكن لهذه الحقوق أن ترى النور إلا في إطار دولة يتمتع فيها الشعب بدوره بحرية تقرير مصيره ، من جهة ، واختيار مؤسساته السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، من جهة أخرى •

فبدون حق الشعب في تقرير مصيره ، لا يمكن الحديث عن وجود حقوق الانسان في بلد معين • وحيثما لا يمكن ممارسة حق تقرير المصير وتكون الجماعات البشرية خاضعة للسيطرة الاجنبية ، فان الانسان لا يعتبر هو كذلك حرا ، ويكون من قبيل الاغراض والايهام الحديث عن حقوق الانسان • ففي هذا المعنى يمكن القول بأن أي نقي لحق تقرير المصير يعتبر أولا وقبل كل شيء خرقا فادحا جدا لحقوق الانسان • وهكذا فان انكار اسرائيل لحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره واستمرارها في الاحتلال الغير الشرعي للاراضي العربية ، بما فيها فلسطين ، يشكلان خرقا شنيعا لحقوق الانسان • ونجد نفس الوضع بجنوب افريقيا حيث يستمر نظام برينوريا العنصري في التصادي في الخروقات الفاضحة والقاسية لحقوق الانسان وانكار حق السكان

السود ذوي الاغلبية في المشاركة الكاملة في الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية لبلادهم .

ولكي تزدهر حقوق الانسان ، يجب أيضا أن يختار الشعب بكامل الحرية نظامه السياسي والاقتصادي والاجتماعي . فبدون ديمقراطية لا يمكن أن نتحدث أبدا عن حقوق الانسان ذلك أن اقرار مؤسسات ديمقراطية يعتبر شرطا أساسيا لاحترام هذه الحقوق في بلد معين وعلاوة على ذلك فإن حقوق الانسان لم تتعزز تاريخيا الا حيثما تم اقرار مؤسسات تمثيلية ومساهمة البرلمانين في هذا الخصوص تعتبر أساسية لان الامر يقتضي العمل على أن يبقى القانون في الغالب ، إن لم نقل دائما ، الاساس القانوني لحقوق الانسان . وحيثما قامت الاجهزة التشريعية بالتعبير عن مطالب من اختاروها ، ورفضت أن تكون مجرد غرف التسجيل ، فانها تساعد بذلك على تعزيز حقوق الانسان وتمكن من تنميتها .

إن حقوق الانسان لا يسكن كذلك أن تستقر بصورة دائمة في مجتمع معين اذا لم تتوافر ميكائزمات محددة لضمان احترامها ، انطلاقا من الطعون الغير القضائية الى الطعون القضائية المنظمة بصورة عقلانية ومستقلة تماما عن السلطة التنفيذية .

وأخيرا فإن الازدهار الكامل لحقوق الانسان يستوجب تأييد رأي عام ذي غيرة على حقوقه وحياته الاساسية ومستعد للعمل على تعزيزها من لدن الهيئة التشريعية ، واحترامها من طرف السلطة التنفيذية والدفاع عنها لدى السلطة القضائية . ومن هنا فانه من الاهمية الخاصة تنمية وعي الرأي العام بضرورة العمل على اقرار احترام وتنمية وانااش حقوق الانسان ومن أجل ذلك ، من الضروري أولا تنظيم حملات محو الامية ، واقرار أو تنمية تدريس حقوق الانسان وتمكين وتسهيل انشاء أجهزة وطنية غير حكومية للدفاع عن حقوق

الحريات العامة وحقوق الانسان

مداخلة مجلس الشورى في الجمهورية العربية اليمنية

قدمها السيد محمد محمد المطاع

رئيس لجنة تقنين احكام الشريعة الاسلامية
في مجلس الشورى اليمني

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله القائل « قد جائكم بصائر من ربكم فمن أبصر فلنفسه
ومن عمي فعليها وما أنا عليكم بحفيظ » صدق الله العظيم والصلاة
والسلام على المبعوث بالهدى والبينات من بعثه الله رحمة للعالمين صلى
الله عليه وعلى آله الطاهرين وأصحابه الراشدين •

كم هو رائع أن تلتقي الخبرات التشريعية العربية للبرلمانات
العربية في محيط عربي اسلامي وأكثر منه روعة أن تتجدد هذه
الخبرات بتقدم ووعي مستمر ويا حبذا لو أن هذه اللقاءات تتوسع
اطرها وتفتح حلقاتها وينظر اليها من خلال الحاجة اليها اذ ليس من
السهل أن نقطع الفيافي والبحار وتتجه الانظار الى مقررات الاجتماع
ثم تنتهي هذه التجمعات بخيبة الآمال •

وملتقى الخبرات في هذه الدورة قد حمل فقرتين للبحث هما
الحريات العامة وحقوق الانسان وحقوق المعوقين ولو وقفنا بتأن حبا

لحقوق الانسان لوجدنا أن السماوات والارض وما تحملاان قد تراجعا
عن حمل المسؤولية لما فيها من خطورة لا لعدم قدرتهما على الاداء
وانما خشية وخوفا من أن يتجاوزا مسؤوليتهما ويفرطا في الامانة
فتنهك الحصانة وتغتال الحرية وتهدر الكرامة ، وقد اقتحم الانسان
المسؤولية ورضي لنفسه أن يكون الأمر الناهي في هذا الكوكب
ورضي بجهله أن يتحمل المسؤولية وان يحمي الحريات ويحصنها
ويدافع عن المثل العليا التي خلق من أجلها ، وما مرت عليه مرحلة
الاختبار والامتحان حتى ظهر منشطر الى شطرين وصار الانسان
انسانين انسان يحمل المعول فيهدم الحصانة والحصن ويقتل الحرية
والحر والفارس والفرس ، وانسان يعمل على العهد وفيما يحمل الحب
والسلام والورد والاقحوان والزيتون والمان وهذا لا نقاش لنا فيه
اليوم بل هو نفسه الذي يحق له نقاشنا وهو نفسه الذي يحق له أن
يتصدر تصحيح مسارنا وانما حديثنا مع الآخر مع صاحب المعول
والقذيفة والقبر والكفن والغريب في الامر أن هذا الآخر هو الذي
يملي الدنيا ضجيجا وعويلا على حقوق الانسان ونحن كأمة عربية
مسلمة لها الشرعية الاول في تحصين مسار الحريات وفي الدفاع عنها
والذود عن قداساتها ما كان يجب أن يسمح لمن يذبح الفضيلة أن
يبكيها وأنه لمن السذاجة أن يصدق أن الذي يصنع مادة السم هو الذي
يحرم السم او أن الذي يملئ الاسواق بغازاته السامة هو الذي يحرم
استخدامها او أن الذي يهتك حرمة الانسان ويهدر حقوقه وينهش
عظامه هو الذي يدعو الى احترام حقوق الانسان وسواء أكان هذا
التعدي بطريقة مباشرة أو عن طريق المخالب الآثمة ولو سألنا الاطفال
وهي تموت في أحضان امهاتهم برصاص القراصنة اليهود أين هي حقوق
الانسان ولماذا لم تحل بين هذه البراعم وبين الصائليين الخارجين على
كل الاعراف ولو أرجعنا البصر كرتين وهجرنا زيف الباطل ولو مرتين

سوف نجد المدافعين عن حقوق الانسان هم انفسهم الذين يقفون بكل ثقلهم حائلا دون ادانة المنتهكين لهذه الحقوق ويا ليت وهم يقفون بالمعارضة الصامة ولكنهم يجهرون بالقول ويعلمون حق الفيتو وكأنهم يقولون للعالم وبلغة التحدي أن حقوق الانسان محصنة ومقدسة اذا كانت يهودية أو نصرانية أو وثنية ، اما وهي عربية وعلى أرض عربية أما وهي موحدة ومؤمنة فما عليها الا أن تموت وتموت طفولتها وتهتك كرامة نسائها وتهش عظامها تسقط على الارض جثها واذا أمكن للقراصنة أن يدفنوها حية فما عليهم الا أن يفعلوا وسوف لن يدانوا مادام حق الفيتو يقف الى جانبهم وجانب طغيانهم أفلا تفعلون يا أصحاب الملتقى أفلا تراجعون أرصدتكم من الفهم والوعي يا قادة العرب أنا لا أدري ما هو الهدف من اختيار هذا العنوان الحريات العامة الى آخره كمادة للبحث ان كان الموضوع غامضا والهدف ابرازه الى حيز الوجود فيها هي اسرائيل تكحل به عيوننا بالنار كل يوم وليلة تنقله الاقمار الصناعية الى كل بيت على هذه الارض وان كان سرا من الاسرار فانه لا سرية للموت ولا ديمومة لاختفاء الجريمة والذي لا يمارس الجريمة وهو يشاهدها أو يسمع عنها قد شاطر في اثمها ودخل في حلبتها بالتراجع المذل والصمت المخيف والساكت عن الحق شيطان أخرس واذا كان للبعض صيحات كلامية وتحفظات خانقات وموازفات سياسية كاذبة فان كل ذلك رقصات من رقصات الطير المذبوح يصدق عليهم قول الشاعر :

لا تحسبوا أن رقصي بينكم طربا قد يرقص الطير مذبوحا من الالم
وماذا ينتظر العالم العربي والاسلامي وقد وصل الى هذا المستوى
من الترددي وهل هناك من يصدق أن لمؤتمراته فاعلية ومصادقية ان
أخوف ما نخافه على أمتنا أن يكون ما حل بها جزءا من العقاب
ونخشى أن ما هو في علم الغيب أدهى وأمر *

فأمن الذين مكروا السيئات ان يخسف الله بهم الارض ويأتيهم العذاب من حيث لا يشعرون أو يأخذهم في تقلبهم فما هم بعاجزين أو يأخذهم على تخوف فان ربكم لرؤف رحيم .

ان بحث الحريات العامة وحقوق الانسان وحقوق المعوقين ممن لا يدافعون عن هذه الحريات ولا يستطيعون الدفاع عنها كالذي يبحث عن أوقات الفرائض وبالساعة والدقيقة وهو لا يؤديها ولا يهتم بشؤونها ان الجاهلية الاولى نقلت لنا صورة من تلك الوحشية عن طريق القرآن وما وأد البنات الذي يقول عنه القرآن بأي ذنب قتلت الا كموت الجائعين والجائعات في كثير من هذه الارض اليوم ويشبه اغتيال الاطفال ونسف البيوت على رؤوس أصحابها اليوم وعجرفة الطغاة قبل الاسلام تشبه عجرفة اسرائيل ومن وراء اسرائيل ومن نهج نهج اسرائيل والجامع بينهما الفساد والافساد وفرعون ذي الاوتاد الذين طغوا في البلاد فأكثروا فيها الفساد فصب عليهم ربك سوط عذاب ان ربك لها بالمرصاد تنوعت الاسباب والموت واحد .

وان فراغته عصر الذرة لهم أكثر وحشية من فراغته العصر الحجري ولا ادري كيف يلتقي المجرمون وبينهم مئات وآلاف السنين ولا يلتف المصلحون وهم على أرضية واحدة ودستور واحد ويدينون لخالق واحد ان السماء قد وضعت للحريات ولحقوق الانسان وللجريح والمعوق مساحة شاسعة وان رسول الاسلام قد أكد على هذه الحريات قبل أن يودع أمته ، ان دمائكم وأموالكم واعراضكم حرام عليكم ، فهل من أقام لهذه الحرمة وزنا اتنا في اليمن وليست كبر علينا فالايمان ايمان بشهادة رسول الاسلام اذ كنا قد رسمنا حياتنا بما نعتقد الضمانة الوحيدة وهو الاسلام وشريعة الاسلام اتنا هناك قد وضعنا منهجا اسلاميا جاء فيه أن المواطنين سواسية في حقوق

التصويت وابداء الرأي وفي كل الحقوق والواجبات ووضعنا دستورا اسلاميا جاء فيه :

ان الشريعة الاسلامية مصدر القوانين جميعا وجاء فيه أن الدولة تكفل الحرية العامة والخاصة في حدود الشريعة والقانون ، كما جاء فيه أن لكل مواطن حق الاعراب عن فكره بالقول أو الكتابة أو التصويت في حدود القانون ، ونحن حين نهجنا ذلكم النهج ونحونا ذلكم النحو انما ارتأينا أن لا نبتعد عن السماء فيحل غضب الله علينا وتقطع رحمته عنا ونحن أحوج ما نكون لرحمته ونصره وتوفيقه ولحرصنا على أن الولي هو أولا الله فقد تضمن ميثاقنا الاثر الشريف القائل : لا طاعة لمخلوق في معصية الخالق • ونضمن المقولة المشهورة الخليفة الاول رضوان الله عليه (أطيعوني ما أطعت الله فيكم فان عصيت فلا طاعة لي عليكم) وعضو مجلس الشورى يستطيع أن يلعب دورا رئيسيا ، فهو يمثل الامة جمعا طبعا اليمنية ويرعى المصلحة العامة ولا سلطان عليه لاي هيئة في عمله بالمجلس او لجانه ، وهكذا تجدوننا نكيف تشريعاتنا وأنظمتنا من وحي الشريعة الغراء ونحن نؤمن ايمانا راسخا أن الشريعة الاسلامية هي الضمانة الوحيدة للفرد والمجتمع وهي السبيل الذي لا اعوجاج فيه ولا تعرج ولو أن امتنا العربية والاسلامية والخل حين يوجد هو في المسلمين لا في الاسلام مجتمعة ارتأت هذا السبيل لكان هو المدخل الصحيح لاسترجاع هويتها ولتأديب من يعتدي على حريتها وكرامتها حتى وان نشط أعداؤها بمحاربتها وبالا جهاز عليها فلن يتمكنوا اذ لا تذلل الامة التي تشتاق الى معانقة الموت والتضحية في سبيل مبادئها ولله در الشاعر المعاصر حين يقول :

« كيف يجبن من يشد فؤاده القوتان الحق والايمان »

وان لكم في فرسان الحجارة لعبرة اذ كيف صاغت حياتها وحتى هذه اللحظة صيانة من يريد أن يحيا كريما أو يموت شهيدا ولعمري

لا حياة للامة العربية والاسلامية الا بهذا المبدأ ولقد كانت حجارتها أقرب الى القداء من المخزون الحربي العربي والذي اثقل الارض وغطى اسطوله السماء وانهاك الاقتصاد العربي واثرى الاقتصاد الشرقي والعربي وان من الحجارة لما ينفجر منه الانهار ، وان منها لما يتشقق فيخرج منه الماء ، وان منه لما يهبط من خشية الله وما الله بغافل عما تعملون .

واذا كانت الحريات العامة والخاصة قد انتهكت وحقوق المعوقين قد أهدرت فان ما هو أنكى وأمر قائم ، ان حبل الاستعمار في عنق العالم العربي والاسلامي كله وان حريته لا تتحقق الا بعد أن يتمزق هذا الحبل ولن يتمزق حتى يكون كل شيء على الارض العربية الاسلامية عربيا واسلاميا من الغذاء الى الكساء الى المصنع الى الدواء الى الصاروخ الى استلابية القرار سلما وحربا عندها نكون قد ناقشنا الحرية بمفهومها العام ونقاش الحرية المهذورة لا يجدي اذا كان الهدف منه هو الادانة فالمعتدي والصائل لا يمه ان يقال بأنه معتدي : وانما الحل أن يختفي هذا المعتدي وتقلع اظافره ولو عدنا الى ملفات المؤتمرات العربية لوجدنا أن السلطات الثلاث التشريعية والتنفيذية والقضائية والقومية كلها تلتقي وكلها تعقد المؤتمرات وكلها تحمل في حقائبها همومها وأحزائها غير أنها تعود كما أتت زائد أنها أضاعت جزءا لا يستهان به من المال العام فهل لهذا الملتقى التشريعي ان يتبنى مفاهيم ومقترحات جديدة تخرجه من الحلقة المفرغة والمتكررة ، هل له أن يتبنى خطوات عملية ويقوم بطرحها على القيادات السياسية ، اما اللقاءات الجامدة والتي اصبحت روتينية فقد مجها الملل حتى وان كانت احيانا تحمل شكوى وتسعى الى حمل الجاني على الادانة ويتسنى لها ذلك في الاطار العربي غير أن هذه الادانة التي تحصل عليها لا تغير من الواقع شيئا والمجرم يرتكب الاجرام هو لا يخشى

من الادانة والتنديد وهو ينطلق من قول الشاعر :

من راقب الناس مات هماً وفاز باللذة الجسور

ومن قول الآخر :

والظلم من شيم النفوس فان نكن ذا عفة فلعله لا تنفع

ومن هذا شأنه فلا تجدي حله الادانة ولا الشجب ولا التنديد
وانما العلاج الاعداد للمواجهة والتأديب العملي الذي يجعله يشعر
بأن في الهجاء فرسان وفي الميدان رجال ويشعر أن بني عمك فيهم
رماح وواقع أمتنا العربية الاسلامية واقع لا يشرف ولا يبشر بالخير ،
واقع يحتاج الى مثل هذه اللقاءات لا على مستوى الجانب التشريعي
فحسب وانما على الجانب القومي والتنفيذي أيضا واذا كان الاستعمار
قد استطاع أن يمزق هذا الجسم ليغتال منه القوى حين كان جائما
على صدره فانه اليوم لا يستطيع ان يفرض هذا التمزيق ولا يجوز
لامة حية أن تساعد على ما يريد واذا كان أعداء الامة العربية
والاسلامية يريدون لنا أن نضعف اقتصاديا واخلاقيا وعسكريا وثقافيا
 واجتماعيا فان من واجبن أن نفوت عليهم الفرصة وان لا نكون لهم عوناً
على أنفسهم كما هو الحال ويجب أن نفكر كيف ننمي اقتصادنا وكيف
يجب أن نستغل ثرواتنا وعلى أي أرض يتم استغلالها كيف يجب أن
نقارب بين تشريعاتنا ونوحدها كيف نعمل لمنتجاتنا وتسويقها كيف
نسق بين مصانعنا ومنتجاتنا أن خلا قائم في مؤتمراتنا وفي لقاءاتنا
وفي سياستنا الداخلية والخارجية وهذا الخل قد أضر بنا كأمة عربية
واسلامية لها من الطاقات ومن الامكانيات ما يفوق قدراتها ولو تساءلنا
عن أوجه الخل وطرحنا بعض الامثلة على ذلك وقلنا كم من القمح
يصدر الى العالم العربي من امريكا واستراليا وكندا وتسألنا الا توجد
أرض عربية تنتج هذه الكمية ، الجواب بلى ، انها توجد ولكن أين

هي الاموال التي تمول مشاريعها الا توجد اموال عربية ، الجواب ، بلنى توجد ، ولكن قد يتعلل اصحابها بعدم الاستقرار والمصادقية وسواء كان ذلك صحيحا أم باطلا فقد وجد الخلل اما في اليد العليا أو في اليد السفلى ولو جاءنا بمثل آخر أمتنا العربية وهي في حالة حرب أو في سلم مع عدوها اعتقد انه يصعب الاجابة على مثل هذا السؤال لسبب واحد وهو أن فيه خلل في السياسة العربية فلا هي أعدت للحرب وحاربت ولا هي بقادرة ان تقبل السلام الهزيل والمريض الذي يفرضه العدو ويبقى السؤال يطرح نفسه فما هو الحل وما هو البديل الحل والبديل ، في واقعنا المعاش هو ما اختارته الامة العربية اذا لم تخرج منه وتتجاوزه وهو لا حرب ولا سلام وانما ظل امتهان ومادام الامر هكذا وهو هكذا فما بقي الا أن نكتب بأقلامنا اننا أمة ميتة ولا تستحق الحياة وان الاصوات التي تتردد هنا وهناك بالشكر والعيول والويل والثبور هي صدى من أصوات مسجلة هي الى النعي والعزاء أكثر منها الى اليقظة والنفاء ولو استرسلت بضرب الامثال كنت اغرقت هذا الملتقى بالسياسة العربية المتبعثرة الخلل هذا هو الذي يقسم ظهرها وهي تحسب انها تحسن صنعها قد يقول قائل وما أكثر المقترفين للخراب في عالمنا ، الموضوع محدد وهو في الحريات العامة والمعوقين والمنحطين وأنا لا أجهل ما تسير عليه البرمجة والفذلكة العربية وما قد أعد لهذه او تلك وما تنتهي اليه وهو ما سيتم فعلا وعلى رغم أنف ابي اريد أقول ان الله جل جلاله حينما منح الامة الصادقة الفضيلة على سائر الامم انما منحها لصدقها ولانها توجه الناس الى المعروف وتدفعهم عن المنكر وقال « كنتم خير أمة أخرجت للناس » حمدا لك يا رب ولما هذا العطاء السخي لانكم تأمرون بالمعروف وتنهون عن المنكر ونحن من هذا الجدول العملي ننطلق ونقول كفى مهازل وضياع جهد وضياع مال

وتشهير بقرارات تنتهي كاضغات أحلام وان من الاحلام قد تصدق
لكن قراراتكم لا تصدق اننا نخشى ان يكتب التاريخ أن أمة من
الامم كان تعدادها أكثر من مليار مسلم أذلّتها واعتصبت قدس
مقدساتها ثلاثة مليون صهيوني من ابغض خلق الله على وجه الارض
واكثر ما نكون خشية ان تلقى الله أمتنا وهي تهول وراء المعسكرين
ماذا سيكون موقفها وقد انطوت تحت علم المتكبرين ، والرسول
العربي القرشي الهاشمي يشهد امته وقد ربطت مصيرها بالذل
والهوان حياتنا وبالعذاب والتنكيل مما كنا فيما اذا جاءنا من كل أمة
بشهيد وجنابك هل هؤلاء شهداء قد تقولون ولما هذا الربط الذي
يغلب العروبة واسلامها الجواب اسئلوا دستوركم اقرئوا القرآن
فقد أبان لكم السبيل ومنحكم فرصة العمر للتأمل
« يا أيها الذين آمنوا لا تتخذوا اليهود والنصارى أولياء بعضهم
بعض ومن يتولهم منكم فانه منهم ان الله لا يهدي القوم الظالمين
يا أيها الذين آمنوا من يرتد منكم عن دينه فسوف يأتي الله بقوم
يحبهم ويحبونه أذلة على المؤمنين أعزة على الكافرين يجاهدون في
سبيل الله ولا يخافون لومة لائم ذلك فضل الله يؤتيه من يشاء والله
واسع عليم » صدق الله العظيم •

والسلام عليكم

حقوق المواطنين في تشريعات جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية

قدمها السيد الدكتور خالد عمر باجنيد
عضو اللجنة القانونية في مجلس
الشعب الاعلى في اليمن الديمقراطية

إن طبيعة النظام الاجتماعي في الدولة هو الذي يحدد الوضع القانوني للحقوق والحريات المقررة للأفراد . ومن المعلوم أنه قد أصاب هذه الحقوق والحريات كثير من التطور مما جعلها تهجر المذاهب التقليدية التي كانت سندا لها فالفرد لم يعد وحده محور النظام ، ومن العسير القول بأن دور الدولة هو مجرد حماية حقوق الافراد دون التدخل لتنظيمها وتحديد اتجاهاتها ومداها .

فالسمة الاساسية التي يتصف بها النظام الدستوري في جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية هي التحديد الدقيق لمجالات حقوق المواطنين وبيان أنواعها ومدى الحماية المقررة لها . وأهم ما يميز هذه الحقوق هو أن مصدرها المباشر هو الدستور . وإلى جانب هذا السند الدستوري توجد مختلف التشريعات التي تنظم الحقوق على نحو تفصيلي . . ومن المبادئ المقررة في الدستور اليمني أن الدولة تؤكد العمل بالاعلان العالمي لحقوق الانسان ، وهو ما أضفى على مضمون الحقوق المقررة دستوريا الطابع الانساني .

وفي هذا الموضوع نبرز أهم الحقوق التي يتمتع بها المواطنون والتي نص عليها الدستور والقوانين وذلك في ثلاث فقرات :

- أولا : الحقوق المدنية والشخصية
- ثانيا : الحقوق الاجتماعية والاقتصادية
- ثالثا : الحقوق السياسية

اولا - الحقوق المدنية والشخصية :

١ - حق الامن والسلامة :

يعتبر هذا الحق من الحقوق الاساسية التي تكفل للفرد الحماية ضد أي اعتداء على شخصه وتقييد حريته • ويجد هذا الحق أساسه في نص المادة (٤٥) من الدستور والذي يقرر بأن الحرية الشخصية مكفولة والاعتقالات غير مسموح بها الا فيما يرتبط بالافعال المعاقب عليها ويجب أن تستند الى القانون ولن يكون أي شخص عرضه للتعذيب أثناء التحقيقات ولن يقهر على الاعتراف أو يعامل بطريقة غير انسانية والعقوبة الجسدية محرمة •

وقد استندت التشريعات الجنائية على هذا المبدأ وأدارت عليه نصوصها •• فالمادة (٦) من قانون العقوبات نصت بوضوح بأنه لا جريمة ولا عقوبة الا بقانون وان الحرية الشخصية مكفولة ولا يجوز القبض على الشخص او اعتقاله الا طبقا للقانون وان لا يتعرض أي شخص للتعذيب أثناء التحقيق أو للمعاملة بطريقة غير انسانية • ومن ناحية أخرى فقد افردت لائحة الاجراءات الجنائية نصوصا متعلقة بهذا المبدأ فافصحت بجلاء بأن الحرية الشخصية مكفولة ولا يجوز اتهام المواطن في ارتكاب الجريمة ولا تقييد حريته الا بالشروط طبقا للنظام المحدد في القانون وان المتهم بريء الى أن تثبت ادانته

ويفسر الشك المعقول لصالح المتهم ويحظر تعذيب الشخص أو قسره على الاعتراف أو معاملته بطريقة غير انسانية (م ٩ اجراءات) .

وقد وضع المشرع اليمني العديد من الضمانات التي تكفل سلامة تطبيق هذه النصوص حماية للأفراد من أي اعتداء مادي يقع عليهم .
فوفقا للمادة ٢٢١ عقوبات يعاقب كل موظف عام قبض أو احتجز شخصا خلافا للقانون . ويعتبر فعلا جنائيا معاقبا عليه استكمال الموظف العام أثناء تأدية وظيفته القوة أو التهديد بنفسه أو بواسطة غيره مع شخص لحمله على الاعتراف بجريمته أو مع شاهد أو خبير أو مترجم لحمله على الادلاء بأقوال أو معلومات بشأن الجريمة . وتمتد آثار هذه الضمانات لتشمل مرحلة التحقيق الجنائي .
وفقا للمادة ١٤١ اجراءات لا يكون الاعتراف امام القاضي صحيحا الا باتخاذ اجراءات محددة ، وبذلك فانه يجب على القاضي قبل تدوين الاعتراف أن يشرح للشخص الذي يدلي بها بأنه ليس مجبرا على الادلاء بأي اعتراف وانه اذا ما أدلى به فيمكن أن يصير دليلا ضده . ويذكر القاضي اعتقاده بأن الاعتراف قد تم الادلاء به عن طوعية واختيار المتهم وانه وقد أخذ بحضوره وعلى مسمع معه وانه قرأه على المعترف وأقر بصحته .

وقد أكد المشرع اليمني على ضمانات اجرائية بمقتضاها لا يكون الاجراء صحيحا في مواجهة المتهم الا إذا صدر من جهة تملك اختصاص ذلك . فالامر يقتضي ان يكون مباشر الاجراء مختصا به في حدود ما يقرره القانون ، وتطبيقا لذلك فانه لا يجوز في مرحلة التحقيق القبض على الشخص إلا بأمر الادعاء العام وفي مرحلة المحاكمة يصدر الامر بالقبض من المحكمة المطروحة عليها القضية (٢٤٧ اجراءات) .
وقد كفلت المادة (٢٥٠ اجراءات) حق الطعن لمن وقع

عليه اجراء القبض ويجب تنبيهه الى هذا الحق عند تبليغ أمر القبض عليه مع تدوين ذلك في المحضر .

وإذا صدر حكم قضائي بالعقوبة فانه من المقرر أن لا تتسم هذه العقوبة بالقسوة او تتنافى مع الانسانية (م ١٤٨ دستور) . ووفقا لمقتضيات السياسة العقابية الحديثة فقد أقر قانون العقوبات اليمني مبدأ هاماً بمقتضاه يجوز للمحكمة في حالة توافر ظروف مخففة غير عادية أن تنزل المحكمة عن الحد الأدنى المقرر للعقوبة وتخير عقوبة أخف مع وجوب تسبب الحكم . وإذا كانت العقوبة المقررة للجريمة هي الاعدام طبقت المحكمة عقوبة الحبس بحد أعلى لا يجاوز خمسة عشرة سنة وبحد أدنى لا يقل عن خمس سنوات .

ويجدر في هذا المقام أن نشير الى أن الاعدام لا يتقرر في القانون اليمني الا كتدبير استثنائي بصفة مؤقتة الى أن يتم الغاؤه بالكامل (م ٣٧ عقوبات) . وهو عقوبة مقررة لخطر الجرائم ولا يحكم بها إلا على سبيل الاستثناء وذلك متى كانت حماية المجتمع تقتضي توقيعها ولم يكن هناك أمل في اصلاح الفاعل بتوقيع عقوبة الحبس . ومما يميز قانون العقوبات في هذا الصدد ما يصبغه من طابع انساني على أحكامه ولذلك فانه لا يحكم بالاعدام على المرأة الحامل وقت ارتكاب الجريمة أو النطق بالحكم ، ويستبدل به عندئذ الحبس لمدة خمسة عشرة سنة (م ٦٥ عقوبات) .

ومن المظاهر الايجابية لسياسة العقاب ما يقرره القانون من معاملة حسنة للشخص الذي يقضي فترة عقوبة الحبس في احدى المؤسسات العقابية . فاحترام الحقوق أمر يلزم الشخص حتى لو كان محبوسا لقضاء العقوبة . ووفقا للقانون رقم ٧ لعام ١٩٦٧ م بشأن تنظيم السجون لا يجوز تسبب الضرر أو الاذى المادي أو المعنوي بالمحبوس (م ٣) . وقد تضمن القانون العديد من الوسائل التي بواسطتها يتم

اصلاح المحبوس واعادة تربيته وهي ممارسة المحبوس نشاط اجتماعي مفيد وحقه في التعليم المهني والعام وحقه في العمل التربوي والثقافي . وقد ضمن القانون للمحبوس حق العمل وحقه في الحصول على بدل نقدي مقابل أدائه له ، وحقه في الحصول على تعويض في حالة اصابته أثناء قيامه بالعمل . وبالإضافة الى ذلك فقد أقر القانون للمحبوس حقوق أساسية حددتها المادة (١٦) وهي : (أ) الحصول على الماء والاكل الضروري والكافي (ب) الحصول على الملابس المناسبة والنظيفة والفراش اللازم والمناسب لحالة الطقس (ج) مقابلة أسرته وأصدقائه (د) استلام المراسلات (هـ) استلام التحويلات المالية واعادة تحويلها (و) الحصول على التطبيب المجاني داخل السجن وفي المستشفيات عند الحاجة (ز) الحصول على الكتب والمجلات - كما كفل القانون للمحبوس حقه في الحصول على التعليم .

٢ - حق التنقل :

نص الدستور على هذا الحق في مادته (٥٤) . فحق التنقل من مكان الى آخر داخل الجمهورية مكفول ولا يجوز تقييده الا في الحالات التي بينها القانون وإذا اقتضت حماية أمن الدولة أو الصحة العامة ذلك . وهذا الحق يتوجب تنظيمه بالقدر الذي يحقق مصلحة الدولة في حماية أمنها ومقتضيات الصحة العامة من ناحية ومصلحة الفرد من ناحية أخرى . فالاصل هو حق التنقل بحرية تامة والاستثناء ما تقرره التشريعات من قيود ترد على هذا الحق بغرض حماية من يتمتعون به . ولذلك فإن الجهة الادارية المختصة يجوز لها اغلاق الطريق أو جزء منها أمام كل المرور أو أي نوع من المرور اذا اعتبر بأن تلك الطريق غير صالحة للاستعمال للمدة التي تراها مناسبة (م ٧٩ قانون تنظيم المرور رقم ٣٠ لعام ١٩٧٤ م) .

كما يجوز للجهات الادارية اتخاذ الاجراءات الوقائية ضد ظهور

الامراض المعدية ومن ضمن هذه الاجراءات عزل المريض أو المشتبه في اصابتهم بأحد الامراض المعدية ، ومن فاحية أخرى لوزير الصحة العامة أن يقرر اعتبار أية منطقة مؤثرة بأحد الامراض المعدية وفي هذه الحالة يحق للسلطات الصحية المختصة أن تتخذ كافة التدابير اللازمة من عزل وتطهير وتحصين ومراقبة غير ذلك لمنع انتشار المرض المعدى ولها منع الاجتماعات العامة والموالد والزيارات وتغلق الاسواق ودور السينما أو المدارس أو المقاهي العامة أو أية مؤسسة أو مكان تعتقد ان في بقاءه خطر على الصحة العامة (م ١٩ قانون التدابير الصحية) • ويجدر في هذا المقام الاشارة الى أنه لا توجد أية قيود على المواطنين للتنقل الى خارج الجمهورية ، حيث يحق للمواطن السفر دون أي شروط أو قيود •

٣ - حق اللجوء الى القضاء :

يجد هذا الحق مصدره في نص المادة ٤٩ من الدستور والتي تقضي بأنه يحق لكل مواطن أن يلجأ الى القضاء لحماية حقوقه المشروعة ومصالحه • ويتضمن الدستور نصاً أساسياً آخر بموجبه يعتبر القضاء مستقلاً في صلاحياتهم وملزمون بالدستور والقانون في تحقيق الشرعية الديمقراطية وتوفر الدولة الشروط التي تساعد على حل قضايا المواطنين بسرعة وبعدالة وبطريقة ديمقراطية من قبل المحاكم (م ١٢٥ دستور) •

ويتكون الجهاز القضائي في جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية من المحكمة العليا للجمهورية ومحاكم المحافظات والمحاكم الجزئية والمحاكم العسكرية • ويتم انتخاب القضاة بواسطة مجالس الشعب المعنية وذلك وفقاً لنص المادة (٢) من قانون تنظيم المحاكم رقم ٧ لعام ١٩٨٠ م •

ومن المهام الاساسية التي يقوم بها القضاء حماية السلام والانسانية وحقوق الانسان وحماية حرية وحياة المواطنين السلمية وحقوقهم ومصالحهم (م ٣ تنظيم المحاكم) •

وتتعدد مظاهر الحماية التي تتولى المحاكم تحقيقها لصالح الافراد ففي حالة الاستئناف تقضي إما بتقليل الحكم المستأنف أو الغائه مع مراعاة اعادة القضية الى محكمة الدرجة الاولى أو الى محكمة قربية ماثلة من حيث الدرجة (م ٥٢٢ اجراءات) • وفي مرحلة اعادة النظر ينتهي نظر الطعن إما بالابقاء على الحكم السابق أو بالغائه مع البت في القضية بطريقة أخرى (م ٥٤٥ اجراءات) واذا طلب من المحكمة تصحيح الحكم فانه اذا تبين لها أن طلب التصحيح غير مستوف لشروطه فانها تقرر رفضه والا فانها تقرر قبوله وتصحيح الحكم كلياً أو جزئياً (م ٥٠٣ اجراءات) •

وتحقيقاً للمساواة بين المواطنين أمام جهة القضاء فانه لا يسمح بتشكيل محاكم استثنائية وقد استقر نص المادة ١٢١ من الدستور على تقرير هذا المبدأ •

٤ - حق الدفاع :

تظهر أهمية هذا الحق في مضمون المادة (٤٩) من الدستور • والذي يقرر بأن الدفاع عن النفس مضمون وتيسر الدولة للمحتاجين طريق الانتجاع الى القضاء ووسيلة الدفاع • وحق الدفاع يستوجب الاعتداد به لتحقيق حماية قانونية للانسان ولذلك فقد كفل القانون الوسائل التي يمكن بواسطتها بلوغ هذا الهدف •

وعناصر حق الدفاع حددتها المادة ٧٣ اجراءات فبموجبها يشمل هذا الحق معرفة التهمة الموجهة الى المتهم واعطاء ايضاحات بشأنها ،

تقديم الادلة ، التقدم بطلبات ، الاطلاع على كافة أوراق القضية ، المشاركة في التحقيق والمحاكمة ، طلب الرد ، والظعن في القرارات الصادرة من عضو جهة البحث أو الادعاء العام أو المحكمة .

ووسع القانون نطاق حق الدفاع ، وسهل الاجراءات المرتبطة به وعدد صوره فالمادة (٧٥ اجراءات) تنص على أنه يجوز أن يكون مدافعا المحامي وكذلك مثل النقابة العمالية وغيرها من المنظمات الجماهيرية كما يجوز أن يكون مدافعا أحد أقارب المتهم أو مثله القانوني أو اي شخص آخر .

ويكون حق الدفاع في حالات معينة وجوبيا في مرحلة المحاكمة . ويترب على هذه الصفة الالزامية نتيجة هامة وهي انه إذا لم يختار المتهم أو مثله القانوني مدافعا ، وجب على الادعاء العام والمحكمة العمل على تعيين محام . وقد حددت المادة ٧٧ اجراءات حالات الدفاع الوجوبي وهي (أ) عند عدم استطاعة المتهم ممارسة حق الدفاع لكونه أصم أو أبكم أو أعمى أو يعاني من عيب جسماني او نفسي (ب) القضايا الخاصة بالاحداث (ج) اذا كانت التهمة مقرر لها عقوبة الاعوام . ومن جانب آخر نص قانون المحاماة في مادته (٢٥) أن على كل محام مقيد في سجل المحامين كلف بالحضور والمرافعة أن يؤدي ما كلف به بكل أمانة واخلاص وذلك في حالة منح المعونة القضائية لاحد المتقاضين وفي حالة طلب المحكمة أو الادعاء العام تعيين محام لمتهم لم يختار محاميا للدفاع عنه .

٥ - حرمة المسكن وحرمة المراسلات :

يجد حرمة المسكن سنده في نص المادة (٥١) من الدستور التي تقول بأن للمسكن حرمة يحميها القانون ولا يجوز دخولها إلا فيما يرتبط بالافعال المعاقب عليها ووفقا للقانون . وقد حددت المادة ٢٨٤

اجراءات بعناية الاحوال التي يباح فيها دخول المسكن ويكون ذلك اذا قامت دلائل قوية على وجود أدوات الجريمة أو وجود شخص محتجز في المكان بغير حق أو بهدف القبض على شخص شوهد أثناء ارتكاب الجريمة وهرب من الحبس أو بغية الكشف عن جثث في هذه الاحوال لا بد للجهات الامنية الحصول على أمر من الادعاء العام الدخول المسكن •

ويجوز أيضا في الحالات العادية دخول المساكن وذلك لتحقيق أهداف اجتماعية معينة أو درء خطر محقق الأمر الذي يتطلب تدخل السلطات فوفقا للقانون رقم ٢٩ لعام ١٩٦٩ م يجوز دخول المساكن للقيام بتعداد السكان وبشرط مراعاة التقاليد والعادات السائدة (م ١٣) • كما أباح القانون لشركة المطافئ بدخول مساكن المواطنين والاماكن في أي وقت ودون أمر تفتيش وذلك في حالة نشوب الحرائق لغرض اخمادها أو في حالة وجود أخطار مباشرة لنشوبها (م ١٠ قانون الوقاية من الحرائق) وإذا قامت الجهات المخولة قانونا بدخول المسكن وذلك في حالة قيامها بتطعيم أو تحصين سكان منطقة من المناطق ضد أي مرض من الامراض المعدية فانه لا يجوز لها القيام بهذا الاجراء إلا بعد اتخاذ تدابير الاخطار للتحري عن الحالات الناقلة للمرض على أن يتم دخول الاماكن التي لا يوجد فيها غير النساء بواسطة الموظفات دون غيرهم (م ٥ من القانون رقم ٢٨ لعام ١٩٧٢ م) •

وفيما يخص بجرمة المراسلات فان الدستور أظهر أهمية هذا الموضوع عندما نص في مادته ٢ بأن سرية المراسلات وكافة وسائل الاتصال مكفولة • ولا يجوز افشاء هذه السرية إلا في الحالات التي ينص عليها القانون والتي تقتضيها حماية أمن الدولة أو المحاكمات الجنائية •

وفي كافة الاحوال لا يجوز ضبط المراسلات والجرائد والمطبوعات والطرود والبرقيات إلا بأمر من القاضي متى كان لذلك فائدة في اظهار الحقيقة حول الواقعة محل البحث (م ٢٩٨ اجراءات) .
• ويعاقب القانون على أي اعتداء على حرمة المراسلات • فيعتبر مرتكبا فعلا اجراميا كل شخص قام بفتح بغير حق خطا با مرسلا الى الغير أو احتجز برقية أو رسالة تلفونية أو اختلس أو اتلف احدى المراسلات أو أخفى بمحتوياتها الى الغير ولو كانت الرسالة قد ارسلت مفتوحة أو فتحت خطأ أو مصادفة (م ١٥٥ عقوبات) •

ثانيا - الحقوق الاجتماعية والاقتصادية :

١ - حق العمل :

حظي هذا الحق باهتمام كبير من جانب الدولة • كما أن الدستور احتوى على مواد عديدة بخصوص هذا الحق فوفقا للمادة (٣٧) من الدستور يعتبر العمل حق لكل مواطن وواجب على كل قادر عليه بما يتفق مع مقدراته ومؤهله والمصلحة العامة • أما المادة (٩) من الدستور فقد نصت على أن العمل وحده وسيلة التمتع بثمار المجتمع •

وقد فصل قانون العمل الاساسي رقم ١٤ لعام ١٩٧٨ م هذا الحق فنصت المادة (٥) على أن العمل حق طبيعي لكل مواطن وواجب على كل قادر عليه لشروط وفرص وضمانات وحقوق متكافئة دون أي تمييز بسبب الجنس أو السن أو العرق أو اللون أو العقيدة أو اللغة وتضمن الدولة حق الحصول على العمل •

وتكفل القانون بتحديد ساعات العمل وذلك بأن لا تزيد على ثمان ساعات في اليوم أو ستة واربعين ساعة في الاسبوع • كما أجاز القانون لوزير العمل والخدمة المدنية تخفيف ساعات العمل

بالنسبة لبعض المهن والاعمال والصناعات التي تكون ظروف العمل فيها شاقة أو ضارة (م ٣٩ عمل) •

وقدر المشرع ظروف المرأة الحامل وقرر لها وضعاً خاصاً بحيث لا تزيد ساعات عملها على ست ساعات إذا كانت حامل في شهرها السادس وسبع ساعات إذا كانت مرضعة حتى نهاية شهرها السادس • ومن صور الحماية المقررة للمرأة الحامل ما تنص عليه المادة (٨٢) من قانون العمل من أن يخطر تشغيل النساء في الصناعات والاعمال الشاقة والمضرة صحياً واجتماعياً •

والاصل أنه لا يجوز تشغيل الاحداث دون سن السادسة عشرة ولكن القانون أورد بعض الاستثناءات على هذا المبدأ فأجاز تشغيل الاحداث دون هذه السن في حالتين ، الحالة الاولى اذا انهى الحدث مرحلة التعليم الاولى المقدرة بثمان سنوات • والحالة الاخرى التي يصدر فيها قرار من وزير العمل والخدمة المدنية عند النظر في كل حالة على حدة بمقتضى بحث اجتماعي •

وقد فرض القانون على أصحاب العمل التزامات عديدة لحماية لمصالح العمال وضماناً لتحسين أوضاعهم • ومن هذه الالتزامات توفير وسائل ومقومات التدريب وتطويرها في كافة المجالات (م ٧٤ عمل) ، وتوفير بيئة صحية للعمل بما في ذلك الاجهزة والمعدات والملابس الواقية لحماية العمال من التعرض للاصابات والامراض المهنية وأخيراً اجراء الشكف الطبي دورياً وفي أي وقت كان للعاملين حسبما تقتضيها ظروف الصحة والسلامة المهنية •

ومن الحقوق المتفرعة عن حق العمل التي يتمتع بها العاملون حقهم في تكوين المنظمات والانضمام اليها عن طوعية وتشكيل اتحاد لها بدون اذن مسبق حسب اللوائح التي تضعها وتقرها لنفسها ولا تخضع للتسجيل لدى أجهزة الدولة (م ٩٣ عمل) ومن المهام

الاساسية التي تناط بنقابات العمال حماية مصالح العاملين وايجاد ظروف عمل مناسبة وأجور تتفق وكمية العمل ونوعه • ولا يجوز للادارة أو رب العمل فصل أي عامل من العمل إلا في حالة انقطاعه عن العمل أكثر من ٢١ يوما أو في حالة ادائه من قبل المحكمة لجريمة ارتكبها •

وقد أضاف القانون رقم ٢٤ لعام ١٩٨١ م بشأن حقوق وواجبات اللجان النقابية حقا اخر ورد في المادة (٨) منه وهو مشاركة العمال في الادارة الاقتصادية وذلك عبر ممثليهم في اللجان النقابية كالاشتراك في عضوية الهيئات الاستشارية للوزارات وغيرها من مرافق العمل والانتاج والاشتراك في مجالس الادارة للمؤسسات في كافة القطاعات المختلفة •

٢ - حق الراحة :

قرر الدستور في مادته (٣٩) بأن للشغيلة حق الراحة وتضمن الدولة هذا الحق عن طريق تنظيم اوقات العمل وفقا للقانون والاجازات الاسبوعية والسبوعية مدفوعة الاجر •

وقد وضع قانون العمل الاساسي القواعد المتصلة بهذا الحق ، كما حدد وسيلة ممارسته • فالاجازات التي تمنح للموظف أو العامل تختلف مدتها وفقا لاهمية كل حالة على حده • وبصورة عامة يستحق العامل والموظف اجازة لا تقل عن اربعة وعشرين يوما بأجر كامل بعد انمام سنة من العمل الفعلي وتزداد هذه الاجازة بسعدل لا يقل عن يومين لكل خمس سنوات عمل فعلية (م ٤٦ عمل) • وتزداد أهمية هذا الحق عند مرض العامل • فهو يستحق في هذه الحالة اجازة مرضية بأجر كامل مدتها ستون يوما وتمتد لتصل الى ستة أشهر بشرط أن يستنفذ اولا اجازته السنوية (م ٤٨ عمل) • وبالإضافة الى

ذلك فانه يستحق اجازة مرضية غير محددة بأجر قدره ٥٠٪ من أجره الاصلي حتى تقرر اللجنة الطبية في حالته وذلك بعد استنفاد كل الاجازات المقررة له . وقد خص القانون العامل الذي يصاب بمرض مهني أو اصابته أثناء تأدية عمله أو بسببه بوضع مميز حيث قرر منحه اجازة غير محددة وراتب كامل حتى يبت في حالته الصحية (م ٤٩ عمل) .

وحماية للمرأة الحامل فقد كفل لها القانون الحصول على اجازة وضع راتب كامل مدتها ستون يوما . ويمكن ان تضاف الى هذه المدة عشرون يوما أخرى وذلك في حالات ثلاثة : (أ) اذا كانت الولادة متعسرة ، (ب) اذا ولدت المرأة العاملة توائم ، (ج) اذا كانت مواظبة ومنتظمة في عملها طوال مدة الحمل وحتى الشهر الاخير من الولادة (م ٥٠ عمل) .

٣ - حق التأمين الاجتماعي :

يعتبر هذا الحق من الحقوق الهامة التي قررها الدستور في مادته (٣٩) والتي تقضي بأن للشغيلة الحق في الضمان الاجتماعي والصحة والسلامة المهنية وتضمن الدولة لكل مواطن الرعاية الكاملة عند العجز أو الشيخوخة . وقد بين قانون الضمان الاجتماعي للعاملين رقم (١) لعام ١٩٨٠ م حالات التقاعد الذي بموجبها يكون العامل أو الموظف مؤهلا للحصول على مستحقات الضمان الاجتماعي وهي : (أ) اذا تقاعد العامل بناء على طلبه بعد اتمام الرجل ٣٠ سنة خدمة فعلية والمرأة ٢٥ سنة خدمة فعلية مهما كان سن العامل (ب) اذا تقاعد العامل بناء على طلبه بعد اتمام الرجل ٢٥ سنة خدمة فعلية وبعد بلوغه ٥٠ سنة والمرأة بعد اتمامها ٢٠ سنة خدمة فعلية وبعد بلوغها ٤٦ سنة (ج) اذا تقاعد العامل بناء على طلبه بعد اتمام الرجل ١٥

سنة خدمة فعلية وبلوغه ٦٠ سنة والمرأة بعد اتمامها ١٠ سنوات خدمة فعلية شريطة بلوغها سن ٥٥ سنة (د) اذا انعدمت اللياقة الصحية في العامل نتيجة اصابة عمل ترتب عليها عجز كامل أو وجود قرار من الجهة الطبية المختصة يؤكد على انعدام اللياقة الصحية ومهما كانت خدمة العامل في كلا الحالتين •

وكقاعدة عامة لا يكون التقاعد الزاميا بمقتضى المادة (١٨) من قانون الضمان الاجتماعي الا بعد بلوغ الرجل ٦٠ عاما والمرأة ٥٥ عاما •

وقد اقتضى الحرص على اقرار حماية جدية للعامل أن ينص القانون على ميزة بموجبها يسوى المعاش في حالة الوفاة بسبب العمل أو العجز الكامل نتيجة اصابة عمل على أساس ١٠٠٪ من الاجر الاساسي مهما كانت مدة خدمة العامل الفعلية ويضاف الى ذلك تعويض نقدي •

وإذا كانت الوفاة أو عدم اللياقة الصحية غير مرتبطة بالعمل فإن القانون عالج هذا الوضع بأن قرر حصول العامل على معاش تقاعدي حسب مدة الخدمة الفعلية شريطة أن لا يقل مبلغ المعاش عن ٥٠٪ من متوسط أجره الاساسي الشهري الاخير من خدمته أو الحد الادنى للاجور أيهما أكثر اضافة الى تعويض نقدي (م ٤٠ قانون الضمان) •

٤ - حق تكوين الاسرة :

يجد التنظيم القانوني لهذا الحق مصدره في الدستور والاحكام الواردة في قانون الاسرة رقم (١) لعام ١٩٧٤ م • فالمادة (٢٧) من الدستور تقضي بأن الدولة تشجع الزواج وتكوين الاسرة وينظم القانون علاقات الاسرة على أساس المساواة بين الرجل والمرأة في الحقوق والواجبات وتضمن الدولة من خلال القوانين والاجراءات

نحسنا مضطردا في تحقيق الاستقرار الاجتماعي للأسرة وعناية بالغة بالأطفال وتنشئة لهذا الغرض مراكز رعاية الأمومة والطفولة في جميع أنحاء الجمهورية .

وقد تكفل قانون الأسرة ببيان الأحكام الخاصة بالزواج وآثاره والأمور الأخرى المرتبطة به . فالزواج بمقتضى المادة (٢) من هذا القانون عقد بين رجل وامرأة متساوية في الحقوق والواجبات أساسه التفاهم والاحترام المتبادل وغايته خلق الأسرة المتناسكة باعتبارها اللبنة الأساسية للمجتمع ولضمان تحقيق الغايات المرجوة من الزواج فقد اشترط القانون ضرورة توافر رضا الطرفين لانعقاده .

وقد ترتب على الأخذ بمبدأ المساواة في الحقوق والواجبات في مجال تكوين الأسرة نتائج هامة . وحسب ما بينته المذكرة الإيضاحية الغى القانون التمييز بين المرأة والرجل في الشهادة في عقد الزواج وجعل الزواج من واحدة هي القاعدة العامة والزواج من ثانية الاستثناء وقيده بضرورة الحصول على إذن من المحكمة وذلك اذا ثبت لديها عقم الزوجة بتقرير طبي شريطة أن لا يكون الزوج قد عرف ذلك قبل الزواج او مرض الزوجة مرضا مزمنًا أو معديا . كما نص القانون على اشتراك الزوجة في تحمل نفقات الزواج وتوفير متطلبات منزل الزوجية حسب قدراتهما . وقد علق القانون الطلاق على الحصول على إذن المحكمة الجزئية التي لا يجوز أن تأذن بأكثر من طليقة واحدة كل مرة .

ومن جانب آخر تبذل الدولة جهودا طيبة من أجل العناية بالأطفال والحفاظ على صحتهم وذلك بإنشاء دور الحضانه ورياض الأطفال في مختلف محافظات الجمهورية ، وتقديم دعما متواصلا للأطفال . وتشهد البلاد في الوقت الحاضر حملة لانجاز برنامج

التحصين الشامل من قبل المستشفيات ومراكز الامومة والطفولة المنتشرة في البلاد •

وقد جعل القانون رقم ١٨ لعام ١٩٧٢ م التطعيم والتحصين ضد الامراض أمرا ملزما فالمادة (٣) من هذا القانون تقضي بأنه يجب تطعيم كل طفل بالطعم الواقي ضد مرض السل بعد ولادته وضد مرض الجدري بعد ثلاثة أشهر من ولادته وفي كل الاحوال يجب تقديم الطفل للتطعيم باللقاح الثلاثي (الدفتيريا) السعال الديكي التيتانوس خلال الشهرين التاليين لاتمام الستة الاشهر الاولى من الولادة •

٥ - حق التعليم :

وردت المبادئ الاساسية لهذا الحق في مضمون المادة (٤٠) من الدستور والتي تنص على أن جميع المواطنين لهم نفس الحق في التعليم وتضمن الدولة هذا الحق من خلال ما تم تحقيقه من توسع في فرص التعليم لجميع أبناء الشعب ومن خلال خططها الهادفة الى توسيع المدارس والمعاهد والجامعات والمؤسسات الثقافية والتعليمية وتطويرها • والتعليم مجاني وتعنى الدولة عناية خاصة بالتعليم الفني والمهني وترعى أولئك الذين حرموا سابقا من التعليم بحكم ظروفهم الاجتماعية وتعمل الدولة على القضاء التام على الامية في أقرب وقت ممكن وتشجيع المتحررين من الامية على مواصلة التعليم •

فحق التعليم حق عام يشمل الاشخاص الذين لا يزالوا يواصلون تحصيلهم العلمي في مختلف مستويات التعليم والاشخاص الذين حرموا في الماضي من هذا الحق • وقد أكد القانون رقم (٢٦) لعام ١٩٧٢ م على الصفة العامة للتعليم عندما نص في مادته (٣٠) على أن النظام التربوي في الجمهورية نظام شامل يوجه كافة المراحل وفروع التعليم لتحقيق الاهداف العامة للتربية والتعليم •

والسمة الاساسية التي يتصف بها حق التعليم في بلادنا هي مجانيته . وقد أفسحت المجانية الطريق أمام الغالبية العظمى من السكان للالتحاق بمختلف المؤسسات التعليمية وقد ذكر برنامج الحكومة لعام ١٩٨٩ م بأنه بلغ عدد تلاميذ المدرسة الموحدة في نهاية العام الدراسي ٨٧/٨٨ ، ٣١٠ر٨٣٩ تلميذا بزيادة ١٧ر٢١٦ عن العام الدراسي السابق وبلغ عدد تلاميذ المدارس الثانوية ٣١ر٥٣٠ ويجدر القول في هذا المقام بأنه بلغ عدد الطلاب في كافة المدارس والجامعة هذا العام ما يقارب ٤٠٠ر٠٠٠ طالب أي بمعدل ١ - ٦ من عدد السكان .

ومن ناحية أخرى فقط تميز حق التعليم بمظهر الزامي بالنسبة لأولئك الذين حرموا منه . وصورة هذا الالتزام تظهر فيما نصت عليه المادة (٢) من قانون محو الامية وتعليم الكبار رقم (٨) لعام ١٩٨٤ م فموجبها يعتبر جميع المواطنين الذكور الذين تتراوح أعمارهم بين سن الثانية عشرة وسن الاربعين والاناث اللاتي تتراوح أعمارهن بين سن الثانية عشرة وسن الخامسة والثلاثين وغير المقيدين أو المقييدات في أية مدرسة ولم يصلوا في تعليمهم الى مستوى الصف الرابع الابتدائي ، ملزمون بالتحرر من الامية عبر الالتحاق بالصفوف الدراسية التي تفتح لمرحلة الاساس .

ثالثا - الحقوق السياسية :

١ - حق الانتخاب :

يعبر هذا الحق عن المبدأ الديمقراطي في تكوين السلطة في بلادنا فمجلس الشعب الاعلى (البرلمان) الذي هو الاداة العليا لسلطة الدولة ومجالس الشعب المحلية التي تعتبر أجهزة سلطة الدولة المحلية يتم تكوينها عن طريق انتخابات حرة وعامة ومتساوية ومباشرة

وبطريقة الاقتراع السري • ونظرا لاهمية هذا الحق فقد حرص الدستور على ابرازه في مادته السابعة التي تقضي بأن لكل مواطن بلغ سن الثامنة عشرة في يوم الانتخابات حق الانتخاب •

وأهم ما يميز قانون الانتخاب الجديد رقم ٩ لعام ١٩٨٩ م هو أنه ألغى الحرمان من حق الانتخاب • وإذا كان هذا القانون حدد حالات الوقف من حق الانتخاب فان ذلك لا يتقرر الا على سبيل الاستثناء وبصورة مؤقتة ويسترد هذا الحق فاعليته بمجرد زوال الاسباب التي أدت الى هذا الوقف • ويكون من حق الانتخاب في ثلاث حالات وهي : (أ) بالنسبة للأشخاص الذين ينفذون عقوبة قيد الحرية بأحكام قضائية (ب) بالنسبة للمحجوز عليهم من قبل المحاكم (ج) بالنسبة للمصابين بأمراض عقلية الموجودين في مصحات العلاج بناء على تقارير طبية •

وقد أحاط القانون حق الانتخاب بضمانات فالشخص المتضرر من قرار الاعلان عن الوقف عن الانتخاب يحق له استخدام وسيلة الطعن القضائي لحماية حقه • والشخص الذي حذف اسمه من جداول الناخبين يحق له عن طريق الطعن الإداري بأن يطالب بإدخال اسمه في هذه الجداول وذلك بأن يقدم اعتراضا الى لجنة الانتخابات في المركز ويحق له أيضا أن يطعن في القرار الصادر من هذه اللجنة أمام اللجان الانتخابية في المستوى الأعلى ، ولكن أهم هذه الضمانات ما يقرره القانون من حماية قانونية في حالة تعطيل ممارسة حق الانتخاب • فيقع تحت طائلة القانون ويعاقب على فعله كل شخص عطل مواطنا من ممارسة حقه الانتخابي عن طريق القوة أو التهديد أو الغش أو التأثير المالي أو الوعد بتحقيق مزايا بغير حق (م ٢٠٦ عقوبات) •

٢ - حق الترشيح :

يعد هذا الحق من الحقوق السياسية الهامة الذي نص عليه الدستور في مادته (٧) في الفقرة الثانية والتي تقضي بأنه يجوز انتخاب أي مواطن لمجالس الشعب المحلية إذا كان قد بلغ سن الحادية والعشرين في يوم الانتخابات ويجوز اقتخابه لمجلس الشعب الاعلى إذا قد بلغ سن الرابعة والعشرين في يوم الانتخابات •

وقد تضمن قانون الانتخابات رقم (٩) الصادر في اغسطس ١٩٨٩ م مبادئ جديدة تستهدف توسيع نطاق الممارسة الديمقراطية • فحق الترشيح لم يعد محصورا فيما تقدمه المنظمات السياسية والجهادية من مرشحين ، بل انه توسع نطاقه ليشمل كل مواطن ذكر أو اثني توافرت فيه شروط الترشيح المنصوص عليها في القانون • وأهم ما يميز هذا القانون هو تقريره الغاء حق الحرمان من الترشيح وان كان نص على التوقيف كما هو الحال بالنسبة لحق الانتخاب •

ومن النتائج الهامة التي رتبها هذا القانون هو حق المرشح في حالة رفضه من قبل اللجنة العليا للانتخابات ، في أن يطعن في قرار الزمن أمام المحكمة العليا للجمهورية إذا كان مرشحا لمجلس الشعب الاعلى (البرلمان) وأمام محكمة المحافظة إذا كان ترشيحه لعضوية أحد مجالس الشعب المحلية وفي كلا الحالتين على المحكمة أن تنظر في الطعن على وجه الاستعجال •

وتأكيدا للطابع الشعبي لحق الترشيح فقد أقر القانون مبدأ أساسيا بمقتضاه ، لا يجوز الجمع بين عضوية مجلس الشعب الاعلى وبين وظائف الوزراء ونوابهم ورؤساء الأجهزة المركزية والمدراء انعامين ومن يقابلهم من القيادات العسكرية ورؤساء وأعضاء المحكمة العليا للجمهورية والمدعي العام للجمهورية ونوابه وممثليه • وكما نص القانون على أنه لا يجوز الجمع بين عضوية مجلس الشعب المجلس

والوظائف التي يشغلها مدراء المرافق ومدراء المؤسسات المحلية ومدراء فروع الوزارات ورؤوساء وقضاة المحاكم في المحافظة وممثلي الادعاء العام فيها (م ١٣ انتخابات) •

ومن الحقوق المقررة للمرشح ، وذلك ضمانا لنزاهة الانتخابات ، حقه في أن يحضر شخصيا أو من يفوضه عملية الانتخابات كلها وعلى الاخص عند فتح صندوق الاقتراع وأثناء عملية فرز الاصوات •

٣ - الحق في إنهاء عضوية النواب :

قرر الدستور هذا الحق في نص مادته (٨٩) والتي تقضي بأنه يجوز للناخبين في الدائرة الانتخابية أن يطلبوا سحب الثقة من عضو مجلس الشعب الاعلى الممثل لتلك الدائرة ويقدم هذا الطلب من قبل ربع الناخبين لتلك الدائرة الانتخابية • ويتخذ مجلس الشعب الاعلى قرارا بشأن هذا الطلب بأغلبية أعضائه الحاضرين • والحكمة من تقرير هذا الحق أنه متى ما تنعدم الثقة التي تربط الناخب بعضو البرلمان أو عضو مجلس الشعب المحلي الذي قام الناخب باختياره لعضوية هذه المجالس ، فانه لا محل للقول بأهلية بقاء هذا العضو في هذه المجالس ولذلك يحق للناخبين بالشروط المذكورة بأن يطلبوا سحب الثقة منه • ويجدر الاشارة الى أنه يكون سحب الثقة من عضو مجلس الشعب المحلي من قبل المجلس نفسه •

وأخيرا نص الدستور على حق من الحقوق السياسية الهامة وهو مناقشة الشعب لمشاريع القوانين قبل اقرارها من قبل البرلمان ولذلك فانه يجوز أن تطرح للمناقشات الشعبية الواسعة أهم مشاريع القوانين المرتبطة بنشاط الدولة والمجتمع وذلك بناء على قرار من مجلس الشعب الاعلى أو هيئة الرئاسة (م ٧٧) • وتطبيقا لهذا النص فانه قد

تم مناقشة مشروع قانون الانتخابات من قبل المواطنين وذلك قبل
صدوره في اغسطس عام ١٩٨٩ م . كما أن مجلس الشعب الاعلى قرر
في دورته الحادية عشر المنعقدة في شهر نوفمبر ١٩٨٩ م انزال مشروع
قانون الاستثمار الجديد الى المواطنين والمستثمرين وذلك لمناقشته
واغنائه بالآراء والملاحظات .



ورقة حول مشروع الميثاق العربي لحقوق الانسان

اعداد الامانة العامة لجامعة الدول العربية
(الادارة العامة للشؤون القانونية)

تقديم السيد ضو علي سويدان
الامين العام المساعد للشؤون القانونية

١ - احتلت حقوق الانسان مكانة هامة في المجتمع الدولي وأصبحت تتسم بالصبغة العالمية . وقد بذلت الدول جهودا مضيئة منذ انشاء الامم المتحدة للتوصل الى ارساء قواعد ومعايير متفق عليها دوليا وممكنة التطبيق على أوسع نطاق .

وكان ثمرة تلك الجهود الاعلان العالمي لحقوق الانسان ، ثم الاتفاقيتان الدوليتان للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، والحقوق المدنية والسياسية والبروتوكول الاختياري الملحق بها وغيرها من المبادئ والصكوك والمواثيق الدولية الصادرة عن الامم المتحدة والتصريحات والبيانات الصادرة عن المؤتمرات الدولية المعنية بحقوق الانسان .

٢ - ودعما لهذا الجهد الدولي ، برزت فكرة التعاون على المستوى الاقليمي الذي من ميزات ان يقوم بين دول متجاورة جغرافيا ذات حضارة بناءة وتقاليد عريقة .

وكان من ثمرة ذلك قيام منظمات وهيئات دولية تسعى لتحقيق أغراض وأهداف سامية ومن بين هذه الهيئات جامعة الدول العربية التي تكون الاتحاد البرلماني في نطاقها والذي يقع على عاتقه مسئوليات جسام منها ما تتعلق بسن التشريعات ومراقبة أعمال السلطة التنفيذية .

إن الحفاظ على شرعية أحكام الدستور وما يتولد عنه من نظريات خاصة رقابة دستورية القوانين ، والسلطة التشريعية هي المكلفة بصناعة التشريع ومراقبة تطبيقه والعمل على ما من شأنه ضمان صحة وسلامة التشريع وما يتولد عنه من نظرية غاية في الاهمية والخطورة هي نظرية الشرعية وسيادة القانون لكفالة واشاعة احترام حقوق الانسان والدفاع عن حرياته الاساسية وهذا يؤدي بنا الى نتيجة على جانب كبير من الاهمية تتعلق بمدى قيام السلطات التنفيذية بتنفيذ وتطبيق أحكام القضاء دون تراخ أو إبطاء ، ذلك ان الامتناع عن تنفيذ الاحكام يعد مخالفة قانونية خطيرة وجسيمة وعمل غير مشروع .

إن جملة الصكوك الدولية المتعلقة بحق تقرير المصير واعتبار التمييز العنصري صورة من صور التفرقة العنصرية ، وضم الاراضي بالقوة وغيرها من المبادئ والقرارات تعد من أهم المسائل التي يجب على البرلمانات والسلطات التشريعية أن تجعلها مبادئ مستقرة في الامة وتضمنها تشريعاتها .

إن كفاح الشعوب ضد وطأة الهيمنة الاستعمارية والسيطرة والاستغلال وانكار حقوق الانسان والعدوان العسكري المستمر والتهديد بالعدوان ، وكذلك نضاله من أجل حريته وتحريره من الفاقة والعوز والخوف لا يمكن أن يتم الا من خلال الاعتراف الكامل والممارسة الفعلية للالتزامات والتعهدات الدولية التي ورد النص عليها في كل من العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية والعهد الدولي

للحقوق الاقتصادية والاجتماعية وتأكيد توفير المناخ الملائم كي يتمتع الانسان بالتعهدات المتولدة عن تلك الصكوك الدولية • ولا شك أن السلطات التشريعية مطلوب منها قبل أي وقت مضى العمل على ترسيخ وتكريس تلك التعهدات بما لسنه من تشريعات تؤكد مضامينها في التشريعات الداخلية لدولها ••

إن توفير حاجيات الشعب الملحة من أمن وأمان وغذاء وعلاج ومسكن وتعليم ومواصلات وغيرها ليعد من أوكد الواجبات التي تقع على عاتق المجتمعات المتحضرة ، وان السلطات التشريعية بها من واجبها أن تراعي هذه المسائل بما لها من نظر ثابت وبعد سياسي واجتماعي عند وضع التشريعات الاجتماعية والثقافية التي تكفل في متنها توفير الخدمات والتسهيلات لشؤونها •

إن من أهم المسائل التي تقتضي التنويه عنها قضايا التنمية والتنمية لا يمكن أن تتم إلا بفعل البشر ، ولا ننسى انه اذا أردنا انجازا تنمويا في كافة مناحي الحياة فان الامر يقتضي الاعتراف بحقوق الانسان الاساسية المرتبطة بكرامته • ومن ثم فان الرأسمال الاجنبي المتوفر لدى البيوت التجارية والمصارف والزائد عن حاجة الدول الصناعية الغنية والمقدمة كقروض للدول النامية ولشعوب العالم الثالث والفوائد المترتبة عليها والواجب سدادهما عاما بعد عام ، هذه الديون وفوائدها تنفق حائلا دون قيام الاجيال القادمة بل هذا الجيل من ايجاد رأس المال اللازم وتوجهه نحو التنمية الذاتية • ومن هنا فان السلطات التشريعية مطالبة أيضا بالنظر في هذا الموضوع ووضع التشريعات الكفيلة التي تتفق وحاجيات شعوبها الملحة باعتبارها علاقات تجارية غير متكافئة ومتوازنة •

إن احترام سيادة القانون وفرض النظام العام أمر يؤدي تقاعسه

وعدم الامتثال له الى اهدار كرامة الانسان وهو طريق لا يوصل الى الخير .

٣ - استشعرت جامعة الدول العربية هذا البعد العالمي والقومي لقضايا حقوق الانسان وأثرها العميق في حياة الانسان العربي وكرامته ، ذلك ان حقوق الانسان تشكل بالنسبة لشعوب المنطقة مطمحا قوميا لبناء مجتمعات قائمة على احترام الكرامة الانسانية والتضامن مع الشعوب الاخرى ، إذ ان احترام الحقوق الاساسية للانسان هو دليل على المستوى الحضاري الذي لعبه ، وفي سبيل تحقيق هذا المطمح القومي ، أولى مجلس جامعة الدول العربية موضوع حقوق الانسان اهتماما كبيرا تمثل في أمرين أساسيين :

٤ - أولهما قرار مجلس الجامعة رقم ٢٤٤٣ بتاريخ ٣/٩/١٩٦٨ القاضي بانشاء اللجنة العربية الدائمة لحقوق الانسان وذلك بمناسبة الاحتفال بالذكرى العشرين لصدور الاعلان العالمي لحقوق الانسان وتلبية لدعوة الامم المتحدة بانشاء لجان اقليمية لحقوق الانسان ، وهي على غرار اللجان الفنية التي تنشأ في اطار الجامعة مكونة من ممثل لكل دولة عضو ورئيس ينتخبه مجلس الجامعة ، وهي تختص بكل الامور التي تتعلق بحقوق الانسان على الصعيدين العربي والعالمي وعلى الاخص حماية حقوق الانسان العربي ، وتنمية وغرس الوعي لحقوق الانسان .

٥ - وفي البداية كان نشاط اللجنة يهدف أو يكاد الى شجب الممارسات الاسرائيلية في الاراضي المحتلة والتنديد والتشهير على الساحة الدولية بمعاملة الكيان الصهيوني للسكان العرب باستعمال أقسى وسائل التعذيب والقهر والعسف الانساني من أجل حرمان المواطن الفلسطيني من كافة حقوقه من حق السكن وحرية التنقل الى حق تقرير المصير ، هذه الحقوق التي أقرتها الاتفاقيات الدولية ، وهذا

مما جعل اللجنة لا تهتم في البداية بموضوع حقوق الانسان في الدول العربية ذاتها .

٦ - لذلك كان الامر الثاني الاساسي في موضوع حقوق الانسان قد تمثل في قرار مجلس الجامعة رقم ٢٦٦٨ بتاريخ ١٥/٩/١٩٧٠ القاضي بوضع مشروع اعلان عربي لحقوق الانسان تمهيدا لوضع ميثاق عربي ، وقد وضعت اللجنة فعلا مشروعا باسم (اعلان حقوق المواطن في الدول والبلاد العربية) وعمم المشروع على الدول الاعضاء ، وتباينت المواقف ازاءه ، لكن الاحداث السياسية الخطيرة التي كان يعيشها العالم العربي في السبعينات قد جعلت المشروع يتوقف عند هذا الحد .

٧ - في بداية الثمانينات حددت اللجنة العربية الدائمة لحقوق الانسان اهتماماتها بمسألة حماية حقوق الانسان في الوطن العربي ، وذلك بوضعها مشروع « الميثاق العربي لحقوق الانسان » في سنة ١٩٨٥ .

٨ - ويتعلق الامر أساسا باصدار ميثاق عربي لحقوق الانسان ، ليس ميثاق لحقوق الانسان العربي فحسب لذا كانت أحكامه لا تخص المواطنين العرب فحسب وانما جميع الافراد المقيمين بالبلاد العربية مهما كانت جنسياتهم .

٩ - إن الاحكام التي أوردتها مشروع الميثاق وان كانت نابعة أساسا من الاعلان العالمي لحقوق الانسان والاتفاقيتين الدوليتين المتعلقين بالحقوق السياسية والمدنية والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، فهي كذلك جاءت منسجمة مع أهم مبادئ الشريعة الاسلامية مراعية للواقع الحضاري الذي تتميز به المجموعة العربية ، وهذا من شأنه أن يوثق الرابطة القومية في الوطن العربي ويحقق مزيدا من التلاحم في اتجاه العمل العربي المشترك .

١٠ - كذلك حاول المشروع اقامة توازن بين حقوق الفرد وحقوق المجتمع وحقوق المواطن وحقوق الدولة، وقد اكتفى في الغالب بتقرير الكليات وتحاشي الدخول في التفاصيل التي من شأنها أن تقف حجرة عثرة في سبيل تطبيقه من مختلف الانظمة العربية ، وقد كفل كل الحقوق والحريات الاساسية بالاضافة الى الاعتراف للشعوب بحق تقرير مصيرها وحققها في السيطرة على ثرواتها واعتبار الصهيونية والعنصرية والاحتلال تحديات للكرامة الانسانية .

١١ - يعتبر مشروع الميثاق محاولة جادة للالتحاق بركب المنظمات الدولية والاقليمية التي سبقت الجامعة في هذا المضمار - لكن هذا المجهود الهام لم يتوج بما كان منتظرا ، اذ لم تتم ، حتى الآن ، المصادقة عليه من قبل مجلس الجامعة الذي « أجل البت في مشروع الميثاق العربي لحقوق الانسان ريثما تنتهي منظمة المؤتمر الاسلامي من دراسة مشروع حقوق الانسان في الاسلام » .

(قرار مجلس الجامعة رقم ٤٤٥٨ بتاريخ ٢٨/٣/١٩٨٥) .

* * *

مشروع الميثاق العربي لحقوق الانسان

إن حكومات :

- المملكة الاردنية الهاشمية
- دولة الامارات العربية المتحدة
- دولة البحرين
- الجمهورية التونسية
- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
- جمهورية جيبوتي
- المملكة العربية السعودية
- جمهورية السودان الديمقراطية
- الجمهورية العربية السورية
- جمهورية الصومال الديمقراطية
- الجمهورية العراقية
- سلطنة عمان
- فلسطين
- دولة قطر
- دولة الكويت
- الجمهورية اللبنانية

- الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية
- المملكة المغربية
- الجمهورية الاسلامية الموريتانية
- الجمهورية العربية اليمنية
- جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية

الديباجة :

انطلاقا من ايمان الامة العربية بالانسان منذ أن أعزها الله بأن
جعل الوطن العربي مهد الديانات وموطن الحضارات التي كرس
الانسان وأكدت حقه في حياة كريمة على أسس من الحرية والعدل
والسلام .

وتحقيقا للمبادئ الخالدة التي أرستها الشريعة الاسلامية
والديانات السماوية الاخرى في الاخوة والمساواة بين البشر .
واعترازا منها بما ارسته عبر تاريخها الطويل من قيم ومبادئ
انسانية كان لها الدور الكبير في نشر مراكز العلم بين الشرق والغرب
مما جعلها مقصدا لاهل الارض والباحثين عن المعرفة والثقافة
والحكمة .

وإذا بقي الوطن العربي يتنادى من أقصاه الى أقصاه حفاظا على
عقيدته ، مؤمنا بوحدته ، مناضلا دون حريته ، مدافعا عن حق الامم
في تقرير مصيرها والحفاظ على ثرواتها وايمانا بسيادة القانون وان
تمتع الانسان بالحرية والعدالة وتكافؤ الفرص هو معيار اصاله أي
مجتمع .

ورفضا للعنصرية والصهيونية اللتين تشكلان انتهاكا لحقوق
الانسان وتهديدا للسلام العالمي .

واقارارا بالارتباط الوثيق بين حقوق الانسان والسلام العالمي .

وتأكيدا لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة والاعلان العالمي لحقوق الانسان وأحكام اتفاقيتي الأمم المتحدة بشأن الحقوق المدنية والسياسية والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية .

ومصدقا لكل ما تقدم

تتعهد الدول العربية الاعضاء في هذا الميثاق بأن تضمن لكل انسان على أراضيها حقوقه وحرياته الاساسية التي لا يجوز المساس بها ويتحتم تنفيذها وتأمين الاحترام الكامل لها . طبقا للاحكام التالية :

الحقوق والحريات الاساسية

المادة ١ - تتعهد كل دولة طرف في هذا الميثاق بأن تكفل لكل انسان موجود على اراضيها وخاضع لسلطتها حق التمتع بكافة الحقوق والحريات الواردة فيه دون أي تمييز بسبب العنصر أو اللون أو الجنس أو اللغة أو الدين أو الرأي السياسي أو الاصل الوطني أو الاجتماعي أو الثروة أو الميلاد أو أي وضع آخر دون أي تفرقة بين الرجال والنساء .

المادة ٢ - أ - لا يجوز تقييد أي من حقوق الانسان الاساسية المقررة أو القائمة في أية دولة طرف في هذا الميثاق استنادا الى القانون أو الاتفاقيات أو العرف كما لا يجوز التحلل منها بحجة عدم اقرار الميثاق لهذه الحقوق أو الى اقرارها بدرجة أقل .

ب - لا يجوز لاية دولة طرف في هذا الميثاق التقييد أو التحلل من الحريات الاساسية الواردة فيه والتي يستفيد منها مواطنو دولة أخرى تعامل تلك الحريات بدرجة أقل .

المادة ٣ - لكل فرد في الحياة وفي الحرية وفي سلامة شخصه ويحمي القانون هذه الحقوق •

المادة ٤ - أ - تحمي الدول الاطراف كل انسان على اقليمها من أن يعذب بدنيا أو نفسيا أو أن يعامل معاملة قاسية أو لا انسانية أو مهينة أو حاطة للكرامة وتتخذ التدابير الفعالة لمنع ذلك وتعتبر ممارسة هذه التصرفات أو الاسهام فيها جريمة يعاقب عليها •
ب - لا يجوز اجراء تجارب طبية أو عملية على أي انسان دون رضائه الحر •

المادة ٥ - لكل انسان الحق في الحرية والسلامة الشخصية فلا يجوز القبض عليه أو حجزه أو ايقافه بغير سند من القانون ويجب أن يقدم الى القضاء دون إبطاء •
ولمن تتخذ ضده هذه الاجراءات أن يطعن في شرعيتها ويطلب الافراج عنه • ولمن كان ضحية القبض أو الايقاف بشكل غير قانوني الحق في التعويض •

المادة ٦ - للحياة الخاصة حرمة مقدسة ، المساس بها جريمة وتشمل هذه الحياة الخاصة خصوصيات الاسرة وحرمة المسكن وسرية المراسلات وغيرها من سبل المخاطبة الخاصة •

المادة ٧ - أ - لا يجوز فرض قيود على الحقوق والحريات المكفولة بموجب هذا الميثاق سوى ما ينص عليه القانون ويعتبر ضروريا لحماية الامن والاقتصاد الوطنيين أو النظام العام أو الصحة العامة أو الاخلاق أو حقوق وحريات الآخرين •
ب - يجوز للدول الاطراف في أوقات الطوارئ العامة التي تهدد حياة الامة أن تتخذ من الاجراءات ما يحلها من

التزامها طبقا لهذا الميثاق الى المدى الضروري الذي تقتضيه
بدقة متطلبات الوضع .

ج - ولا يجوز بأي حال أن تنس تلك القيود أو أن يشمل
هذا التحلل الحقوق والضمانات الخاصة بحظر التعذيب
والاهاانة والعودة الى الوطن واللجوء السياسي والمحاكمة
وعدم جواز تكرار المحاكمة من ذات الفعل وشرعية الجرائم
والعقوبات .

حق تقرير المصير

المادة ٨ - أ - لكافة الشعوب الحق في تقرير المصير والسيطرة على
ثرواتها ومواردها الطبيعية ولها استنادا لهذا الحق أن تقرر
بحرية نمط كيانها السياسي وأن تواصل بحرية تنميتها
الاقتصادية والاجتماعية والثقافية .

ب - إن العنصرية والصهيونية والاحتلال والسيطرة
الاجنبية هي تحد للكرامة الانسانية وعائق أساسي يحول
دون الحقوق الاساسية للشعوب ومن الواجب ادانة جميع
ممارساتها والعمل على إزالتها .

المادة ٩ - لا يجوز اسقاط الجنسية الاصلية عن المواطن بشكل
تعسفي ولا ينكر حقه في اكتساب جنسية أخرى بغير سند
قانوني .

الشخصية

المادة ١٠ - الشخصية القانونية صفة ملازمة لكل انسان .

حق التقاضي

- المادة ١١ - جميع الناس متساوون أمام القضاء وحق التقاضي مكفول لكل شخص على اقليم الدولة •

الحق السياسي

- المادة ١٢ - الشعب مصدر السلطات والاهمية السياسية حق لكل مواطن رشيد يمارسه طبقا للقانون •

حرية الانتقال

- المادة ١٣ - لكل فرد مقيم على اقليم دولة حرية الانتقال واختيار مكان الإقامة في أي جهة من هذا الاقليم في حدود القانون •

- المادة ١٤ - لا يجوز بشكل تعسفي أو غير قانوني منع المواطن من مغادرة أي بلد عربي بما في ذلك بلده • أو فرض حظر على اقامته في جهة معينة أو الزامه بالإقامة في أية جهة من بلده •

- المادة ١٥ - لا يجوز تقي المواطن من بلده أو منعه من العودة اليه •

- المادة ١٦ - لكل مواطن الحق في طلب اللجوء السياسي الى بلاد أخرى هربا من الاضطهاد ولا ينتفع بهذا الحق من سبق تتبعه من أجل جريمة عادية تهم الحق العام ولا يجوز تسليم اللاجئين السياسيين •

حق العمل وحرية

- المادة ١٧ - تكفل الدولة لكل مواطن الحق في عمل يضمن له مستوى معيشيا يؤمن المطالب الاساسية للحياة كما تكفل له الحق في الضمان الاجتماعي الشامل •

المادة ١٨ - حرية اختيار العمل مكفولة والسخرة محظورة ولا يعد من قبل السخرة ارغام الشخص على أداء عمل تنفيذا لحكم قضائي .

المادة ١٩ - تضمن الدولة للمواطنين تكافؤ الفرص في العمل والاجر العادل والمساواة في الاجور عن الاعمال المتساوية القيمة .

المادة ٢٠ - لكل مواطن الحق في التقدم لشغل الوظائف العامة في بلاده .

حرية التملك

المادة ٢١ - حق الملكية الخاصة مكفول لكل مواطن ويحظر في جميع الاحوال تجريد المواطن من أمواله كلها أو بعضها بصورة تعسفية أو غير قانونية .

حرية العقيدة والفكر والرأي

المادة ٢٢ - حرية العقيدة والفكر والرأي مكفولة لكل فرد .

المادة ٢٣ - للأفراد من كل دين الحق في ممارسة شعائهم الدينية ، كما لهم الحق في التعبير عن أفكارهم عن طريق العبادة أو الممارسة أو التعليم وبغير اخلال بحقوق الآخرين ولا يجوز فرض أية قيود على حرية العقيدة والفكر والرأي إلا بما نص عليه القانون .

الحقوق الجماعية

المادة ٢٤ - للمواطنين حرية الاجتماع وحرية التجمع بصورة سليمة ولا يجوز أن يفرض من القيود على ممارسة أي من هاتين الحريتين إلا ما تستوجبه دواعي الامن القومي أو السلامة العامة أو حماية حقوق الآخرين وحررياتهم .

المادة ٢٥ - تكفل الدولة الحق في تشكيل النقابات والحق في
الاضراب في الحدود التي ينص عليها القانون •

حق التعليم

المادة ٢٦ - محو الامية التزام واجب والتعليم حق لكل مواطن على أن
يكون الابتدائي منه الزاميا كحد أدنى وبالمجان وأن يكون
كل من التعليم الثانوي والجامعي ميسورا للجميع •

الحقوق الثقافية والقومية

المادة ٢٧ - للمواطنين الحق في الحياة في مناخ فكري وثقافي يعتز
بالقومية العربية ، ويقدر حقوق الانسان ويرفض التفرقة
العنصرية والدينية وغير ذلك من أنواع التفرقة ويدعم
التعاون الدولي وقضية السلام العالمي •

المادة ٢٨ - لكل فرد حق المشاركة في الحياة الثقافية وحق التمتع
بالاعمال الادبية والفنية وتوفير الفرص له لتنمية ملكاته
الفنية والفكرية والابدائية •

المادة ٢٩ - لا يجوز حرمان الاقليات من حقها في التمتع بثقافتها أو
اتباع تعاليم دياناتها •

في حماية الاسرة

المادة ٣٠ - أ - الاسرة هي الوحدة الاساسية للمجتمع وتتمتع بحمايته
ب - تكفل الدولة للاسرة والامومة والطفولة والشيخوخة
رعاية متميزة وحماية خاصة •

في رعاية الشباب

المادة ٣١ - للشباب الحق في أن تتاح له أكبر فرص التنمية البدنية
والعقلية •

في النظام الجزائي

- المادة ٣٢ - لا جريمة ولا عقوبة إلا بنص قانوني ولا عقوبة على الافعال السابقة لصدور ذلك النص • ويتنفع المتهم بالقانون اللاحق اذا كان في صالحه •
- المادة ٣٣ - المتهم بريء الى أن تثبت ادانته بمحاكمة قانونية تؤمن له فيها الضمانات الضرورية للدفاع عنه •
- المادة ٣٤ - لا يجوز سجن انسان على أساس عدم قدرته على الوفاء بدين أو أي التزام مدني •
- المادة ٣٥ - لا تكون عقوبة الاعدام إلا في الجنايات البالغة الخطورة ولكل محكوم عليه بالاعدام الحق في طلب العفو أو تخفيض العقوبة •
- المادة ٣٦ - لا يجوز في جميع الاحوال الحكم بعقوبة الاعدام في جريمة سياسية •
- المادة ٣٧ - لا يجوز تنفيذ حكم الاعدام فيمن يقل عمره عن ثمانية عشر عاما أو في امرأة حامل حتى تضع حملها أو على أم مرضع إلا بعد انقضاء عامين على تاريخ الولادة •
- المادة ٣٨ - يجب أن يعامل المحكوم عليهم بعقوبة سالبة للحرية معاملة انسانية •
- المادة ٣٩ - لا تجوز محاكمة شخص عن جرم واحد مرتين •

احكام ختامية

- المادة ٤٠ - يعرض مجلس جامعة الدول العربية هذه الاتفاقية على الدول الاعضاء في الجامعة للانضمام اليها •

المادة ٤١ - تصبح الاتفاقية نافذة بالنسبة لكل دولة اعتبارا من تاريخ ايداع تلك الدولة الامة العامة وثيقة انضمامها اليها ويقوم الامين العام باخطار الدول الاعضاء بايداع وثيقة الانضمام .

المادة ٤٢ - انضمام احدى الدول الاعضاء لهذه الاتفاقية يعني اتمامها للاجراءات الدستورية لجعل الاتفاقية جزءا من تشريعها الداخلي .

**قرارات مجلس الجامعة
المتعلقة بمشروع الميثاق العربي
لحقوق الانسان**

٩ - اعداد ميثاق عربي لحقوق الانسان والاعداد ليوم حقوق
الانسان العربي :

توصي اللجنة العربية الدائمة لحقوق الانسان الامانة العامة بسرعة
العمل على تنفيذ قرار مجلس الجامعة رقم ٢٤٨٧/د ٥١ بتاريخ ١٦/٣/
١٩٦٩ وتوصي بأن تدعو الامانة العامة الى عقد ندوة من الخبراء لوضع
مشروع ميثاق عربي لحقوق الانسان ، نابعا من الاعلان العالمي لحقوق
الانسان ، يراعي ظروفنا التاريخية وتراثنا الحضاري والروحي
والثقافي ، على أن يعرض هذا المشروع على اللجنة العربية الدائمة في
اجتماعها القادم مع النظر في الاستعانة بخبراء من الامم المتحدة إن أمكن
ذلك .

(ق ٢٦٠٥/د ٥٣/ ج ٢ - ١١/٣/١٩٧٠)

**من توصيات اللجنة العربية الدائمة
لحقوق الانسان في اجتماعها الخامس**

ثانيا : اعداد الاعلان العربي لحقوق الانسان :

توصي اللجنة الامانة العامة للجامعة بتشكيل لجنة من الخبراء
لوضع مشروع اعلان عربي لحقوق الانسان تمهيدا لوضع ميثاق عربي
لحقوق الانسان على أن يعرض هذا الاعلان على الدول الاعضاء في
خلال ستة أشهر من تاريخ موافقة مجلس الجامعة لابداء الرأي .

(ق ٢٦٦٨/د ٥٤/ ج ٢ - ١٥/٩/١٩٧٠)

مشروع الميثاق العربي لحقوق الانسان

إن مجلس الجامعة ،

وبعد اطلاعه ،

- على مذكرة الامانة العامة ، بشأن مشروع الميثاق العربي لحقوق الانسان .
- وعلى قرار مجلس الجامعة رقم ٤٤٠٨ بتاريخ ٢٥/٩/١٩٨٤ .
- وعلى توصية اللجنة القانونية الدائمة .
- وعلى ما أوصت به لجنة الشؤون السياسية .

يقرر

تأجيل البت في مشروع الميثاق العربي لحقوق الانسان ريثما
تنهي منظمة المؤتمر الاسلامي دراسة مشروع حقوق الانسان
في الاسلام .

(ق ٤٤٥٨ - د ع ٨٣ - ٢٨/٣/١٩٨٥)

حقوق الانسان والحريات الاساسية في الوطن العربي ضحايا النزاعات المسلحة الاسرى والمعوقين

دراسة أعدها اتحاد الحقوقيين العرب بالتعاون مع الامانة العامة
للجنة الدائمة للدفاع عن حقوق الانسان والحريات الاساسية
في الوطن العربي

قدمها السيد شبيب لازم المالكي

الامين العام لاتحاد الحقوقيين العرب

تمهيد - الاهمية الدولية والعربية لحقوق الانسان :

تعود الجذور التاريخية لحقوق الانسان الى نضال الافراد
والشعوب عبر التاريخ ضد الظلم والطغيان .
وقد ساهمت الاديان والفلسفات والحركات الاجتماعية
والسياسية في بلورة حقوق الانسان وبالرغم من أن الحضارة العربية
والاسلامية وخاصة الفقه الاسلامي ، غنية بحقوق الانسان والحرص
على كرامته واستبقت الحضارة العربية في هذا الحقل .
إلا أن بداية ظهور وثائق حقوق الانسان الوضعية قد تمت في
عصر النهضة الاوربية حيث كانت البلدان العربية والاسلامية ترواح
تحت نير الاستعمار والانحطاط والتخلف .

لذلك جاءت حقوق الانسان بصيغتها الراهنة تعكس منظورا حضاريا غربيا ذا آفاق عالمية لا يتعارض مضمونها مع المنظور العربي والاسلامي لحقوق الانسان من حيث الاطار العام لصيانة كرامة الانسان وحقوقه •

وعندما انشأت عصبة الامم عام ١٩١٩ لم ترد في ميثاقها أية نصوص حول حقوق الانسان •

ولما اندلعت الحرب العالمية الثانية توافقت بالممارسات القمعية للانظمة الفاشية والنازية إذ أن الانظمة العدوانية في سياستها الخارجية هي قمعية لمواجهة مواطنيها مما يبرز العلاقة بين السياستين الداخلية والخارجية •

وهذا ما دفع بواضعي ميثاق الامم المتحدة الصادر في ٢٦ حزيران ١٩٤٥ الى الربط بين هدفين أساسيين في إبرامه :
الاول : السلام المبني على المساواة بين الشعوب وحقوقها في تقرير المصير •

الثاني : تحقيق حقوق الانسان دون أي تمييز مبني على الجنس أو اللغة أو العرق أو الدين • وعلى سبيل المثال نذكر بأن حقوق الانسان قد ورد ذكرها ثماني مرات في ميثاق الامم المتحدة سواء في الديباجة أو مواد الميثاق •

ومنذ الدورات الاولى للجمعية العامة للامم المتحدة بدأ الاهتمام الجدي بحقوق الانسان دوليا حيث صدر الاعلان العالمي في ١٠/١٢/١٩٤٨ وتلته مجموعة من الاعلانات الدولية أهمها : اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة الصادر في ١٥/١٢/١٩٦٠ الذي ربط بين حقوق الانسان وحقوق الشعوب في تقرير مصيرها ، وعلان إزالة كافة أشكال التمييز العنصري الصادر في ٢٠/١١/١٩٦٣ ، وعلان

إزالة التمييز ضد المرأة الصادر في ٦/١١/١٩٦٧ و إعلان حماية
الاشخاص من التعذيب الصادر في ٩/١٢/١٩٧٥ و إعلان إزالة التمييز
المبني على الدين والمعتقد في ٢٥/١١/١٩٨١ •

الاتفاقيات الدولية لحقوق الانسان

تحولت معظم نصوص الاعلانات الدولية الى اتفاقيات تصبح
جزءا من التشريع الوطني عند انضمام الدولة اليها •

وأهم هذه الاتفاقيات : العهدان الدوليان لحقوق الانسان
والبروتوكول الاختياري الملحق بالعهد الدولي لحقوق المدنية والسياسية
الصادرين في ١٦/١٢/١٩٦٦ والاتفاقية الدولية لازالة كافة أشكال
التمييز العنصري الصادرة في ٢١/١٢/١٩٦٥ والاتفاقية الدولية لازالة
التمييز ضد المرأة الصادرة في ١٨/١٢/١٩٧٩ والاتفاقية الدولية
لمناهضة التعذيب الصادرة في ١٠/١٢/١٩٨٤ •

ويعني الانضمام الى هذه الاتفاقيات الدولية معيارا لمدى مصداقية
التزام الدول بحقوق الانسان لا سيما أن الحكومات ملزمة بتقديم
تقارير دورية الى الامم المتحدة عن تطبيق أحكام الاتفاقيات في
تشريعها •

أوضاع حقوق الانسان في الوطن العربي

الوطن العربي بين حقوق الشعوب وحقوق الانسان الفرد

إن عرض أوضاع حقوق الانسان في الوطن العربي لا بد أن
تستهل بالترابط بين حقوق الشعب وحقوق الافراد •

فمن المتفق عليه دوليا أن حق الشعوب في تقرير مصيرها
السياسي والاقتصادي يعتبر من الشروط الجوهرية لممارسة حقوق

الانسان كما جاء في قرار الجمعية العامة رقم ٦٣٧ بتاريخ
١٩٥٢/١٢/١٦ •

كما أكدت الجمعية العامة بعديد من القرارات مشروعية نضال
الشعوب في سبيل ممارسة حقها في تقرير المصير ونيل استقلالها بكافة
الوسائل المتاحة ومنها الكفاح المسلح - وعلى سبيل المثال القرار رقم
٩١ للدورة ٣٩ تاريخ ١٢/١٢/١٩٨٢ •

وأن الوطن العربي يعاني من احتلال الاراضي الفلسطينية من قبل
الكيان الصهيوني الذي يمنع الشعب الفلسطيني من ممارسة حقه في
تقرير المصير واقامة دولته المستقلة •

وهذا الاحتلال يشكل انتهاكا خطيرا لحقوق الانسان انعكست
آثاره السلبية على حقوق الانسان في الوطن العربي عامة •

أوضاع حقوق الانسان الفرد في الوطن العربي

لا نغالي إذا أكدنا الترابط بين تردي الوضع العربي وحقوق
الانسان كما أكدته جميع الاعلانات الصادرة عن المنظمات غير
الحكومية ونشير على سبيل المثال الى الاعلان الصادر عن الندوة التي
عقدت في بغداد في شهر أيار ١٩٧٩ بدعوة من اتحاد الحقوقيين العرب
وغيرها من الندوات التي أكدت أن اعتقال المواطن لمجرد معتقده الفكري
أو السياسي سمة تلف معظم البلدان العربية وتحولت المؤسسات
الدستورية الى هياكل تعطل حق المواطنين العرب في المشاركة في صنع
القرار السياسي •

كما أن ظاهرة المحاكم الاستثنائية التي لا تخضع قراراتها للطعن
ولا توفي ممارسة حق الدفاع للماثلين أمامها وتعطيل الحياة البرلمانية
وخنق حرية التعبير والصحافة وحل المنظمات والنقابات أصبحت ظاهرة
عامة في الوطن العربي •

وقد أدت هذه الممارسات الى تهيش دور المواطن العربي وتثييسه
ولامبالاته في أي حل يفرض على القضايا القومية ويصبح عاجزا عن
الدفاع عن سيادة بلده حين وقوع العدوان عليها لانه يشعر في قرارة
نفسه بأنه يعيش حالة اغتراب واستلاب مما يدفعه الى الهجرة خارج
الوطن العربي والدليل على ذلك ما نراه من تنامي الصحافة العربية
المهاجرة الى أوروبا •

وقد ثبت بالوقائع التاريخية الملموسة أن الحكومات العربية التي
تنتهك حقوق مواطنيها الاساسية لا يمكن أن تصمد أمام أي عدوان
على سيادة الوطن •

وهنا يظهر من جديد الترابط بين حقوق الانسان وحقوق
الشعوب حيث يؤدي انتهاك حقوق الانسان العربي الى تسهيل المساس
بحقوق الشعب •

موقف الدول العربية من الاتفاقيات الدولية لحقوق الانسان

نلاحظ مع الاسف أن انضمام الدول العربية لاتفاقيات حقوق
الانسان ليس مشجعا فبين ٢١ دولة عربية لم تنضم سوى ١١ دولة
الى العهدين الدوليين كما لم تتقدم ٨ دول بالتقارير الدورية المطلوبة
منها •

ولم تنضم أية دولة عربية الى البروتوكول الاختياري للحقوق
المدنية والسياسية •

كما لم تنضم سوى دولة عربية واحدة الى اتفاقية مناهضة
التعذيب وهذا الواقع ينم عن عدم توفر الارادة السياسية الحكومية
للبدان العربية للوفاء بالتزاماتها تجاه مواطنيها تنفيذا للنصوص الدولية
التي تقن حقوق الانسان •

وهذا ما يطرح أهمية المنظمات غير الحكومية في تعزيز وحماية حقوق الانسان في الوطن العربي *

الانتفاضة الفلسطينية وحقوق الانسان

إن الاحتلال الصهيوني للأراضي الفلسطينية يشكل انتهاكا خطيرا لحقوق الانسان عملا باعلان منح الاستقلال رقم ١٥١٤ الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة في ١٤/١٢/١٩٦٠ *

لقد أجازت قواعد القانون الدولي لحقوق الانسان للشعب المستعمر المحتل وطنه اللجوء الى كافة الوسائل ومنها الكفاح المسلح لاسترداد حريته وتحرير أرضه والحصول على استقلاله *

وإن نضال الشعب الفلسطيني بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي والوحيد لهذا الشعب المناضل قد تصاعد وهو يعبر عن نفسه اليوم ومنذ سنتين من خلال انتفاضته العملاقة التي أكدت عمق ارتباط هذا الشعب المناضل ولم تفلح جميع وسائل القمع والاضطهاد والقتل والتهجير التي تمارسها السلطات الصهيونية في وقف هذه الانتفاضة أو احتوائها أو الانحراف بها عن أهدافها المشروعة في تأكيد حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير واقامة الدولة الفلسطينية على ترابه الوطني *

ولقد تكلل نضال هذا الشعب بانجاز هام على صعيد الاستقلال وذلك باعلان دولة فلسطين في الرابع عشر من تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨٨ وهذا الاعلان يشكل التجسيد العملي لحق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير والاستقلال *

إن الامة العربية ممثلة بحكوماتها وهيئاتها الشعبية وأحزابها وقواها الوطنية والقومية مدعوة لتقديم كافة أشكال الدعم للانتفاضة

الفلسطينية • وإن تشكيل الجبهة الشعبية لدعم واسناد الانتفاضة من قبل عدة أحزاب وهيئات غير حكومية والتي يساندها اتحاد الحقوقيين العرب تعتبر صيغة متطورة من صيغ دعم الانتفاضة وحتى تحقق أهدافها في النصر والتحرير •

حقوق الانسان وضحايا النزاعات المسلحة

١. أسرى الحرب العراقية - الإيرانية وحقوق الانسان :

من المعلوم أن حقوق أسرى الحرب مقننة في اتفاقيات جنيف لعام ١٩٤٩ وتعتبر أحكام هذه الاتفاقية تقنيا لحقوق الانسان بالنسبة لضحايا النزاعات المسلحة •

وقد نصت المادة ١١٨ من اتفاقية جنيف الثالثة : وجوب التبادل الشامل للأسرى فور توقف الأعمال العدائية : لقد مضى على وقف إطلاق النار بين العراق وإيران ١٦ شهرا ولم يتم تبادل الأسرى بين البلدين رغم وضوح نص المادة ١١٨ وأحكام قرار مجلس الامن الدولي ٥٩٨ ومناشدة الهيئات الدولية الانسانية وفي مقدمتها اللجنة الدولية للصليب الاحمر والتي تقدمت بأكثر من اقتراح لحل هذه المشكلة الانسانية غير أنه وللأسف فقد اتخذ النظام الإيراني من هذه القضية الانسانية وسيلة سياسة للمساومة والابتزاز للضغط على الجمهورية العراقية التي أكدت قيادتها السياسية باستمرار عن استعدادها للتبادل الفوري والشامل للأسرى •

إن المشاركين في هذه الندوة مطالبون بدعوة المجتمع الدولي للضغط وبكافة الوسائل على النظام الإيراني لالزامه باحترام القوانين والاتفاقيات الدولية والموافقة على التبادل الشامل والفوري لانتفاذ أسرى الحرب من عراقيين وإيرانيين من الوضع المأساوي الذي يشكل انتهاكا خطيرا لحقوق الانسان بالنسبة لضحايا النزاعات المسلحة •

٠٢ . المعوقون وحقوق الانسان :

إن حالة العوق التي تصيب الانسان وتجعله عاجزا عن ممارسة وظائفه الحياتية والمعاشية تنجم إما عن عوق وُلادي أو نتيجة حادث أو نتيجة المشاركة في النزاعات المسلحة وهؤلاء يشكلون الغالبية العظمى من المعوقين الذين يعتبرون من ضحايا الحرب .

وقد اهتم المجتمع العربي بأوضاع المعوقين لمساعدتهم على تجاوز الوضع الاستثنائي الذي يعيشونه ، وقد اعتمدت الجمعية العامة عام ١٩٨١ باعتباره السنة الدولية للمعوقين .

ثم أعلنت بقرارها رقم ٣٧/٥٣ تاريخ ٣/١٢/١٩٨٢ عقداً أي منهاجا عشريا للمعوقين يبدأ منذ عام ١٩٨٣ وينتهي عام ١٩٩٢ ويتضمن هذا العقد برنامج عمل على المستويات الدولية والاقليمية والوطنية . وقد أكدت الجمعية العامة في آخر قرار لها صدر تحت رقم ٤٣/٩٨ تاريخ ٨/١٢/١٩٨٨ على ضرورة التعاون الدولي في تنفيذ برنامج العمل المعتمد من الامم المتحدة وأهمية اللجان الوطنية لمساعدة المعوقين وشددت على دور الحكومات والمنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية في التعاون لتنفيذ برنامج العمل .

وأن مسألة المعوقين في الوطن العربي لم تحظى برعاية جديده وكافية من الدول والمنظمات العربية . مما يستدعي المساهمة الفعالة على المستوى العربي للتعاون مع الامم المتحدة لمحاولة تخفيف آلام المعوقين .

دور اتحاد الحقوقيين العرب في تعزيز حقوق الانسان العربي

إن اتحاد الحقوقيين العرب منظمة غير حكومية دولية ذات صفة استشارية لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي . وبالرغم من الامكانيات المتواضعة المتوفرة لدى الاتحاد فانه قد

ساهم في تعزيز وحماية حقوق الانسان في الوطن العربي عبر نشاطات
تلخص أهمها :

٠١ دعى الاتحاد الى ندوة دولية عن حقوق الانسان والحريات
الاساسية في الوطن العربي عقدت في بغداد من ١٩ - ٢١ أيار ١٩٧٩
شارك فيها ممثلون عن المنظمات الدولية والعربية وانبثقت عن هذه
الندوة اللجنة الدائمة للدفاع عن حقوق الانسان والحريات الاساسية
في الوطن العربي كما صدر عن الندوة بيان هام تناول أوضاع حقوق
الانسان في الوطن العربي بصورة موضوعية ومشروع اتفاقية عربية
لحقوق الانسان وتشكيل اللجنة العربية الدائمة للدفاع عن حقوق
الانسان والحريات الاساسية في الوطن العربي •

٠٢ اعتمد الاتحاد في مؤتمره الثاني في عمان خلال شهر نيسان
١٩٨٥ وثيقتين هامتين حول حقوق الانسان في الوطن العربي وهما :

أولاً : ميثاق شرف الحقوقيين العرب للنضال في سبيل حقوق
الانسان ويتضمن التزام الحقوقيين العرب بالامتناع عن تنفيذ أو صياغة
أي نص يتعارض مع القانون الدولي لحقوق الانسان •

ثانياً : الاعلان العربي لاستقلال العدالة وهو أول اعلان عربي
يتطابق مع النهج الدولي لاستقلال القضاء والمحاماة •

٠٣ شارك الاتحاد في عضوية لجنة المنظمات غير الحكومية في
الامم المتحدة وساهم في دورات لجنة حقوق الانسان واللجنة الفرعية
بصورة دائمة للدفاع عن حقوق الانسان في الوطن العربي •

الحقوق والحريات النقابية في تشريعات العمل العربية ودور منظمة العمل العربية في هذا المجال

(دراسة أعدتها منظمة العمل العربية)

تقديم السيد زياد فليفل

رئيس قسم الحريات النقابية

مقدمة

لقد جاء اهتمام منظمة العمل العربية بقضايا الحقوق والحريات النقابية في الوطن العربي انطلاقاً من الثوابت الأساسية التي وردت في الميثاق العربي للعمل وفي دستور منظمة العمل العربية ، حيث أكد الميثاق على أهمية ضمان حقوق الإنسان العربي في حياة كريمة أساسها العدالة الاجتماعية في حين أكد الدستور على اعتبار تنمية وصيانة الحقوق والحريات النقابية هدفاً مركزياً من أهداف منظمة العمل العربية .

وفي هذه الورقة التي نقدمها لكم في هذا المحفل سوف نستعرض واقع الحقوق والحريات النقابية في الدول العربية من خلال تشريعات هذه الدول وما تقدمه هذه التشريعات من كفاية في هذا المجال ، كما سنستعرض معكم دور منظمة العمل العربية في تنمية وصيانة الحقوق والحريات النقابية من خلال أنشطتها وأجهزتها النظامية .

لم يأت اهتمام منظمة العمل العربية بقضايا الحقوق والحريات النقابية بشكل مفاجيء على الاوساط العمالية في الوطن العربي بل جاء بشكل أو بآخر استمرارا للنشاط العربي في هذا المجال والذي بدأ في بعض الاقطار العربية منذ أكثر من نصف قرن بل ان النشاط النقابي في مصر كان قد بدأ مع اطلالة القرن العشرين •

فقد بدأ النشاط النقابي في مصر عام ١٨٩٨ مع تأسيس أول نقابة لعمال التبغ والسجائر • ثم في السودان حيث تأسس الاتحاد العام لعمال السودان عام ١٩١٤ وبعدها ظهرت الحركة النقابية في تونس عام ١٩٢٤ مع تأسيس جامعة عموم العملة التونسيين التي ضمت سبعة عشر نقابة وكذلك في العراق حين تأسست جمعية أصحاب الصنائع عام ١٩٢٤ والتي كانت تضم العمال وأصحاب العمل والتي ما لبثت أن تلاشت ليظهر أول اتحاد للعمال وذلك عام ١٩٣٣ أما في سوريا فقد بدأ العمل النقابي عام ١٩٢٧ مع ظهور أول نقابة عمالية وهي نقابة عمال التريكو •

وبعد الحرب العالمية الثانية أخذت الحركة العمالية تنشط في عدد من الدول العربية الاخرى ، غير أن وجود الاستعمار المباشر في هذه الدول كان يمثل العقبة الاساسية أمام ظهور حركة نقابية وطنية قادرة على استيعاب العمال الوطنيين وتنظيمهم وقيادتهم باتجاه تحقيق أهدافهم الوطنية والمطلبية الى أن زالت هذه الدول استقلالها فباتت الفرصة سانحة أمام الحركة النقابية لكي تبدأ نشاطها وتصبح تنظيمات قادرة على التعبير عن مصالح الطبقة العاملة •

ففي ليبيا تم تأسيس الاتحاد الليبي للعمال في طرابلس ثم اتحاد آخر في برقة عام ١٩٥٢ وما لبث الاتحاد العام للعمال الليبيين أن ظهر عام ١٩٥٩ ليضم في صفوفه الاتحادات العمالية التي كانت قد ظهرت في ليبيا حتى ذلك الوقت • وقد تم تأسيس الاتحاد المغربي للشغل

عام ١٩٥٥ ليضم في عضويته أكثر من مئة نقابة • وفي اليمن الديمقراطية بدأ النشاط النقابي عام ١٩٥٦ مع تأسيس مؤتمر نقابات عمال عدن والذي ضم في حينه خمسا وعشرين نقابة • وفي الجزائر كان العمل النقابي قبل الاستقلال امتداد للعمل النقابي الفرنسي ويضم في هياكله بشكل أساسي العمال الاجانب الى أن نالت الجزائر استقلالها وظهر الاتحاد العام لعمال الجزائر عام ١٩٦٣ • وفي الكويت بدأت الحركة النقابية عام ١٩٦٤ حين تم تأسيس عدد من النقابات ما لبثت أن انضوت في اتحاد عام لها في مطلع عام ١٩٦٥ •

واستمرت الحركة العمالية في تعبئة صفوفها في تنظيمات نقابية بحيث أصبحنا نجد أن الاتحادات العمالية الممثلة للطبقة العاملة موجودة الآن في كل من : موريتانيا ، المغرب ، الجزائر ، تونس ، ليبيا ، مصر ، السودان ، جيبوتي ، الصومال ، اليمن الديمقراطية ، اليمن العربية ، فلسطين ، لبنان ، سوريا ، الاردن العراق والكويت • وما زالت التشريعات السارية في كل من السعودية والامارات العربية وقطر وسلطنة عمان لا تسمح بقيام تنظيمات عمالية أما في البحرين فهناك اللجنة العمالية المؤقتة وهي الخطوة الاولى نحو قيام اتحاد عمالي في البحرين •

وبالنظر لنشوء وتطور الحركة العمالية العربية ممثلة بتنظيماتها النقابية كان لا بد من مواكبة تشريعية لهذه الحركة لتحمي مسيرتها وتقنن نضالاتها ، فنجد بأن أول قانون عربي تناول موضوع التنظيم النقابي هو قانون العمال العراقي رقم ٧٢ لسنة ١٩٣٦ والذي اعترف للعمال بحق انشاء تنظيمات نقابية خاصة بهم على الرغم من انه منح السلطات الادارية صلاحية الغاء هذه التنظيمات • ثم صدر القانون المصري الخاص بالنقابات وهو قانون رقم ٨٥ لسنة ١٩٤٢ والذي على غرار القانون العراقي الآنف الذكر اعترف للعمال بحق التنظيم النقابي

ولكنه أعطى للسلطات الادارية أيضا صلاحية حل هذه التنظيمات •
وبعد مرور أكثر من نصف قرن على صدور أول قانون يشير الى حق
التنظيم النقابي ، نجد اليوم أن معظم الدول العربية اتجهت نحو وضع
تشريعات خاصة لتنظيم العمل النقابي وتقنين حركيته •

الجزء الاول

حول التشريعات العربية والحريات النقابية

إن معظم التشريعات العربية تناولت موضوع الحقوق والحريات
النقابية في أحكامها غير أنها ما زالت غير متفقة فيما بينها على كافة
التفاصيل المتعلقة بهذا الموضوع على الرغم من انها جميعها تتفق على
شرعية حق التنظيم النقابي والانتماء للنقابات ودور النقابات في الدفاع
عن حقوق ومصالح العمال وغير ذلك من أساسيات العمل النقابي
والذي سوف نتناوله في ضوء ما توفر لمكتب العمل العربي من
تشريعات نافذة في الدول العربية وذلك كما يلي :

١ - تكوين النقابات :

والمقصود بتكوين النقابات هو كافة العناصر والخطوات التي
يجب توفرها واتخاذها من أجل تكوين النقابة كي تمارس نشاطاتها
والحق في الطعن في صحة تكوينها والجهة التي لها حق وقفها أو حلها •

١ - اجراءات تكوين النقابة :

اتجهت بعض الدول الى الاخذ بمبدأ اقتصار اجراءات تكوين
النقابة على مجرد ايداع أوراق تكوينها لدى الجهات المختصة وبالتالي
اعتبار النقابة قائمة ومن حقها البدء فوراً بممارسة نشاطها •
فالتشريعات النافذة في كل من موريتانيا ، المغرب ، الجزائر ،

تونس ، مصر ، الصومال ، اليمن الديمقراطية ، سورية ، الكويت
تكتفي لاعتبار النقابة قائمة ايداع أوراق تكوينها لدى الجهات
المختصة التي يحددها القانون .

كما أن التشريعات السارية في هذه الدول باستثناء موريتانيا ،
تعطي الحق للنقابات بممارسة نشاطاتها بمجرد أن تكون قد أودعت
الاوراق الاصولية لتكوينها لدى الجهات المختصة .

أما التشريعات السارية في كل من السودان واليمن العربية
ولبنان والاردن والعراق فقد أوجبت ، لتكوين النقابات ، التقدم
بطلب للحصول على الرخصة القانونية لذلك ، حيث يمر هذا الطلب
من خلال قنوات ادارية يحددها القانون النافذ في كل دولة .

وبالطبع فان ممارسة النقابات لنشاطاتها في هذه الدول ،
بالاضافة الى موريتانيا وجيبوتي ، لا يبدأ إلا بعد الحصول على
الموافقات الاصولية لتكوين هذه النقابات .

٢ - حق الطعن في صحة تكوين النقابات :

بعد اتخاذ الاجراءات القانونية لتكوين النقابة قد تجد الجهات
الادارية المختصة في تكوين النقابة مخالفة للقانون أو قد يجد الاتحاد
العام لنقابات العمال في تكوينها مخالفة للنظام الاساسي للنقابات وفي
الحالتين يكون من حق الجهات الادارية أو الاتحاد العام الطعن في
صحة تكوين النقابة وفي هذا المجال نجد أن التشريعات السارية في كل
من موريتانيا ، الجزائر ، تونس ، مصر ، السودان ، اليمن العربية ،
سوريا ، الاردن ، العراق والكويت تؤكد على حق الجهات الادارية
المختصة والاتحاد العام لنقابات العمال في الطعن بصحة تكوين
النقابة إذا كان لاي منهما رأي بأن تكوين النقابة به مخالفة لاحكام
القانون أو أحكام النظام الاساسي للنقابات .

أما باقي التشريعات العربية فإنها وإن لم تنص على هذا الحق فإنها أيضا لم تشر الى ما يتعارض أو يتنافى معه .

٣ - النظام الاساسي للنقابة :

يفترض بأن يقوم العمال المؤسسون للنقابة بوضع نظامها الاساسي الذي يتضمن باتجاهاته العامة ، أهداف النقابة ووسائل تحقيق هذه الاهداف وأجهزة النقابة وادارتها وطرق تمويلها على أن يكون هذا النظام عند وضعه بمنأى عن أي تدخل أو تأثير فيه من أي جهة خارجية كانت ، لذلك كان لا بد من وجود حماية تشريعية تضمن الاستقلالية لهذا النظام عند وضعه .

وفي هذا المجال نجد بأن التشريعات النافذة في كل من المغرب ، الجزائر ، تونس ، مصر ، اليمن الديمقراطية ، سوريا والكويت تضمن عدم التدخل أو التأثير في هذا النظام عند وضعه .
ونجد بأن التشريعات السارية في كل من موريتانيا ، الصومال ، اليمن العربية ، الاردن ، لبنان ، والعراق قد وأجبت على النقابة اما أن تضمن نظامها الاساسي نصوصا الزامية أو اشترطت عليها الحصول على موافقة مسبقة على نظامها الاساسي من جهات خارجية ، كوزارة العمل مثلا .

٤ - عدم جواز ايقاف النقابة او حلها الا بحكم قضائي :

قد تجد النقابة نفسها وبحكم طبيعة عملها في حالة تناقض مع الجهات الادارية المختصة ، لذلك وجب وضع حماية تشريعية لها بما يمنع أية جهة ادارية من استخدام السلطات المخولة لها لاييقاف أو حل النقابة وحصر هذه الصلاحيات في السلطات القضائية فقط بحيث لا يجري حل أو ايقاف النقابة ، مهما بلغ التناقض بينها وبين الجهات الادارية المختصة ، الا بموجب حكم قضائي .

وقد أمنت التشريعات السارية في كل من المغرب وتونس ومصر والكويت الحماية التشريعية للنقابة بحيث لا تجيز هذه التشريعات إيقاف أو حل النقابة الا بموجب حكم قضائي •

ولم يرد في التشريعات الاخرى نصوصا تؤكد على مثل هذه الحماية ولو أنها أيضا خلت من أي اشارة الى سلطة أي جهة ادارية في حل أو إيقاف اي نقابة •

هـ - وقف النقابة او حلها اختياريا :

قد تستجد ظروف أو تقتضي إيقاف عمل نقابة أو حلها وذلك بموجب قناعة أعضاء النقابة نفسها ، لذلك وجب تضمين النظام الاساسي للنقابة القواعد الخاصة بوقفها أو حلها اختياريا •

ويتبين في هذا الخصوص بأن معظم التشريعات العربية قد نصت على ضرورة تضمين النظام الاساسي لطرق وقواعد إيقاف أو حل النقابة اختياريا اذا وجدت القناعة لذلك لدى أعضائها •

ب - الحقوق والحريات النقابية :

والمقصود هنا بالحقوق والحريات النقابية هو حق الطبقة العاملة في تنظيم نفسها في أطر وهيكل نقابية وكفالة حق العامل في الانضمام لاحد هذه الهياكل النقابية أو الانسحاب منها وحقه في ممارسه نشاطه النقابي دون الاضرار به من أي جهة كانت ان كان بالضغط عليه أو بإيقافه عن العمل • وعدم حصول تدخل خارجي في الشؤون النقابية خاصة فيما يتعلق في عمليات الترشيح أو الانتخاب للتنظيمات النقابية وحق القيادات النقابية بالتفرغ النقابي وبممارسة نشاطها خلال مواعيد العمل وكذلك حق التنظيمات النقابية الوطنية في الانضمام الى الاتحادات العمالية العربية والدولية • كما أن مساواة العمال العرب

الوافدين للعمل في أحد البلدان العربية بالعمال الوطنيين في نفس البلد من حيث الحق في الانتماء النقابي يعتبر جزءاً أساسياً من الحقوق والحريات النقابية المقررة في الدولة المعنية * وهو ما سنستعرضه في مجمله بما يلي :

١ - حق التنظيم النقابي :

أصبح من بديهيات هذا العصر ، أن يكون للعمال حق في أن يكونوا منظمات نقابية ترعى مصالحهم وتدافع عن حقوقهم وتعمل على تحسين حالتهم المادية والاجتماعية وتمثلهم أمام الجهات المختلفة * ويتضح من التشريعات النافذة في معظم الدول العربية أنها تكفل للطبقة العاملة حق تكوين المنظمات النقابية وبالفعل فإننا نجد بأن الطبقة العاملة العربية قد كونت منظماتها النقابية في كافة الدول العربية باستثناء الدول التي أشرنا إليها في المقدمة والتي مازالت تشريعاتها لا تسمح بقيام تنظيمات عمالية *

وعلى الرغم من كفاية التشريعات العربية لحق العمال في انشاء منظماتهم النقابية ، غير أننا نلمس فروقا بين هذه التشريعات حيث نجد بأن التشريعات في كل من موريتانيا ، المغرب ، الجزائر ، تونس ، مصر ، جيبوتي ، الصومال ، اليمن الديمقراطية ، سوريا والكويت تؤكد على حق تكوين المنظمات النقابية دون اذن مسبق ، في حين أن التشريعات في كل من السودان ، واليمن العربية ولبان والاردن والعراق رغم كفايتها لحق تكوين المنظمات النقابية غير أنها تشترط الحصول على موافقة بعض الجهات التي يحددها القانون في كل بلد قبل اعطاء المنظمة النقابية الاعتبار القانوني *

٢ - حق العامل في الانضمام للنقابة او الانسحاب منها :

إن النقابة هي الاطار الذي تتكاتف فيه الجهود للتعبير عن

الطموح المشروع للطبقة العاملة في حماية تطوير أوضاعها المادية والاجتماعية والثقافية لذلك يصبح من حق أفراد الطبقة العاملة جماعة وأفراداً أن يساهموا في تكثيف الجهود لدعم النقابة أو الابتعاد عنها إذا فقدوا القناعة لسبب أو لآخر بدورها وبالتالي يكون من حق أي عامل أن ينضم للنقابة أو أن ينسحب منها بفعل عامل القناعة الذاتية أو الثقة .

وبالاطلاع على التشريعات العربية نجد بأنها في معظمها قد أشارت الى حق العامل في الانضمام الى النقابة أو الانسحاب منها دون أي تأثير خارجي عليه سوى قناعته الشخصية ، وتبقى تفاصيل الانضمام للنقابة أو الانسحاب منها والشروط المنظمة لذلك عائدة للتشريعات النافذة في كل دولة .

٣ - حرية العضو في ممارسة نشاطه النقابي :

إن حرية الممارسة النقابية تبقى رهن بعدم التدخل في نشاط العضو النقابي وعدم الضغط عليه بسبب موقفه لا من قبل صاحب العمل ولا من قبل أي جهة أخرى وعدم التدخل في الشؤون النقابية الداخلية وخصوصاً في العملية الانتخابية إن كان ذلك في الترشيح للمناصب النقابية أو في عملية الانتخاب نفسها ، وعدم الاضرار بالعضو النقابي أو تعليق استخدامه بسبب انتمائه أو ممارسته لنشاطه النقابي .

وباستقراء التشريعات العربية النافذة نجد بأنها في معظمها تنص بشكل أو بآخر ، صراحة أو ضمناً على كفالة حق العضو النقابي في ممارسة نشاطه دون تدخل لا من صاحب العمل ولا من أي جهة أخرى .

كما يتضح من هذه التشريعات ، أنها لم تورد أي نص يتعارض مع مبدأ عدم التدخل في ترشيح وانتخاب الاعضاء النقابيين باستثناء

من أجازته التشريعات في كل من الجزائر والسودان ، حيث أن الرأي
الآخر في اختيار ممثلي العمال في الجزائر يكون لحزب جبهة التحرير •
وفي السودان يجوز لأمين عام نقابات العمال «الذي يعينه وزير العمل»
أن يلغي الانتخابات التي تجري في أي اتحاد أو نقابة إذا ما تأكد من
عدم سلامة هذه الانتخابات •

أما من حيث الاضرار بالعضو النقابي إن بنقله أو بايقافه عن العمل
المؤقت أو النهائي بسبب انتمائه أو ممارسته لنشاطه النقابي ، فقد
أجمعت التشريعات العربية على عدم التعرض للعضو النقابي والضغط
عليه أو الاضرار به بأي شكل من أشكال الضرر بسبب موقفه
النقابي •

٤ - التفرغ النقابي :

إن ممارسة النشاط النقابي تحتاج الى نوع من التفرغ بحسب
الموقع الذي يحتله العضو في المسؤولية النقابية قد يصل الى التفرغ
الكامل وهذا التفرغ يجب أن لا يؤدي الى الاخلال بحقوق العضو
الادارية أو المالية كما أن كفالة تسهيل الاتصال بين القادة النقابيين
والعمال يمثل شرطاً من شروط انجاح التجربة النقابية ولضمان سهولة
الاتصال لا بد من افساح المجال أمام المسؤولين النقابيين من ممارسة
مهامهم النقابية خلال مواعيد العمل •

وقد نصت التشريعات في كل من الجزائر ، مصر ، السودان ،
الصومال ، اليمن الديمقراطية ، اليمن العربية ، سورية والعراق على
حق القادة النقابيين بالتفرغ الكامل دون أن يخل ذلك بكفالة كافة
حقوقهم وأجورهم ، في حين أن باقي التشريعات لم تنص صراحة على
هذا التفرغ •

أما تسهيل الاتصال بين القادة النقابيين والعمال والسماح لهم

بممارسة مهامهم النقابية خلال مواعيد الدوام ، فإن التشريعات العربية لم تتطرق صراحة لهذا الموضوع وإن كانت لم تنص على خلافه .

٥ - حق النقابات في الانضمام الى الاتحادات العربية والدولية :

من البديهي أن تعطى النقابات حرية تكوين نقابات عامة فيما بينها وتسعى لاقامة اتحادات عامة تضم كافة النقابات في البلد الواحد كما أن من حق الاتحاد العام لعمال أي دولة أن ينضم الى الاتحادات العمالية العربية أو الاقليمية أو الدولية .

وفي هذا المجال فقد كفلت معظم التشريعات العربية حرية تكوين اتحادات عامة تضم كافة النقابات العمالية كما كفلت حق هذه الاتحادات في الانضمام الى الاتحادات العمالية العربية والاقليمية والدولية ، لذلك فاننا نجد بأن معظم اتحادات العمال العربية منضوية في الاتحاد الدولي للعمال العرب كما نجد بعض الاتحادات منضمة الى انى اتحاد عمال افريقيا كما أن اتحادي العمال العالميين في بروكسل وبراغ لا يخلوان من اتحادات عربية .

٦ - مساواة العمال العرب بالعمال الوطنيين في الانتماء النقابي :

مع تطور حركة انتقال العمالة العربية بين مختلف دول الوطن العربي ، أصبحت هناك تجمعات عمالية عربية جديدة انتقلت للعمل في دولة عربية غير بلدها الاصلي وقد أصبح لهذه التجمعات سمات عامة تشترك فيها ان كانت تطلعات تسعى اليها أو هوما تشغلها وتسعى الى حلها ، لذلك كان لا بد من مساواتها مع العمال الوطنيين من حيث الانتماء النقابي في محاولة لوضع هذه التجمعات في وضعها الصحيح ، خصوصا بعد توطنها في البلد المضيف نظرا لطول مدة بقائها فيه .

وقد ساوت التشريعات النافذة في كل من المغرب ، الجزائر ،

اليمن العربية ، لبنان ، سوريا ، العراق والكويت بين العمال العرب
الوافدين للعمل في دولها وبين عمالها الوطنيين من حيث الانتماء
النقابي .

ج - حرية النشاط النقابي :

المقصود بحرية النشاط النقابي هو كفالة استقلالية العمل النقابي
بحيث تستطيع النقابات ممارسة نشاطاتها والسعي لتحقيق أهدافها
بكل حرية واعتبار القرار النقابي قرارا مستقلا له القوة التنفيذية
الكافية حتى وان كان ذات طابع مطلي واستخدام الضغط لتحقيق
المطالب النقابية . وهو ما سنتعرض له فيما يلي :

١ - حرية النقابات في ممارسة نشاطاتها :

لا تستطيع النقابات القيام بالدور الذي انيط بها اذا لم تتوفر لها
المناخ الملائم الذي يسمح لها بالتحرك أثناء ممارسة نشاطاتها النقابية
في حرية تامة دون التدخل في شؤونها أو التأثير عليها .

ويتضح من التشريعات العربية في هذا المجال ، أن التشريعات
النافذة في كل من موريتانيا والمغرب وتونس ومصر والصومال واليمن
الديمقراطية وسوريا والعراق والكويت تكفل للنقابات حرية العمل
وممارسة كافة نشاطاتها دون أي تدخل في شؤونها أو التأثير عليها .

ونجد في مجال آخر نوعا من الرقابة والتوجيه يتم بموجب
التشريعات السارية في كل من الجزائر ، السودان ، اليمن العربية
ولبنان يتم على النقابات في هذه الدول ويختلف نوع الرقابة أو
التوجيه من دولة لاخرى حسب ما ورد في تشريعات كل منها .

ففي الجزائر يقوم حزب جبهة التحرير الوطني بتوجيه الاتحاد
وتوضيح الرؤيا (مادة ٥٢ من القانون الاساسي للاتحاد) كما أنه

يمارس رقابة على كافة هيئات الاتحاد (مادة ٥٣ من نفس القانون) .
وفي السودان تقوم الدولة بدعم الحركة النقابية وتوجيهها
(المادة ٧ من قانون نقابات العمال) كما أن من حق الوزير اصدار
لوائح تتعلق بالنشاط النقابي (مادة ٣١ من نفس القانون) .
أما في لبنان فهناك فقرات الزامية يجب تضمينها للنظام الداخلي
للنقابات (المادة الاولى من المرسوم رقم ٧٩٩٣ الصادر في ٣ نيسان
١٩٥٢) أما اذا أخل مجلس النقابة بواجباته أو خرج عن صلاحياته
فيحق للحكومة أن تحله (المادة ١٠٥ من قانون العمل) .
وفي اليمن العربية يجوز لرئيس المصلحة في الوزارة أن يطلب
من النقابة تعديل أحكام نظامها الداخلي (المادة ٥٠ من قانون العمل)
والنقابة هي كغيرها من المؤسسات خاضعة للتفتيش الذي يجريه
شخص يندبه الوزير أو رئيس المصلحة في الوزارة (المادة ١٦١ من
نفس القانون) .

٢ - حرية النقابات في الاجتماع دون الحاجة الى اذن مسبق :

إن الاجتماع النقابي هو حق اساسي من حقوق النقابة باعتباره
أحد وسائل الاتصال المباشر بين القيادة النقابية والعمال . لذلك فان
الاجتماعات النقابية لا بد وأن تكون لها حصانتها بحيث تستطيع
النقابة الدعوة لعقد اجتماعاتها دون الحاجة الى اذن مسبق لعقد هذه
الاجتماعات وتبقى هذه الاجتماعات محتفظة رغم ذلك بطابعها الشرعي
والقانوني .

وبالاطلاع على التشريعات العربية النافذة في هذا المجال ، يتضح
أنها لم تنص صراحة على حرية النقابات في الاجتماع دون الحاجة
لاذن مسبق ، كما أنها لم تنص على عكس ذلك ، ويفهم من هذه
التشريعات بشكل عام بأنها تكفل حرية الاجتماع دون أن توضح إن

كان على النقابة أن تحصل على اذن مسبق أولا حتى يمكن اعتبار الاجتماع الذي دعت اليه اجتماعا قانونيا .

٣ - حق النقابات في المفاوضة الجماعية :

أصبحت المفاوضات الجماعية هي السمة الاساسية لتنظيم علاقات العمل في هذا العصر الذي شهد قيام القلاع الصناعية الهائلة التي تحركها جيوش جرارة من العمال . ومن الطبيعي أن تكون النقابات هي الجهة الممثلة للعمال في المفاوضات الجماعية مع أصحاب العمل ومن حقها أن تبرم معهم عقود العمل المشتركة وتنظم اجراءاتها وتحدد نطاقها وتضبط آثارها .

وباستقراء التشريعات العربية النافذة نجد بأنها جميعا تكفل حق النقابات في المفاوضة الجماعية مع أصحاب العمل و ابرام عقود العمل المشتركة معهم غير أن هذه الكفالة التشريعية تتراوح من دولة لأخرى من حيث النص صراحة على هذا الحق والنص عليه ضمنا .

فالتشريعات النافذة في كل من مصر والصومال والاردن وسوريا تنص صراحة على حق النقابات في المفاوضة الجماعية مع أصحاب العمل في حين أن التشريعات في باقي الدول العربية تنص ضمنا على هذا الحق في اطر مختلفة وحسب الاوضاع التشريعية في كل دولة من هذه الدول .

٤ - حق العمال في الاضراب :

حين تتعرض مصالح العمال للخطر فيكون من حقهم الدفاع عنها بشتى الوسائل والطرق ، وتختلف طرق وأساليب الدفاع من حالة الى حالة ، غير أن العمال في بعض الاحيان يجدون أنفسهم مضطرين الى استخدام آخر وسيلة لديهم وهي الاضراب . وتختلف النظرة الى

الاضراب العمالي كوسيلة من وسائل الضغط من دولة لاخرى بحسب التشريعات السارية في كل دولة •

فبعض الدول تعتبر أن حق الاضراب هو حق مشروع من حقوق العمال ويعتبر خطوة شرعية حين تدعو اليه النقابة بعد استنفاد كافة الطرق التفاوضية والاجراءات الادارية وبعض الدول تراه خطوة غير قانونية حيث أنها لم تعط للعمال هذا الحق في تشريعاتها •

فالتشريعات النافذة في كل من موريتانيا والجزائر وتونس والصومال واليمن الديمقراطية والاردن والعراق اعتبرت أن الاضراب هو حق من حقوق العمال بعد استنفاد كافة الطرق التفاوضية القانونية وإن كانت هذه التشريعات لم تتفق فيما بينها على مفاهيم استنفاد طرق التفاوض القانونية •

في حين أن تشريعات كل من مصر والسودان واليمن العربية ولبنان وسورية والكويت فانها لم تعط العمال حق الاضراب وأحالت مسألة حل الخلافات التي قد تنشأ بين العمال وأصحاب العمل الى أسلوب التفاوض المباشر واذا عجز هذا الاسلوب عن ايجاد حلول مناسبة يحال الموضوع الى طرف ثالث يكون على شكل هيئة توظيفية وعند فشله يتحول الموضوع الى هيئة تحكيمية تصدر عنها قرارات تكون موجبة التنفيذ •

٥ - النشاط المالي للنقابة :

لا يستكمل استقلال العمل النقابي إلا باستقلاله المالي ، حيث يكون من حق النقابة أن تمتلك الاموال المنقولة وغير المنقولة وأن تكون سيدها نفسها أثناء ممارستها لنشاطها المالي طالما أن ذلك النشاط يأتي لخدمة أهدافها التي تسعى الى تحقيقها •

وتختلف التشريعات العربية في تفسير استقلالية النشاط المالي

للنقابة من دولة لاخرى ففي حين نجد أن التشريعات النافذة في كل من موريتانيا ، المغرب ، تونس ، مصر ، الصومال ، اليمن الديمقراطية ، الاردن وسوريا تكفل للنقابة استقلالها المالي في الاطار الذي قدمنا له أعلاه ، فإن التشريعات في كل من الجزائر ، اليمن العربية ، لبنان والكويت تؤكد على حق النقابات في التملك الا أنها تضع بعض الشروط عليها أثناء ممارستها لنشاطها المالي ، مما يسلبها في الواقع حقها في السيادة على نشاطها في هذا المجال .

يتبين لنا مما سبق أن أغلب التشريعات العربية قد نصت على حق العمال في تكوين المنظمات النقابية التي تضمهم وتدافع عن حقوقهم ومصالحهم كما كفلت هذه التشريعات للنقابات حرية العمل وممارسة نشاطاتها النقابية وكذلك كفلت للعامل حق الانتماء للنقابة وممارسة نشاطاته النقابية في حرية تامة ودون تأثير من الخارج عليه بالتهديد أو الضغط وعلى الرغم من هذه المناحي الايجابية ، إلا أن العمل النقابي يبقى جزءا من الهموم السياسية العربية ، فحرية العمل النقابي هي بالنتيجة جزء من الحريات العامة في الوطن العربي ولا شك بأن أزمة الحريات العامة لها انعكاس مباشر على حرية العمل النقابي .

وقد تناول السيد مدير عام منظمة العمل العربية هذا الموضوع الحساس في تقريره السنوي الذي قدمه الى الدورة السابعة عشرة لمؤتمر العمل العربي التي انعقدت في الرباط هذا العام حين تعرض لحقوق الانسان وحياته العامة في الوطن العربي عندما أشار في تقريره الى أنه « يتبين لنا أن أغلب الدساتير والمواثيق العربية قد نصت على احترام حقوق الانسان العربي وحياته الاساسية ، غير أن الحديث عن المساس بحقوق الانسان وحياته الاساسية في أكثر من قطر عربي قد أصبح مع الاسف حالة متكررة .

الجزء الثاني

منظمة العمل العربية ودورها في حماية الحريات النقابية

بعد أن تعرفنا على وضعية الحقوق والحريات النقابية من خلال تشريعات العمل العربية ننتقل الآن للتعرف على دور المنظمة في حماية وتنمية الحقوق والحريات النقابية في الوطن العربي . إن منظمة العمل العربية قد وعّت منذ تأسيسها أهمية هذا الموضوع وتأثيره المباشر على نمط العلاقة بين أطراف الانتاج ، هذه العلاقة التي لا يمكن لها أن تأخذ وضعيتها الصحيحة الا من خلال الحوار المبني على أسس سليمة بين أطراف الانتاج .

وفي تقريره الذي قدمه الى الدورة الثامنة لمؤتمر العمل العربي عام ١٩٧٩ ، وضع مدير عام مكتب العمل العربي رؤية المنظمة للدور الايجابي للحوار بين أطراف الانتاج حين يكون قائما على قاعدة سليمة وذلك حين قال :

« إن الحوار المثمر بين أطراف الانتاج لا يتم بالصدفة ولا يحقق أهدافه بهوى المشاركين فيه أو براعتهم بالمناقشة لاقناع الاطراف الاخرى . إن السبيل الامثل لانجاح الحوار بين أطراف الانتاج هو الحفاظ والتمسك بمقوماته الاساسية . فالحوار المثمر بين أطراف الانتاج أو غيرهم ينبغي أن تتوفر له المقومات الآتية :

- أولا : أن يتم الحوار بين منظمات مشروعة ومعترف بها .
- ثانيا : أن يتم الحوار بين منظمات سليمة التمثيل .
- ثالثا : أن يتم الحوار بين منظمات تتمتع بممارسة حرية التعبير .

وبهذا يكون المدير العام قد أكد على ثلاثة قواعد أساسية تعبّر عن جوهر العمل النقابي الاول حق التنظيم النقابي ومشروعيته والثاني

حق التنظيم النقابي في ممارسة حريته والثالث أهمية تمثيل التنظيم النقابي للعمال تمثيلا صحيحا .

وإذا اعتبرنا هذه القواعد هي الاساس الصحيح لقيام أي عمل نقابي سليم ، فما هو دور منظمة العمل العربية في حماية وتنمية هذه المحاور كتعبير مكثف عن الحقوق والحريات النقابية بمفهومها العام .

وفيما يلي سوف نستعرض الركائز التي تعتمد عليها منظمة العمل العربية لدعم وحماية الحقوق والحريات النقابية وهي تنقسم الى ثلاثة عناوين رئيسية :

أ - قسم الحقوق والحريات النقابية .

ج - اتفاقيات العمل العربية التي تناولت الحقوق والحريات النقابية .

ب - لجنة الحريات النقابية في مكتب العمل العربي .

اولا - قسم الحقوق والحريات النقابية :

يعتبر قسم الحقوق والحريات النقابية هو الجهة الفنية في اطار مكتب العمل العربي المكلف بالقضايا المتعلقة بالحقوق والحريات النقابية ، فمن خلال هذا القسم تتم متابعتها والتعامل معها وذلك من خلال ما أعطي هذا القسم من مهام حدد أهمها كما يلي :

١ - أعداد الدراسات والبحوث واجراء الاستقصاءات والمسوحات ووضع الاستبيانات المتعلقة بالحقوق والحريات النقابية .

٢ - متابعة أوضاع الحقوق والحريات النقابية في الوطن العربي والقيام بالمسح المكتبي بالاطلاع على التشريعات والدراسات والبحوث المتعلقة بهذا المجال .

٣ - اعداد الوثائق المتعلقة باجتماعات لجنة الحريات النقابية والقيام بكافة الاعمال الاجرائية المتعلقة بدورات انعقاد هذه اللجنة .

٤ - اعداد التقارير الدورية للمؤتمر العام بشأن أوضاع الحريات النقابية في الوطن العربي .

٥ - متابعة توصيات لجنة الحريات النقابية بمكتب العمل العربي وقرارات المؤتمر العام بهذا الشأن .

٦ - اتخاذ الاجراءات الاصولية والتنظيمية بشأن الشكاوى والموضوعات المقدمة الى مكتب العمل العربي والمتعلقة بالحقوق والحريات النقابية .

وفي هذا الاطار فقد كان لمنظمة العمل العربية العديد من الانشطة التي قام بها مكتب العمل العربي ومعاهد الثقافة العمالية التابعة للمنظمة ، والتي تأتي جميعها لتعمق الدراسة والبحث في مجال الحقوق والحريات النقابية ، وقد توزعت هذه الانشطة على عدة مجالات والتي كان أهمها :

١ - اعداد البحوث والدراسات :

قام مكتب العمل العربي ومعاهد الثقافة العمالية باعداد مجموعة من البحوث والدراسات المتعلقة بالحقوق والحريات النقابية والتي من أجل اعدادها تمت الاستعانة بما هو متاح من معلومات منشورة أو محدودة النشر وكذلك بالاحصائيات بما فيها في بعض الاحيان الاحصائيات الاسرائيلية نفسها . وتم عند الحاجة استخدام اسلوب الاستبيانات والمسوحات والاستقصاءات للحصول على المعلومات المطلوبة من أجل اعداد هذه البحوث والدراسات والتي كان من أهمها :

أ - منظمة العمل العربية ولجنة الحريات النقابية .

ب - اتفاقيات العمل العربية والدولية المتعلقة بالحقوق والحريات النقابية .

ج - دور منظمة العمل العربية في مجال الحقوق والحريات

النقائية •

د - الوضع النقابي في الوطن العربي ومدى توافقه مع أحكام

الاتفاقية العربية رقم (٨) بشأن الحقوق والحريات

النقائية •

هـ - العمال والعمل النقابي في الاراضي المحتلة •

و - نقابات العمال ومنظمات أصحاب الاعمال في القوانين

العربية •

ز - العمال العرب في الاراضي المحتلة •

هذا اضافة الى العديد من الابحاث المتعلقة بالحقوق والحريات

النقائية التي نشرت في الدوريات الصادرة عن المنظمة مثل مجلة العمل

العربية التي تصدر عن مكتب العمل العربي ومجلة العمل التي تصدر

عن معهد الثقافة العمالية في الجزائر ومجلة دراسات عمالية التي

تصدر عن معهد الثقافة العمالية في بغداد •

كما أن الكثير من الدراسات التي صدرت عن المنظمة تناولت

موضوع الحقوق والحريات النقائية في جانب منها على الاقل الدراسات

التي عنت بانتقال العمال العرب للعمل بين الاقطار العربية والدراسات

المتعلقة بالتأمينات والضمان الاجتماعي والاجازات الدراسية المدفوعة

الاجر وغير ذلك العديد من الدراسات التي تناولت مجالات أخرى •

هذا بالاضافة الى الدورات التي نظمها معهدا الثقافة العمالية

في بغداد والجزائر لتطوير اداء الدارسين ومنهم لكثير من الاطر

النقائية ، وقد شملت هذه الدورات بالاضافة الى ما يتعلق بالحقوق

والحريات النقائية الكثير من الموضوعات المتعلقة بتطوير أوضاع

العمال كالثقافة العمالية والضمان الاجتماعي والتأمينات الاجتماعية

وغيرها •

٢ - الاوضاع النقاية في الدول العربية :

تم اجراء مسح عن الواقع النقايب في سبع عشرة دولة عربية هي :
١ - موريتانيا ، ٢ - المغرب ، ٣ - الجزائر ، ٤ - تونس ،
٥ - السودان ، ٦ - الصومال ، ٧ - جيبوتي ، ٨ - اليمن العربية ،
٩ - اليمن الديمقراطية ، ١٠ - قطر ، ١١ - البحرين ، ١٢ - الاردن ،
١٣ - فلسطين ، ١٤ - لبنان ، ١٥ - سوريا ، ١٦ - العراق ،
١٧ - الكويت .

وقد استخدم هذا المسح في اعداد تقارير قطرية عن الدول
السبع عشرة وتم رفع هذه التقارير الى المؤتمر العام في دوراته
المختلفة .

وفي إطار الاوضاع النقاية في الدول العربية تأتي الاوضاع
النقاية في الاراضي المحتلة التي أولتها المنظمة اهتماما خاصا فتابع
انتهاكات العدو الصهيوني للحقوق والحريات النقاية في الاراضي
العربية المحتلة وهي على اتصال دائم في هذا الاطار مع الاتحاد العام
لعمال فلسطين من جهة ومنظمة العمل الدولية من جهة أخرى .

وفي هذا المجال فقد كان للمنظمة نشاط ملحوظ في المحافل
الدولية ، وخصوصا لدى منظمة العمل الدولية وأثناء مؤتمر العمل
الدولي بالذات . فقد كان لدورها في التنسيق بين الوفود العربية
أثناء مؤتمر العمل الدولي ونشاطها واتصالاتها المستمرة مع وفود الدول
الصديقة أثره المباشر في اتخاذ مؤتمر العمل الدولي لقرار ارسال بعثة
لتقصي الحقائق في فلسطين والاراضي العربية المحتلة ، والتي ذهبت
دوريا لعدة سنوات متتالية لاداء مهمتها في الاراضي المحتلة والتي
كانت في نهاية كل منها ترفع تقريراً عن مهمتها الى مؤتمر العمل الدولي
حيث كشفت هذه التقارير ، بالرغم من تحيزها في بعض الاحيان ،

الانتهاكات التي يقوم بها العدو الصهيوني في الاراضي المحتلة لحقوق
وحريات الشعب العربي هناك •

وفي اطار مؤتمر العمل الدولي أيضا ، فقد درجة المنظمة منذ عدة
سنوات على تنظيم يوم أثناء المؤتمر لدعم قضية فلسطين • وفي هذا
اليوم يتلاقى ممثلوا الدول العربية في المؤتمر مع ممثلي الدول الاجنبية
منها الصديقة ومنها التي ما زالت بحاجة الى اقناع واتصال وتوضيح
رؤية • فتتضافر الجهود في ذلك اليوم ليكون مهرجانا حقيقيا لدعم
القضية الفلسطينية •

٣ - عقد دورات لجنة الحريات النقابية :

يتحمل المكتب مسؤولية الاعداد الفني والاداري لدورات لجنة
الحريات النقابية ومن ثم متابعة توصياتها وقرارات المؤتمر العام
بشأنها • وقد عقدت لجنة الحريات النقابية حتى الآن أربع عشرة
دورة وسوف تعقد دورتها الخامسة عشرة في شهر نوفمبر / تشرين
الثاني المقبل •

وفي اطار مهمتها ، والتي سوف نعرض لها تفصيلا فيما بعد ،
تدارست لجنة الحريات النقابية العديد من الشكاوى وكانت في أحيان
كثيرة تتوصل الى حل يرضي أطراف الشكوى وكانت تتوصل الى
هذه النتيجة من خلال الاتصالات التي تجريها مع المعنيين بموضوع
الشكوى وكانت في بعض الاحيان تشكل لجنة للمساعي الحميدة من
بين أعضائها •

ثانيا - لجنة الحقوق والحريات النقابية :

أشار مدير عام منظمة العمل العربية في بيانه الذي ألقاه أمام
المؤتمر الاستثنائي الاول للمنظمة في شهر سبتمبر / أيلول ١٩٧٢ الى

ضرورة انشاء لجنة للحريات النقابية تتولى متابعة الشؤون النقابية على مستوى الوطن العربي ، وتكون واحدة من الاجهزة النظامية التابعة للمنظمة .

ثم أعد مكتب العمل العربي مشروعا لتكوين لجنة للحريات النقابية عرض على اول اجتماع لمجلس ادارة المنظمة - لجنة المتابعة في ذلك الحين - الذي انعقد خلال شهر يناير / كانون الثاني ١٩٧٣ . وتناول المجلس هذا المشروع بالدراسة ووافق عليه ثم رفعه الى المؤتمر العام في دورته الثانية التي انعقدت بعد ذلك خلال شهر مارس / آذار ١٩٧٣ حيث حصلت موافقة المؤتمر على تكوين اللجنة وتمت تسمية أعضائها الذين تم اختيارهم بالتصويت وهم ثلاثة أعضاء أصليين عن مجلس الادارة يمثلون أطراف الانتاج الثلاثة (حكومات / أصحاب عمل / عمال) وثلاثة أعضاء مناوئين عن المؤتمر ويمثلون ايضا الفرقاء الثلاثة ، وجاء اختيار المدير العام للأعضاء الاصليين الذين له حق تسميتهم لاحقا من بين الشخصيات العربية المعروفة بنزاهتها وحيادها وتجربتها في الدفاع عن حقوق الانسان .

نظام عمل لجنة الحريات النقابية :

وافق مؤتمر العمل العربي في دورته الخامسة المنعقدة في الاسكندرية خلال شهر مارس / آذار ١٩٧٦ على نظام لجنة الحريات النقابية بمكتب العمل العربي ، ويتكون هذا النظام من أربعة أبواب :
١ - تناول الباب الاول منه الاحكام التي تنظم تشكيل لجنة الحريات النقابية من حيث عضويتها ومدة هذه العضوية واختصاصات اللجنة وصلاحيه العضو للنظر في الشكوى .

٢ - وتناول الباب الثاني الاحكام التي تنظم شروط قبول الشكوى من حيث الجهات التي تقبل منها الشكوى وقواعد تقديم

الشكاوى التي يطلب عرضها على اللجنة •

٣ - في حين تناول الباب الثالث الاحكام التي تنظم اجراءات النظر في الشكوى من حيث ولاية النظر في الشكوى ، المساعي الحميدة ، المبادئ والقواعد القانونية الواجبة التطبيق - قرارات اللجنة وتوصياتها - مضابط ومداولات وتقارير اللجنة •

٤ - وخصص الباب الرابع للاحكام العامة التي تناولت في نصوصها : الحالات الخاصة بالشكاوى السابقة على سريان النظام ، اللائحة الداخلية للجنة ، مزايا وحصانات أعضاء اللجنة ومكافآتهم ومصروفاتهم ، سريان النظام وتعديله •

ثم الحق بهذا النظام نموذج طلب تقديم شكوى بشأن الاخلال بالحرريات النقابية •

دور اللجنة ومهامها :

تعمل اللجنة على تنمية وصيانة الحقوق والحرريات النقابية في الوطن العربي وفي سبيل ذلك فانها تقوم بشكل خاص بما يلي :

١ - النظر في الحالات الخاصة بالشكاوى التي يحيلها المدير العام لمكتب العمل العربي الى اللجنة بناء على طلب الجهة الشاكية •

٢ - الاجتماع بصفة لجنة خبراء بكامل هيئتها أو بعض أعضائها بناء على طلب المدير العام لمكتب العمل العربي وذلك لدراسة الاتفاقيات والتوصيات العربية التي تتعلق بالحقوق والحرريات النقابية •

لا شك بأن تكوين لجنة الحرريات النقابية في مكتب العمل العربي يعتبر خطوة ايجابية مهمة لان قضية الحرريات النقابية هي قضية وعي بالدرجة الاولى • وعلى الرغم من الصعوبات التي تواجه اللجنة أثناء تأديتها لمهامها ، سواء من الناحية البيروقراطية أو من الناحية السياسية في بعض الدول ، نجد أن اللجنة تبقى قادرة على اعطاء رؤية

جديدة لكيفية وضع الامور في نصابها وفي مسارها الصحيح وان اللجنة على الرغم من محدودية الامكانيات المتوفرة أمامها قادرة على انجاز الكثير .

دورات اللجنة :

عقدت اللجنة حتى الآن أربع عشرة دورة منذ تكوينها ، تدارست خلالها أوضاع الحريات النقابية في الوطن العربي وساهمت في اعداد الدراسات والوثائق والمشروعات المتعلقة بتطوير التشريعات الخاصة بالحريات النقابية وصولا الى ما تم وضعه من أدوات قانونية عريية وفي مقدمتها الاتفاقية العربية رقم ٨ لعام ١٩٧٧ بشأن الحقوق والحريات النقابية .

كما تدارست اللجنة عددا من الشكاوى المقدمة اليها والمحالة اليها من مدير عام مكتب العمل العربي (الاردن وتونس والمغرب والبحرين واليمن العربية وسوريا) وقد استطاعت اللجنة ، بالتعاون مع الاطراف المعنية بهذه الشكاوى ، أن تحل الكثير من العقبات التي كانت تحول دون إنهاء النزاعات حول هذه الامور في عدد من الدول العربية المعنية .

ولا بد من الاشارة هنا الى أن اللجنة قد ساهمت في حل معظم الشكاوى التي عرضت عليها ولم يبق على جدول أعمالها من الشكاوى العالقة سوى شكوى واحدة سوف تعود لدراستها مجددا في دورتها القادمة وهي الخامسة عشرة التي سوف تعقد في شهر نوفمبر / تشرين الثاني القادم .

ولا بد من الاشارة هنا الى أ حلول الكثير من المشكلات التي كانت عالقة بين الاطراف المعنية ، قد جاءت بعد جهود حقيقية ومكثفة لمدير عام منظمة العمل العربية الذي كانت اللجنة في أغلب الاحيان

تدعوه للتدخل بين أطراف النزاع وبذل مساعيه الحميدة من أجل
التوصل الى الحلول المناسبة التي ترضي كافة الاطراف •
وإذا كانت حدة الامور توصل الخلافات بين أطراف النزاع الى
حد تقديم الشكاوى أمام لجنة الحريات النقابية في مكتب العمل
العربي ، الا أن الكثير من هذه المشاكل كانت تحل قبل تفاقمها وقبل
وصولها الى حد التشاكي ، حيث يسارع المدير العام الى التدخل
وبذل مساعيه الحميدة ، بمجرد أن يقوم أحد الاطراف بابلاغه بنشوء
نزاع بينه وبين طرف ثان •

إن هذه المساعي ، والتي نجحت في معظمها في ايجاد الحلول التي
أرضت أطراف النزاع ، تعزز الثقة بالدور الايجابي للجنة الحريات
النقابية في المكتب ، بل هي ولا شك تؤكد على نجاح منظمة العمل
العربية في القيام بدورها كاطار مناسب لقيام الحوار بين أطراف
الاتاج تحقيقا للسلم الاجتماعي المنشود في الوطن العربي •

ثالثا - اتفاقيات العمل العربية :

بدأت منظمة العمل العربية باعداد اتفاقيات العمل العربية ، منذ
البدایات الاولى للمنظمة حين كانت لم تزل سكرتارية مؤقتة لمجلس
وزراء العمل العرب •

وقد تناولت هذه الاتفاقيات في أغراضها الجوانب المرتبطة
بقضايا العمل والعمال ومن بينها الجوانب المتعلقة بالعمل النقابي
وبالحقوق والحريات النقابية التي تناولتها أكثر من اتفاقية في بعض
موادها الا أن الاتفاقية العربية رقم (٨) لعام ١٩٧٧ بشأن الحقوق
والحريات النقابية جاءت بكاملها لتتناول هذا الموضوع •

وفيما يلي سوف نعرض للاتفاقيات العربية التي تناولت موضوع
الحقوق والحريات النقابية بادئين بالاتفاقية العربية رقم (٨) لعام

• ١٩٧٧

الاتفاقية العربية رقم (٨) لعام ١٩٧٧ بشأن الحقوق والحريات النقابية :

تناولت هذه الاتفاقية قضية الحريات النقابية من خلال ديباجة وثمان وعشرين مادة، تناولت الموضوع منها اثنان وعشرون مادة وخمس مواد كانت اجرائية تتعلق بالتصديق والالتزامات الناشئة عن تنفيذ هذه الاتفاقية .

وقد أكدت ديباجة الاتفاقية بأن الحرية النقابية هي جزء من الحريات العامة التي نصت عليها المواثيق الدولية وداستير العالم وان من حق النقابات العمل على حماية العمال والتفاوض الجماعي باسمهم كجزء من الحقوق الاساسية للحركة النقابية .

وأكدت الاتفاقية على حق العمال بتكوين النقابات بدون اذن مسبق ، وأن تكون اجراءات التكوين مقتصرة على ايداع أوراق تكوين النقابة لدى الجهات المختصة ويكون بعدها مباشرة من حق النقابة ممارسة نشاطاتها في حرية كاملة ودون تدخل في شؤونها أو محاولة التأثير عليها .

وحددت الاتفاقية الاطراف التي لها حق الطعن في صحة تكوين النقابة بالجهة الادارية المختصة والاتحاد العام لنقابات العمال ويختص القضاء وحده بالفصل في هذا الطعن .

وأكدت الاتفاقية على حرية العمال في وضع النظام الاساسي لنقابتهم دون تدخل أو تأثير خارجي وعدم الزامهم بأي لوائح أو أنظمة تتعلق بتنظيم عملهم ، كما أكدت على حقهم في تكوين اتحادات فرعية أو نوعية وحقهم في انشاء اتحاد عام على مستوى البلد يكون من حقه الانضمام الى الاتحادات العمالية العربية والدولية .

وحظرت الاتفاقية وضع قيود على حق النقابة في تملك الاموال الثابتة والمنقولة أو وضع قيود على ممارسة نشاطها المالي طالما كان هذا النشاط في نطاق أهدافها .

وتناولت الاتفاقية كفالة التشريع في كل دولة حق النقابة في الاجتماع دون اذن مسبق وحقها في المفاوضة الجماعية و ابرام عقود العمل المشتركة • وحرية العامل في الانضمام او عدم الانضمام للنقابة وعدم التدخل في ترشيح وانتخابات الاعضاء النقابيين وحرية العامل في ممارسة نشاطه النقابي دون تدخل من أية جهة •

كما أكدت الاتفاقية على حق العمال في الاضراب دفاعا عن مصالحهم الاقتصادية والاجتماعية •

وتناولت الاتفاقية موضوع تفرغ القيادات النقابية وحق هذه القيادات في ممارسة نشاطها النقابي خلال مواعيد العمل وكفالة عدم الضغط على العامل بسبب انتمائه أو ممارسته لنشاطه النقابي ان كان ذلك ينقله من عمله أو بوقفه عن العمل أو فصله من العمل أو أي شكل من اشكال الضرر الاخرى •

وكانت الاتفاقية في البداية قد أكدت على وجوب المساواة بين العمال الوطنيين وزملائهم من العمال العرب الوافدين من حيث الانتماء النقابي والتمتع بكافة الحقوق النقابية •

وأخيرا تعرضت الاتفاقية للجوانب الخاصة بالحل الاختياري للنقابة وعدم جواز وقفها أو حلها الا بموجب حكم قضائي مؤكدة على وجوب شمول تشريعات العمل العربية للاحكام الخاصة بالحقوق والحريات النقابية ، وكلمة أخيرة لا بد منها أن الدول العربية التي صدقت حتى الآن على هذه الاتفاقية هي العراق وفلسطين •

الاتفاقية العربية رقم (١) لعام ١٩٦٦ بشأن مستويات العمل :

عالجت هذه الاتفاقية عدة مواضيع لها علاقة مباشرة بمستويات العمل ومن بين هذه المواضيع القضايا بنقابات العمال وبالحريات

النقابية ، وقد تناولت الاتفاقية هذين الموضوعين من خلال خمس مواد هي :

المادة ٢٧ :

تناولت حق العمال بتكوين نقابات ترعى مصالحهم وتدافع عن حقوقهم وتعمل على تحسين حالتهم المادية والاجتماعية •

المادة ٧٧ :

أكدت على اقتصار اجراءات تكوين النقابة على ايداع أوراق تكوينها لدى السلطة المختصة التي لا يحق لها الاعتراض على اجراءات تكوين النقابة الا في حدود القانون •

المادة ٧٨ :

تناولت وجوب كفالة التشريع في كل دولة على حماية العمال مما يمكن أن يمس حريتهم في تكوين نقابات لهم وممارسة هذه النقابات لمختلف أوجه نشاطها •

المادة ٧٩ :

تعطى الحق للنقابات في تكوين اتحادات فرعية واقليمية واتحاد عام يكون له حق الانضمام للاتحادات العمالية العربية والدولية •

المادة ٨٠ :

أكدت على عدم جواز حل النقابة الا بحكم قضائي أو لاسباب منصوص عليها في أنظمة النقابة السياسية •

وقد صادق حتى الآن على هذه الاتفاقية تسع دول هي الاردن ، السودان ، سوريا ، العراق ، فلسطين ، لبنان ، ليبيا ، مصر والمغرب •

الاتفاقية العربية رقم (٦) لعام ١٩٧٦ بشأن مستويات العمل (معدلة) :

لم تتغير نصوص المواد المتعلقة بالعمل النقابي إلا بمدى التزاميتها

ولكن نصوصها بقيت كما وردت في الاتفاقية العربية رقم (١) التي عرضنا لها أعلاه .

الاتفاقية العربية رقم (١٠) لعام ١٩٧٩ بشأن الاجازة الدراسية المدفوعة الاجر :

تناولت هذه الاتفاقية موضوع العمل النقابي والانشطة المتصلة به ، كجزء من المجالات التي تتعامل هذه الاتفاقية معها كالتدريب المهني ومحو الامية ... الخ وهو ما توضحه المادة الخامسة من الاتفاقية حيث نصت :

يدخل في مجالات الاجازة الدراسية المدفوعة الاجر بصفة خاصة ما يلي :

- أ - التدريب المهني .
- ب - التشقيف النقابي .
- ج - التشقيف المدني والاجتماعي .
- د - محو الامية وتعليم الكبار .

كما أناطت هذه الاتفاقية بنقابات العمال مسؤولية اختيار المرشحين للبعثات في مجال التدريب المهني في إطار الاجازة الدراسية المدفوعة الاجر وهو ما جاء به نص المادة الثانية من الاتفاقية والذي أكد على أن :

يكون اختيار العمال للقيام بالاجازة الدراسية المدفوعة الاجر فيما يختص بالتدريب النقابي من حق منظمات العمال .

الاتفاقية العربية رقم (١١) لعام ١٩٧٩ بشأن المفاوضة الجماعية :

تأتي هذه الاتفاقية من حيث الارتباط بالحقوق والحريات

النقابية مباشرة بعد الاتفاقية العربية رقم (٨) والتي مر ذكرها معنا
أعلاه •

وتتكون هذه الاتفاقية من ثلاث وعشرون مادة منها خمس مواد
اجرائية • وقد جاء في ديباجة الاتفاقية أن المفاوضة الجماعية هي
الوسيلة الفعالة لتنظيم علاقات العمل على أسس عادلة بما يتمشى مع
التطور الاقتصادي والاجتماعي وأن المفاوضة الجماعية قد أصبحت
وسيلة أساسية لتحسين مستويات العمل ورفع مستوى معيشة الايدي
العاملة •

وقد أكدت المادة الاولى من الاتفاقية على أن المفاوضة الجماعية
بجميع أشكالها القانونية هي حق من حقوق النقابات العمالية في أي
قطاع من قطاعات النشاط الاقتصادي •

وقد تناولت المواد الثانية والثالثة والرابعة والخامسة
الاجراءات التنظيمية لعملية المفاوضة الجماعية •

ونصت المادة السادسة من الاتفاقية على أن تجرى المفاوضة
الجماعية بين نقابات العمال وأصحاب الاعمال أو منظماتهم بصورة
مباشرة على مختلف المستويات •

— على مستوى المنشأة تكون المفاوضة الجماعية بين نقابة عمال
(المنشأة أو النقابة العامة في حالة عدم وجود نقابة خاصة بالمنشأة)
وصاحب العمل أو ادارة المنشأة •

— على مستوى النشاط الاقتصادي تكون المفاوضة الجماعية
بين النقابة العامة النوعية ومنظمة أصحاب الاعمال في النشاط
المقابل •

— على المستوى الوطني تكون المفاوضة الجماعية بين الاتحاد
العام لنقابات العمال واتحاد أصحاب الاعمال المختص •

أما المادة السابعة فتناولت كيفية العمل على تدعيم المفاوضات الجماعية من خلال تشجيع أجهزة الثقافة العمالية والعمل على تنمية قدرات مديري المفاوضين ومسؤولي العلاقات الصناعية بها .

في حين أن المواد الثامنة والتاسعة والعاشرية والحادية عشرة تناولت دور الدولة والتشريع في أجهزة التوفيق والتحكيم ومحاضر الصلح .

أما المادة الثانية عشرة من الاتفاقية فتناولت وجوب كفالة التشريع في كل دولة لحق منظمات العمال ومنظمات أصحاب الاعمال في ابرام اتفاقيات العمل الجماعية بدون تدخل من أي جهة كانت .

أما المواد من الثالثة عشرة الى الثامنة عشرة من الاتفاقية فانها تتناول نطاق تطبيق الاتفاقية بحيث تشمل في تطبيقها كافة العمال من ذوي العلاقة كما كفلت حرية الانضمام لاتفاقيات العمل الجماعية لاي طرف معنى وان لم يشارك في ابرامها ، وأشارت الى أن أحكام هذه الاتفاقيات يسري على مختلف القطاعات الاقتصادية والصناعية .

الاتفاقية العربية رقم (١٢) لعام ١٩٨٠ بشأن العمال الزراعيين :

أشارت هذه الاتفاقية الى حق العمال الزراعيين في تكوين منظمات نقابية خاصة بهم كما أجازت تطبيق نظام المفاوضة الجماعية وعقود العمل المشترك في قطاع الزراعة .

كلمة اخيرة :

في ختام هذا اللقاء ، لا بد من التأكيد على أن القاعدة النظرية التي أنشئت منظمة العمل العربية عليها تقوم على مبدأ الحوار بين أطراف الانتاج ، باعتبار أن هذا الحوار اذا أخذ منحاً ايجابياً كان أداة

من الادوات الاساسية في تدعيم وارساء قواعد السلام الاجتماعي •
ومنظمة العمل العربية باعتبارها الاطار الذي يجري فيه حوار
أطراف الانتاج الثلاث العرب كانت وما زالت تسعى لبذل كافة
جهودها وطاقاتها من أجل توسيع وتعميق هذا الحوار بين أطراف
الانتاج بما يساعد على التقليل من النزاعات بين شرائح المجتمع
المختلفة ، وصولا الى جعلها في أضيق الحدود الممكنة وذلك بالاحتكام
الى المنطق والحجة والتعامل بين مختلف الاطراف من أجل فض
المنازعات بالوسائل السلمية تحقيقا للسلام الاجتماعي في الوطن
العربي •

وكما رأينا في متن هذه الورقة ، فلكي ينجح الحوار بين
أطراف الانتاج يجب أن يتم بين منظمات مشروعة ومعترف بها ، وتتمتع
بحق ممارسة حرية التعبير وتكون سليمة التمثيل للذين تعبر عنهم •
وقد أضاف مدير عام منظمة العمل العربية الى هذه القواعد الثلاث
الاساسية قاعدة رابعة وردت في تقريره الاخير تؤكد على ضرورة
« أن تحترم الحكومة القواعي التي تضعها لهذا الحوار ، وأن تحترم
كذلك نتائجها » • وهذه القاعدة الرابعة المستتجة من الواقع اليومي
اليومي للامة العربية تشكل مع القواعد الاخرى الاسس اللازمة
لانجاح أي حوار بين أطراف الانتاج •

ولا بد من القول هنا أن معظم تشريعات العمل العربية تناولت
قضايا الحقوق والحريات النقاية ولكن وضع هذه التشريعات موضع
التطبيق مرهون بسياسة كل دولة وكثيرا ما تم بحث هذه المسألة من
خلال الحلقات الدراسية لتشريعات العمل العربية القطرية التي دأبت
منظمة العمل العربية على عقدها طيلة عشر سنوات بدءا من عام ١٩٧٦
وحتى عام ١٩٨٦ ، وهي عبارة عن لقاء بين أطراف العمل الثلاثة في كل
قطر عربي على حدة ويهدف هذا اللقاء الى الحوار حول تشريعات

العمل النافذة نظريا وتطبيقيا ومن ضمنها الاحكام القانونية الخاصة بالنقابات ، وقد استطاعت المنظمة عقد عشر حلقات في عشر دول عربية (مصر ، الاردن ، العراق ، سوريا ، لبنان ، موريتانيا ، الصومال ، السودان ، تونس ، اليمن العربية) ، وقد أكد مدير عام منظمة العمل العربية على هذه الحقيقة من خلال تقريره الذي رفعه الى الدورة السابعة عشرة لمؤتمر العمل العربي الذي انعقد في الرباط خلال شهر آذار الماضي ، فأشار في تقريره حول الاطار القانوني لنشاط النقابات في بعض الدول : الا أن بعض تشريعات الاقطار العربية تحد من دور هذه التنظيمات الى حد كبير ، وان كانت تسمح رسميا بنشاطها ، وتشريعات أخرى تحرم انشاء عدد كبير من التنظيمات وتكتفي بالسماح بتكوين عدد محدود منها وتحرص دائما على أن تكون هذه التنظيمات مرتبطة بها ، ومن هنا فان هذه التنظيمات في معظمها ، والكلام ما زال لتقرير المدير العام ، تفقد استقلاليتها بالمعنى المالي والقانوني •

وفي مجال آخر فقد لاحظ التقرير في اطار العمل النقابي، ضعف التنظيمات النقابية العمالية العربية بشكل عام ، وعلى المستويين القطري والقومي ، على الرغم من أهمية دور هذه النقابات ، وعلى الرغم من أن هذه التنظيمات القاعدة العريضة من المواطنين العاملين في الوحدات الانتاجية الصناعية والزراعية وهم بحاجة الى التعبير عن مشاكلهم وطموحاتهم ، الا أنهم يفتقرون الى قنوات المشاركة والتعبير •

وفي النهاية لا بد من الاشارة الى أن الجهات الحكومية وغير الحكومية والاقليمية والجهات ذات الطابع القومي كمنظمة العمل العربية مثلا والجهات ذات الطابع الدولي التي تمارس نشاطا في المنطقة العربية ، كل هذه الجهات ، بالإضافة الى كافة الاطراف

العربية المعنية بالعمل النقابي لم تأل جهدا في متابعة ومناقشة موضوع الحقوق والحريات النقابية •

لكن سيبقى دور الحركة النقابية العمالية العربية متأثرا بالتوجهات السياسية في كل قطر عربي ، وبمدى ما يتوفر في هذا البلد ، أو ذاك ، من ديمقراطية حقيقية أو شكلية ، وبحجم المشاركة الشعبية في تسيير الشؤون العامة ، وفي غياب تنظيمات حقيقية تؤمن مشاركة شعبية واسعة ومؤثرة ، وتكفل الحقوق والحريات العامة ستظل النقابات العمالية العربية محدودة الدور ، خافتة الصوت •



الحريات العامة وحقوق الانسان

(مداخلة الاتحاد الدولي لنقابات العمال العرب)

تقديم الاخ اديب مبرو

الامين العام المساعد للاتحاد الدولي
لنقابات العمال العرب

السيد الرئيس

السادة في هيئة الرئاسة

السيدات والسادة رؤساء واعضاء الوفود البرلمانية العربية

الزملاء الامناء العامون والامناء المساعدون وممثلي كافة المنظمات
القومية الشعبية والمختصة .

اسمحوا لي ايها الاخوة الاعزاء أن أحييكم وأن أنقل إليكم
تحيات وتقدير الامانة العامة للاتحاد الدولي لنقابات العمال العرب
والحركة النقابية وملايين العمال في وطننا العربي اللذين يتطلعون الى
نتائج وأعمال ملتقاكم هذا وهم الذين ينتظرون منكم المزيد والمزيد من
العطاءات والانجازات في مجال سن واصدار الانظمة والقوانين
والتشريعات الكفيلة بحماية الحريات العامة وحقوق الانسان وبتطوير
ورعاية الحقوق والمصالح الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لجماهير
العمال والمنتجين على الصعيدين القطري والقومي .

وأعنتهم هذه المناسبة لكي أتقدم بالشكر الجزيل للاخوة في الاتحاد البرلماني العربي وللمجلس النواب التونسي أولا على دعوتنا للحضور والمشاركة واستضافتهم الكريمة ، وثانيا لاجادتهم في اختيار موضوعا هاما وحيويا لهذا الملتقى ألا وهو موضوع الحريات العامة وحقوق الانسان ، وخاصة أنه ينعقد في زمن أو في عقد أصبح الكثير من المحللين السياسيين يسمونه الآن « عقد الديمقراطية » •

وإذا كانت العقود السابقة قد أطلق عليها تسميات متعددة ومختلفة واتصفت بخصائص وسمات رئيسية معينة حيث سميت بعقود الحرب الباردة – الاحلاف – صراع الايديولوجيات الا أن هناك اصرار وشبه اتفاق على أن يسمى هذا العقد بعقد الديمقراطية وبالتالي عقد تسييد الانسان عقد الحقوق والحريات الاساسية •

لقد استمعنا وباهتمام الى المداخلات الغنية التي تحدث فيها الاخوة البرلمانيين والمشاركين ولا شك بأنني تعلمت منها الكثير وقد استمعت بفخر الى استعراضهم للمنجزات والمكاسب الدستورية والتشريعية الواردة في دساتير وتشريعات أقطارهم •

كما استمعت أيضا بتقدير الى استعراض ممثلي منظمات حقوق الانسان والعفو الدولي والمعهد العربي لحقوق الانسان وبقية المنظمات المختصة عن وظائف ومهام وانجازات منظماتهم في مجال حقوق الانسان وهي مبعث فخرنا واعتزازنا •

ولكن يبقى السؤال الاكثر أهمية والذي كنا نتوقع ونطمح في أن ينال قسطا أكبر في مناقشات ومداخلات هذا الملتقى هو : هل هناك أزمة حريات عامة وحقوق انسان في الوطن العربي ؟ وبالتالي وجوب أن نصل من خلال ملتقانا هذا الى توصيف وتحديد الحالة الحقيقية للحريات الاساسية وحقوق الانسان ومدى تمتع مواطننا العربي بهما وممارسته لهما •

والسؤال التالي الذي يطرح نفسه في حال اتفاقنا على أن هناك
أزمة هو : هل الازمة في النصوص والدساتير والاجراءات النازمة
للحريات العامة وحقوق الانسان أم هي في التطبيق ؟

نحن من وجهة نظرنا نعتقد بأنه اذا كانت البشرية وعلى مر
العصور قد عرفت الكثير من النصوص والقيم المتعلقة بحقوق وحرية
وكرامة الانسان بدءا من الحضارات القديمة وقوانين حمورابي ما قبل
آلاف السنين قبل الميلاد ومن ثم تشريعات الديانات السماوية ومبادئ
الثورة الفرنسية قبل مائتي عام والاعلان العالمي لحقوق الانسان قبل
خمسین عام و ٠٠٠ و ٠٠٠ و ٠٠٠ وما يصدر كل يوم عن مؤسساتنا
التشريعية ، أن هذه النصوص والدساتير لا شك بأنها بشكل أو بآخر
وبنسب متفاوتة لت وتلبي نسبيا طموحات الانسان في أن يكون
حرا وسيدا وكریما ، ولكننا نرى من جهة أخرى بأن واقع الحقوق
والحريات يتعلق ويتحدد بعدد من العوامل والشروط كما أنه أيضا
كان وما زال انعكاس لحالة العلاقة والتوازن بين الحكام والمحكومين ،
اذا أن الحالة والمدي اللتان تكون عليهما توازنات القوى بين الحكام
والمحكومين وبالتالي ما بين مؤسسات الحكام ومؤسسات المحكومين
كانت دوما ومازالت هي الاساس في تحديد الحالة الحقيقية لمدي
تمتع الانسان بحقوقه وحرياته أو لمدي قدرته على انتزاع أو المحافظة
على هذه الحقوق والحريات عندما تتعرض لاغتصاب أو لمحاولة
انتهاك واغتصاب •

ومن هذا المنطلق ورغم تقديرنا لاهمية الجانب التشريعي
والدستوري لقضية حقوق الانسان والحريات العامة فاننا نعتقد بأن
هذه القضية لها جوانب موازية مادية وسياسية وتربوية وقيمة لا تقل
أهمية وتأثيرا عن الجانب التشريعي عدا عن كونها تتدخل وتؤثر أساسا
في الجانب التشريعي نفسه •

كما أنه لا بد من الإشارة الى أن هنالك عددا من الامور المتعلقة بالجانب التشريعي ما عدا النصوص منها ما يتعلق بمدى نزاهة واستقلالية وعدالة القضاء ومنها ما يتعلق بمدى حصانة واستقلالية مهنة المحاماة وقدرتها الفاعلة على ضمان توفير فرص الدفاع عن حقوق وحرريات ومصالح المواطنين .

وأسمحوا لي أيها السادة بأنني ومن موقع تمثيلي للحركة النقابية العربية في ملتقاكم البرلماني هذا أن أجذب الانتباه الى الاهتمام أيضا بمسألة الحقوق والحرريات النقابية باعتبارها جزءا لا يتجزأ من الحقوق والحرريات العامة وهي مثلها مثل الحرريات العامة وحقوق الانسان تتعرض في وطننا العربي الى الخرق والانتهاك والمساس في هذا البلد أو ذاك في هذه الفترة الزمنية أو تلك ، كما أن حالة شهر العسل بين السلطات وما بين تمتع مواطنيها ومنظماتهم الشعبية ونقاباتهم بالحقوق والحرريات تكون عادة - ولسوء الخط - حالة مؤقتة ومرحلية تدوم سنة أو سنتين أو أكثر وديسمومتها مرهونه أصلا بأن تبقى المنظمات النقابية والشعبية لا تقول لا عندما لا تريد لها السلطات أن تقول لا ، ولن أذكر أمثلة على كثير من حالات التجريد أو الاضعاف او حل والغاء النقابات المهنية والعمالية والاحزاب في أكثر من بلد عربي ، وما دمننا نتحدث من هذا الموضوع وملتقانا هذا يعقد على أرض تونس الشقيقة فأنني أغتتم هذه المناسبة لأؤكد تقديرنا الكبير للعهد الجديد الذي تعيشه تونس بقيادة السيد رئيس الجمهورية زين العابدين بن علي هذا العهد الذي اجتاز خطوات متقدمة على طريق تفعيل الحياة الديمقراطية النقابية والسياسية ونحن في الحركة النقابية العربية نتلمس ذلك من خلال عودة الاتحاد العام التونسي للشغل الى ممارسة مهامه النقابية والنضالية بعد أن كان قد جمد وصودرت أملاكه وأمواله لفترة زمنية طويلة في العهد السابق

ومن هنا فاننا نطمح من ملتقاكم ومؤسساتكم البرلمانية الكريمة ايلاء الحقوق والحريات النقاية الاهتمام الكافي من حيث صياتها وتطويرها في أقطارنا العربية التي تنص دساتيرها وقوانينها على السماح بممارسة الحقوق والحريات النقاية الا أن مهتكم ومعافاتنا ستكون أصعب وأشد عندما نضطر الى أن نتحدث على أنه مازال عددا من أقطارنا العربية ولن احاول أن اسمي كل منها ولكنها مجمل بلدان الخليج العربي باستثناء الكويت حيث مازالت قوانينها تمنع وتحرم قيام المنظمات النقاية وممارسة الحقوق والحريات النقاية ونحن على أبواب القرن الحادي والعشرين وأملنا في أن يطالب ويناشد ملتقاكم السلطات التشريعية والحكومية في هذه البلدان العربية لان تصدر وتسن أنظمة وقوانين حق العمال في اقامة منظماتهم النقاية التي تعتبر وستكون بتصورنا شكلا من أشكال تمتع الانسان بحقوقه وحرياته واطارا تنظيميا وقانونيا يتيح للانسان العامل المنتج في التعبير والدفاع عن آرائه ومطالبه ومصالحه المشروعة في خدمة قضايا العمل والعمال ورفاه وتطور الانسان والمجتمع بالاضافة لدور النقابات في اقامة وتنظيم علاقة تنسيق وتعاون بين أطراف الانتاج الرئيسية الثلاث (الحكومات - أصحاب العمل - العمال) في خدمة أمتنا العربية وفي مواجهة التحدي القومي من أجل التحرير ومقاومة العدو الصهيوني وغزواته الاستيطانية •

وما دمنا نتحدث عن العدو العنصري الصهيوني فاني اقترح على ملتقاكم الكريم أن ينظم ويرتب وبالتعاون مع الشعب البرلمانية العربية اقامة العديد من اللقاءات البرلمانية والفعاليات الاعلامية والسياسية في ساحات أوروبا وأمريكا اللاتينية وبقية القارات من أجل فضح انتهاكات العدو الصهيوني لحقوق الانسان والاعراف والمواثيق الدولية وممارساته القمعية بحق الانسان العربي في فلسطين في الضفة

وقطاع غزة في الجولان في جنوب لبنان وكافة الاراضي العربية المحتلة *

ذلك لاننا عانينا الامرّين خلال السنوات الماضية في عدد من المحافل الدولية ومن بينها منظمة العمل الدولية في أن نحصل على قرار بادانة سلطات الكيان الصهيوني لانتهاكها حقوق وحرّيات العمال وأصحاب العمل في فلسطين والاراضي العربية المحتلة الا أن تواطؤ وتكاتف القوى الداعمة لهذا الكيان وضغوطهم على الوفود الاخرى كان أقوى من أن نستطيع أن نصدر مثل هذا القرار رغم عدالة وموضوعية الطلب العربي وتعلقه الجوهرى بالحقوق الاساسية للانسان ، فلعل فعالياتكم ولقاءاتكم مع البرلمانيين الاجانب في هذه الساحات من شأنها أن تسهم في كسب المزيد من المناصرين والاصدقاء لقضيتنا العادلة وأن تسهل علينا مثل هذه المهمة في اصدار قرارات ادانة للكيان الصهيوني ودعم نضال شعبنا الفلسطيني وأمتنا العربية من أجل التحرير وأعتقد بأن بين أيدينا وأيديكم العديد من شواهد ودلائل ومستندات القمع والاجراءات التعسفية التي نستطيع أن نوظفها بنجاح في كشف وفضح الهوية العنصرية اللانسانية للصهيونية على اعتبار أنها شكلا من أشكال التمييز العنصري تأكيدا لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة الصادر بهذا الخصوص *

مسألة أخرى تستحق اهتمامكم وجديرة بالمناقشة في ملتقانا هذا وهي مسألة حقوق العديد من جالياتنا وعمالنا العرب المهاجرين والمقيمين في أوروبا الغربية وهي يجب أن تحظى بأهمية خاصة في هذا الظرف بالذات لاننا على أبواب تطبيق ميثاق الوحدة الاوربية الذي صدر ومن المقرر وضعه موضع التنفيذ عشية عام ١٩٩٢ وقد بدأت منذ الآن تصدر الانظمة والصكوك والاجراءات التي تنظم حالة العمالة وتنقل الايدي العاملة في أوروبا الموحدة ، والبدايات الملموسة

تشير الى أنه سيكون لها منعكسات سلبية جدا على حقوق ومصالح العمال العرب المهاجرين وعلى بلدانهم الاصلية ، ونرى من المفيد أن نطرح على ملتقاهم الكريم اقتراحا بإمكانية أن يسعى الاتحاد البرلماني الاوربي لتنظيم لقاءات وايجاد صيغ من أجل أن تضمن قوانين السوق الاوربية وأنظمة أوروبا الموحدة التي ستصدر على ضوء الميثاق ما يحفظ حقوق ومصالح عمالنا العرب المهاجرين الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ويضمن حمايتهم وجالياتنا العربية من ممارسات ومظاهر التمييز العنصري وكراهية الاجانب التي تقترفها بعض القوى المتطرفة المتعصبة في فرنسا وفي أكثر من بلد أوروبي يدعي التحضر والدفاع عن حقوق الانسان •

ومن الجدير بالاشارة بأنه في ظل قصور ما صدر في الميثاق وأنظمة أوروبا الموحدة وخلوها من ضمانات عمل الايدي العاملة العربية المهاجرة والمقيمة داخل بلدان أوروبا والتنقل فيما بينها مقابل فتح أبواب سوق العمل الاوربي أمام العمالة البرتغالية والاسبانية والايطالية وغيرها التي ستدخل بلدانها الوحدة الاوربية ستشكل حالة حصار ومضايقة لعمالنا العرب المهاجرين واستفادتهم من حق العمل وضمانه في بلدان أوروبا العربية التي خدموها وساهموا في ازدهارها الاقتصادي في فترة الستينات والسبعينات والآن يريدون التخلص منهم بأساليب وضغوطات غير انسانية وغير عادلة حيث يصيح فيهم المثل الشعبي القائل « أخذوهم لحم ورموهم عظم » •

وبتصورنا بأن برلمان بلدان المغرب العربي وبعض أقطار المشرق العربي التي لها جاليات كبيرة مطالبة وبالتعاون مع الاتحاد البرلماني العربي والاجهزة الحكومية والمؤسسات القومية المختصة بإيلاء هذا الموضوع الاهمية الكافية والعاجلة كونه متعلق بحقوق الانسان وبالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لقطاع كبير وهام من

شعبنا العربي وقواه المنتجة اضطرت الظروف والصعوبات الحياتية للهجرة والعيش في بلدان الاغتراب وخاصة في ظل عجز أسواق عمل أقطارهم الاصلية وكذا القصور في تنظيم سوق العمل العربي عن استيعابهم وتوفير فرص العمل والعودة للايدي العاملة المهاجرة .

إذا عدنا وتتبعنا حوادث الخرق والمساس بالحقوق والحريات العامة والنقائية في أقطارنا العربية وسبل معالجة ومواجهة ذلك وسرعه وفعالية الدفاع عنها من قبل الجهات والمؤسسات المعنية قطريا لوجدنا بأن مستوى وفعالية المعالجة لم تكونا بالمستوى المطلوب والمتلائم مع سدة وآثار الخرق والانتهاكات .

وذلك راجع باعتقادنا الى جملة من الاسباب الموضوعية والذاتية لسنا في معرض تحديدها وتحليلها في هذه العجالة ولكن بودنا التطرق لاحداها والمتعلقة بأن قصور المؤسسات والجهات المتضررة والمعنية بحقوق الانسان والحريات العامة والنقائية في أي قطر من جراء الاجراءات الحكومية ناجم عن ضعف وخشية هذه المؤسسات وكون بعضها تحت الوصاية واشراف أجهزة الدولة في أقطارها .

ومن هذا المنطلق فاننا نتقدم باقتراح يتضمن السعي من أجل تشكيل مركز عربي للدفاع عن الحقوق والحريات العامة والنقائية على مستوى الوطن العربي يضم اتحاد البرلمانيين العرب وكافة المؤسسات القومية المعنية بحقوق الانسان والحريات وممثلي المنظمات القومية الشعبية وعدد من الشخصيات السياسية الفاعلة والمعروفة بمواقفها القومية والانسانية مهمة هذا المركز استقبال الشكاوى والاهتمام بتتبع ومعالجة قضايا الخرق لحقوق الانسان والحريات العامة والنقائية التي تقوم في هذا البلد أو ذاك مع مراعاة أن تحاول الابتعاد عن نزاعات الانظمة والخلافات السياسية العربية .

إن الجانب الآخر الذي سبق وأن أشرنا إليه ويلعب دورا هاما من

وجهة نظرنا في مجال أن نعرف ونمارس حقوقنا وحرياتنا العامة يتعلق بالقضية التربوية والتعليمية وغرس وتطوير قيم ممارسة المواطنة المسؤولية والوعي وروح العمل الجماعي والمؤسساتي في ذهن انساننا العربي وفي مجتمعاتنا العربية •

إن تطوير ذاتنا واعداد أنفسنا والاسهام في تهيئة واعداد وتطوير أفراد المجتمع لان نكون مواطنين فاعلين متضامنين نعرف حقوقنا وواجباتنا وندرك كيف تمارس الديمقراطية لصالح الانسان والوطن وكيف نفرض احترام وتطبيق حقوق الانسان والحریات العامة والنقاية داخل كافة مؤسساتنا السياسية والبرلمانية والاجتماعية والاقتصاديّة والنقاية بالاضافة الى أن ممارسة الحياة الديمقراطية الداخليه والمشاركة الجماعية في هذه المؤسسات نفسها من شأنه أن يساهم في تطويرها وتقويتها وتفعيلها وبالتالي تمكينها من صيانة وتطوير ممارسة الحقوق والحریات العامة والنقاية والقدرة على الدفاع عنها بالشكل المطلوب والامثل •

نكرر شكرنا وتقديرنا وتمنياتنا بأن يصدر عن ملتقاكم الكريم ما يعبر عن هموم وطموحات الانسان العربي في كل الارض العربية من أجل بلوغه هدف التمتع وممارسة حقوق الانسان والحریات العامة في عقد نشهد فيه من حولنا هبوب رياح المتغيرات السياسية والمحاولات الاصلاحية والتحركات الجماهيرية باتجاه حقوق الانسان وتسييد الانسان الذي هو الاداة والهدف •

وشكرا لحسن اصغائكم

حول الحريات العامة وحقوق الانسان

بقلم الاستاذ حسيب بن عمار

رئيس مجلس ادارة المعهد العربي لحقوق الانسان

بسم الله الرحمن الرحيم

سيدي رئيس مجلس النواب ،

حضرات السادة والسيدات ،

انه ليشرفني أن أتحتم لي هذه الفرصة المباركة للتعريف بالمعهد العربي لحقوق الانسان وبالاهداف التي يرمي اليها ، واني أشكركم جزيل الشكر على مبادرتكم .

لقد أنشئ المعهد العربي لحقوق الانسان بتونس في شهر مارس من السنة الجارية حيث اجتمع ممثلو المنظمات المؤسسة وهي المنظمة العربية لحقوق الانسان واتحاد المحامين العرب والرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الانسان ، اجتمعوا في مؤتمر تأسيسي انعقد يومي ١٣ و ١٤ من الشهر المذكور وتم أثناءه المصادقة على مشروع القانون الاساسي للمعهد وانتخاب هياكله من مجلس ادارة ، ورئيس لهذا المجلس ومكتب تنفيذي .

وقد تفضل سيادة رئيس الجمهورية التونسية باستقبال وفد عن المعهد وتسلم الاعلان القانوني باحداث المعهد وقد أذن بأن تتم المصادقة القانونية بدون تأخير وكان ذلك فعلا باتخاذ وزير الداخلية قرارا في اختصار مدة الاعتراض ممضي بتاريخ ٢٠ مارس ، وقد حرص الرئيس بن علي أن يحمل القرار تاريخ ٢٠ مارس باعتبار هذا اليوم

ذكرى الاعلان عن استقلال تونس • وفي ذلك مغزى واضح يتمثل في
الربط بين كرامة الوطن وكرامة المواطن •

فالمعهد مؤسسة تربوية هدفها البحث والتكوين من أجل نشر
المعرفة والوعي بحقوق الانسان والعمل على احترامها وتعزيزها في
الوطن العربي •

ونعني بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية
والمدينة • والمرجعية في ذلك هي الاعلان العالمي لحقوق الانسان
الذي أقرته الامم المتحدة في ديسمبر من سنة ١٩٨٤ ومختلف المواثيق
ذات الصلة •

واسمحوا لي أن أقول كلمة حول المنظمات المؤسسة الثلاث وان
كنت أعتقد انها معروفة لديكم لنضالاتها في المجال •

والمنظمة العربية لحقوق الانسان أنشأت سنة ١٩٨٣ بقبرص
حيث اجتمع نحو مائة شخصية عربية من المفكرين ورجال السياسة
والصحافة وأساتذة الجامعات في مؤتمر تأسيسي للمنظمة وقد اتخذت
من القاهرة مقرا لها وهي تدافع عن الذين تنتهك حقوقهم وتعمل من
أجل تعزيز هذه الحقوق رغم عدم حصولها بعد على موافقة
السلطات المصرية • وهي تجمع عددا من رابطات الدفاع عن حقوق
الانسان وفروعا داخل الوطن العربي وخارجه • وهي اضافة الى
مساعدتها للحكومات العربية تشارك في عديد الندوات والاجتماعات
وتصدر مطبوعات دورية مختلفة وبالخصوص تقريرا سنويا عن حالة
حقوق الانسان في الوطن العربي تعتمد فيه الالتزام بالموضوعية والحياد
الكامل إزاء أنظمة الحكم •

والجدير بالذكر أن المنظمة العربية لحقوق الانسان تحصلت
هذه السنة على الصفة الاستشارية بالمجلس الاقتصادي والاجتماعي
بالامم المتحدة •

وأما اتحاد المحامين العرب فهو من أكبر وأقدم المنظمات العاملة في الدفاع عن حقوق الانسان . فقد تأسس بدمشق سنة ١٩٤٤ وهو يضم حاليا ٢٢ نقابة وجمعية تشمل أكثر من مائة ألف محام عربي . ويتمتع الاتحاد بالصفة الاستشارية لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة ولدى منظمة اليونسكو وهو عضو مراقب باللجنة الدائمة لحقوق الانسان ولجنة المرأة بجامعة الدول العربية وعضو في منظمات عديدة دولية وافريقية .

وللاتحاد وهيئاته نشاط كثيف داخل الوطن العربي من أجل ارساء حقوق الانسان والحريات الاساسية واستقلال القضاء وسيادة القانون .

والمنظمة المؤسسة الثالثة هي الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الانسان التي تأسست في شهر مارس ١٩٧٧ وقد فرضت نفسها بفضل تمثيليتها ويقتضها النضالية وتمسكها بالموضوعية في مواقفها ، لا تنحاز الا لحقوق الانسان . وقد سبق أن دافعت بدون تردد عن عناصر تابعة للسلطة أو للحزب الحاكم يوم تعرضت لاعتداءات من جهات معارضة . وللرابطة دور نشيط في نشر حركة حقوق الانسان في أقطار المغرب الكبير وكذلك على المستوى الدولي . فهي عضو منخرط بالجامعة الدولية لحقوق الانسان وتحمل فيها مسؤولية نيابة الرئاسة .

عرفت بايجاز بالمنظمات المؤسسة ونشاطها على المستويين العربي والخارجي للفت النظر الى أنها تحظى بمكانة خاصة جعلت مركز حقوق الانسان التابع للأمم المتحدة يبارك مبادراتها بتكوين المعهد ويلبسي الدعوة الى تعيين ممثل له ضمن مجلس الادارة .

هذا ومن جهة أخرى فان اختيار تونس مقرا للمعهد فيه تشريف لها وناتج عن تقدير المؤسسين لما حققته من تقدم في مجال حقوق

الانسان وعن ثقتهم في أن الحكومة التونسية ستقدم الدعم الادبي والمادي للمعهد مع احترام استقلاليته •

ومما استنتجته المنظمات المؤسسة من نضالاتها أن قضية حقوق الانسان في وطننا العربي لا يمكن أن تتقدم الا اذا كانت دساتيرنا وقوانيننا تقر هذه الحقوق بوضوح • وكانت لنا مؤسسات مثلية ومسؤولة تضمن فعلا احترام هذه الحقوق حسب آليات معينة • ويبدو هنا جليا الدور الخطير الذي يعود للبرلمانيين العرب في المجال • والمسؤولية الثقيلة الملقاة على عاتقهم •

لكن الدساتير والقوانين والمؤسسات والآليات ، هي نفسها وان كانت ضرورية ، لا تكفي وحدها • فلا بد كي يصبح المواطن العربي يتمتع بحقوقه الانسانية والحريات الاساسية مثلما هو الشأن في البلاد الديمقراطية ، لا بد أن يشمل الوعي بهذه الحقوق والحريات كل انسان عربي حيثما كان وأن يشمل بالخصوص التنظيمات والمسؤولين الذين يعود لهم السهر على تطبيق حقوق الانسان وحمايتها ، وهي العبرة التي استخلصتها منظمة الامم المتحدة التي شرعت في حملة عالمية للتعريف بحقوق الانسان بعد ما قضت أحقابا متتالية في وضع مختلف الصكوك الخاصة بحقوق الانسان واحداث الهيئات المختصة التي عهدت لها بمتابعة تنفيذ مقرراتها •

فعلى ضوء هذه الاستنتاجات تبين أنه من الضروري أن تنشئ معهدا مختصا يعمل فيه أخصائيون متفرغون تكون مهمتهم كما ذكرت البحث والتكوين ويكون في مساعدة كل المعنيين ، العاملين منهم في الاجهزة الحكومية التعليمية والامنية والسجنية والواضعة للقوانين وكذلك الناشطين في المنظمات غير الحكومية من رابطات الدفاع عن حقوق الانسان وتقابات عمالية ومنظمات نسائية وشبابية وغيرها •

وتتمثل الخطة التي وضعها مجلس ادارة المعهد في :

اولا : احداث مركز للتوثيق والمعلومات به مكتبة مختصة في حقوق الانسان في العالم العربي وبنك للمعطيات والمعلومات يكونان في خدمة الباحثين والاساتذة والطلبة •

ثانيا : القيام بأبحاث ودراسات حول حقوق الانسان في الوطن العربي من بينها دراسات حول انسجام التشريعات العربية مع المواثيق الدولية • ومن المعلوم أن نصف البلاد العربية لم تصادق على المعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية •

ثالثا : تنظيم دورات دراسية وتكوينية ذات طابع علمي وعلمي لفائدة مختلف المعنيين من مسؤولين بالاجهزة الحكومية والجمعيات غير الحكومية •

رابعا : اصدار نشرات واتتاجا سمعيا ومرئيا من شأنه المساعدة على تحقيق أهداف المعهد في نشر الوعي والمعرفة بحقوق الانسان • ويعتمد المعهد لانجاز الخطة التي وضعها على المنظمات المؤسسة وعلى مركز حقوق الانسان التابع للامم المتحدة في الدرجة الاولى وسيتعاون مع جميع الحكومات العربية والمنظمات الدولية والاقليمية الحكومية منها وغير الحكومية داخل الوطن العربي وخارجه وبما لا يمس طبيعته المستقلة عن أي منها •

وقد وجد الى حد الآن التشجيع من رئاسة الجمهورية التونسية ومن الامانة العامة للجامعة العربية ومن سيدة عربية مناضلة هي عضوة بمجلس أمناء المنظمة العربية لحقوق الانسان الدكتور سعاد صباح •

ولا بد من الاشارة الى أن المعهد حريص على الالتزام برسائله التربوية وأن لا يتجاوزها • فليس من شمولاته التدخل في شؤون الانظمة القائمة والحكم لها أو عليها في خصوص احترامها لحقوق

الانسان أو انتهاكها لها • فذلك من مشمولات المنظمات المؤسسة للمعهد وليس من مشمولات المعهد وان الخلط بين الوظيفتين لا يخدم أهدافنا •

ثم نحن حريصون على أن يكون معهدنا معهدا عربيا حقا ينتفع من نشاطه الانسان العربي في كامل أرجاء الوطن • فالنظرة قومية والعمل قومي •

سيدي الرئيس ،

حضرات السادة والسيدات ،

نحن نعلم جميعا أن السبب الاصيلي للاوضاع التي يتخبط فيها الوطن العربي ابتداء من حالة التخلف التي نحن عليها في عديد من الميادين عجزنا على مواكبة حركة التقدم السريع جدا التي يشهدها العالم ، الى الهزيمات السياسية والعسكرية المتتالية ، نعلم أن السبب الاصيلي لذلك يتصل متين الاتصال بحالة حقوق الانسان في ربوعنا • ثم نشاهد ما يعيشه العالم اليوم ، في شرق أوروبا ، كيف عندما يطول غياب الديمقراطية ، ويطول التهاون بحقوق الانسان ، كيف تنفجر الشعوب • إن ذلك ليملي علينا ، كل من موقعه أن نجعل ، قضية حقوق الانسان العربي ، في طليعة اهتماماتنا وأن نتعاون •

واني ختاما أتمنى كامل النجاح لاشغال ملتقاكم الرابع هذا معبرا عن الامل في أن يجد المعهد العربي لحقوق الانسان لدى البرلمانات العربية ولدى اتحادكم الموقر ما يستحقه من تفهم ورعاية وتشجيع ، وانه ليشرفنا أن نقوم بعمل مشترك لما فيه رفعة شأن الانسان العربي ونجاح حركة حقوق الانسان في وطننا •

سيدي الرئيس ،

باسم مجلس ادارة المعهد ، أجدد لكم جزيل الشكر •

والسلام

الملف الرابع للخبرات التشريعية والبرلمانية العربية

تونس ٢٧ - ٢٨ / ١١ / ١٩٨٩

القسم الثاني

حقوق المعاقين

حول حقوق المعوقين

مداخلة السيد محمد محمد سعيد الصاحي

مراقب المجلس الوطني الاتحادي
في دولة الامارات العربية المتحدة

بسم الله الرحمن الرحيم

(وليخشى الذين لو تركوا من خلفهم ذرية ضعافا خافوا عليهم
فليتقوا الله وليقولوا قولاً سديداً) «صدق الله العظيم» - النساء ٩ -

حقوق المعوقين

يقاس التقدم الحضاري لأي مجتمع بما يوفره لأفراده من
الطمأنينة والصحة والمعرفة ومن فرص متكافئة لتأكيد الذات والاعتزاز
بالانتماء وتوفير المتطلبات الضرورية للمشاركة والانتاج .

وقد كانت النظرة الى فئة المعوقين وحتى وقت ليس ببعيد ، ترى
أنه لا أمل يرجى من هذه الفئة ، ولهذا كانت تترك لتعيش على
هامش المجتمع الذي كان يتركهم وشأنهم ، أو يعمل على ابعادهم في
ملاجئ أو مؤسسات خاصة ، يعيشون فيها في جو من الشعور
بالاحباط والانعزالية . وهو ما كان يؤدي بذاته الى خلق مشكلات
نفسية للمعوقين ، بالإضافة الى خلق مشكلات اجتماعية لها خطورتها
على المجتمع ، كالاقدام والتشرد وغيرها .

ومع تطور الفكر الانساني والنظرة الديمقراطية ، وتقدم الابحاث والدراسات الاجتماعية ، بدأت هذه الفئة تأخذ حقها الطبيعي في الرعاية والتوجيه ، والتأهيل لحياة يستطيعون وفق ما لديهم من امكانيات •

كذلك كان الاهتمام بالمعوقين صدى للواقعية الاقتصادية ، فالاموال التي تنفق على الطفل المعوق لا تضيع هدرا ، وانما هي استثمار لهذه الاموال ، في تأهيل وتدريب قوى وطاقات بشرية عاجزة ومعطلة ، وتحويلها الى طاقات قادرة ومنتجة ، تساهم قدر ما أهلت له في عملية الانتاج ، وتصبح مصدرا من مصادر الدخل ، بعد أن كانت عبئا وعالة على غيرها •

ولقد أمكن لهيئة الصحة العالمية أن تحدد - وبصورة تقريبية - عدد المعوقين في العالم بما يقرب من ١٠٪ من سكان العالم وان نسبة التخلف العقلي تصيب حوالي ٣٠٪ من السكان • وجاء في تقرير المؤتمر الدولي لمشكلة المعوقين الذي عقد في ايرلندا عام ١٩٧٩ ، أن من بين هؤلاء مائة مليون طفل على الاقل ، يعيشون في العالم الثالث ، ليس لديهم أي فرصة للاستفادة من برامج خاصة لرعايتهم وتأهيلهم • والاعاقة لا تقتصر على الجانب الجسدي أو العقلي فقط ، بل هناك الجانب الاجتماعي والتسموي ، ومن هذا المنظور فان الاعاقة منغرسه في صميم شبكة العلاقات الاجتماعية والانسانية ويقتضي حلها أو تعديل مؤثراتها السلبية تضافر جميع الجهود الرسمية والاهلية ، المتخصصة والتطوعية لتوفير أفضل الظروف لاستثمار امكانيات المعاقين الخلاقة وتوجيهها نحو الانتاجية والمشاركة باعتبار هذا العمل أحد روافد تنمية القوى البشرية والاجتماعية •

إن مشكلة المعوقين - خاصة الاطفال المعوقين - قد اتخذت حجما مفرزا ، فرض نفسه على مستوى الاهتمام العالمي ، ودخل مع

المشكلات الدولية ساحة الأمم المتحدة • حيث أعلنت الأمم المتحدة عام ١٩٧٩ عاما دوليا للطفل ، ثم خصصت عام ١٩٨١ عاما دوليا للمعوقين •

وفي دولة الامارات العربية المتحدة يولي صاحب السمو الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان وأخوانه أصحاب السمو أعضاء المجلس الاعلى للاتحاد ، رعاية خاصة واهتماما شخسيا بالمعوقين وقضيتهم ، فرغم دعم وجود مسوح شاملة ، ترسم بصورة دقيقة حجم مشكلة المعوقين في الدولة ، فان ذلك لم يكن مانعا من بذل الاهتمامات الخاصة لهذه المشكلة ، سواء على الصعيد التشريعي أو الصعيد التنفيذي •

فعلى الصعيد التشريعي ، أكد الدستور التزام الدولة برعاية الاشخاص العاجزين عن رعاية أنفسهم ، ومساعدتهم وتأهيلهم لصالحهم وصالح المجتمع • كما نصت قوانين الشؤون الاجتماعية على وضع وتقنين برامج التدريب المهني للمعوقين ، بهدف ضمهم للمجتمع ، كما نصت على انشاء المؤسسات ومراكز التأهيل المهني اللازمة لرعاية المعوقين وغيرهم •

ونص قانون الضمان الاجتماعي على استحقاق ذوي العاهات والمصابين بالعجز المرضي مساعدات اجتماعية •

وعلى الصعيد التنفيذي ، يجري معالجة مشكلة المعوقين عبر عدة قنوات رسمية وغير رسمية •

فمن ناحية وزارة العمل والشؤون الاجتماعية ، فقد قامت باعداد مشروع خطة لتأهيل المعوقين بالتعاون مع منظمة اليونسيف ، وهي خطة مرحلية تناولت المرحلة الاولى منها (١٩٨١ - ١٩٨٢) انشاء مركزين لتأهيل المعوقين من الذكور والاناث • ويخدم كل مركز ٥٠٠ حالة من فئات المكفوفين والصم والبكم والمشلولين والمتخلفين عقليا

ومتعددي العاهات ، وتتناول المرحلة الثانية انشاء خمسة مراكز أخرى
بالاضافة الى مركزين للمسنين •

وتهدف مراكز الرعاية والتأهيل الى توفير الرعاية الصحية
والاجتماعية والنفسية والتأهيل التربوي والمهني للمعاق ، واعداده
للمشاركة العملية في الحياة الاجتماعية والانتاج ، ومساعدته على أن
يحقق أكبر قدر من التوافق النفسي والاجتماعي والاستقلال
الاقتصادي مستثمرا طاقاته وقدراته الجسمية والحسية والعقلية •

وفي سبيل تحقيق ذلك يعمل المركز على:

- ١ - تشخيص حالة المعاق للكشف عن استعداداته وقدراته العقلية
والجسمانية لرسم برامج الرعاية والتوجيه التربوي والمهني
لتنمية تلك القدرات والاستفادة منها الى أي حد ممكن •
- ٢ - تدريب المعاق على اكتساب المهارات الاكاديمية الاساسية من
قراءة وكتابة وحساب عن طريق برنامج تعليمي يتكيف مع
مظاهر الاعاقة وآثارها على قدرات الفرد التحصيلية •
- ٣ - تنمية الوعي الصحي واكتساب العادات الصحية السليمة عن
طريق برنامج متكامل للتربية الصحية والوقاية من الامراض
والحوادث •
- ٤ - تحقيق التكيف والاستقلال الذاتي وتنمية الشعور بالقيمة
الذاتية والتوافق النفسي عن طريق برنامج متكامل للارشاد
والتوجيه والصحة النفسية •
- ٥ - تحقيق التوافق الاجتماعي وتنمية وتشجيع ميول الفرد للتعامل
مع الآخرين عن طريق المشاركة في أوجه النشاط الاجتماعي
والمواقف والخبرات الاجتماعية المناسبة •
- ٦ - تنمية الاحساس وتدريب الفرد ليكون عضوا فاعلا في الاسرة

والمجتمع عن طريق برنامج ثقافي يؤكد أهمية الأسرة ومقوماتها ويعتمد على المشاركة والمساهمة في المواقف الوطنية والدينية والاعتماد على النفس الى أقصى حد ممكن ، والتغلب على ما يترتب على الاعاقة من مظاهر الاعتماد على الآخرين جسديا وعاطفيا .

٧ - تنمية وتشجيع مجموعة الميول والهوايات لدى المعاقين بما يساعد على إثراء حياتهم ويشغل أوقات فراغهم ، عن طريق برنامج للنشاط الترفيهي والترويحي والاجتماعي ، يكون غنيا بالمواقف الثقافية والفنية والرياضية التي تساعد على تنمية القدرات والاندماج الاجتماعي .

٨ - الاعداد والتدريب المهني ، لاكتساب المهارات المهنية التي تمكن الفرد من الالتحاق بوظيفة أو ممارسة عمل مناسب ، وتحقيق قدر مناسب من الاستقلال الاقتصادي ، والتوافق المهني عن طريق برنامج للتوجيه والاعداد والتدريب المهني ، يتناسب مع قدرات وميول الفرد من ناحية ومع احتياجات سوق العمل من ناحية أخرى ، وفي إطار القيم الاجتماعية السائدة .

٩ - العمل مع الجهات المعنية على سن التشريعات التي تحمي حقوق المعاقين في العمل وممارسة الانشطة المختلفة . كذلك التدخل لدى الجهات المعنية بالتخطيط المدني ليعتبروا في اعتبارهم تسهيل حركة المعاقين في المرافق العامة ، ومتابعة تأمين وظائف لهم في المؤسسات والمرافق الاهلية و الرسمية .

١٠ - العمل على انشاء وتشجيع الجمعيات التعاونية والانتاجية للمعاقين ، واقامة المعارض والندوات التي تبرز نشاطهم ومشاركتهم المهنية والفكرية والفنية ، ونشر الدراسات التي تساعد على تعميق الوعي بأسباب الاعاقة وطرق مكافحتها

والوقاية منها ، كذلك انشاء وتشجيع الجمعيات والنوادي الثقافية والاجتماعية والرياضية الخاصة بالمعاقين وتشجيعهم على المشاركة في إدارتها •

ومن ناحية وزارة التربية والتعليم ، فقد قامت بإجراء مسح شامل في مدارس الدولة ، لتحديد حجم مشكلة الاعاقة وفئاتها ، وأنشأت في ضوء هذا المسح أكثر من عشرين فصلا من الفصول الخاصة في نطاق المدارس العادية ، وذلك لتوفير البرامج التأهيلية المركزة ، دون عزلهم عن بيئتهم الطبيعية واندماجهم مع زملائهم العاديين •

ولقد حظيت الرعاية الصحية للمعاقين باهتمام كبير من قبل دولة الامارات العربية المتحدة ، إذ قامت وزارة الصحة بتخصيص مراكز صحية خاصة بالمستشفيات العاملة بالدولة وحرصت على تقديم كافة الخدمات الوقائية والعلاجية من أجل رعاية وتأهيل المعاقين صحيا ومهنيا حتى يكونوا أفرادا أصحاء أقوياء يشاركون بقية أفراد المجتمع في كافة نشاطات الحياة •

وبالإضافة الى هذا النشاط الحكومي ، قامت منظمة الاسرة العربية وهي هيئة أقليمية غير حكومية ، بانشاء مركز للمعوقين من الاطفال (٦ - ١٤ سنة) من الجنسين من دول الخليج ممن يعانون من التخلف العقلي أو من الصم والبكم • كما قامت بتجربة لتأهيل الشباب ٨١ سنة فأكثر من الصم والبكم • وهذا المركز يمثل المرحلة الاولى في مخطط لمشروع اقليمي لمنظمة الخليج ، تستهدف في مرحلة لاحقة انشاء مدينة تضم مراكز لتأهيل المعوقين من أبناء الخليج من الفئات المختلفة • بالإضافة الى مراكز تدريب للعاملين في هذا المجال : ومركز بحوث ومعهد للمسنين •

ورغم حداثة الاهتمام بفئات المعوقين في منطقتنا ، فاننا نستطيع

أن نقول أننا بدأنا بداية مشجعة ، تحقق فيها انجازات ذات أثر محسوس • وسوف نواصل التقدم مرحلة بعد أخرى ، حتى يمكننا استيعاب كل المعوقين داخل برامج رعاية تأهيلية ، تنتزعهم من حياة الاعاقة والقنوط التي يعيشونها ، لتعيدهم الى الحياة الطبيعية العاملة داخل مجتمعاتهم •



حقوق المعاقين

مداخلة السيد محمد اسكندر

عضو مجلس النواب التونسي

حضرات الزملاء النواب حضرات السيدات والسادة ،

قال وهو أحسن القائلين : في صورة الحجرات :

« انما المؤمنون أخوة » وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم :
« مثل المؤمنين في توادهم وتراحمهم وتعاطفهم مثل الجسد ، اذا اشتكى
منه عضو تداعى له سائر الجسد بالسهر والحمى » •

هكذا بني الاسلام على التحاب والتآخي ومبدأ المؤازرة وما
القانون الوضعي في بلاد مسلمة مثل البلاد التونسية الا امتداد
للقانون الشرعي الالهي ولا نجد فروقا جوهرية في التوجهات العامة
التي جاء بها الاسلام لصالح المعاقين او بالاحرى المعوقين •

فقد أكد القرآن الكريم المرار العديدة وفي صور عديدة على
أن البشرية وحدة مترابطة مستترجة الاجزاء لا فرق بين الكامل والمعوق ،
بين العاقل والسفيه ، بين المبصر والبصير حتى يشعر كل منهم بنعم
الله عليه « قل هو الذي أنشأكم وجعل لكم السمع والابصار والافئدة
قليلا ما تشكرون » صدق الله العظيم (سورة الملك) •

ولم يفرق الاسلام بين حقه في الحياة وحقه في الكرامة وحقه في

التعليم وحقه في الحرية وحقه في العمل وحقه في المشاركة في بناء المجتمع المتكامل ومن هنا يتحتم علينا الاحاطة بالمعوق واعانته على اكتساب المواهب الضرورية لتمكينه من الاندماج في الحياة حتى يتمكن من العيش ولا يمكنه العيش ان لم يحظى برعاية خاصة •

المعوق لا يرضى بالشفقة والاحسان بل يطالب بحقوقه كإنسان والكرامة حق لكل إنسان أقرها القرآن الكريم في قوله : « ولقد كرمنا بني آدم وحملناهم في البر والبحر ورزقناهم من الطيبات وفضلناهم على كثير ممن خلقنا تفضيلا » صدق الله العظيم (سورة الاسراء) فالمعوق يجد في الكرامة التي جاء بها الاسلام كل ما يعينه على الخروج من التخلف ويعينه على الاندماج في المجتمع • ولا يجوز للمسلم أن ينال من كرامة أخيه المسلم لعاقة جسمانية أو عقلية فيسخر منه أو يمسه أو يجرح مشاعره أو يحتقره فقال صلى الله عليه وسلم : « بحسب امرئ من الشر أن يحقر أخاه المسلم » •

فالكرامة هي الحرية والعصمة والصيانة والحصانة للمعوق وتصونه من أن يهون على أخوانه في الانسانية والدين • ومن حقه في الكرامة أن يتمتع بحقه في طلب العلم الذي جعله الاسلام فريضة على كل مسلم ومسلمة بما في ذلك المعوق ، وهو أحسن وأسلم طريقة للاخذ بيده ولذا وجب علينا تركيز دور الحضانة ورياض الاطفال والمدارس وحتى الكليات المختصة حسب نوعية الاعاقة •

والله نحمد على تواجد مثل هذه المؤسسات ببلادنا وإن كنا نطمح الى المزيد في عددها والمزيد من تعصيرها وملائمتها مع العلوم الحديثة •

فشيئنا دور الحضانة لكل نوع من الاعاقة وأدماجنا ذوي الاعاقات الحركية في المدارس العادية والكليات كلما أمكن ذلك حتى أصبح من بينهم المحامي والقاضي والطبيب والكاتب والمفكر والعالم

إلا أن المجهود - والحق يقال - انحصر في العاصمة والمدن الكبرى نظرا للتكاليف الباهظة التي يتطلبها المشروع الحضاري .

وطبق المشرع التونسي تعاليم الدين الاسلامي الحنيف وأخذ بيد المعوق وكرمه وعمل على ادماجه في المجتمع واعادة ادماجه المهني حتى يضمن له حياة عادية لائقة ، فكان المكفوفين أول من حظي برعاية المشرع في القانون عدد ٥ لسنة ١٩٦٨ . ولكن أهم قانون شمل جميع المعوقين وعمل على النهوض بهم وحمايتهم هو بلا منازع القانون عدد ٤٦ لسنة ١٩٨١ المؤرخ في ٢٩ ماي ١٩٨١ .

ونص هذا القانون في فصله الاول على أن « الوقاية من الاعاقة والكشف عن المعاقين ومعالجتهم وتربيتهم وتكوينهم المهني وتشغيلهم وادماجهم الاجتماعي والاقتصادي مسؤولية قومية » .

وبهذه العبارات البسيطة حدد المشرع فلسفة هذا القانون فعبّر عن مشاغل الامة فيما يخص الوقاية من الاعاقة بتكثيف الطب الوقائي وخاصة طب الاطفال والتلاقيح وطب العيون والوقاية من حوادث الشغل وحوادث الطرقات ومعالجتها في الابان ان وقعت كما أنه يؤكد على مسؤولية الجميع من تربية وتكوين مهني وتشغيل قصد ادماج هؤلاء المعوقين في الدورة الاقتصادية والاجتماعية وصيانة كرامتهم بتجنيبهم مد اليد وطلب المساعدات الاجتماعية كلما أمكن ذلك .

وبعد التعريف بالمعوق أقر له المشروع الحق في بطاقة خاصة حاملة للملاحظة « أولوية » تخول له الاتفاق بالعديد من الامتيازات أهمها :

- أولوية الدخول لمكاتب وشبائيك الادارة والمصالح العمومية .
- الركوب في كل وسائل النقل العمومي في أماكن مخصصة بصورة مجانية أو بتعريفه منخفضة .

- النقل المجاني لآلات التنقل الخاصة به .
- أولوية الدخول الى أماكن الترفيه والتسلية .
- كما يحظى الشخص المصاحب بصفة مستمرة للمعوق بنفس حق الاولوية .
- وجوب تجهيز البناات المدنية المفتوحة للعموم بممر سهل ومناسب لتنقل المعوقين .

وأعطى الفصل السادس وتابعيه الحق للمعوقين في التمتع بالتربية وإعادة التربية والتكوين المهني الملائم ونظم المراكز التربوية لمرحلة ما قبل الدراسة والمرحلة الابتدائية والثانوية والعالية المختصة .

ثم أقر المشرع أن التكوين المهني للمعوقين يؤدي الى تمكينهم من مباشرة نشاط اقتصادي يسمح لهم باستعمال معلوماتهم ومؤهلاتهم المهنية التي حصلوا عليها في المدارس العالية أو المراكز الخاصة بهم .

كما أكد على أنه لا يمكن أن تكون الاعاقة سببا في حرمان مواطن من الحصول على شغل في القطاع العام أو الخاص اذا توفرت لديه المؤهلات اللازمة للقيام به .

ثم أنه يقع اقرار ورشات محمية لفائدة المعوقين الذين لم يتسنى لهم الاندماج في الدورة العادية للتشغيل .

وأقر المشرع أن تفقات العلاج والتداوي والاجهزة التعويضية ومصاريف إعادة التأهيل التي تستلزمها حالة المعوق تحمل على مؤسسات الضمان الاجتماعي أو صندوق التضامن الاجتماعي .

كما أنه لكل مضمون اجتماعي في كفالاته معاق بلا شغل الحق في الانتفاع بالمنح العائلية بعنوان أطفاله المعوقين مهما كان سنهم .

هكذا حضرات الزملاء والزميلات جعل المشرع الاعاقة والمعوقين مسؤولية قومية تلقى على عاتق المجموعة والأسرة والدولة وهياكلها .

وفي ٢٣ جوان ١٩٨١ أقرّ أمر صادر عن وزير التخطيط والمالية السيارات السياحية المعدة خصيصا لاستعمال المعوقين جسديا من معلوم القمارق عند التوريد .

وتجسيما للقانون عدد ٤٦ لسنة ١٩٨١ في إطار العناية الخاصة بالمعوقين بعد تحول السابع من نوفمبر ١٩٨٧ أصدرت البلاد التونسية مجموعة أخرى من القوانين والاورام لفائدة المعاقين وأهمها :

القانون عدد ٥٢ بتاريخ ١٤ مارس ١٩٨٩ الذي يلزم المؤسسات العامة والخاصة التي تشغل أكثر من ١٠٠ عامل على توفير مواطن شغل للمعوقين .

كما أن هذا القانون ينص على تكوين لجان جهوية لاحصاء المعوقين وتمكينهم من بطاقات المعوقين .

وبموجب القانون عدد ٧١ المؤرخ في ٢٧ جوان ١٩٨٨ تتمتع الامهات اللواتي لهن ابن معوق بالانتفاع بالتقاعد النسبي والفوري بعد خمسة عشر سنة من المباشرة .

كما أن قانون المالية عدد ١٤٥ لسنة ١٩٨٨ المؤرخ في ٣١-١٢-١٩٨٨ يخص أداء على المواد المحتكرة من طرف الدولة وآخر على المعاليم البريدية الى جانب تخصيص ٢٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠ من الدنانير من الخزينة لفائدة برنامج النهوض بالمعوقين .

ثم أن مجلس النواب صادق في القانون عدد ٨٩ المؤرخ في ٢٢ فيفري ١٩٨٩ على الاتفاقية الدولية عدد ١٥٩ التي تعنى بتكوين وتشغيل المعوقين .

وأنشأ الامر عدد ٢٠٥١ لسنة ١٩٨٨ المؤرخ في ٢٢ ديسمبر ١٩٨٨ المجلس الاعلى للمعوقين الذي يضم كل طاقات جمعيات المعوقين

الى جانب دوايب الدولة التي تعنى بالمعوقين بمعية وزارة الشؤون الاجتماعية مثل وزارة الصحة العمومية ووزارة الطفولة والشباب ووزارة التربية والتعليم العالي والبحث العلمي ووزارة النقل ووزارة التجهيز ووزارة الثقافة ووزارة المالية •

وبعناية خاصة من السيد رئيس الجمهورية ورئيس التجمع الدستوري الديمقراطي ومن بعض أعضاء مجلس النواب تدرس حاليا الدوائر المختصة مجموعة من القوانين والاوامر الاخرى لفائدة المعوقين وعائلاتهم •

حضرات الزملاء ، أيها السيدات والسادة ،

الاعاقة خطر مشاع يحرق حول كل منا ويحرق حول أفراد أسرتنا وحول بني جنسنا وجب علينا التفتن لها بتدعيم الوقاية منها والتصدي الى انعكاساتها •

وما احداث الجمعيات التي تعنى بالمعوقين واحداث كتابة دولية مختصة في شؤونهم الا افاقة للضمير الجماعي ببلادنا •

اقد كان الامل في الحياة للمعوق قصيرا جدا وبفضل التقدم الكبير في الطب وبفضل هذه اليقظة الجماعية والتطوع لخدمة الغير أمكن لذوي الاعاقات الكبيرة الذين كانوا يموتون مبكرا أن يصبحوا كهولا وحتى - ولما لا مثلما هو معهود في البلاد المتقدمة - شيوخا •

ونحن باسلامنا وبعوائدنا وتقاليدينا أولى بالرحمة وأولى بمحبة بني جنسنا وبمحبة البشرية جمعاء وقد أثار الاسلام في نفوسنا الرحمة والحنان ويقول الله تعالى (سورة البلد) « وتواصوا بالصبر وتواصوا بالرحمة » وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم « من لا يرحم

لا يرحم» وقال : « من كان في حاجة أخيه كان الله في حاجته ومن فرج عن مسلم كربة فرج الله عنه بها كربة من كرب يوم القيامة ومن ستر مسلما ستره الله يوم القيامة » •

صدق الله العظيم وصدق رسوله الكريم والسلام عليكم
ورحمة الله وبركاته •



مذكرة الشعبة البرلمانية السورية حول حقوق المعوقين

قدمها السيد هلال السعودي
نائب رئيس لجنة الزراعة والري
في مجلس الشعب السوري

أيها الاخوة الاعزاء ،

المعاق ، انسان ، فرضت عليه الظروف أن يفقد الحركة في بعض قدراته ، كما باقي الناس .

والحياة والانسانية مليئة بالمعاقين الذين ولدوا هكذا ، أو تعرضوا لحادث أو مرض ... فعندنا الاعمى ، والاطرش ، والآخرس والمشلول في أطرافه ، والمقطوع الارجل أو الايدي ، وعندنا المعاقون في عقولهم جزئيا أو كليا ...

ومادام اننا نعالج في هذا اللقاء ، حقوقهم وحررياتهم فلا بد أن يكون في أذهاننا منطلق للبحث ، هو أنهم جزء من الحياة الانسانية وأن أوضاعهم الجذبة لا تشطب انسانيته ولا تلغيها .

فاذا كانت الاديان السماوية قد أوصت باليتيم ذلك لانه حرم من رعاية الابوين وترك وحيدا لمواجهة الحياة ويحتاج لمساعدة الناس ، والدين الاسلامي الحنيف وعد من كفل اليتيم بالجنة ، وأن ما ينطبق

على اليتيم ينطبق على كل المعوقين لانهم فقدوا بدورهم قدرتهم الذاتية على العمل والرؤية ، والحركة ، ويحتاجون للمساعدة أيضا كما هو حكم الطفل اليتيم •

هذا من ناحية دينية وأخلاقية ، ولكن لهؤلاء أيضا حقوق أساسية تستمد جذورها من كونهم أفراد في مجتمع متضامن ترى هل تترك أمة جنودها المصابين في ميادين القتال دون معونة أو مساعدة ؟ وما الفرق في الالتزام الرسمي بين مواطن معقد لاسباب مختلفة وبين جندي معاق باصابة ما ؟

كلاهما يملك حقا بمواجهة المجتمع فرضه مفهوم المجتمع الحديث بأنه مجتمع متضامن ضد كل اعتداء ، وضد كل حالة جوع ، وضد كل حالة مرض

وحق المعاق تجاه المجتمع ليس محدودا بالمعونة المادية فهناك حقوق معنوية ، بعض جوانبها تتعلق بالاخلاق وبعضها تفرضه القوانين . فازدراء المعاق أو اهاتته أو النظر الى عاهته أو حالته نظرة فوقية لا تتنافى مع الآداب العامة وتشكل انتهاكا للحياة الانسانية والمواطنة •

أما الحريات العامة للمعوقين فهي استحقاق ناشيء عن المواطنة ولا يجوز تحديدها إلا وفق الشروط التي تفرض على الاضماء • والتمييز في مجال الحريات بين معاق وصحيح لا يمثل سياسة عاقلة ، خاصة اذا كان المعاق يملك عقلا يفكر ، بغض النظر عن فقدان النظر ، أو الحركة ، أو السمع ، أو القدرة على الكلام

أبو الغلاء المعري كان فاقد البصر ولكن بصيرته خلده في التاريخ كأعظم شاعر وفيلسوف ، وفي بلاد العالم مقعدون وصلوا الى أعلى المراكز السياسية وأداروا بلادهم بحكمة وهم على كراسي المقعدين ••

وطه حسين كان من خيرة وزراء المعارف في مصر وهو أعمى ***
لذلك فإن أي حجب للحقوق الانسانية للمعوقين وتحت أي تسمية
أو تبرير يشل اعتداء على حياتهم الانسانية ويجب أن لا يرد في أي من
القوانين أو التشريعات ما يمنع استخدامهم بسبب عاهاتهم ، وانما
يجب أن يعطوا الافضلية بالعمل كل حسب امكاناته في المجال الذي
يمكن أن ينتج فيه ، وأ يخصص لهم ما يؤمن معيشتهم اذا لم يكونوا
قادرين أبدا على أي عمل ***

وأخيرا ، فإن ندوة موسعة عن حقوق المعوقين وحياتهم الاساسية
في الوطن العربي تقودنا حتما الى ضرورة أفضل هي الحريات الاساسية
بشكل عام للاصماء ***

فالمشكلة لا يمكن أن تتجزأ ، وقد تقع في السخف اذا كنا نبحث
في حقوق المعوقين الاساسية ومجتمعاتنا العربية تفتقد الى الحقوق
الاساسية للاصماء ***

فلنكني يكون للمعوقين حقوق أساسية وحريات عامة يجب أن
يكون في مجتمعهم حقوق وحريات عامة لكل الناس •

مثل هذا الوضع الديمقراطي والحر حين يسود في أي بلد يقودنا
الى امتحان أخلاقي وديمقراطي يؤدي فعلا الى تبيد كل المظالم عن
المعوقين والمعذيين والفقراء ***

الخطوة الاولى نحو هذا البحث أن يكون لنا حريات عامة وحقوق
أساسية لا تدوسها كل يوم أقدام الطغاة والامزجة الفردية والعشائرية
العربية ***

الحرية للجميع شعار يأخذ معه كل السر عن المعوقين والاصماء ••
وحدها الحرية هي الحل *** واليها أدعوكم فلها كل المجد *****

حقوق المعاقين في العراق

بقلم المحامي غسق فاضل عباس الفضلي

عضو المجلس الوطني العراقي

تمهيد :

لقد شهد القرن العشرين انعطافا كبيرا ومتميزا في النظر نحو المعاقين حيث بدأت تبذل جهود منظمة لرعاية المعوقين وتأهيلهم ومساعدتهم على القيام بأدوار عديدة في المجتمع تتناسب مع ما تبقى لديهم من قدرات تهدف جميعها الى مساعدتهم في الاعتماد على أنفسهم والتكيف والاندماج في مجتمعهم . حيث وضع هذا التوجه حدا للنظرة القديمة الى المعوق باعتباره عبئا على المجتمع وحدث انقلابا جذريا في نوع وحجم الرعاية القديمة لهذه الفئة والتي لم تكن لتتجاوز الحد الذي تمليه نظرة العطف والشفقة عليهم .

وفي أعقاب الحرب العالمية الاولى بدأ التأهيل المهني بمعناه الفني الدقيق يأخذ دوره في هذا المجال لتكتمل حلقات الرعاية والخدمات المقدمة للمعوقين بمختلف أنواع الاعاقة بعد أن كان هذا النشاط محدودا ومقتصرا على تأهيل المعوقين بدنيا .

وقد اكتسب التأهيل أهمية خاصة بعد الحرب العالمية الثانية نتيجة تزايد اعداد معوقي الحرب الامر الذي أدى الى اصدار تشريعات

عديدة تعالج أمور ورعاية المعاقين وخصوصا في الدول الصناعية المتقدمة .

ولا بد من الإشارة الى أن صدور الاعلان العالمي لحقوق الانسان عام ١٩٤٥ قد أعطى بعدا عالميا لمسألة رعاية المعوقين من خلال ما تضمنه من فقرات بهذا الشأن . ثم أعقبه اعلان حقوق الطفل عام ١٩٥٩ الذي ساوى بين الاطفال في الحقوق ودعى الى وقايتهم من كل ما يمكن أن يعوقهم وتوفير العلاج والتربية الخاصة والرعاية التي تقتضيها حالة الطفل المصاب بعجز بسبب احدى العاهات وان يكفل للطفل الامن من الناحيتين المادية والمعنوية .

وبذلك أصبح هناك جهدا دوليا يتمتع بدرجة من التنسيق والتعاون في مجال رعاية المعوقين في حدود وثائق عديدة في هذا المجال منها اعلان حقوق الاشخاص المتخلفين عقليا (١٩٧١) وقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي الخاص بالوقاية من العوق وتأهيل الاشخاص المعوقين (١٩٧٥) بالإضافة الى قرارات ووثائق مختلفة أخرى صدرت عن الوكالات الدولية المتخصصة الدولية كاليونسكو واليونسيف .

أولا - حقوق المعاقين في العراق :

لقد بدأ الاهتمام بالمعوقين في العراق منذ أواسط العشرينات حيث كان هذا النشاط يعتبر وجها من وجوه البر والاحسان لذلك اضطلعت به الجمعيات الاهلية والمؤسسات الدينية التي أنشأت دورا خاصة لاحتضانهم وتعليمهم .

إن هذه الجمعيات لم تستطع أن تتوسع في دائرة عملها أو الاستمرار به وكان لا بد من تدخل الدولة بامكانياتها المادية والفنية وبذلك توزعت هذه المهمة بين وزارات العمل والشؤون الاجتماعية والداخلية والتربية والصحة إلا أن تعدد الجهات المسؤولة عن رعايته

المعوقين وبغياض التنسيق بينها خلق نوعا من التداخل والازدواجية في العمل انتهى عند صدور قانون وزارة العمل والشؤون الاجتماعية رقم (١٩٥) لسنة ١٩٧٨ والذي ارتبطت بموجبه كافة معاهد المعوقين بدائرة رعاية المعوقين في المؤسسة العامة للرعاية الاجتماعية التي تدعى حاليا (دائرة الرعاية الاجتماعية) حيث اعتبر هذا القانون من القوانين المهمة التي بادرت القيادة السياسية الى اصداره حفظا لحقوق المعاقين في العراق •

كما أصدرت القيادة السياسية قانون العمل برقم ١٥١ لسنة ١٩٧٠ ويعتبر من أهم التشريعات التي ساهمت في الحفاظ على حقوق العمال وحقوق المعاقين عن طريق تشكيل المكتب المركزي للتأهيل الفني الذي أخذ على عاتقه المسؤولية الكاملة في هذا المجال •

وبعد ذلك صدرت العديد من القرارات التي تم بموجبها اغفاء الاجهزة والمعدات الخاصة بمعاهد المعوقين • وكذلك السيارات والاجهزة واللوازم الاخرى التي تستورد لحساب المعوقين من الرسوم الكمركية واية رسوم حكومية أخرى • وكذلك نظمت تعيينهم في دوائر الدولة والقطاع الاشتراكي حسب قدراتهم واستثناء من قانون العمل •

وأخيرا صدر قانون الرعاية الاجتماعية رقم (١٢٦) لسنة ١٩٨٠ الذي يعتبر تشريعا متكاملا ضمن توفير الرعاية الاجتماعية لكافة الشرائح الاجتماعية المحتاجة اليها بما فيهم المعوقين حيث أكد على شمولية الرعاية الاجتماعية لكل فئات وطبقات المجتمع والتدرج بتطبيقه بوتائر متصاعدة مع تطور الامكانيات اللازمة لذلك •

لقد عكس قانون الرعاية الاجتماعية رقم (١٢٦) لسنة ١٩٨٠ بجلاء فلسفة القيادة السياسية وتوجهاتها في توفير فرص العمل لكل المواطنين والمساواة بينهم في ايجاد الفرص المناسبة لكل منهم حيث أن

الفرصة والعمل حق للفرد على الدولة يجب توفيره له سواء كان معاقاً أم معوقاً •

حيث شمل هذا الاهتمام الجانب الوقائي إضافة إلى الجانب العلاجي والتعديبي والتأهيلي • فقد أشارت المادة (٧) من القانون إلى سعي الدولة إلى تقليص ظاهرة العوق في المجتمع ورعايتها للمعوقين بدنياً وعقلياً عن طريق تعليمهم وتأهيلهم وتشغيلهم حسب قدراتهم - تمهيداً - لدمجهم في المجتمع كما تسعى إلى العناية بالمعوقين غير القادرين على العمل كلياً من جميع النواحي المادية والاجتماعية والصحية •

كما عززت المادة (٤٥) من القانون المذكور هذا الاتجاه عندما أوضحت بأن التأهيل والرعاية حق لكل معوق تقدمها الدولة له بدوز مقابل وحددت الأسس التي تقدم بموجبها هذه الخدمات وحسب درجة الإعاقة وبذلك يتم تأهيل المعوقين وإعادتهم إلى الأعمال والمهن التي كانوا يمارسونها قبل الإعاقة أو تأهيلهم على أعمال ومهن أخرى تنسجم مع ما تبقى من قابليات باستخدام الوسائل العلمية والفنية والتربوية أما الأشخاص ذوي الإعاقة الشديدة القادرين على العمل جزئياً • فيتم تأهيلهم وتوجيههم إلى الورش المهنية أو الجمعيات التعاونية الإنتاجية أو أي مجال آخر يتلائم مع قدراتهم الفعلية • كما لم تغفل المادة (٤٥) الرعاية التي يحتاجها الأشخاص غير القادرين على العمل كلياً • أي شديدي العجز والمتقدمين في السن • فأشارت إلى إنشاء مراكز ومجمعات للرعاية الاجتماعية والطبية والنفسية متكاملة فيها جميع الخدمات بالشكل الذي يضمن توفير حياة كريمة هادئة لهم •

إن تأسيس المركز التشخيصي للعوق والذي يعتبر الهيئة الفنية التي تقوم باستقبال المعوقين وتشخيص طبيعته ودرجة الإعاقة ويقى

العلاج وتحديد المعهد المتخصص الذي يرسلون اليه آخذين بنظر الاعتبار مناطق سكنهم يعتبر درجة أخرى في مجال النشاط الاجتماعي الموجه نحو رعاية وتأهيل المعوقين وفق النهج الذي حدده القانون .

وبهذه المناسبة يجدر بنا أن نلقي نظرة مختصرة عن المعاهد المتخصصة في العراق والتي تنتشر في بغداد والمحافظات وعددها (٤٩) معهدا للمعوقين ولتختلف أنواع الإعاقة منها (٢٦) معهدا في مدينة بغداد والباقي موزعا على محافظات القطر . وتبلغ الطاقة الاستيعابية لهذه المعاهد ٤٨٥١ معوقا في حين بلغ عدد المعوقين الفعلي (٤١٥٣) معوقا أي أن هناك طاقة فائضة مهيئة لاستقبال (٦٨٩) معوقا آخر .

ويبين في أدناه في الجدول رقم (١) عدد معاهد المعوقين في محافظات بغداد والمحافظات الأخرى وطاقاتها الاستيعابية والموجود الفعلي . أما أنواع المعاهد المتخصصة في القطر فهي كما يلي :

١ . معاهد الصم والبكم وضعاف السمع

كما مبين في الجدول رقم (٢)

٢ . معاهد التخلف العقلي

وهي كما مبين في الجدول رقم (٣)

٣ . معاهد رعاية المكفوفين

وكما مبين في الجدول رقم (٤)

٤ . معاهد العوق الفيزياوي

معهدان في بغداد

٥. معاهد المعوقين العاجزون كلياً

٦ معاهد في القطر

٦. الورش المحمية والجمعيات التعاونية

تتناوله المواد من ٦٩ - ٩١ من قانون الرعاية الاجتماعية ١٣٦
لسنة ١٩٨٠ •

الاسباب الموجبة للقانون :

إن مشكلة الاعاقة في العراق لا تشكل عبأ على الاسرة من الناحية المادية فالخدمة التي تقدمها المعاهد مجانية اضافة الى توفر خدمات النقل المجاني أيضاً من وإلى المعاهد • وتوفير المعينات بعد أن يتم تشخيص نوع ودرجة الاعاقة من قبل المركز التشخيصي للعوق • إلا أن العبء الحقيقي هو العبء المعنوي الذي يتطلب الكثير من الجهد المنظم باتجاه نوعية المجتمع نحو قبول المعوق والتعامل معه على أساس الفرص المتكافئة ومنحه حق التعليم والتأهيل شأنه في ذلك شأن بعض الناس الاعتياديين • ولكن تبقى الرعاية الشاملة للمعوقين مطلقة بالنسبة للدول النامية وتشكل ضغطاً مضاعفاً على الموارد المحدودة لهذه الدول •

جدول رقم ١

المحافظة	العدد	السعة	ذكور	اناث	الموجود الفعلي	الطاقة
بغداد	٢٦	٣٢٢٥	٢١٤٩	٩٧٥	٣١٢٤	١٠١
البصرة	٣	٢٥٠	٥٣	٢٢	٧٥	١٧٥
نينوى	٣	٢٩٠	١٤٧	٥٠	١٩٧	٩٣
اربيل	٤	١٧٦	٩١	٣٥	١٢٦	٥٠
دهوك	١	٣٠	٢٠	٩	٢٨	٢
ميسان	١	٤٠	٢٢	٢٢	٤٤	٤
واسط	١	١٠٠	٣٢	٢٣	٥٥	٤٥
التجف	٢	١٤٠	٩٦	٣٩	١٣٥	٥
كربلاء	٢	١٨٠	٧٩	٥٠	١٢٩	٥١
بابل	٢	١١٠	٤٤	٢٧	٧١	٣٩
الانبار	١	١٠٠	٣٤	١٤	٤٨	٥٢
التاميم	٢	١٦٠	٧١	١٦	٨٧	٧٣
صلاح الدين	١	٥٠	٢٢	١٢	٣٤	١٦
المجموع	٤٩	٤٨٥١	١٠٦٠	١٢٩٣	٤١٥٣	٦٩٨

جدول رقم ٢ معاهد الصم والبكم وضعاف السمع

ت	اسم المعهد	المحافظة	تاريخ التأسيس
٠١	١٧ تموز	بغداد	١٩٥١
٠٢	الامل	بغداد	١٩٥٥
٠٣	الخمائل	بغداد	١٩٨٠
٠٤	العناية	بغداد	١٩٨٠
٠٥	الشروق	بغداد	١٩٨١
٠٦	الامل	نينوى	١٩٨١
٠٧	الامل	البصرة	١٩٨٠
٠٨	الامل	كربلاء	١٩٨٠
٠٩	الامل	بابل	١٩٨٣
٠١٠	الامل	النجف	١٩٨٠
٠١١	الامل	دهوك	١٩٨٠
٠١٢	الامل	اربيل	١٩٨٠
٠١٤	الامل	السليمانية	١٩٨٢
٠١٣	الامل	واسط	١٩٨٣
٠١٥	الامل	ميسان	١٩٨٣
٠١٦	البعث الخيري	الانبار	١٩٧٥
٠١٧	الامل	صلاح الدين	١٩٨٢

جدول رقم (٣) معاهد التخلف العقلي في بغداد والمحافظات

ت	اسم المعهد	المحافظة	سنة التأسيس
٠١	الرجاء	بغداد	١٩٦٨
٠٢	الهدى	بغداد	١٩٨١
٠٣	الروابي	بغداد	١٩٨١
٠٤	الشقائق	بغداد	١٩٨٣
٠٥	السنابل	بغداد	١٩٨٠
٠٦	٧ نيسان	بغداد	١٩٨٢
٠٧	القادسية	بغداد	١٩٨٣
٠٨	الوفاء	بغداد	١٩٨٥
٠٩	الرجاء	البصرة	١٩٨٠
٠١٠	الرجاء	نينوى	١٩٨٢
٠١١	الرجاء	كربلاء	١٩٨٢
٠١٢	الرجاء	التأميم	١٩٨٢
٠١٣	الرجاء	بابل	١٩٨٣
٠١٤	الرجاء	النجف	١٩٨٠
٠٥١	الرجاء	السليمانية	١٩٨٤
٠١٦	الرجاء	اربيل	١٩٨٣

جدول رقم (٤) عدد معاهد رعاية المكفوفين في المحافظات

ت	اسم المعهد	المحافظة	تاريخ التأسيس
١.	معهد رعاية وتأهيل المكفوفين	بغداد	١٩٤٩
٢.	معهد رعاية وتأهيل المكفوفين	البصرة	١٩٧٧
٣.	معهد رعاية وتأهيل المكفوفين	اربيل	١٩٨٠
٤.	منتدى النور الثقافي للمكفوفين في بغداد	بغداد	١٩٨١

ثانيا - امتيازات وحقوق المعاقين العسكريين :

إن القيادة السياسية في العراق قد ركزت جل عنايتها واهتمامها بالمعوقين ومنذ الايام الاولى لبدء العدوان الايراني على العراق واعتبرتهم من النخبة التي ضحت بأعز ما تملك في سبيل الدفاع عن أرض الوطن وحمائته من المعتدين وعليه كان لهذه النخبة المقام الاول والرفيع في اهتمامات القيادة . وقد باشرت القيادة السياسية في القطر العراقي باستحداث هيئة سميت (بهيئة رعاية معوقي الحرب) وذلك بموجب قرار مجلس قيادة الثورة الموقر المرقم ١٣٠٠ في ٢٨/٩/١٩٨١ . وكان الهدف من هذه الهيئة المساهمة في تحقيق الرعاية الكاملة لمعوقي قادسية صدام المجيدة .

وكان من أبرز المنجزات التي قامت بها الهيئة المذكورة هي اقامة المراكز التأهيلية في بغداد وهي (مركز المغيرة - وعكرمة - وابن مكتوم) التي أخذت على عاتقها بما تملكه من امكانيات طبية وفنية وعلاجية رعاية المعوقين والاخذ بأيديهم واعادة تأهيلهم وتدريبهم ليجدوا أنفسهم مرة أخرى عناصر فاعلة كفوءة في المجتمع تواصل العطاء مؤدية دورها كاملا نحو المجتمع وأبناء بلدها مقابل نيلهم حقوقهم

الكاملة والتكريم والاحلال الذي يستحقوه . لذا فان الامر مهم جدا من الناحيتين النفسية والاجتماعية بالنسبة لهذا الفرد والمجتمع من حيث قبول العوق كظاهرة طبيعية من غير مبالغة أو تعقيد من جهة ومن جهة ثانية يعتبر كوسام ومكرمة يحملها المقاتل في حياته على الدوام ويعتز به ويفتخر .

وكذلك مما عملت على تحقيقه هذه الهيئة الدعاية الاعلامية في المجتمع بقبول المعوقين كمواطنين يؤدون دورهم في خدمة المجتمع . واشتراكهم في الاتحاد العراقي المركزي لرعاية المعوقين وتأمين الباحثين الاجتماعيين والنفسيين والحرفيين من خلال الوزارات (الدفاع - العمل والشؤون الاجتماعية - لرعاية هؤلاء المعوقين) ومنحهم قطع أراضي سكنية مجانا وتوفير المعالجة المجانية لهم في كافة المستشفيات والمراكز الطبية في القطر ارتياد المرافق السياحية ووسائل النقل الحكومية مجانا . كما ساهمت الهيئة بالتنسيق مع لجنة السياحة لتحويل بعض الدور السياحية في مدينة الحبانية لغرض اريادها من قبل معوقي الحرب وبصورة تسهل لهم استعمالها هذا وقد عملت القيادة السياسية على منح حقوق وامتيازات للمعوقين لغرض تسهيل امورهم الحياتية والمعيشية المستقبلية تعويضا عما فقدوه من جراء الحرب . وهي بذلك اصدرت قرارات عديدة لمنح هذه الامتيازات والحقوق لمعوقي الحرب . ومن أهم قرارات مجلس قيادة الثورة الموقر بهذا الشأن ما يلي :

١٠ القرار رقم ٤٧٨ في ٢١/٤/١٩٨١ : القاضي بتخصيص راتب تقاعدي الى عيال المواطن العراقي من غير منتسبي الدولة غير المستحق لحقوق تقاعدية الذي يقتل أو يصاب .

٢٠ القرار رقم ٥٢٦ في ١٨/٤/١٩٨٢ :

أ - استثناء الجريح والمعوق من منتسبي القوات المسلحة المستمر بالخدمة العسكرية من شروط الترقية التي تتعارض مع وضعه الصحي المحدد بقرار من لجنة طبية عسكرية مختصة .

ب - استمرار ترقية الجريح الذي تنتهي علاقته بالخدمة بسبب عجزه الكلي أو إصابته بعاهة مستديمة بقرار من لجنة طبية عسكرية .

ج - استثناء المعوق الذي يعاد الى وظيفته أو عمله بعد تسريحه من الجيش من شروط الترقية والترفيغ التي تتعارض مع وضعه الصحي .

٣٠ القرار رقم ٦٢٤ في ١٠/٥/١٨٩٢ :

القاضي يتمتع معوقوا الحرب المشمولين بقرار مجلس قيادة الثورة المرقم ١٣٠٠ في ٢٨/٩/١٩٨١ . بالامتيازات الميينة في أدناه دون الاخلال بالامتيازات الاخرى المنصوص عليها في أي قانون أو قرار نافذ وهي :

١ - قطعة أرض سكنية مجانا اذا لم يملك المعوق أو زوجته أو أي من أولاده القاصرين قطعة أرض سكنية أو دارا أو شقة سكنية .

٢ - المعالجة في العيادات الشعبية وفي الغرف الخاصة في المستشفيات المدنية .

٣ - استعمال وسائط النقل التابعة لمصلحة نقل الركاب والمنشأة العامة لنقل المسافرين مجانا .

٤ - ارتياد المسارح ودور السينما والمناطق السياحية بأجور مخفضة بنسبة ٥٠٪ .

٥ - استدعاء الطبيب المختص من أقرب مستشفى أو مستوصف لسكن المعوق عند عدم تمكنه من السير لغرض فحصه ومعالجته .

٦ - تكملة دراسة الراغبين من المعوقين في المدارس والمعاهد والكلية استثناء من الشروط الخاصة بالقبول فيها .

٠٤ القرار رقم ٦٠٧ في ٢/٦/١٩٨٤ .
القاضي بمنح المكفوفين بسبب مشاركتهم في معركة قادسية صدام من الضباط دون رتبة عقيد ، راتب الرتبة الاعلى عند احالتهم على التقاعد ويمنح المعوقون من نواب الضباط والمراتب راتب الدرجة أو الرتبة الاعلى عند احالتهم على التقاعد . ويسري هذا القرار على المعوقين الحاليين على التقاعد قبل تاريخ نفاذه .

٠٥ القرار رقم ٨٢٢ في ١٦/٧/١٩٨٤ .
القاضي بمنح المعوق نتيجة اصابته بعاقة بسبب الحرب مع العدو الفارسي منحة مالية قدرها / ٣٠٠٠ دينار للعسكريين و / ٢٠٠٠ دينار للمدنيين لغرض مساعدتهم على الزواج .

٠٦ القرار رقم ٨٥٥ في ٢٦/٧/١٩٨٤ .
القاضي بجواز اعادة تشغيل المتقاعد من معوقي قادسية صدام المجيدة في دوائر الدولة والقطاعين الاشتراكي والمختلط .

٠٧ القرار رقم ٣١ في ١٠/١/١٩٨٥ .
القاضي باعفاء الطلبة المقبولون في الدراسات العليا داخل القطر من معوقي قادسية صدام من شرط الخدمة في مؤسسات الدولة المنصوص عليها في قرار مجلس قيادة الثورة رقم ٥٢٦ في ٢٠/٤/١٩٧٨ .

٠٨ القرار رقم ٩٤٤ في ١٣/٨/١٩٨٥ .

القاضي بتقديم كافة المساعدات للمشلولين من جراء الحرب من قبل كافة الدوائر الحكومية مع اثناء مجتمعات سكنية متطورة لهم اضافة الى وحدات سكنية خاصة بالقائمين على خدمتهم .

٠٩ القرار رقم ٣٥٦ في ٢٦/٤/١٩٨٦ .

أولا - يتمتع معوقوا الحرب المشمولين بقرار مجلس قيادة الثورة المرقم ١٣٠٠ في ٢٨/٩/١٩٨١ بامتياز تكملة الدراسة للراغبين منهم في المدارس والمعاهد والكليات استثناء من الشروط الخاصة بالقبول .

٠١٠ القرار رقم ٧٠٠ في ٢٧/٨/١٩٨٦ .

القاضي بصرف سيارات ذات مواصفات خاصة للعسكريين من معوقي قادسية صدام تتناسب ونوع العوق أو سيارة اعتيادية حسب اختيارهم (وبشمن خاص) ويتجدد هذا الحق بعد مضي كل ثلاث سنوات .

٠١١ القرار رقم ١٢ في ٤/١/١٩٨٨ .

القاضي باعتبار الموظفين زوجات فاقدتي البصر من معوقي الحرب متفرغات لرعاية أزواجهن . وتعتبر مدة التفرغ استمرارا بالخدمة وتتولى وزارة المالية صرف رواتبهم طيلة مدة التفرغ بصرف النظر عن الجهة التي تنتسب اليها المتفرغة كما تم منح المعوقين حقوق وامتيازات أخرى وردت بموجب قرارات وتعليمات وتوجيهات من قبل القيادة السياسية أيضا تقضي بمنح المعوقين سلفة المصروف العقاري من تبلغ درجة عجزهم ١٠٠٪ والمشلولون الذين لم تصل درجة عجزهم ١٠٠٪ وبغض النظر عن شرط الاولاد . كما يحق لهم المشاركة في النوادي الرياضية المخصصة لهم لما للرياضة من دور هام وفوائد علاجية وتأهيلية واجتماعية وترفيهية كما تم

منحهم الاسبقية في نصب الهوائف في دورهم والسفر مجانا
بالقطارات والحصول على الاطراف الصناعية والمساند والمبيت
في المركز التأهيلي المسمى (مركز عبد الله ابن مكرم) عند
مراجعة المعوق الى بغداد لانجاز معاملته التي تتطلب بقاءه لاكثر
من يوم • وكذلك مبيت طلاب الجامعات أثناء الدراسة فيه •

وبالنظر للاهمية الكبيرة التي تحتلها هذه الهيئة والواجبات
الكبيرة المناطة بها فقد تم ربطها بديوان رئاسة الجمهورية مباشرة
لنتمكن من الحصول على القرارات السريعة لخدمة المعوقين في حياتهم
القادمة كمساعدتهم في ايجاد العمل وفتح المكاتب والوكالات التجارية
لهم •

هذا وقد تم مؤخرا وبايعاز من السيد رئيس الجمهورية (حفظه
الله) انشاء مجمعين سكنيين الاول في الرصافة والثاني في الكرخ
لشديدي العوق تتوفر فيه كافة المعينات الطبية التي تتناسب مع
عوقهم • وكذلك الايعاز ببناء دور لهم في مناطق مختلفة وحسب سعة
عوائلهم • وهي مكربة من السيد الرئيس (حفظه الله) •



مساهمة الامانة العامة لجامعة الدول العربية في مجال رعاية المعاقين وتأهيلهم

تقديم السيد كمال الدين بلنجريه

الاخصائي بالادارة العامة للشؤون الاجتماعية

منذ أوائل الخمسينيات والادارة العامة للشؤون الاجتماعية تولي اهتماما كبيرا في تنمية وتطوير العمل الاجتماعي العربي عن طريق الندوات والمؤتمرات وتنظيم الحلقات الدراسية وعقد الدورات التدريبية واصدار المواقف والاستراتيجيات الاجتماعية *

وقد شملت تلك الانظمة فيما شملت مجال رعاية المعاقين وتأهيلهم فقد نص ميثاق العمل الاجتماعي العربي على ضرورة توفير فرص العمل لكل مواطن بما يتناسب مع استعداداته وقدراته وتأهيل كل مواطن يعاني عجزا جسديا أو عقليا وبخاصة الاطفال والشباب كما أكدت استراتيجية العمل الاجتماعي العربي التي أقرها المؤتمر السادس لوزراء الشؤون الاجتماعية العرب المنعقد بالرباط عام ١٩٧٩ على أهمية رعاية وتأهيل المعاقين وتوفير فرص العمل المناسبة لهم ، وقد كان لهذه المنطلقات والاهداف أثرا بالغا في زيادة وتنمية برامج رعاية وتأهيل المعاقين قطريا وقوميا وقد اعتبرت استراتيجية العمل الاجتماعي في الوطن العربي فئات المعاقين جسديا وعقليا واجتماعيا من الاولويات

المهمة في العمل الاجتماعي حيث بينت أن من المهم في أولوية العمل الاجتماعي مع هذه الفئات الخاصة تقديم الخدمات العلاجية والرعاية الفعالة وان من بين أولويات برامجها اختيار الوسائل المناسبة للعناية والرعاية بهذه الفئات من خلال الاسرة بالدرجة الاولى ومن خلال ومؤسسات الرعاية والتأهيل والتدريب والتعليم وقد أشارت الاستراتيجية الى أهمية قيام الدول الاعضاء بوضع استراتيجيات وطنية للعمل الاجتماعي مبنية على الاستراتيجية القومية وتأخذ باعتبارها جانب رعاية المعاقين وتأهيلهم وكذلك سن التشريعات بهذا الشأن وتطوير التشريعات المعمول بها ووضع الخطط والبرامج التي من شأنها تحقيق أهداف العمل الاجتماعي بمبادئه كافة ومنها رعاية وتأهيل المعاقين وما يتطلب ذلك من تطوير للأجهزة الادارية وتوفير للموارد وتنمية للقوى البشرية التي تتطلبها انجاز خطط وبرامج العمل الاجتماعي.

وعلى أساس من منطلقات ومبادئ وأهداف الاستراتيجية فقد نظمت الامانة العامة لجامعة الدول العربية (الادارة العامة للشؤون الاجتماعية / ادارة تنمية الاجتماعية) ندوة بعنوان « الاندماج الاجتماعي والمهني للمعاقين » عقدت بمقر الامانة العامة للفترة ١٤ - ١٨ ١٩٨٠ شارك فيها ممثلو الدول الاعضاء والمنظمات العربية والدولية المتخصصة وقد عالجت الندوة العديد من الموضوعات المتصلة بالجوانب المختلفة لرعاية وتأهيل المعاقين ومن أبرز المواضيع التي نوقشت أثناء الندوة المعاقون في إطار تنمية الموارد البشرية ومراجعة نقدية لمفهوم التشخيص والعلاج في برامج المعاقين ووسائل الوقاية من الاعاقة الولادية والاحتياجات الاساسية للصم والبكم وطرق ادماجهم في المجتمع والحاجات الاساسية للاعمى والاصم .

وقد خرجت الندوة بمجموعة من الاستنتاجات عن واقع الجهود

المبدولة في الوطن العربي لمواجهة قضايا المعاقين والتي تتسم بالعمل الجزئي الذي يقتصر على اقامة المؤسسات والتركيز على الاعاقة الجسدية وضعف التنسيق والتكامل بين المعنيين بهذا الشأن علاوة على ضعف حلقة التشغيل والادماج للمعاقين كما توصلت الى تحديد نسبي لحجم مشكلة المعاقين التي تقدر بالملايين في الوطن العربي وان البرامج المعنية بهذا الشأن لا تغطي الا نسبة ضئيلة منها وقد وضعت الندوة مجموعة من التوصيات لمواجهة قضايا المعاقين رعاية وتأهילה ومن أبرز تلك التوصيات ما يلي :

- العمل على وضع تربية المعاقين وبرمجة خدمات الوقاية والعلاج والتأهيل والادماج في صميم عمليات التخطيط الوطني الشامل واعتباره جزءا من تنمية الموارد البشرية ♦
- وضع نظام للتشخيص والتركيز على الوقاية من الاعاقة ♦
- التنسيق المحكم بين كافة القطاعات الحكومية والاهلية في مجال المعاقين ♦
- ضرورة توفير الكوادر والاطارات الفنية المتخصصة للرعاية والتأهيل والتدريب ♦
- الاستفادة من التقدم التكنولوجي والعلمي في مواجهة قضايا المعاقين وضرورة مشاركة المعاقين مع الاسوياء في التعليم والتدريب وكذلك اتاحة الفرصة أمامهم للمشاركة في المؤتمرات والندوات العربية والدولية ♦

وقد وافق مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب بقراره رقم (٩) بدورته الاولى المنعقدة بتونس في ديسمبر ١٩٨٠ على التوصيات التي صدرت عن الندوة على النحو التالي :

١ - الموافقة على التوصيات المرفقة بهذا القرار والتي انتهت اليها

الندوة العربية للاندماج الاجتماعي والمهني للمعاقين التي
نظمتها الامانة الفنية خلال شهر اكتوبر ١٩٨٠ •

٢ - التأكيد على ضرورة الاسراع بانشاء معهد عربي لاعداد
وتدريب الكوادر والايدي الفنية المتخصصة في الرعاية
والتربية والتأهيل في مختلف مجالات الاعاقة •

وعلى أساس من هذا القرار قامت الامانة العامة لجامعة الدول
العربية (الادارة العامة للشؤون الاجتماعية / ادارة التنمية الاجتماعية)
باعداد دراسة حول انشاء معهد عربي لتأهيل الاطارات العليا للتربية
الخاصة وقد تضمنت الدراسة المبررات والاهداف ومراحل الاعداد
والتدريب وموضوعاتها وتكاليف انشاء المعهد وتشغيله لمدة خمس
سنوات : ١٩٨١ - ١٩٨٦ وتم عرض الموضوع على مجلس وزراء
الشؤون الاجتماعية العرب بدورته الثانية عام ١٩٨١ فأكد بقراره رقم
(٢١) على أهمية انشاء المركز العربي لتدريب الاطارات العليا للمعاقين
واحالة الموضوع الى المجلس الاقتصادي والاجتماعي وعرض النتائج
على الدورة الثالثة للمجلس •

ونظرا لعدم توفير الموارد المالية ونظرا لان المجلس الاقتصادي
والاجتماعي قد اتخذ قرارا بعدم البت في انشاء أية منظمات عربية
جديدة الا بعد اقرار تعديل ميثاق جامعة الدول العربية فان المركز لم
ير النور حتى الآن •

وبالرغم مما تقدم فقد استمرت الامانة العامة بجهودها بهذا
الشأن وأحالت نتائج الندوة الخاصة بالاندماج المهني والاجتماعي
للمعاقين والدراسة الخاصة بانشاء المركز العربي الى المنظمة العربية
للتربية والثقافة والعلوم للاستفادة منها في جهودها في البحث عن سبل
الاعداد والتدريب للعاملين في التربية الخاصة والتي تمخضت عن تكوين

اللجنة العربية لتنسيق دعم مؤسسات اعداد معلمي التربية الخاصة وتأهيل المعاقين في الوطن العربي والتي تضمعضويتها الى جانب المنظمة الامانة العامة وصندوق الخليج العربي لدعم مؤسسات الامم المتحدة الانمائية علاوة ما تقدم فقد قامت الامانة العامة بتنظيم ندوة تنمية القوى البشرية العاملة في مجال التخلف الذهني ، عقدت بمقر الامانة العامة للفترة ٢٩ - ٣١ / ١٠ / ١٩٨٢ وقد ناقشت الندوة العديد من الموضوعات من أبرزها :

— التجارب الدولية في مجال رعاية المتخلفين ذهنيا ودراسة ميدانية حول واقع العاملين في مجال التخلف الذهني في البحرين والسودان وتونس وسوريا وأشكال وصيغ التعاون العربي في مجالات التخطيط والتنفيذ وتبادل الخبرات لتطوير الاطارات العاملة في مجال المعاقين وقد شارك في الندوة ممثلو اثنتي عشر دولة اضافة الى ممثلي المنظمات العربية المتخصصة والمنظمات الدولية وقد تمخضت الندوة عن العديد من النتائج المتمثلة في قلة المنتفعين من المتخلفين عقليا من خدمات وبرامج مؤسسية وافتقار المؤسسات المتوفرة للقوى البشرية المؤهلة والفرص التدريبية المتاحة قليلة قطريا وعربيا .

وعلى أساس من هذه الاستنتاجات فقد أصدرت الندوة مجموعة من التوصيات من أبرزها :

١ — التأكيد على أهمية تنمية القوى البشرية العاملة مع المتخلفين عقليا .

٢ — التأكيد على أهمية اعتماد خطط وبرامج قطرية وعربية لتنمية الموارد البشرية وتدريبها .

٣ — العمل على الحد من تسرب العاملين مع المتخلفين ذهنيا وضمان استقرارهم المادي والمعنوي والوظيفي من خلال جملة من الحوافز والضمانات .

٤ - التأكيد على أهمية التعاون العربي بهذا الشأن وخاصة في الاسراع بإنشاء المركز العربي لتأهيل الاطارات العليا للمعاقين واحداث شعبة معلومات حول المعاقين بالامانة العامة والدعوة لقيام اتحاد عربي للمعاقين •

علاوة على ما تقدم فقد أوفدت الامانة العامة خيرا لمدة شهرين الى سلطنة عمان عام ١٩٨٤ لمعاونة وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل على وضع خطط وبرامج لرعاية المعاقين وقد قام الخبير بمهمته بعد التعرف على واقع المشكلة واقترح انشاء قسم بالوزارة للعناية بتأهيل المعاقين ورعايتهم كما اقترح الخبير مجموعة من الخطط والبرامج بهذا الشأن وقد استفادت السلطنة من مقترحاته وقامت بتأسيس قسم مختص لهذا الغرض •

وقد قامت الامانة العامة بالتعاون مع المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم في مجال رعاية وتأهيل المعاقين وزودتها بما لديها من دراسات وبحوث وبيانات ومعلومات كما شاركت المنظمة في الندوات التي نظمتها الامانة العامة في مجال رعاية المعاقين وتأهيلهم •

ولقد عرضت ادارة التنمية الاجتماعية على المكتب التنفيذي لمجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب برنامجا اعتمده ورفعته الى المجلس لاقراءه في ديسمبر القادم ، وقد تضمن أنشطة مكثفة في مجال رعاية المعوقين منها دورة تدريبية سنة ١٩٩٠ في مجال تأهيل المعوقين في الخرطوم لمدة أسبوعين ، وتخصيص برنامج اعداد وطباعة مواد التدريب الاجتماعي للعام نفسه لموضوع رعاية المعوقين من خلال التخطيط لاصدار ثلاثة كتب حول :

— رعاية وتأهيل المكفوفين •

— رعاية وتأهيل الصم والبكم •

— رعاية وتأهيل المتخلفين عقليا *

ويمول مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب هذه الأنشطة

من الصندوق العربي للعمل الاجتماعي *



حقوق المعاقين في العالم العربي

(مداخلة منظمة العمل العربية)

مقدمة :

تكثفت النشاطات الدولية في مجال الاشخاص المعاقين خلال عقد الثمانينات ، الذي شهد اهتماما متزايدا بهذه الشريحة التي فرض عليها القدر أن تفقد جزءا من امكانياتها وقدراتها ، مما جعلها تواجه الكثير من الصعوبات التي تحول دون قدرتها على الاستمرار بحياتها بشكل طبيعي اذا لم تجد المساعدة والرعاية التي تسهل أمامها سبل الحياة .

ولا شك بأن مشكلة الاشخاص المعاقين في العالم ، هي واحدة من المشكلات الاساسية التي تواجه المجتمع الدولي وعليه العمل بصورة جادة وفعالة لايجاد الحلول المناسبة لها على غرار المشاكل التي سبق وأن تعرض لها من خلال منظمة الامم المتحدة كقضية الطفل والمرأة والسكان .

ومن المؤكد بأن هذه المشكلة تتطلب جهودا مكثفة لمواجهتها وتغيير نمط التعامل معها ، وبشكل خاص في الدول النامية ، وذلك بالعمل على تغيير نمط التعامل معها ، من النمط الفردي المبني على العمل الخيري والاحساني في أكثر الاحيان الى النمط الجماعي المركزي الذي يترك للدولة المساحة الاساسية في تحمل مسؤولية هذه الشريحة وعدم

الاكتفاء بالمبادرات الفردية المتعاملة معها وذلك بتغير الفهم للدور الاقتصادي لهذه الشريحة باعتبارها شريحة قادرة ، رغم كل المصاعب ، على تجاوز وضعها السلبي المستهلك الى وضع أكثر ايجابية وقادر على الانتاج اذا ما اتاحت لها الفرصة في التأهيل السليم والتدريب الملائم .

حجم المشكلة :

أشارت معظم الدراسات التي اجريت في مجال المعاقين ، ان عددهم بلغ في عام ١٩٨٠ حوالي ٤٥٠ مليون شخص معاق^(١) . بما يعادل نسبة ١٠٪ من مجموع سكان العالم^(٢) ، غير أن دراسة حديثة للأمم المتحدة أشارت الى أن عدد المعاقين في العالم قد زاد الآن عن ٥٠٠ مليون شخص معاق^(٣) .

وكانت منظمة الصحة العالمية ، قد نشرت مؤخراً تقريراً^(٤) ، أشارت فيه الى أن نسبة الاشخاص المعاقين في العالم تتراوح ما بين ٧ الى ١٠٪ من عدد سكان العالم وذلك حسب المناطق والاقليم وأشار التقرير الى أن المنظمة قد توصلت الى تحديد هذه النسبة اعتماداً على نتائج أكثر من مئة بحث ودراسة أجرتها في هذا المجال .

ويضيف التقرير أن عدد المعاقين في الدول النامية قد وصل الى أكثر من ٢٢٠ مليون شخص معاق ، يعاني أكثر من نصفهم من معوقات جسدية تعيق حركتهم تعود في معظمها لاسباب مرضية كشلل الاطفال وضمور العضلات وتراخي الاعصاب ويعاني معظم الباقيين من المشاكل الناتجة عن الصمم والبكم وفقدان القدرة على الابصار أما الباقي من اعداد المعاقين فهم يعانون من مشاكل التخلف الذهني والعقلي .

وتوصل التقرير ، من واقع التجارب الميدانية ، الى أن حالة ١٠٠ مليون معاق في الدول النامية هي حالات قابلة للتحسن اذا ما توفرت

لها الرعاية الكافية والتأهيل المناسب ، غير أن الامكانيات المحدودة في الدول النامية ، حالت دون توفير مثل هذه الرعاية لأكثر من ٣٠٪ من مجموع المعاقين بهذه الدول أي بواقع ثلاثة ملايين فقط من أجل مئة مليون •

ويزداد الامر خطورة ، باستقرار الاسقاطات التي وردت في التقرير ، والتي تشير الى أن حالات العوق القابلة للتحسن في الدول النامية سوف ترتفع أعدادها في عام ٢٠٠٠ لتصل الى ١٢٠ مليون معاق وربما تصل الى ١٥٠ مليون ، دون أن تكون هناك بوادر مشجعة على الاعتقاد بأن امكانيات تأهيل هذه الحالات سوف تتحسن كثيرا في نفس الفترة •

حجم المشكلة على المستوى العربي :

يشوب الاحصاءات العربية قصور واضح في مجال المعاقين ، فقيما عدا بعض الدول العربية التي أخذت بحصر أعداد المعاقين من بين سكانها ، خلال عملية التعداد السكاني التي تجريها من حين لآخر ، فإن باقي الدول العربية مازالت غير قادرة على توفير الارقام الخاصة بالمعاقين من بين سكانها • ولكن باعتماد بعض الاحصائيات المتناثرة والتقديرات والمؤشرات العامة توصل البعض الى أن عدد المعاقين في الوطن العربي يتراوح ما بين ٦ و ٩ ملايين شخص (٥) ويرى البعض الآخر أن هذا الرقم يصل الى ١١ مليون شخص (٦) في حين أن الاعلان العربي للعمل مع المعاقين فيورد بأن عددهم قد بلغ ١٥ مليوناً (٧) •

وبغض النظر عن تنافر الارقام الواردة أعلاه لاعداد المعاقين في العالم العربي والتي تصل الى أكثر من الضعف بين الرقم الادنى والرقم الاعلى فإن هذه الملايين وأيا كان عددها تمثل بحد ذاتها مشكلة جدية على مستوى الوطن العربي ، وهنا وفي مجال حجم المشكلة ، لا بد

من الاشارة الى نتائج الاحصاء الذي جرى عام ١٩٨٦ في مصر^(٨) حيث بلغ عدد السكان ٥٠٠ر٥٤٤ر٥٠ كان عدد المعاقين منهم ٥ ملايين شخص أي بنسبة ١٠٪ من مجموع عدد السكان مما يؤكد على أن النسبة العالمية التي أشرنا إليها في البداية تنطبق أيضا على العالم العربي إذ ليس هناك سبب كاف يجعلنا نعتقد غير ذلك ، وعليه فإننا نميل الى اعتبار أن حجم مشكلة الاعاقة تستند الى الرقم الاعلى الوارد أعلاه والذي ورد في الاعلان العربي للعمل مع المعاقين . هذا مع الاخذ بعين الاعتبار الزيادة المضطردة في أعداد المعاقين سنويا ارتباطا مع تزايد أعداد السكان والتي ترتفع بوتيرة متسارعة باعتبار أن معدلات الاخصاب في الوطن العربي هي من المعدلات المرتفعة في العالم .

وتزداد خطورة المشكلة حين نجد أن مجمل المستفيدين من برامج التأهيل والتدريب على امتداد الوطن العربي لا يزيدون في مجموعهم عن مئة ألف شخص^(٩) من أصل كل هذه الملايين . ولو أخذنا رقم ٩ ملايين كمتوسط لتقدير عدد المعاقين لوجدنا أن نسبة من يتلقى الرعاية منهم لا تزيد عن ١ر١٪ أما لو أخذنا الرقم الاعلى ، ١٥ مليوناً ، لانخفضت هذه النسبة كثيرا .

وتأكيدا لعمق هذه المشكلة ، فمن الممكن الاشارة الى احدى الدراسات التي جرت في الاردن ميدانيا^(١٠) ، وقد توصلت هذه الدراسة الى أن من يتلقى من المعاقين خدمات متكاملة لا تتجاوز نسبتهم ١ر١٪ من مجموع المعاقين في الاردن كما أن نسبة ١ر٢٪ منهم يتلقون خدمات تدريبية وأن نسبة ٧ر٥٪ منهم يتلقون خدمات تعليمية وتدخل في هذا المجموع النسب السابقة من يتلقون رعاية كاملة أو خدمات تعليمية أو تدريبية ، مما يعني أن أقل قليلا من ٧٠٪ من المعاقين لا يتلقون أي نوع من أنواع الرعاية أو التأهيل .

وليس المقصود هنا الاشارة الى حالة المعاقين في الاردن بحد ذاته،

بل هو محاولة ايجاد مؤشر لاوضاع المعاقين في العالم العربي بالنظر
لندرة الدراسات التي اجريت في هذا المجال ، بحيث لا يستبعد أن
تكون النسب في باقي الدول العربية متقاربة مع هذه النسب الاردنية ،
باعتبار أن الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية في العالم العربي متقاربة
ومتشابهة وخصوصا في الدول ذات الكثافة السكانية . أما الدول
العربية المنتجة للبترول فمن المحتمل أن تكون قد استطاعت حل هذه
المشكلة بالنظر لفرصة التمويل التاريخية التي تمر بها غير أن ذلك ، وان
كا قد حصل ، لا يغير كثيرا في النسب المفترضة نظرا لقلّة عدد سكان
هذه الدول .

نستطيع تفهم حجم مشكلة الاعاقة في الوطن العربي من استقراء
مجموعة الارقام الواردة أعلاه ، فنجد بأن الملايين من المعاقين في الوطن
العربي يقعون في منازلهم ، يعيشون عالة على ذويهم وعلى المجتمع ،
لعدم توفر الفرصة أمامهم لكسب أي نوع من أنواع المهارة تجعلهم
قادرين على العمل والانتاج والاندماج ضمن صفوف القوى العاملة
العربية ومن ثم التكامل والتكيف مع مجتمعهم .

ومن بين هذه الملايين الملتفة بالظلام ، نجد بأن نسبة ضئيلة منها
فقط ، وكما أشرنا سابقا ، واتتها الفرصة لتتلقى رعاية كانت في أكثر
الاحيان تابعة للنشاطات الاهلية التي تقوم بها هيئات تطوعية في مختلف
الدول العربية . وباستثناء بعض هذه الاقطار ، لا تزال الجهود
الحكومية محدودة للغاية سواء في دعم الجهود الاهلية وتطوير
مستويات الخدمة فيها ، أو في قيام الحكومة نفسها بتحمل مسؤولية
هذا النشاط (١١) .

وغياب الاهتمام الحكومي بشؤون المعاقين ، جعل وتيرة النمو
والتقدم الكمي والنوعي في مجال رعايتهم غير منتظمة ولا تسير بحسب
خطة مرسومة ، مما جعل وتيرة التنمية في هذا المجال تشهد فترات من

الاندفاع في بعض الاحيان كما جعلها تعيش في حالة انكماش في
احيان أخرى ، وربما تكون هي الحالة السائدة في معظم الاحيان (١٢) .
ومن جهة ثانية فان المعاق ، مازال يعاني من فطرة المجتمع اليه
باعتباره انسانا قاصرا وغير قادر على الانتاج حتى ولو كان باستطاعته
القيام بعمله بل واتقانه . فما زالت حلقة التشغيل والاندماج الاجتماعي
من الحلقات الضعيفة في سلسلة احتياجات المعاقين الاساسية ، وعلى
الرغم من التشريعات القائمة في بعض الدول العربية والتي تنص على
تشغيل نسبة من المعاقين ضمن هيكل العمالة في الاجهزة الحكومية
والمؤسسات الخاصة ، إلا أن تطبيق هذه التشريعات والتقبل الموضوعي
لتشغيل المعاقين لدى هذه الجهات ، مازال مجالا لكثير من
التساؤلات (١٣) .

ومما سبق نجد بأن المعاقين ، وحتى من واتتهم فرصة الرعاية ،
يواجهون مشاكل متعددة الاطراف ناتجة عن التقصير الحكومي
تجاههم ، الذي لم يكن في جانب التأهيل والتدريب فقط ، بل شمل
كافة جوانب الرعاية الاجتماعية المطلوبة لحماية المعاق وتحسينه ضد
الظروف التي أوجده القدر بها وفي مقدمة هذه الجوانب التشغيل
والاندماج الاجتماعي .

إن المفهوم الحديث لرعاية المعاقين قد خرج من طابعة التقليدي
ليأخذ طابعا جديدا يعتمد النظرة الموضوعية للمعاق باعتباره انسانا
قادرا على الانتاج بما تبقى لديه من قدرات إذا حسن التعامل مع
هذه القدرات وتم توجيهها التوجيه العلمي السليم .

وبذلك فان رعاية المعاق من مختلف جوانب الرعاية وفي مقدمتها
التأهيل والتدريب والتشغيل والاندماج الاجتماعي لم تعد هبة يقدمها
المجتمع للشخص المعاق باعتباره فردا قادرا على العطاء والانتاج ،
وبالتالي كان لا بد من تدخل الحكومات في هذا المجال لخراج الرعاية

الخاصة بالمعاقين من مفهومها التقليدي القائم على المبادرات الفردية أي مفهومها الحديث القائم على الاشراف المركزي المقنن .
وفي هذا المجال فإن عددا كبيرا من الدول العربية ، قد استطاعت تشريعيا على الاقل ، أن تتخطى المرحلة السابقة لمشكلة الاعاقة ، وحاولت أن تضعها في قلبها الحديث من خلال ما تم تقنينه في هذا المجال بما يضمن الحقوق الاساسية والثابتة للمعاقين في العالم العربي . وإذا كان من الممكن تسجيل بعض الملاحظات على السياق التقليدي لبعض التشريعات إن في مجال مفهوم المعاق أو في مجال حقوق المعاق ، إلا أن ذلك لا ينفي التطور الحثيث الذي طرأ على التشريعات العربية في هذا المجال .

مفهوم المعاق

تباينت الآراء والاجتهادات العربية حول تعريف مفهوم الشخص المعاق ، غير أن التعريفات التي بينتها الدول العربية لم تخرج عن المفهوم العام الذي يعرف الشخص المعاق بأنه الانسان الذي يعاني من فقدان بعض أو كل قدراته وغير قادر على أداء عمل أو الاستمرار بعمله ويحتاج الى الرعاية والمساعدة . وفيما يلي سوف نعرض وجهات نظر بعض الدول العربية حول مفهوم الشخص المعاق وكما جاءت في ردود هذه الدول نفسها على استمارة البحث التي كان مكتب العمل العربي قد أرسلها الى الدول العربية كافة ، توطئة لاعداد وثيقة حول حقوق المعاقين في الوطن العربي ، لتشكّل أحد البنود الفنية التي سوف تعرض على مؤتمر العمل العربي في دورته الثامنة عشرة القادمة (مارس/ آذار ١٩٩٠) ، واتخاذ القرار المناسب بشأنها .

الأردن :

المعاق هو الشخص الذي يعاني من قصور كلي أو جزئي في واحدة

أو أكثر من حواسه أو قدراته الجسمية أو النفسية أو العقلية ، بشكل يحد من امكانيته في التعليم أو التأهيل أو العمل بحيث لا يستطيع تلبية متطلبات حياته العادية في ظروف أمثاله من غير المعاقين •

البحرين :

تأخذ دولة البحرين بتعريفات منظمة الصحة العالمية لمفهوم الاعاقة والتي تعرفها بأنها « عدم قدرة شخص ذي عاهة على تأدية عمل يستطيع غير من الناس تأديته • ويصبح العجز اعاقة عندما يحد من قدرة الشخص على القيام بما هو متوقع منه في مرحلة معينة من عمره » •

وقد عرفت منظمة الصحة العالمية العاهة عامة بأنها « حالة نفسية أو جسدية تكون إما دائمة أو مرحلية ناتجة من بتر ل احد أعضاء الجسد أو تركيب عضوي مشوه ، مما يؤثر في تأدية المصاب للنشاطات العادية » •

أما العجز فقد عرفته بأنه السبب في « الحد في قدرة المصاب أو منعه كلياً من تأدية الاعمال العادية التي يستطيع غيره من الاشخاص العاديين تأديتها وذلك بسبب اصابته بعاهة ما » •

السعودية :

المعاق هو الشخص الذي فقد جزء أو أكثر من قدراته الجسمية أو الحسية أو العقلية أو النفسية نتيجة الوراثة أو بسبب تعرضه للأمراض والحوادث •

السودان :

المعاق هو الشخص الذي يصيبه ضرر ينتج عنه اعتلال أو عجز يحد من قدرته على تأدية دور طبيعي بحسب عوامل السن والجنس والعوامل الاجتماعية والثقافية أو يحول دو تأديته لهذا الدور •

سوريا :

المعاق هو الشخص الذي نقصت قدرته على أداء عمل مناسب والاستقرار فيه ، نقصا فعليا نتيجة لعاهة بدنية أو عقلية •

العراق :

المعاق هو الشخص الذي نقصت أو انعدمت قدرته على العمل أو الحصول عليه أو الاستقرار فيه بسبب نقص أو اضطراب في قابليته العقلية أو النفسية أو البدنية •

سلطنة عمان :

المعاق هو الشخص الذي يعاني من اضطراب أو عجز أو نقص جسدي أو عقلي أو حسي أو نفسي ، كلياً أو جزئياً ، وعلى المدى الطويل يعيقه الى حد كبير من ممارسة واحد أو أكثر من نشاطات الحياة اليومية بما في ذلك العمل •

قطر :

المعاق هو الشخص الذي يعاني من عجز عقلي أو جسدي أو اضطراب في وظائفه النفسية يحد من قدرته على تأدية دوره الطبيعي في المجتمع قياساً بأبناء سنه وجنسه •

لبنان :

المعاق هو الشخص الذي تكون امكانياته لاكتساب وحفظ عمل منخفضة فعليا بسبب عجز أو نقص في مؤهلاته الجسدية أو العقلية •

ليبيا :

المعاق هو الشخص الذي يعاني من نقص دائم يعيقه عن العمل كلياً أو جزئياً ، أو عن ممارسة السلوك العادي في المجتمع ، سواء

أكان النقص في القدرة العقلية أو النفسية أو الحسية أو الجسدية
وسواء أكان خلقيا ام مكتسبا .

مصر :

المعاق هو الشخص الذي أصبح غير قادر على الاعتماد على
نفسه في مزاوله عمل أو القيام بعمل آخر والاستقرار فيه ونقص قدراته
على ذلك نتيجة لقصور عضوي أو عقلي أو حسي أو نتيجة عجز خلقي
منذ الولادة .

ولا تختلف مفاهيم الدول الاوروبية للمعاق كثيرا عن المفاهيم
العربية له ، الا في بعض الجوانب التي تأتي تعبيرا عن النظرة الاوروبية
لبعض الظواهر المتعلقة بمفاهيم القدرة الانسانية والاندماج الاجتماعي
والتي يمكن ملاحظتها على ضوء التحديد الاوروبي لمفهوم المعاق ،
ومن المفيد هنا ايراد نظرة عدد من هذه الدول .

١ - الدانمارك :

لا يوجد في القانون الدانماركي تحديد للفظ الشخص المعاق ،
إلا أنهم يستخدمون هناك التعريف الذي حدده المجلس الاوروبي
للخدمات الاجتماعية للمعاقين والذي ينص على :

« ان الشخص المعاق ، هو الشخص الذي يواجه صعوبات في
حياته اليومية لاسباب عضوية أو عقلية أو من هو بحاجة لاجراء معين ،
سواء من الناحية التعليمية أو التدريبية أو العمل أو مستوى معيشتة
أو من ناحية تكييفه الاجتماعي » .

٢ - بريطانيا :

يعتبر قانون المساعدات الوطنية لعام ١٩٤٨ ، أن الشخص المعاق

هو الشخص الضير أو الاصم أو الابكم أو هو الشخص الذي أعاقه المرض بصورة فعلية ودائمة *

٢ - ألمانيا الاتحادية :

لم يرد في التشريعات الألمانية تحديد لمفهوم الشخص المعاق ، غير أن نظام الضمان الاجتماعي يعتبر ان الاشخاص المعاقين هم الاشخاص الذين أصيبوا بعجز جسدي أو عقلي أو حسي أدى الى نقص في قدراتهم واصبحوا بحاجة الى المساعدة *

٤ - فرنسا :

حدد القانون الفرنسي الصادر بتاريخ ٢٣/١٠/١٩٥٧ مفهوم الشخص المعاق بأنه الشخص الذي انخفضت أو قلت قدرته على الحصول على عمل كنتيجة لنقص في طاقاته وامكانياته وقدراته الجسدية والعقلية *

٥ - بلجيكا :

عرف القانون البلجيكي الصادر بتاريخ ١٦/٣/١٩٦٣ المعاقين بأنهم الاشخاص الذين قلت أو اختزلت قدرتهم على العمل نتيجة لنقص ما لا يقل عن ٣٠٪ من طاقاتهم الجسدية أو ما لا يقل عن ٢٠٪ من طاقاتهم الذهنية والعقلية *

٦ - ايرلنده :

عرف قانون الصحة الايرلندي لعام ١٩٧٠ الشخص المعاق بأنه الشخص الذي اعيق بالفعل عن مزاولة عمل معين يتناسب مع سنه وخبرته ومؤهلاته بسبب ما يعانيه من عدم القدة *

٧ - اللوكسمبورج :

تعرف تشريعات دوقية اللوكسمبورج المعاق ، بأنه الشخص الذي

نقصت قدرته على العمل بنسبة لا تقل عن ٣٠٪ من حالتها الاصلية •
ومن استقراء مختلف وجهات النظر السابقة ، يلاحظ أن هناك
اتفاقا حول مضمون مفهوم الشخص المعاق وان اختلفت أشكال
النصوص والتشريعات من دولة لاخرى ان كان ذلك على مستوى
الدول الاوروبية او كان على مستوى الدول العربية •

فما زال مفهوم الشخص المعاق لدى معظم هذه الدول ، مفهوما
تقليديا ، يقوم على قاعدة القدرة المباشرة على العمل كقياس بين
المعاقين والاسوياء ، في حين أصبح من بديهيات العصر ومسلماته أن
الامراض الخفية هي أشد فتكا بالانسان والمجتمع من كثير من الامراض
الظاهرة ، ومنها الاسباب المؤدية للعمق ، والتي أصبحت الاساليب
الوقائية والعلوم الطبية في وقتنا الحاضر قادرة على محاصرة تأثيراتها
والسيطرة عليها حتى أبعد الحدود •

أما الامراض الخفية أو غير الظاهرة والتي أصبحت سمة من
سمات العصر الحديث في معظم المجتمعات ، والتي ولدتها حركية
التحولات السريعة والمتلاحقة التي نعيشها اليوم وفي كافة المجالات
والاصعدة ، تقوم بتزويد ساحات البطالة بشكل مستمر بمزيد من
المتشردين الذين تمتلئ بهم ساحات المدن ، واذا كانت العبرة في
القدرة على الانتاج ، فان النتيجة هنا تكون واحدة ، فالمعاق الذي
حددت التشريعات وقتنت مفهومه ، انعدمت أو قلت قدرته على العمل
أما الذين دفعت أزمت العصر الحديث بهم نحو التشرد ، فان
الامراض النفسية والاجتماعية التي تتحكم بسلوكياتهم ، بدورها ،
انعدمت أو حدت من قدرتهم على العمل أيضا ، مما يجعلهم نمطا آخر
من أنماط المعاقين •

هذه النقطة لفتت انتباه المشرع الايرلندي والمجلس الاوروبي
للخدمات الاجتماعية • فالقانون الايرلندي اعتبر أن المعاق هو

الشخص الذي عجز عن مزاولة عمله بسبب ما يعانيه من « عدم القدرة » ، وعدم القدرة يحمل معنى واسعا يشمل كافة المعوقات الذاتية والتي تحول دون قيام الفرد بعمله بالشكل المناسب ، ان كانت هذه المعوقات ظاهرة ولموسة كالعاهات الجسدية أو العقلية أو الحسية أو كانت خافية غير ظاهرة كالامراض النفسية أو الاجتماعية وما يتعلق بها من ردود أفعال لها تأثير مباشر في التحكم بسلوكيات الفرد .

أما تعريف المجلس الاوروبي للخدمات الاجتماعية لمفهوم المعاق والذي تأخذ به الحكومة الدانماركية ، فانه يعتبر أن المعاق هو الانسان الذي يحتاج « لاجراء معين » من عدة جوانب ومنها « تكييفه الاجتماعي » من أجل اعادته الى سيرته الطبيعية . والاشارة هنا الى ضرورة تدخل المجتمع لاتخاذ اجراء معين نحو غير القادر على التكيف مع مجتمعه ما هو التعبير حقيقي عن المدى الحضاري الذي توصلت اليه بعض المجتمعات الانسانية في تعاملها مع الشخص المعاق عندما أخرجت مفهوم المعاق من إطاره التقليدي القائم على مدى قدرة الفرد على العمل تبعا لحالته الصحية الى إطار أوسع ليشمل ابعادا اجتماعية وانسانية جديدة .

حقوق المعاق

مازالت التجربة العربية في مجال التعامل مع المعاقين في بداياتها الاولى . وعلى الرغم من ظهور بعض التطورات الايجابية التي دخلت الى عدد من التشريعات العربية ، فان صيغة التعامل مع المعاقين في الوطن العربي مازالت متأثرة الى حد كبير بالنظرة التقليدية السائدة نحو المعاق .

ومن المؤكد أن انجاح هذه التجربة الحديثة ، يتطلب الكثير من

الجهود لتغير هذا النمط السائد من التفكير ، الى نمط آخر يأتي نتيجة لتولد القناعة الاجتماعية بقدرة المعاق على العطاء والانتاج ، الامر الذي سوف يغير بالضرورة نمط الفهم العام لرعاية المعاقين من كونها تأتي في الاطار الخيري والاحساني الى اعتبارها حقاً أساسياً من حقوق الشخص المعاق باعتباره فرداً من أفراد المجتمع يتمتع ، أسوة بغيره ، بحق تنمية قدراته الذاتية واستثمار هذه القدرات في العملية الانتاجية ، حماية لنفسه ومساهمة منه في حماية المجتمع . ويأتي في مقدمة هذه الحقوق حقه في التأهيل وحقه في التشغيل .

وفيما يلي سوف نحاول التعرف على الصورة العربية في مجال تأهيل وتشغيل المعاقين من خلال استمارة البحث التي كان مكتب العمل العربي قد أرسلها الى الدول العربية والمشار إليها أعلاه .

تأهيل المعاقين

تأتي عملية تأهيل المعاقين بعد سلسلة من الخطوات التي تتخذها الدولة من أجل توفير الارضية الصالحة لانجاح هذه العملية ، وهذه الخطوات في مجملها وإن كان يبدأ البحث بها من قبل مجموعة من التخصصيين في المجالات الطبية والاجتماعية ، غير أن القالب الاخير لهذه المراحل لا بد وأن يأخذ وضعه القانوني من خلال التشريعات واللوائح التي تسنها الدولة وتهدف الى تقنين استقرار العمل بهذه المراحل بما يسمح بايصالها الى المرحلة النهائية المتمثلة بالتأهيل .

وتبدأ أولى هذه المراحل بقيام الدولة بتوضيح فهمها لمفهوم تأهيل المعاقين ثم تعمل على تصنيفهم حسب حالات الاعاقة التي يعانون منها بحيث تضع التشريعات المناسبة لكل من هذه الحالات وتحدد الجهات المسؤولة عن التعامل مع كل منها ، وسوف نبدأ أولاً بالتعرف على الفهم العربي بشكل عام لماهية التأهيل المهني للمعاقين .

١ - القصد من التأهيل المهني للمعاقين :

تعددت وجهات النظر العربية في تحديدها للمقصود من عملية تأهيل المعاقين ، غير أنها اتفقت في النتائج والمعايير من أنها العملية التي تسعى الى استثمار القدرات المتبقية للمعاق وتوجيهها وتنميتها بحيث يستطيع المعاق السيطرة عليها بالحد الاقصى الممكن على ضوء حالته ومن ثم استخدامها في العملية الانتاجية ، وهذا ما سوف توضحه الاجوبة التالية :

الاردن :

التأهيل هو تلك العملية المنظمة والمستمرة التي تهدف الى اىصال المعاق الى أقصى درجة ممكنة من الكفاءة في النواحي الصحية والاجتماعية والتربوية والمهنية والنفسية والاقتصادية التي يستطيع الوصول اليها .

البحرين :

التأهيل هو أن توفر للمعاق الخدمات التالية :

- الكشف والتشخيص والعلاج المبكر .
- الرعاية الطبية والعلاج الطبيعي والعلاج بالعمل .
- التدريب على أنشطة الرعاية الذاتية بما في ذلك الحركة والاتصال ومهارات الحياة اليومية مع توفير المعدات الخاصة حسب احتياجات فئات الاعاقة .
- توفير المعينات التقنية والمعينات على الحركة وغيرها من المعدات .
- خدمات التعليم التخصصية .
- خدمات التأهيل المهني واللاحق بالوظائف المفتوحة والحماية .

- توفير التسهيلات المختلفة حسب احتياجات المعاق •
- الارشاد والتوجيه في المجال الاجتماعي والنفسي •

السعودية :

التأهيل هو الاستخدام المشترك والمنسق للوسائل الطبية والاجتماعية والتعليمية والمهنية لتدريب واعادة تدريب الفرد المعوق لتحقيق أعلى مستوى ممكن لقدرته الادائية ، حتى يستطيع أن يتفاعل مع البيئة التي يعيش فيها ويسهم في أنشطتها ويتصل بغيره من أفراد المجتمع وأن يتوافق مع العالم الذي حوله ، ويتضمن ذلك تنمية مقدراته على القيام بالجهد البدني اللازم لأنشطة الحياة اليومية وتحقيق أقصى استفادة من طاقاته الذهنية والاجتماعية •

السودان :

التأهيل هو تلك العملية الموجهة نحو هدف محدود بزمن ، يمكن الشخص المعاق من الوصول الى أفضل مستوى وظيفي أو عقلي أو جسماني أو اجتماعي ، بحيث يتوفر للمعاق الوسائل اللازمة لتغيير مجرى حياته •

سوريا :

التأهيل هو تقديم الخدمات اللازمة للعاجزين بحيث تمكنهم من استعادة قدراتهم على ممارسة عملهم الاصلي أو أداء أي عمل آخر يتناسب وحالتهم وايجاد العمل والاستقرار فيه •

العراق :

التأهيل هو تدريب المعاقين بما يسمح باعادتهم الى الاعمال التي كانوا يمارسونها قبل الاعاقة أو تدريبهم على أداء أعمال أو مهن

أخرى تنسجم مع ما تبقى لديهم من قابليات باستخدام الوسائل العلمية والفنية والتربوية الحديثة والمهنية والصحية والاجتماعية والفكرية لكي يقوموا بدورهم في بناء المجتمع الاشتراكي •

سلطنة عمان :

التأهيل هو ايصال الشخص المعاق الى أعلى درجة ممكنة يستطيع الوصول اليها من النواحي الطبية والاجتماعية والنفسية والتربوية والمهنية والاقتصادية وذلك بهدف ادماجه أو اعادة ادماجه في المجتمع •

قطر :

التأهيل هو عملية منسقة لتوظيف الخدمات الطبية والاجتماعية والنفسية والتربوية والمهنية لمساعدة المعاق في تحقيق أقصى درجة ممكنة من الفعالية الوظيفية بهدف تمكينه من متطلبات بيئته الطبيعية والاجتماعية وكذلك تنمية قدراته للاعتماد على نفسه وتحسين مستواه المعيشي •

الكويت :

التأهيل هو اعداد المعاق عن طريق التعليم والتدريب والعلاج والاجهزة التعويضية التي تتناسب مع نوع الاعاقة وذلك بهدف رفع قدراته لممارسة حياته العادية •

ليبيا :

التأهيل هو التخفيف من آثار الاعاقة الى أقصى حد مستطاع لتمكين المعاق من الاستفادة مما تبقى له من قدرات وامكانيات للاعتماد على نفسه في شق طريقه في الحياة الكريمة •

مصر :

التأهيل هو عملية دراسة وتقييم قدرات وامكانيات الشخص

العاجز والعمل على تنمية هذه القدرات بحيث يحقق أكبر نفع ممكن له
في الجوانب الاجتماعية والشخصية والبدنية والاقتصادية .

ومما سبق يتضح أن معظم التعريفات العربية لمفهوم تأهيل المعاقين
تتفق فيما بينها في المضمون والاهداف وان كانت تختلف في الشكل
أو في النص . وقد جاءت هذه التعريفات عامة بحيث تغطي كافة
أشكال الاعاقة دون تحديد ، سوى أن الاجابة الواردة في رد سوريا
وكذلك في رد العراق ، يفهم منها بأنها تغطي بشكل خاص الاشخاص
المعاقين بسبب حوادث واصابات العمل . وقد يكون من قبيل الصدفة
أن هذه الاجابة قد جاءت على هذا الشكل ، دون أن تعني في حقيقة
الامر استبعاد باقي أنواع المعاقين من عملية التأهيل المهني .

ومنعا لاي لبس في هذا المجال في المستقبل ، تبرز ضرورة
التوصل الى وضع مفهوم عربي موحد لمفهوم التأهيل المهني للمعاقين
يعبر عن الفهم العربي المشترك لماهية تأهيل المعاقين ويتم ادراجه في
التشريعات العربية .

ب - التصنيف حسب حالات الاعاقة :

تختلف وضعية المعاق من شخص لآخر بحسب حالة الاعاقة التي
يعاني منها الشخص نفسه ، إن كانت هذه الاعاقة جسدية ناتجة عن
مرض ما أو ناتجة عن حادث أدى الى بتر لاحد الاطراف أو أكثر أو
كانت ناتجة عن عاقبة حسية تتعلق بواحدة أو أكثر من حواس الانسان
الى مختلف حالات العوق الذهني أو العقلي .

كل هذه الحالات تحتاج الى تصنيف يتم به جمع الحالات
المتشابهة لتسهيل وضع الترتيبات الطبية التأهيلية والاجتماعية المناسبة
مع كل نوع منها ومن ثم تقنينها بتشريعات تنظم عملية تطوير الاستفادة

منها وتحديد الجهات المسؤولة في الدولة عن التعامل معها • وفيما يلي سوف نعرض للتصنيفات العربية في هذا المجال والجهات المسؤولة عن التعامل مع المعاقين رعاية وتأهילה وتشغيلة •

الاردن :

يتم تصنيف المعاقين على أساس :

- ١ - المعاقون بصريا •
- ٢ - المعاقون سمعيا •
- ٣ - المعاقون حركيا •
- ٤ - المعاقون عقليا •

البحرين :

يتم تصنيف المعاقين على أساس :

- ١ - المعاقون حركيا وتشمل : الشلل المخي - شلل الاطفال - ضمور العضلات - البتر بأنواعه - التشوه والامراض المزمنة •
 - ٢ - المعاقون حسيا وتشمل : المكفوفون وضعاف البصر والصم وضعاف السمع والبكم والمصابون بعيوب النطق •
 - ٣ - المعاقون عقليا وتشمل : مرض العقول ومختلف فئات التخلف العقلي البسيط والمتوسط والشديد •
 - ٤ - المعاقون اجتماعيا وتشمل : حالات الاجرام - انحراف الاحداث - مجهولو الابوين - الادمان على المخدرات •
 - ٥ - متعدّدو الاعاقة : وهم من يعانون من أكثر من إعاقة واحدة •
- أما الجهات المسؤولة عن المعاقين فهي :

- ١ - وزارة العمل والشؤون الاجتماعية •
- ٢ - وزارة الصحة •
- ٣ - وزارة التربية والتعليم •
- ٤ - وزارة الداخلية •
- ٥ - وزارة الاعلام •
- ٦ - جمعيات المعاقين •
- ٧ - الجمعيات النسائية •
- ٨ - المؤسسة العامة للشباب والرياضة •

السعودية :

وضعت تصنيفا تفصيليا للمعاقين يشمل نوع الاعاقة والجنس والعمر ويمكن ترتيب هذا التصنيف على أساس :

- ١ - المعاقون جسديا •
- ٢ - المعاقون حسيا •
- ٣ - المعاقون عقليا •
- ٤ - المعاقون من هذه الحالات تحت ١٥ سنة •
- ٥ - المعاقون من هذه الحالات فوق ١٥ سنة •
- ٦ - جنس المعاق •

أما الجهات المسؤولة عن المعاقين فهي :

- ١ - وزارة العمل والشؤون الاجتماعية : وتقوم برعاية المعاقين اجتماعيا ونفسيا وطبيا ومهنيا •
- ٢ - وزارة المعارف : وتقوم بتأهيل المعاقين علميا •
- ٣ - وزارة الصحة : وتقدم خدمات التأهيل الطبي والعلاجي للمعاقين •
- ٤ - الجمعيات والمؤسسات الخيرية •

سوريا :

تم تصنيف المعاقين على أساس :

- ١ - المعاقون جسديا •
- ٢ - المعاقون حسيا •
- ٣ - المعاقون عقليا •

العراق :

يتم تصنيف المعاقين على أساس :

- ١ - حسب طبيعة العوق
أ - المعاقون جسديا •
ب - المعاقون عقليا •
- ٢ - حسب قدرة المعاق على العمل
أ - المعاقون القادرون على العمل كليا •
ب - المعاقون القادرون على العمل جزئيا •

سلطنة عمان :

يتم تصنيف المعاقين على أساس :

- ١ - المعاقون جسديا : وتشمل جميع الاعاقات الحركية كالشلل بجميع أنواعه وحالات البتر والشلل الدماغي •
- ٢ - المعاقون حسيا : وتشمل جميع الاعاقات الناتجة عن الصمم وضعف السمع والبكم وضعف النطق وكف البصر وضعف الابصار •
- ٣ - الاعاقة العقلية : وتشمل التخلف العقلي ، البسيط والشديد والامراض العقلية •

الكويت :

يتم تصنيف المعاقين على أساس :

- ١ - المعاقون جسديا - كليا أو جزئيا .
- ٢ - المعاقون عقليا - كليا أو جزئيا .

ليبيا :

يتم تصنيف المعاقين على أساس :

- ١ - المتخلفون عقليا .
- ٢ - المصابون بعاقة تعيقهم عن ممارسة السلوك العادي ولو لم يقترن ذلك بعجز ظاهر عن أداء العمل وهم :
 - أ - المكفوفون .
 - ب - الصم .
 - ج - البكم .
 - د - ضعاف السمع الذين لا يجدي معهم تصحيح السمع .
 - هـ - ضعاف البصر الذين لا يجدي معهم تصحيح النظر .
 - و - مبتورو أحد الاطراف أو أكثر .
 - ز - المشلولون .
 - ح - المقعدون .
 - ط - المصابون بأمراض مزمنة .

مصر :

يتم تصنيف المعاقين على أساس :

- ١ - العجز الجسدي : الناتج عن إصابات بالجسم مثل حالات البتر البسيط ، بتر الاطراف العليا ، بتر الاطراف السفلى ، حالات تشوه العظام ، حالات الشلل وحالات مرض القلب .

٢ - العجز الحسي : الناتج عن فقدان إحدى الحواس أو جزء منها مثل حالات فقد إحدى العينين ، أو فقدان الابصار كلياً ، الصم ، البكم ضعف السمع ضعف الابصار ، مرض الجذام .

٣ - العجز الخلقي : حالات التخلف العقلي سواء الشديد منه أو البسيط والتشوهات الخلقية المختلفة الناتجة عن أمراض الام أثناء الحمل أو اصابة الجنين بالحمى بعد الولادة .

وباستقراء أجوبة الدول نجد بأن تصنيفاتها لأنواع الاعاقة تتفق في معظمها على توزيعها في ثلاثة حقول : الاعاقة الجسدية والاعاقة الحسية والاعاقة العقلية ، غير أن تفصيلات هذه التصنيفات تختلف من دولة الى أخرى ، ففي حين أن بعض الدول كالسعودية مثلاً تضع تصنيفاً تفصيلياً لكافة أنواع الاعاقة حسب الجنس والعمر ونوع الاعاقة وسببه الخ ... نجد أن دول أخرى تكتفي بتحديدده بشكله العام من حيث أنواع الاعاقة الثلاث الجسدية والحسية والعقلية دون أن تدخل في أي تفصيل .

هذا بالإضافة الى أن بعض الدول كالسودان مثلاً لم تضع أي تصنيف من هذا النوع . ومن الملاحظ أن هناك ارتباطاً شرطياً بين توفر الامكانيات المادية والفنية للدولة ووضع الدولة للتصنيفات ووضع تفصيلاتها بحيث تأمّي هذه التفصيلات منسجمة مع الامكانيات المتاحة . أما الجهات المسؤولة عن التعامل مع المعاقين ، فمن الواضح أن عدداً كبيراً من الدول العربية ما زالت تمر بمرحلة عدم استقرار في علاقتها مع المعاقين حتى الآن ، بحيث أن عدداً من الاجابات قد أتى خالياً من تحديد الجهات المسؤولة عن المعاقين في الدولة مما يعني أن أمر هؤلاء ما زال غير ثابت وان هذه الجهات المعنية في التعامل معهم غير

محددة بشكل واضح أو أنها عرضة للتغير من وقت لآخر حسب الظروف والامكانيات .

ج - الزامية تاهيل المعاقين :

لاستقرار أي ظاهرة من الظواهر الاجتماعية لا بد من العمل على تحديد وضعيتها القانونية كي تأخذ وضعها ضمن التركيبة الاجتماعية ، ومن بين هذه الظواهر مسألة تأهيل المعاقين ، التي لا بد للنجاح فيها من تحديد وضعيتها القانونية حتى يمكن التعامل معها على هذا الاساس ، وفي هذا الاطار سوف نحاول التعرف على الوضعية القانونية لمسألة التأهيل المهني في الدول العربية .

الاردن :

لا توجد تشريعات معينة ، غير أن الدستور الاردني في نص المادة السادسة الفقرة الثانية « قد كفّل لجميع المواطنين حق التعليم والعمل وتكافؤ الفرص » .

السعودية :

تأهيل المعاقين هو أحد الاهداف العامة الاستراتيجية للدولة ، التي حثت عليها جميع خططها التنموية ، حيث نص في الاساس الاستراتيجي ، الخاص بتنمية المجتمع وتوفير الرعاية الاجتماعية والصحية اللازمة له ، ومساعدته على المساهمة في تنفيذ برامج خطط التنمية والاستفادة من ثمارها على زيادة الاهتمام بالمعوقين وادخال برامج وطنية لتأهيلهم ورعايتهم .

السودان :

« ليس هناك الزام تجاه تأهيل المعاقين » .

سوريا :

تقدم خدمات التأهيل المهني للمعاقين في مراكز معتمدة لهذا الغرض ، مجاناً لكل معاق ، ممن تنطبق عليهم شروط القبول ، سواء كان ذكراً أم أنثى ، من القطر العربي السوري أو من الاقطار العربية الاخرى .

العراق :

لكل معاق الحق في التأهيل والرعاية ، وتؤدي الدولة هذه الخدمات دون مقابل .

سلطنة عمان :

التأهيل المهني متاح لجميع المعاقين مجاناً ويعتمد ذلك على توفر الخدمات التأهيلية المتاحة .

الكويت :

تعتبر التربية الخاصة الشاملة لحالات الاعاقة جزء من النظام التعليمي الالزامي في الدولة ، ضمن جميع القوانين الالزامية للعاديين في التعليم والتدريب والعلاج وكافة الحقوق للمواطن العادي المنصوص عليها في الدستور الكويتي .

ليبيا :

يعتبر القانون بأن التأهيل أو اعادة التأهيل واجب على المعاقين الكبار وكذلك هو واجب على المعاقين الصغار من الذين انهموا تعليمهم الاساسي ولم يرغبوا في مواصلة تعليمهم أو ثبت عدم قدرتهم على تلقي التعليم الاساسي .

مصر :

لكل معاق الحق في التأهيل ، وتؤدي الدولة خدمات التأهيل دون مقابل وفي حدود المبالغ المدرجة لهذا الغرض في الموازنة العامة للدولة .

باستقراء هذه الردود نجد بأن الزامية تأهيل المعاقين في الدول العربية تختلف من دولة لأخرى ، كما هو واضح ، بحسب الامكانيات المادية لهذه الدول ، فان عملية التأهيل في السعودية ليست الزامية وحسب ، بل هي أحد الاهداف الاستراتيجية للدولة ، وكذلك في الكويت حيث اعتبرت التربية الخاصة الشاملة لحالات الاعاقة جزء من النظام التعليمي الازامي في الدولة . واعتبر القانون الليبي أن التأهيل ليس الزاميا من الدولة فحسب بل هو واجب على كافة المعاقين كبارا وصغارا وكذلك العراق التي اعتبرته حقا لجميع المعاقين .

وعملية تأهيل المعاقين في دول أخرى تصبح مرتبطة ببعض الاشتراطات ولا بد لهذه الاشتراطات من الحد بالضرورة من اعداد المعاقين الداخلين في دائرة التأهيل ، ففي سوريا اعتبر القانون بأن خدمات التأهيل تقدم مجانا للمعاقين الذين تطبق عليهم شروط القبول مما يعني أن هناك شرائح من المعاقين لا تنطبق عليهم هذه الشروط وبالتالي لا تقدم لهم مثل هذه الخدمات . وفي سلطنة عمان انيطت عملية التأهيل « بتوفر الخدمات التأهيلية المتاحة » والتي يفترض عدم توفرها في بعض الاحيان والالما أوردتها المشرع . وفي مصر تؤدي الدولة خدمات التأهيل في حدود المبالغ المدرجة لهذا الغرض في الميزانية ، وهذه المبالغ من المؤكد أن تحديدها يعود الى الامكانيات المتوفرة للدولة وليس للاحتياجات المطلوبة لتأهيل المعاقين .

ثم نجد بأن دولاً أخرى لم تشرع من الاصل أي التزام من هذا

النوع كالسودان مثلاً أو الاردن وان كان الدستور الاردني قد كفل حق التعليم والعمل لكافة المعاقين .

إن هذا التفاوت في القدرة على تقديم الخدمات التأهيلية للمعاقين في الدول العربية ، يتطلب مزيداً من التنسيق بينها في مجال التعاون وتبادل الخبرات وحتى المساعدة اذا دعت الضرورة لذلك ، وهنا لا بد من الإشارة الى التجربة الخليجية في هذا المجال حيث يقوم تعاون بين سلطنة عمان وكل من الكويت والسعودية والامارات في مجال تأهيل المعاقين منذ عام ١٩٨٠ .

تشغيل المعاقين

يواجه المعاقون في الدول النامية ، ومنها الدول العربية ، بعض المشاكل التي تحول دون اندماج المعاق في المجتمع ، ولا شك بأن الازدحام الاقتصادي التي تعيشها هذه الدول أو بعضها على الأقل قد ساعد الى حد كبير في وجود هذه المشاكل ، التي ولدت النظرة الاجتماعية السائدة نحو المعاق والمبنية على الفهم الخاطئ لوضعه كإنسان يفتقد الى بعض القدرات التي تتوفر لغيره من الأشخاص الاسوياء .

وترسخت هذه النظرة تجاه المعاق من جيل الى جيل عبر التوارث الاجتماعي ، حتى وصلت الينا وتمت في أواخر القرن العشرين دون أن تتغير في جوهرها رغم التغيير الذي حصل في القدرة على التحكم في أوضاع المعاقين ، حيث أن عملية التدريب والتأهيل حالياً أصبحت قادرة على أن تجعل من المعاق مؤهلاً لمزاولة العمل الذي يتناسب مع ما تبقى لديه من امكانيات بل قد يستطيع أن يتقن هذا العمل ويعبر به وربما يتفوق في مجاله على أقرانه من الاسوياء تصديقاً للمثل العربي القائل بأن : « كل ذي عاهة جبار » .

ورغم اقتدار المعاق المؤهل على أخذ مكانته في العملية الانتاجية فان تقبله في سوق العمل مازال محدودا ، الامر الذي يفترض تدخل الدول في هذا المجال ، لاتاحة الفرصة أمام المعاق لكي يستطيع من خلالها اثبات وجوده وقدراته ، باعتبار أن توفير مجالات العمل للمعاق وحمايته فيها ، من أي أسباب أخرى غير أسباب العمل نفسه ، يعتبر أحد حقوقه الاساسية والثابتة •

وللتعرف على مدى الاهتمام العربي بتشغيل المعاقين ، سوف نحاول عرض مختلف المواقف العربية من الجوانب الاساسية لهذا المجال والتمثلة في الزامية تشغيل المعاقين وشروط تشغيلهم وحمايتهم في أعمالهم •

١ - الزامية تشغيل المعاقين :

كما مر معنا أعلاه ، فان النظرة الاجتماعية السائدة تجاه المعاق ، مازالت تحول في أحيان كثيرة دون اندماجه في المجتمع وأخذ دوره في العملية الانتاجية بسبب احجام أصحاب الاعمال ، وربما الدولة نفسها في بعض الاحيان ، عن أخذ المعاقين ضمن هيكل عمالتهم ، حتى ولو كان هؤلاء قادرين على العمل ومؤهلين له ، بسبب الفهم العام الخاطئ لقدرة المعاق على تأدية عمله • بل إن الامر يتجاوز في حقيقته النظرة للعامل أو الفني المعاق ليشمل كثيرا في شرائح المعاقين ، حتى الذين استطاعوا التغلب على ظروفهم ، وتوصلوا الى مراتب علمية عليا ، حيث نجد في كثير بل في أغلب الاحيان ، أن شروط التوظيف تتضمن دائما شرطا أساسيا للمتقدم لاشغال الوظيفة « بأن يكون لائقا صحيا وخال من العاهات » ، حتى ولو لم يكن للياقته الصحية أو عاهته علاقة بطبيعة الوظيفة التي يتقدم اليها •

هذه الوضعية دفعت بعض الحكومات الى العمل على اتاحة

الفرصة أمام المعاقين للعمل ، بالنص على ذلك بتشريعاتها ، ولا شك بأن مثل هذه المبادرات تعبر عن فهم موضوعي لوضعية المعاقين في مجتمع مازال ينظر اليهم باعتبارهم عالة عليه وغير قادرين على العطاء ، الامر الذي فرض أهمية تدخل الدولة في هذا المجال لحماية حق أساسي من حقوق شريحة من الشرائح المكونة للمجتمع والتي ، كما مر معنا ، لا تقل نسبتها عن ١٠٪ من مجموع عدد سكانه .

وفيما يلي سوف نحاول التعرف على مدى تدخل الدولة في البلاد العربية من أجل إتاحة الفرصة أمام هذه المجموعة ، لكي تنظم في هيكل العمالة وتقوم بدورها في التنمية الاقتصادية ، وذلك من واقع الاجابات الواردة في الاستبيان المشار اليه أعلاه .

الأردن :

لا توجد تشريعات الزامية لتشغيل المعاقين بعد .

البحرين :

نص قانون العمل البحريني : على أصحاب الاعمال الذين يستخدمون مئة عامل فأكثر سواء كانوا في مكان واحد أو في أماكن متفرقة ، استخدام من ترشحهم وزارة العمل والشؤون الاجتماعية ، من واقع سجل قيد الذين تم تأهيلهم ، وذلك في حدود ٢٪ من مجموع عدد عمالهم .

السعودية :

نص نظام العمل والعمال : على كل صاحب عمل يستخدم خمسين عاملا فأكثر ، وتمكنه طبيعة العمل لديه من استخدام المعاقين الذين تم تأهيلهم منها ، أن يستخدم ٢٪ من مجموع عدد عماله .

السودان :

تنص اللوائح على تشغيل المعاقين بنسبة ٣٪ من مجموع العمال في المؤسسة .

سوريا :

يتم ترشيح المعاقين المؤهلين للعمل في احدى الجهات العامة من قبل مكاتب الاستخدام بما يتناسب مع مؤهلاتهم العلمية والمهنية وذلك في حدود ٤٪ من مجموع عدد العاملين لديها .

العراق :

تلتزم دوائر الدولة والقطاعين الاشتراكي والمختلط بتشغيل المعاقين لديها .

سلطنة عمان :

ينص القانون على تشغيل المعاقين في مؤسسات القطاع الخاص بنسبة ٢٪ من مجموع العاملين بها .

قطر :

هناك مشروع قيد الدراسة لتشغيل المعاقين الذين اتمو مرحلة التأهيل ولكن لم يصدر حتى الآن تشريع بهذا الخصوص .

الكويت :

لا يوجد تشريع قانوني يحدد شروط تشغيل العامل المعاق .

ليبيا :

يلزم القانون كافة الوحدات الادارية والشركات والمنشآت وسائر الاجهزة الشعبية بتشغيل العمال المعاقين الذين أنهوا تدريبهم بنسبة ٥٪ من مجموع العاملين في كل موقع .

مصر :

نص القانون على أن يخصص للمعاقين الحاصلين على شهادات تأهيل نسبة ٥٪ من مجموع وظائف المستوى الثالث الخالية بالجهاز الإداري للدولة والهيئات العامة والمؤسسات العامة والوحدات الاقتصادية التابعة لها .

باستقراء مختلف المواقف العربية من الزامية تشغيل المعاقين ، يمكننا الخروج بعدة استنتاجات وملاحظات . ويأتي في مقدمة هذه الملاحظات أن عددا لا بأس به من الدول العربية شرعت مبدأ الالتزامية في تشغيل المعاقين ، بغض النظر عن جانب الكم في هذا التشغيل ، وإن كان كافيا أم لا ، إلا أن النص في هذه المرحلة على ذلك يعتبر خطوة ايجابية ومن الممكن أن تتطور في المستقبل ، ارتباطا بتطور النظرة نحو المعاق وحقه في الاستقرار بعسل يسمح له بحياة كريمة . والزامية التشغيل في هذه الدول تدرج من نسبة ٢٪ من مجموع العمال في كل من البحرين والسعودية وسلطنة عمان وترتفع الى ٣٪ في السودان ثم تصل الى ٤٪ في سوريا و ٥٪ في كل من مصر وليبيا .

هذا في حين أن بعض الدول قد خلت تشريعاتها من النص على مثل هذه الالتزامية مثل الاردن وقطر والكويت ، وإن كان يفهم بأن مثل هذه التشريعات في طور الدراسة ، أو يفهم أن بنية المشرع دراستها كما جاء في رد الاردن بعدم وجود مثل هذه التشريعات « بعد » أو رد قطر بأنها مازالت كمشروع « قيد الدراسة » . أما في العراق فعلى الرغم من نص القانون على الزامية تشغيل المعاقين غير أنه لم يحدد نسبتهم من مجموع العاملين .

ولا بد هنا من الإشارة الى ملاحظة أخيرة تتعلق بالزامية تشغيل المعاقين ، وهي حصر مثل هذه الالتزامية حيثما وردت أعلاه بالمعاقين

من العمال دون أي اشارة للشرائح الاخرى من غير العمال ، ولا شك بأن هذه النقطة جديرة بالاهتمام إذ أن الكفاءات العلمية من المعاقين تواجه نفس المشاكل والمعوقات التي يواجهها أخوانهم من العمال المعاقين ، لذلك لا بد هنا أيضا من تدخل المشرع لكي يحمي حقا أساسيا لمجموعة تخضع لنفس الظروف والشروط التي يخضع لها العمال المعاقون .

ب - شروط تشغيل المعاقين :

لا شك بأن وضعية المعاقين الفيزيائية تفرض نفسها عند ممارستها لمهام عملهم ، وعليه فإن وضعيتهم بالضرورة تختلف عن وضعية زملائهم من العمال الاصحاء أو الاسوياء ، وعليه فإن مراحل التأهيل التي يمرون بها أثناء فترة اعدادهم للعمل تكون ذات طابع خاص بهم يتلاءم مع وضعيتهم ومع قدراتهم وهي حتما مراحل تختلف نوعيا عن المراحل التي يمر بها غيرهم من العمال لذلك فإن شروط تأهيلهم وتدريبهم تختلف عن شروط زملائهم وبالتالي فإن شروط تشغيلهم تكون عادة شروطا خاصة بهم تنسجم مع أوضاعهم .

وفيما يلي سوف نحاول التعرف على ماهية هذه الشروط في الدول العربية ومدى انسجامها من عدمه مع شروط التشغيل العامة التي يخضع لها باقي العمال .

البحرين :

شروط تشغيل العامل المعاق حسب قانون العمل

١ - أما مؤهل علمي .

٢ - أو شهادة التأهيل المهني .

وقد أعفى قانون العمل الحاصلين على شهادة التأهيل المهني من

شروط اللياقة الصحية ان وجدت بالنسبة لحالة العجز المبينة في تلك الشهادة • وتنص أنظمة ولوائح وزارة العمل والشؤون الاجتماعية على تشغيل المعاقين غير المؤهلين في الاعمال البسيطة التي لا تتطلب مهارة معينة • هذا بالإضافة لعدم وجود أية شروط خاصة لتشغيل المعاقين المؤهلين •

السعودية :

لا توجد أي شروط محددة تحول دون تشغيل العامل المعاق بل هناك نصوص تحث على تشغيل المعاقين المؤهلين • وليس هناك أي شروط خاصة تختلف عن الشروط العامة لتشغيل العمال غير المعاقين •

سوريا :

ليس هناك أية شروط لتشغيل العامل المعاق المؤهل ، والشهادات التي يمنحها مركز التأهيل للعاجزين ، لمن تم تأهيلهم مهنيًا تقوم مقام اللياقة البدنية بالنسبة لحالة العجز التي ترد بهذه الشهادة عند التعيين • ويعفى من يعين من العاجزين في وظائف وأعمال الحكومة من شروط اجتياز الامتحان المقرر لشغل الوظيفة ، وليس هناك أية شروط خاصة بالمعاقين تختلف عن الشروط العامة لتشغيل العمال من غير المعاقين •

العراق :

يشترط أن يكون العامل المعوق مؤهلاً وحاصلاً على شهادة معهد التأهيل المهني للمعوقين أو يجيد مهنة من المهن أو الحرف وذلك بعد اجراء الاختبار اللازم وأن لا يقل سنه عن (١٥) سنة • وشروط تشغيل العامل المعاق تختلف عن شروط تشغيل العامل غير المعاق باعفائه من شرط الجدارة البدنية فقط •

سلطنة عمان :

يشترط لتشغيل العامل المعاق أن يكون حاصلًا على شهادة تدريب أو شهادة تأهيل مهني إن كان قد تدرب في مركز للتأهيل المهني أو في أحد المصانع أو الشركات أو المعاهد التي يستطيع التدريب فيها ولا توجد أي شروط أخرى ، كالفحص الطبي وشروط اللياقة البدنية . ويمكن تعيين المعاق في الوزارات والدوائر الحكومية والمؤسسات العامة والخاصة إذا كان حاصلًا على شهادة أكاديمية أو مهنية . كما لا توجد شروط خاصة لتشغيل المعاق تختلف عن الشروط العامة لتشغيل العامل غير المعاق .

ليبيا :

إن الشرط الوحيد لتشغيل المعاق هو أن يكون مؤهلاً لشغل العمل أو الوظيفة أو المهنة المراد الالتحاق بها ولا توجد أية شروط خاصة بتشغيل المعاقين غير الشروط العامة للتشغيل .

مصر :

يشترط لتشغيل العامل المعاق :

- ١ - أن يكون حاصلًا على شهادة تأهيل مهني .
 - ٢ - أن يكون مقيدًا في سجلات مكتب العمل التابع له محل إقامته .
- وليس هناك شروطًا خاصة بتشغيل العامل المعاق تختلف عن الشروط العامة للتشغيل سوى الحصول على شهادة التأهيل المهني للمعاقين وهي تعفيه من شرط اللياقة الصحية عند طلبها من جهة العمل . وبالإطلاع على الردود الواردة أعلاه نجد أن معظم الدول العربية التي وردت في تشريعاتها نصوص تتعلق بشروط تشغيل المعاقين قد راعت إلى حد كبير إدراج الأسس الكفيلة بمنع وقوع أي تمييز على المعاق في تشريعاتها عند إلحاقه أو التحاقه بعمل ما .

فكافة الردود الواردة اعلاه قد خلت من أي نص يتعلق بوجوب توفر أية شروط خاصة لتشغيل العامل المعاق ، بل انها اشارت ، جميع هذه الردود صراحة وبشكل واضح بعدم وجود أي شروط خاصة بتشغيل العامل المعاق تختلف عن الشروط العامة للتشغيل ، باستثناء شرط التأهيل وهذا هو أمر طبيعي يخضع له العمال عادة الاسوياء منهم والمعاقين وان كان شكل هذا التأهيل واسلوبه يختلف بين الشريحتين ، وشهادة التأهيل التي تمنح للطالب تعفيه عند التعيين من شرط اللياقة الصحية في سبب العوق الذي يرد بهذه الشهادة •

اما العمال غير المؤهلين من مجموع العمال المعاقين ، فهؤلاء لم نجد الاشارة اليهم سوى في رد البحرين حين اشار الى انهم مشمولين في لوائح وأظمة وزارة العمل والشؤون الاجتماعية التي توفر لهم الاعمال البسيطة التي لا يتطلب اداؤها مهارة خاصة ويكونون قادرين على ادائها •

ومن المؤكد ان هذا الموضوع يحتاج الى مزيد من الاهتمام ، اذ ان جزءا مهما من المعاقين مازالوا بعيدين عن أي نوع من انواع الرعاية بما في ذلك تأهيلهم مهنيا وقد تمت الاشارة الى خطورة هذه النقطة في بداية هذا البحث عند الاشارة الى تدني نسبة المعاقين الذين يجدون الرعاية الكافية في مجموع المعاقين في العالم العربي •

ولا بد هنا من الاشارة الى ان بعض التشريعات العربية قد خلت تماما من أية نصوص تتعلق بشروط تشغيل المعاقين كالتشريعات السارية في الاردن والسودان وقطر والكويت ، ومن المؤكد ان سبب تجاوز هذه الشروط يعود اما لمحدودية قدرة الدولة على مواجهة مشكلة المعاقين لديها بغض النظر عن اسباب ذلك أو لان المشكلة في دول أخرى غير مطروحة اساسا اما لقلة عدد المعاقين ارتباطا بقلّة عدد السكان واما لتوفر فرصة التمويل التاريخية لديها أو للسببين معا •

ج - حماية عمل المعاقين :

تبدأ حماية العامل المعاق من توفير فرصة العمل امامه ، بتخصيص بعض المواقع الانتاجية التي تتناسب مع وضعيته الصحية والتأهيلية ، وهذا التخصيص ، وان لم يكن مقننا بالسابق فقد كان جزءا من التقاليد السارية في العالم العربي ، فعالبا ما نرى بعض المهن تكاد تكون حكرًا على المقعدين مثل اعمال القش وحيآكته ، والمهن المرتبطة بالقراءات الدينية على الموتى وهي حكر على فاقيدي البصر الخ .. الا أن هذه التخصيصات كانت على الدوام تأتي عشوائية دون تنظيم وانسجاما مع النسيج الاجتماعي السائد في العالم العربي .

ومع التطورات الاقتصادية والاجتماعية التي بدأ يعيشها العالم العربي في العقود التي تلت الحرب الكونية الثانية وما رافقها من تغيرات أساسية في البنية الاجتماعية العربية والتي كان من أهم مظاهرها زحف الريفين على المدينة بحثا عن فرصة عمل عجز الريف عن تقديمها لهم ، بدأ التنافس غير المتكافئ يشهد بين المعاقين العاملين في تخصصاتهم التقليدية والقادمين الجدد الذين لا يملكون في غالب الاحيان أي مؤهلات تزيد عن مؤهلات المعاقين سوى قدراتهم البدنية التي أعطتهم مجالا أكبر لكسب هذا التنافس ، وهذا الواقع يفترض تدخل الدولة لحماية فرص العمل في بعض المجالات ، وابعادها عن ميدان التنافس ، وحجزها للعمال المعاقين بعد ان يمروا بمرحلة تأهيلية تتناسب مع طبيعة هذه المجالات ، التي في حقيقة أمرها ليست الا تطويرا للمجالات التقليدية التي عمل بها المعاقون وتنظيمها بما يتماشى مع مستحدثات العصر الحديث ومتطلباته .

ومن جهة أخرى فان على الدولة ان تعمل ما أمكن لتذليل الصعاب امام المعاقين والتي تحول دون اتمام اندماجهم الاجتماعي ، فلا شك بأن قدراتهم المفقودة تلعب دورا رئيسيا في تعويق قيامهم بحياتهم

الطبيعية ، لذلك لا بد من توفير بعض الامتيازات لهم طيبة كانت أو خاصة تساعد المعاق على مواصلة حياته ، ان كان ذلك من خلال توفير مستلزماته الطبية كالأجهزة التعويضية الحركية والسمعية والبصرية الخ ... أو الخاصة كتحويل المداخل والمخارج للابنية لتسهيل عليه عملية دخوله وخروجه وتحويل أماكن الخدمات العامة كغرف المرافق والمراحيض بما يسمح له باستخدامها (وهذا كله قد تم اعتماده في غالبية المدن الاوروبية والمتقدمة الاخرى) والعمل قدر المستطاع على تطويع الآلات التي يستخدمها في عمله بما يتناسب مع قدراته ، ومن واقع مشاهدة شخصية ، فان احد اصحاب المزارع في حوض الرون في فرنسا عمد الى تحويل جرار زراعي لاحد عماله كان قد فقد ساقه بسبب حادث عمل ، وقد استطاع هذا العامل التأقلم تماما مع الجرار وهو يقوم بعمله بشكل ممتاز وان صاحب العمل يعتمد عليه فعلا ، ولا يقدم له العمل فقط من باب الشفقة أو الاحسان .

وهذا بالإضافة الى ما يمكن تقديمه من أي امتيازات اخرى تساعد العامل المعاق على مواجهة الحياة العصرية ان كانت على شكل تقديرات سلمية بأسعار مخفضة أو باعفاءات جمركية الخ ... وسوف نحاول فيما يلي التعرف على الصورة العربية في مجال حماية عمل العمال المعاقين .

البحرين :

اجاز قانون العمل لوزير العمل والشؤون الاجتماعية ان يصدر قرارات يحدد فيها الوظائف والاعمال الحكومية التي يكون للعاجزين المؤهلين أولوية التعيين بها بعد ان حدد القانون مجالات هذه الوظائف وتسعى الوزارة حاليا لتضع هذا النص موضع التنفيذ .

وفي محاولة للتقليل من التنافس على العمل من جانب العمال غير

المعاقين ، فان الوزارة تسعى لتعديل بعض مواد القانون ليصبح وجوب تشغيل العمال المعاقين بنسبة ٢٪ من مجموع العاملين في المؤسسات التي تستخدم ٥٠ عاملاً فأكثر بدلاً من ١٠٠ عاملاً كما هو منصوص عليه في القانون حالياً .

وقد نص قانون العمل البحريني على تمتع العمال المعاقين بجميع الحقوق المقررة لعمال المنشأة التي يعملون بها . وهناك تنسيق بين وزارة العمل والشؤون الاجتماعية والمؤسسات الاهلية لتوفير التسهيلات اللازمة للعمال المعاقين ومنها توفير الانحذارات في اماكن العمل لتسهيل حركتهم ، وتوفير المواصلات لهم وتذليل العقبات الاخرى التي تصادف عملهم .

السعودية :

رفعت وزارة العمل والشؤون الاجتماعية للديوان العام للخدمة المدنية مسميات لبعض المهن والوظائف المطلوب اعطاء اولوية التعيين عليها للمعوقين المؤهلين وهي كما يلي :

وظائف النسخ - المتفرقات المكتبية - اعمال السنترال - اعمال المصاعد - الزراعة - تنسيق الحدائق - تظهير الافلام - الدهان والنقش والزخرفة - تجليد الكتب - الخياطة - النجارة - الآلات الدقيقة - الاعمال الصحية - الاعمال الكهربائية (تمديدات ولف ديناو وموتورات) واصلاح الاجهزة المنزلية - التطريز الآلي - التريكو - التزيين النسائي .

ولا شك بان هذه الجدولة للمهن وهي شاملة ، يتم تشغيل المعاقين بها حسب نوعية اعاقتهم ان كانت جسدية أو حسية .

ومن جهة أخرى فان موضوع حماية العمال المعاقين من التنافس

على العمل مع العمال غير المعاقين هو قيد البحث والدراسة حالياً بين الأجهزة المعنية في هذا الأمر .

سوريا :

تم تحديد المهن التي يمكن للمكفوفين ممارستها بموجب قرار صادر عن وزير الشؤون الاجتماعية والعمل ، كما نصت اللوائح على حق الوزير ، إضافة الى النسبة المحددة قانوناً لاستخدام العاجزين المؤهلين ان يحدد :

١ - افضلية استخدام العاجزين في اعمال معينة يتوافق اسلوب ممارستها مع أوضاع مختلف فئات العاجزين ، ويلزم اصحاب الاعمال بمراعاة هذه الافضلية .

٢ - تحديد وظائف واعمال حكومية معينة للعاجزين المؤهلين أولوية التعيين فيها .

٣ - تقرير الشروط الواجب توافرها في العمل لتيسير قيام العاجز بعمله .

٤ - افضلية استخدام العاجزين الذين اصابوا اثناء أو بسبب العمليات العسكرية أو خدمة العلم في الوظائف والاعمال الحكومية أو الاهلية .

العراق :

اعطت التشريعات العراقية امتيازات خاصة للمعاقين لحمايتهم من المنافسة مع العمال غير المعاقين ، حيث يتضمن قرار التعيين الذي عين العامل المعاق بموجبه تقديم كافة التسهيلات له لاداء عمله ولا يجوز نقله من مكان عمله الى مكان آخر إلا بموجب رغبته الشخصية .

وقد استثنت التشريعات المعاقين من مبدأ التقيض حيث نص على

عدم جواز اعتبار المعاق عمالة فائضة وعدم درجه ضمن الكادر القياسي
للوحدة الادارية التي يعمل بها .

واضافة لذلك ، يزود العامل المعاق بهوية خاصة تسمح له
باستخدام وسائل النقل العامة مجانا أو بأجور مخفضة حسب وسيلة
النقل ، كما تسمح التشريعات للمعاق بالحصول على سيارة محوّره
حسب وضعيته الجسدية .

سلطنة عمان :

لم تنص التشريعات على تحديد مهن يكون للمعاقين افضلية للعمل
بها ، نجد أن هناك بعض المهن التي ارتبطت تقليديا ببعض فئات الاعاقة
والتي غالبا ما يحتكر المعاقين اشغالها .

ليبيا :

يكفل القانون عددا من الحقوق والامتيازات للعمال المعاقين ومنها:

١ - حق المعاق بالاعفاء الجمركي عن المعدات والادوات والاجهزة
التي يحتاج اليها بسبب اعاقته بما في ذلك السيارات المحورة
للمعاقين .

٢ - اعفاء العاملين لحساب انفسهم من الضرائب عن دخولهم من تلك
الاعمال .

٣ - تأمين الاجهزة التعويضية والمساعدة للمعاقين .

مصر :

تم تخصيص وظائف واعمال ، يكون للمعاقين اولوية التعيين بها ،
ومن بينها وظائف تم حجزها للمعاقين فقط ولا يتم تعيين غير المعاقين بها
الا بعد موافقة وزير الشؤون الاجتماعية .

ويتمتع العمال المعاقون بعد تعيينهم بحقوق ومزايا اضافية تتمشى مع ظروفهم الصحية والنفسية ومن هذه المزايا :

- تعيينهم في الاماكن التي تتمشى مع ظروفهم الصحية •
- السماح لهم بالسفر بنصف الاجور على جميع خطوط السكك الحديدية وفي حالة وجود مرافق مع المعاق يعتبر كلاهما راكبا واحدا •

- اعفاء سيارة المعاق المحورة من الرسوم الجمركية •
- السماح لهم بالدخول الى المتاحف مجانا •
- تمتعهم بصرف حصة من الكساء الشعبي •
- اعطاء الافضلية لفاقدي البصر للحصول على خط هاتفي •
- تخفيض قيمة تذاكر مترو الاتفاق للمعاقين بنسبة ٥٠٪ •

ويتضح لنا من واقع الاجوبة الواردة اعلاه ، ان موضوع حماية عمل العامل المعاق ما زالت في بداياتها في الوطن العربي ، فباستثناء النسبة المئوية المفروضة على اصحاب العمل لتشغيل عمال معاقين والتي، كما مر معنا ، تتراوح ما بين ٢٪ الى ٥٪ من مجموع العاملين في المنشأة ليس هناك ما يشير الى ان الدول العربية قد شرعت لمنع قيام منافسة بين العمال المعاقين والعمال غير المعاقين سوى في مصر التي حددت بشكل واضح وصريح الاعمال والمهن التي يكون العمل بها للعمال المعاقين بافضلية مطلقة •

غير ان هناك بوادر ايجابية في هذا المجال في دول أخرى مثل السعودية ، حيث تتم حالياً دراسة موضوع حماية العمال المعاقين من التنافس على العمل مع غيرهم ، من قبل الاجهزة المعنية في الدولة لاتخاذ القرارات المناسبة بهذا الشأن •

كما ان وزارة العمل والشؤون الاجتماعية في البحرين تسعى حالياً لتطبيق الحماية على العمال المعاقين حسبما نص عليه القانون

واعطائهم الافضلية في بعض الوظائف والاعمال التي يصدر بتحديدھا قرار من الوزير المختص • وفي هذه الاتجاهات ما يدل على القناعة بوجود تقنين مبدأ حماية العمال المعاقين من التنافس في سوق العمل وذلك بتوفير افضلية وجوية لهم في بعض المجالات التي تتناسب مع امكانياتهم وقدراتهم ومؤهلاتهم •

وفيما يتعلق بتوفير الشروط المساعدة للعامل المعاق على القيام بعمله ، فافنا نجد في هذا المجال ان معظم الدول قد سعت الى توفير المستلزمات المطلوبة لتعويض المعاق عن قدراته المفقودة أو تسهيل حصول المعاق عليها ، كالاتراف الصناعية أو الكراسي المتحركة والسماعات لضعاف السمع ، الخ ••• حتى ان العراق ومصر وليبيا سمحت للمعاق باستيراد سيارة محورة تتناسب مع وضعه مع اعفائه من الرسوم الجمركية •

واذا كانت هذه التسهيلات تعتبر خطوات ايجابية من قبل الدولة لتسهيل اندماج العامل في المجتمع ، فان ادماجها فعلياً بالعمل وفي محيطه الانتاجي مازال بحاجة الى كثير من الجهد ، ففي كل خطوة ، وفي أي حركة تنشأ صعوبة امام المعاق ، وبالطبع ليس المقصود ان يتم وضع دراسة لكل حالة من الحالات واستخلاص نتائجها وتطبيقها في محيط العمل ، ولكن هناك مناح مشتركة اذا ما تم التعرض لها وتم تدليل العقبات المؤدية لها ، تكون قد اتت بحل لمجموعة كبيرة متشابهة الاوضاع من المعاقين ، كتحويل مداخل المباني على سبيل المثال أو ايجاد مرافق خاصة تتناسب مع اوضاع المعاقين مما يسهل على المعاق الحركة والتنقل داخل المنشأة التي يعمل بها ويساعده على الاندماج في محيط عمله • وهنا لا بد من الاشارة الى ان البحرين قد بدأت بعملية تنسيق بين المؤسسات الانتاجية ووزارة العمل والشؤون الاجتماعية لصنع التحويلات اللازمة في مباني المنشآت بما يتلائم مع اوضاع العمال المعاقين •

منظمة العمل العربية والعمال المعاقون :

كما رأينا ، فإن موضوع العمال المعاقين ، مازال موضوعا حديثا في العالم العربي ، فهو لم يدخل في دائرة الاهتمام العربية سوى مؤخرا ، بما لا يتجاوز عقدين من الزمن في احسن الاحوال .

وحين نشير الى جانب الاهتمام ، فانما نعني به ، التدخل الرسمي من جانب الدول لدراسة ملف المعاقين في مختلف مراحل حياتهم الذاتية والعملية ، والتشريع لهذه المراحل بحسب احتياجات كل منها ، وتأتي به الترجمة العملية لهذه التشريعات من رعاية وتأهيل وتيسيرات وامتيازات وتوفير فرص عمل الخ ... مما يساعد المعاق على الاندماج بمجتمعه انسانيا وعمليا وبما يسمح له بالعيش بحرية وكرامة بعد أن يتحول من قابع في حنايا المجتمع ينتظر ما تجود عليه به الايدي الكريمة ، ليخرج الى دائرة الضوء ويساهم بالعملية الانتاجية ويحصل على قوت يومه بعيدا عن كل ما من شأنه ان يجرح شعوره أو يمس كرامته .

والوطن العربي -دولا ومؤسسات - أخذ يهتم أكثر فأكثر بقضايا المعاقين منذ بداية العقد الدولي للمعاقين الذي بدأ في عام ١٩٨١ ، فعقدت الحلقات الدراسية والندوات والمؤتمرات ، ولعل آخرها المؤتمر المنعقد حاليا في عمان (٢٠-٢٨ نوفمبر / تشرين الثاني ١٩٨٩) والذي تنظمه اللجنة الاقتصادية لغرب آسيا لمناقشة موضوع قدرات واحتياجات المعاقين في منطقة غرب آسيا .

ولم تكن منظمة العمل العربية ، بعيدة عن هذه النشاطات ، اذ ان موضوع المعاقين يدخل في صلب اهتمامها ، باعتبارهم شريحة من شرائح القوى العاملة العربية ، وان كانت هذه الشريحة مازالت مهملة حتى اليوم ولم تتم الاستفادة من طاقاتها وامكانياتها الكامنة بالشكل السليم .

ويأتي نشاط منظمة العمل العربية في مجال المعاقين ، كجزء من

النشاط العربي العام في هذا المجال والذي لا بد من الاعتراف بأنه ما زال في حجمه ونوعيته دون المطلوب قياسا بأهمية موضوع المعاقين • وعلى الرغم من ذلك فإن نشاط المنظمة لم يقتصر على المشاركة في اعمال المؤتمرات والندوات التي انعقدت في هذا الاطار، فبالاضافة الى بعض الابحاث والدراسات التي صدرت عنها، فإن اهم ما قامت به المنظمة كان ادراج عدد من المواد القانونية التي تتناول المعاقين في عدة اتفاقيات وتوصيات عربية كانت قد اعدتها وعرضتها على مؤتمر العمل العربي الذي وافق عليها في دوراته المتتالية، لتصبح الاتفاقيات جزءا من التشريعات الوطنية والتوصيات ادوات استرشادية عند وضع أو تعديل التشريعات في الدول العربية •

وهنا سوف نشير الى هذه المواد حسب تواريخ صدورها بعد موافقة المؤتمر عليها •

١ - الاتفاقية العربية رقم (١) لعام ١٩٦٦ بشأن مستويات العمل :

المادة ١٥ : تقدم كل دولة خدمات التأهيل المهني للعمال العجزة، لتمكين العاجز من استعادة قدرته على مباشرة عمله الاصلي، أو اداء عمل آخر مناسب لحالته •

٢ - الاتفاقية العربية رقم (١) لعام ١٩٦٦ بشأن مستويات العمل :

المادة ١٩ : تلتزم المنشآت الكبيرة، بتخصيص نسبة مئوية من عدد العاملين بها، للعمال العجزة المؤهلين مهنيا، ويحدد تشريع كل دولة حجم هذه المنشآت من حيث عدد العمال والنسبة المئوية التي تلتزم بتشغيلها •

ويتمتع العاجزون المؤهلون مهنيا، الذين يتم تشغيلهم، بجميع الحقوق المقررة للعمال الآخرين، وفقا لقوانين العمل •

٣ - الاتفاقية العربية رقم (٣) لعام ١٩٧١ بشأن المستوى الأدنى للتأمينات الاجتماعية :

المادة ٩ - الفقرة ٢ : يجب ان تتضمن منافع التأمين في حالة حوادث العمل ، والامراض المهنية على الاخص ما يأتي :

١ - ٠٠٠٠٠٠

٢ - خدمات التأهيل ، وصرف الاجهزة التعويضية اللازمة ، وذلك طبقا للمستويات التي يحددها التشريع الوطني .

٤ - الاتفاقية العربية رقم (٦) لعام ١٩٧٦ بشأن مستويات العمل (معدلة):

المادة ١٥ : تقدم كل دولة خدمات التأهيل المهني للعمال العاجزين (المعوقين) لتمكين (المعوق) من استعادة قدرته على مباشرة عمله الاصيلي ، أو اداء عمل آخر مناسب لحالته .

٥ - الاتفاقية العربية رقم (٦) لعام ١٩٧٦ بشأن مستويات العمل (معدلة):

المادة ١٩ : تلزم المنشآت الكبيرة بتخصيص نسبة مئوية من عدد العاملين بها ، للعمال العاجزين (المعوقين) المؤهلين مهنيا ، ويحدد تشريع كل دولة حجم هذه المنشآت من حيث عدد العمال والنسبة المئوية التي تلتزم بتشغيلها ويتمتع العاجزون المؤهلون مهنيا الذين يتم تشغيلهم بجميع الحقوق المقررة للعمال الآخرين وفقا لقوانين العمل .

٦ - التوصية العربية رقم (١) لعام ١٩٧٧ بشأن السلامة والصحة المهنية:

المادة ٥ : ينبغي ان يشتمل نظام الرعاية الطبية على خدمات الطبيب الممارس العام والخدمات الطبية على مستوى الاختصاصين والعلاج والاقامة بالمستشفيات والمصحات أو المراكز العلاجية المتخصصة كما ينبغي ان يشتمل نظام الرعاية الطبية على اجراء الفحوص الطبية

المساعدة واجراء العمليات الجراحية وانواع العلاج الاخرى وتوفير
الخدمات التأهيلية وتقديم الاطراف والاجهزة الصناعية والتعويضية .

٧ - التوصية العربية رقم (٢) لعام ١٩٧٧ بشأن التوجيه والتدريب المهني:

المادة ١٤ : برامج التدريب المهني :

الفقرة ٣ : ان تخصص برامج لبعض فئات المجتمع والتي تتميز
بظروف خاصة مثل :

أ -

ب - ج - د - ه -

و - برامج خاصة للمعوقين جسمانيا أو عقليا
تناسب مع قدراتهم .

٨ - التوصية العربية رقم (٦) لعام ١٩٨٣ بشأن الخدمات الاجتماعية
العمالية :

المادة ٣ : يتولى قسم الخدمات الاجتماعية الذي ينشأ بالمنشآت
الكبيرة الاختصاصات التالية :

أ -

ب - ج - د -

ه - العناية ببعض فئات العاملين الذين تستدعي
ظروفهم الصحية والنفسية رعاية خاصة
كالعمال الجدد والاحداث والنساء والمسنين
والمعوقين ومعالجة المشاكل المترتبة على
استخدامهم وتنظيم الخدمات الواجب
توفيرها لهم .

٩ - التوصية العربية رقم (٦) لعام ١٩٨٣ بشأن الخدمات الاجتماعية
العمالية :

المادة ٦ : يراعى في تخطيط الخدمات الاجتماعية العمالية على
المستوى القومي ما يلي :

أ -

ب -

ج - توفير هذه الخدمات وفق الاولويات الآتية ، مع
مراعاة ظروف كل قطر على الوجه التالي :

١ - البرامج الخاصة بالاحداث والنساء والمعوقين والمسنين قبل
البرامج الخاصة بالكبار .

٢ -

١٠ - التوصية العربية رقم (٦) لعام ١٩٨٣ بشأن الخدمات الاجتماعية
العمالية :

المادة ١٨ : يجب العمل في المنشآت الكبيرة على توفير الخدمات
الصحية التالية :

أ -

ب - ج -

د - يجب تهيئة المقاعد في المنشآت التي يتاح فيها للعمال
من النساء والاحداث والمعوقين فرصة الجلوس
خلال أوقات العمل ، بحيث يكون عدد المقاعد كافيا
وعلى قرب معقول من مواقع عمل العمال .

إن الاهتمام المبكر لمنظمة العمل العربية بموضوع المعاقين ، والذي
يعود الى عام ١٩٦٦ ، في أول اشارة عنهم وردت في أدبيات المنظمة ،
هو دليل على تحسسها لاهمية هذه الشريحة وموقعها ضمن القوى
العاملة العربية .

وإذا كانت المنظمة قد تناولت موضوع المعاقين في مواد متعددة ضمن عدد من الاتفاقيات والتوصيات العربية فلا يعني ذلك وقوف تطلعاتها عند هذا الحد ، ولا شك بأن أحد أهدافها الاستراتيجية في هذا المجال هو التوصل لوضع اتفاقية خاصة بالمعاقين وعرضها على مؤتمر العمل العربي لنيل موافقته عليها ، إلا ان الفارق بين الطموح والواقع ما زال يعيق محاولة الوصول الى تحقيق هذا الهدف والمتمثل بمجموعة الظروف العربية الراهنة ان كانت على المستوى القومي العام أو كانت على المستوى القطري حسب ظروف وامكانات كل دولة على حده .

وفي نظرة شمولية سريعة لظروف العمال المعاقين في الوطن العربي ، نجد أنهم ، برغم الجهود الحثيثة والمبادرات الايجابية التي بدأت الدول العربية القيام بها في السنوات العشر الاخيرة ، ما زالوا بحاجة الى مزيد من الاهتمام ، المبني في أساسه على القناعة ، بأنهم شريحة من شرائح القوى العاملة العربية التي ظلت مهملة في زوايا النسيان لقرون طويلة ، وانهم اذا ما واتتهم الفرصة ، واستنفرت طاقاتهم ، استطاعوا الخروج الى دائرة الضوء وأخذوا أماكنهم في حركة الانتاج العربية .

المصادر

- ١ - المعاقون في الوطن العربي ، مجلة العمل العربية عدد (٢٠) يوليو / تموز ١٩٨١ .
- ٢ - التأهيل المهني للمعاقين في الدول العربية ص ٤٤ ، منشورات منظمة العمل الطبعة الثانية ١٩٨١ .
- ٣ - مشاكل واحتياجات الأشخاص المعاقين ص (١) - تقرير أعده مركز التنمية الاجتماعية والشؤون الانسانية في الامم المتحدة عام ١٩٨٩ .
- ٤ - الحلول الواقعية في التعامل مع مشكلة العوق والوقاية منها - منظمة الصحة العالمية ١٩٨٩ .
- ٥ - مشكلة المعاقين في منطقة غرب آسيا - دراسة قدمتها اللجنة الاقتصادية لغرب آسيا (الاسكوا) الى الدورة الثانية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للامم المتحدة والذي انعقد في صنعاء من ٣ الى ٧ مايو / ايار ١٩٨١ .
- ٦ - توصيات ندوة الاندماج الاجتماعي والمهني للمعاقين - الكويت ١٩٨٠ .
- ٧ - الاعلان العربي للعمل مع المعاقين الصادر عن الاجتماع الدولي الذي انعقد في الكويت عام ١٩٨١ بمناسبة السنة الدولية للمعاقين .
- ٨ - اوضاع المعاقين في مصر اعداد م. ا. س. البنا وهي دراسة قطرية قدمت الى ندوة (قدرات واحتياجات المعاقين في غرب آسيا) . والتي نظمتها اللجنة الاقتصادية لغرب آسيا في عمان خلال شهر نوفمبر ١٩٨٩ .

- ٩ - ورد هذا الرقم في توصيات ندوة الاندماج الاجتماعي والمهني للمعاقين وكذلك في الدراسة الخاصة بمشكلة المعاقين التي اعدتها الاسكوا والسابق ذكرها اعلاه .
- ١٠ - أحمد عبد الرحيم أبو أصبع ، تشريعات في التربية الخاصة والتأهيل المهني للمعاقين في الاردن ، دراسة منشورة لوزارة العمل الاردنية .
- ١١ - توصيات ندوة الاندماج الاجتماعي والمهني للمعاقين السابق الإشارة لها .
- ١٢ - المصدر السابق .
- ١٣ - المصدر السابق .
- ١٤ - برنامج رعاية المعاقين في سلطنة عمان اعداد فتحي السيد عبد الرحيم وهي دراسة قطرية قدمت الى ندوة «قدرات واحتياجات المعاقين في غرب آسيا» . والتي نظمها اللجنة الاقتصادية لغرب آسيا في عمان خلال شهر نوفمبر ١٩٨٩ .
- ١٥ - اتفاقيات وتوصيات العمل العربية - منظمة العمل العربية .



المعوقون وحقوقهم

بقلم السيد عبد الرحمن خزندار
(سورية)

الاعاقة والمعوقون وحقوقهم أمور ليست بالجديدة ولكن النظرة اليها وزيادة العناية بها لم تبلغ ما بلغته من شأن على مختلف المستويات الدولية والاقليمية والعربية وما عنيت به الدراسات والندوات والمؤتمرات التي تحدثت عنها ، إلا في السنوات الاخيرة وعلى وجه التحديد منذ أعلنت الامم المتحدة قرارها رقم ١٢٣/٣١ تاريخ ١٦/١٢/١٩٧٦ الذي رغبت فيه الجمعية العامة اعتبار عام ١٩٨١ عاما دوليا للتأكيد على حق المعوقين في المشاركة التامة والمساواة مع غيرهم من الاشخاص .

وكانت الجمعية العامة للامم المتحدة قد أصدرت قبل ذلك وفي يوم ٩/١٢/١٩٧٥ الاعلان الخاص بحقوق المعوقين ، ودعا الاعلان الى العمل على الصعيدين القومي والدولي ، لكي يصبح أساسا مشتركا لحماية هذه الحقوق ومرجعا موحدا لها فمنذ ذلك الوقت برز الاهتمام بالمعوقين بشكل أوضح مما كان عليه الامر من قبل ، وتجلت صور هذا الاهتمام في الاقطار العربية بأشكال متعددة ، سواء على المستويات الرسمية أو الاهلية ، وبمختلف الوسائل المعينة والمفيدة لتحقيق شعار

المشاركة والمساواة لهذه الشريحة من المجتمع وتمكين أفرادها من الاسهام بدور ايجابي في الحياة ، وتهيئة الاسباب اللازمة لذلك بما فيها اتخاذ الاجراءات التشريعية والتنفيذية والتوجيه والاعلام والتوعية والتثقيف .

ولكي تتوضح لنا أهمية تحقيق هذا الشعار ، يحسن بنا أن نشير ولو بصورة سريعة الى ما يقصد (بالمعوقين) وحجم مشكلتهم ، ولا سيما في وطننا العربي ، ومن ثم دراسة ما يجب أن يتمتعوا به من حقوق خاصة بهم وأخرى يشاركون فيها غيرهم من المواطنين .

التعريف بالاعاقة والمعوقين :

الاعاقة لغة ما يصرف الانسان عن عمل أو يؤخره عنه ، والمعوق من عاقه عائق عن ذلك فاذا نظرنا الى ما يتعلق بوظائف الانسان الجسمية والنفسية أدركنا ما تعنيه الاعاقة ، بالنسبة لاي من هذه الوظائف ، هو ما يقف في وجهها ويصرفها عن القيام بما تقتضيه تلك الوظيفة وبذلك يكون الضعف الشديد في السمع أو البصر أو الفكر مثلا اعاقة تحول بين الانسان وبين استعماله وظيفة أو أكثر من وظائفه الجسمية والذهنية ويكون هو معوقا أو معاقا ، وعلى هذا فان الاعاقة قد تكون جسدية فحسب أو تكون عقلية ذهنية ، كما تكون أي منها على درجات من حيث مستواها أو شدتها ، إلا أنها لا تجعل من الفرد شخصا معوقا بالمعنى المقصود اذا كانت على درجة بسيطة أو ضعيفة أو منخفضة ، فقد يكون لدى شخص ضعف بسيط في البصر يعدله استعمال مألوف للنظارة ، فلا يكون هذا الشخص معوقا بصريا ، وقد يكون ذكاء طفل ما دون المتوسط بقليل ولا يسمى عندئذ معوقا ذهنيا . لذلك يرى بعضهم في تعريف الاعاقة بأنها (نقص أو ضعف أو قصور يصيب جانباً مهماً من الانسان أو وظيفة مهمة لديه ينخفض

معها أدائه المتصل بذلك الجانب أو الوظيفة انخفاضاً ملحوظاً يجعله غير قادر على ممارسة أدائه كالآخرين) .

ولهذا فإن بعضهم رأى ضرورة تحديد درجة للإعاقة بأن تنقص قدرة الشخص المعاق بنسبة لا تقل عن ١٠٪ عن الشخص العادي .

وتحدد بعض الدراسات فئات المعوقين ، من خلال النظر الى واقع أفراد المجتمع من حيث تصنيفهم في فئتين يمكن أن تسمى الاولى بفئة (الاسوياء) الذين يواجهون ظروفًا معيشية عادية وتتوفر لهم استعدادات وقدرات بدنية وجسمية وعقلية ونفسية كافية لادخالهم في عداد الفعالية العظمى من أعضاء المجتمع .

أما الفئة الثانية فيمكن أن تسمى بفئة (المعوقين) الذين يواجهون ظروفًا معيشية خاصة بسبب نقص أو قصور في استعداداتهم أو قدراتهم البدنية أو الحسية أو الفكرية .

وهذا الرأي يجري الاتجاه الذي ينطوي عليه ميثاق الثمانينات الذي يعتبر أساساً لقضايا المعوقين ، تبناه مؤتمر التأهيل الدولي الرابع عشر للتأهيل المهني المنعقد في كندا في ٢٦ / حزيران ١٩٨٠ ، ذلك أننا لا نستطيع أن نجد شخصاً سويًا بالمعنى الكامل إلا من الناحية الاحصائية فقط ، فكل فرد ينحرف الى حد ما ويختلف في بعض النواحي عن الشخص الذي يطلق عليه نظرياً اسم (السوي) ثم تبدأ النقائص الجسمية أو الحسية في الظهور عليه شيئاً فشيئاً حتى تصبح ظاهرة واضحة يمكن ادراكها ، فالإعاقة فيما جرى الاعتماد على تعريفه علمياً واجتماعياً ودولياً وفي نظر المواثيق والاعلانات المتعلقة برعاية المعوقين وحمايتهم وقرار حقوقهم ، تنصرف الى أولئك الافراد الذين يعانون من إعاقة تحد من قدرتهم على القيام بوظيفة واحدة أو أكثر من الوظائف التي تعتبر العناصر الأساسية لحياتنا اليومية من قبيل العناية بالذات أو ممارسة العلاقات الاجتماعية أو النشاطات

الاقتصادية وذلك ضمن الحدود التي تعتبر طبيعية فيسيولوجية أو سيكولوجية أو كانت تتعلق بالتركيب البنائي للجسم •

ويشترط أن لا تكون طارئة أو عابرة بل المقصود منها تلك التي تكون مستقرة أو طويلة مدة البقاء • وتختلف أنواع الاعاقة وتتفاوت الآثار المترتبة عليها والمشاكل التي يواجهها الافراد المعوقون معاً لفئاتهم وللخدمات الوقائية والعلاجية والتأهيلية التي يوفرها كل مجتمع لافرادهم ، وكل مجتمع بإمكانه أن يمنع الاعاقة أو أن يحد منها أو أن يحول دون تحولها الى عجز دائم •

وعلى هذا فان معظم الدراسات والبحوث التي عنيت بموضوع الاعاقة حددت أنها تعني : (كل الصعوبات وعوامل التعطيل والتخلف التي تفرض على الفرد نقصاً في التكوين البدني أو القدرات الحسية أو الفكرية بالنسبة لمستوى العاديين (الاسوياء) من الناس مما ينتج معه عائق أو ضعف في القدرة على مزاوله عمل يعتمد عليه كليا) •
وقد يكون العائق هذا إما خلقياً أو مكتسباً •

١ - فالعائق الخلقي : نقص تكويني فطري ولادي بسبب عدم اكتمال بعض الاعضاء أو الاجهزة أثناء تكوين الجنين في بطن أمه •

٢ - والعائق المكتسب : هو عائق حدث واستقر بدنياً أو جسمياً بعد ولادة الانسان ولم يولد به وقد يكون بسبب المرض أو الاصابة •

وفي ضوء ذلك يرى بعضهم إمكان تعريف المعوق بأنه (الإنسان الذي اصاب بقصور أو خلل جسمي منذ ولادته أو في سن معينة من عمره ، ترك أثراً جسدياً ، سبب له اعاقة تمنعه من القيام بضرورات حياته بالعمل كغيره من الاسوياء) وبهذا فان هذه الفئة هي الفئة التي قصدها الاعلان الخاص بحقوق المعوقين الصادر بقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم / ٣٤٤٧ / د - ٣٠ / تاريخ ١٢/٩/ ١٩٧٥ وعرفت

الفقرة « ١ » منه بأنه « يقصد بكلمة المعوق أي شخص عاجز عن أن يؤمن بنفسه بصورة كلية أو جزئية ، ضرورات حياته الفردية والاجتماعية العادية بسبب قصور خلقي أو غير خلقي في قدراته الجسمانية أو العقلية » .

ومن هنا فإن ما يقصد بالمعوقين أضحى شاملا لجميع فئات العاجزين كلياً أو جزئياً جسمياً أو عقلياً سواء كان العجز خلقياً أو غير خلقي .

حجم مشكلة المعوقين في العالم العربي :

من العسير أن نحدد عدد المعوقين في العالم العربي في غياب المسح الإحصائي الدقيق وعدم كفاية البحوث الميدانية لحصر فئات المعوقين من جهة ولأنه لم يبدأ مؤخراً وفي عدد محدود من الاقطار العربية بتضمين استمارات التعداد السكاني أية بيانات تفصيلية عن حالات الاعاقة .

كما أن معظم أجهزة التخطيط تفقر الى الإحصاءات الأساسية الدقيقة عن حجم مشكلة الاعاقة ونسب المعوقين وتوزعهم حسب الجنس والموقع الجغرافي والاضلاع الاجتماعية والاقتصادية وحسب نوع الاعاقة ودرجتها وأسبابها وغير ذلك من الإحصاءات الأساسية . وقدرت منظمة اليونسيف التابعة لهيئة الأمم المتحدة عدد المعاقين عام ١٩٨١ بـ / ٤٥٠ / مليوناً وتوقعت أن يزداد هذا العدد حتى يصل الى / ٦٠٠ / مليون عام / ٢٠٠٠ / منهم / ١٤٠ / مليون من الاطفال سيصل عددهم الى / ١٩٠ / مليون عام / ٢٠٠٠ / وسيكون منهم / ١٥٠ / مليون في البلدان النامية .

وان نسبة المعوقين من السكان ١٠٪ وان ٨٠٪ من مجموع المعوقين هم من سكان الدول النامية وتتراوح نسبتهم في البلدان

العربية ما بين ٨ - ١٥٪ من السكان . هذا وإذا كان مجموع السكان في الوطن العربي يبلغ أكثر من / ٢١٥ / مليون نسمة ومن المتوقع أن يقارب / ٢٨٠ / مليون نسمة في سنة / ٢٠٠٠ / على اعتبار أن معدل الزيادة للسكان في الوطن العربي حوالي ٣٪ كل عام فإن من الممكن القول بأن عدد المعوقين في الوطن العربي يقدر بـ ٢١٥ مليون معاقا وسيصل الى / ٢٨ / مليون معاقا عام / ٢٠٠٠ / وإن عددهم في ازدياد ، إلا أن من الممكن أن ينقص بنسبة ٨٠٪ فيما لو اتخذت الاجراءات اللازمة من الوقاية والعلاج المبكر والتأهيل .

هذا فيما يرى (جون . هـ . نوبل) أن نسبة الاعاقة تبلغ ١٣٪ في البلدان النامية أي أنها تفوق نسبة ١٠٪ التي قدرتها المنظمة العالمية للصحة لمجموع سكان العالم .

ويرى أيضا أن نسبة زيادة عدد المعوقين سنويا ستبلغ / ٤٧ر٠ / في البلدان المتطورة خلال العشرين سنة القادمة بينما سيزداد عدد المعوقين في البلدان النامية بنسبة ٢٥٦ر٠ .

ومع أن نسبة المعاقين تكون غالبا أكثر بكثير بين كبار السن (فوق سن الستين ٦٠ سنة) في معظم المجتمعات إلا أن هذه النسبة في العالم العربي على العكس ترتفع بين الاطفال لاسباب عديدة منها :
١ - الاتساع الكبير لقاعدة الهرم السكاني وسلسلة امراض سوء التغذية ، وارتفاع حالات الولادة قبل اكتمال نمو الجنين ونقص وزن الجنين نتيجة الزواج المبكر وخاصة بين الاقارب وسوء التغذية بين الامهات وتكرار الحمل والولادة على فترات زمنية قصيرة .

٢ - انتشار الامراض السارية المعدية التي تصيب الاطفال ولا سيما (الحميات والجفاف وشلل الاطفال) وذلك نتيجة قصور الوعي الصحي وتركيز هذه الخدمات على الجانب العلاجي على حساب الخدمات الوقائية .

٣ - عدم وجود برامج وأجهزة لاجراء الفحص قبل الزواج وازدياد اعداد الولادات التي تعاني من تشوه جسمي أو خلل أو تخلف عقلي أو شق الانف أو سقف الحلق ، نتيجة انتشار الزواج المغلق من الاقارب داخل الاسرة أو القبيلة الواحدة .

٤ - كما أن من أسباب زيادة الاعاقة ازدياد حوادث الطرق والمرور وحوادث وطوارئ العمل والحوادث المنزلية والحوادث الاخرى نتيجة الكوارث الطبيعية أو نتيجة صنع الانسان كالحروب وهناك نسبة غير قليلة من الاعاقات التي حدثت نتيجة الاعتداءات اللاانسانية المستمرة في فلسطين والاراضي العربية المحتلة وكذلك من جراء الحرب العراقية الايرانية والحرب الاهلية في لبنان .

الاعلانات والمواثيق المتعلقة بحقوق المعوقين :

ولعل من الواجب هنا أن نذكر بعض هذه الاعلانات والاتفاقات والتوصيات وأن نشير الى أبرز ما تضمنته ويأتي في مقدمتها :

٢ - الاعلان الخاص بحقوق المعوقين الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة في ٩/١٢/١٩٧٥ بالقرار رقم ٣٤٤٧ (د - ٣٠) .

ب - الاعلان الخاص بحقوق المتخلفين عقليا الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة في ٢٠/١٢/١٩٧١ بالقرار رقم ٢٨٥٦ (د - ٢٦) .

ج - التوصية رقم ٥٥ الصادرة عن منظمة العمل الدولية في ١/٦/١٩٥٥ في دورتها الثامنة والثلاثين والمتعلقة بالتأهيل واعادة التأهيل المهني للمعاقين .

د - القرار الصادر عن منظمة العمل الدولية لعام ١٩٧٥ بالتأهيل والتكوين المهني للعاجزين والمعاقين .

و - قرار مكتب العمل الدولي الموافق عليه في دورة منظمة

العمل الدولية في حزيران ١٩٧٩ باللائحة المتعلقة باعادة تأهيل ذوي العجز المعاقين مهنيا والادماج في المجتمع •

هـ - التوصية رقم ١٦٨ الصادرة عن المؤتمر العام لمنظمة العمل الدولية بتاريخ ١/حزيران ١٩٨٣ والتي تبناها المؤتمر في دورته ال ٦٩ •
و - الاتفاقية رقم ١٥٩ تاريخ ٢٠/٦/١٩٨٣ المتعلقة باعادة التأهيل المهني واستخدام الاشخاص المعوقين الصادرة عن المؤتمر العام لمنظمة العمل الدولية في دورته التاسعة والستين •

ز - قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع لمنظمة الامم المتحدة رقم ١٩٢١ بتاريخ ١٣/١٢/١٩٥٠ الخاص بالوقاية من العجز واعداد تكييف المعاقين •

ح - التوصيات الصادرة عن المنظمة الدولية للصحة بتاريخ ١٢/٩/١٩٧٥ والرقم ٢٤٣٣ حول الوقاية من العجز واعداد تأهيل المعوقين • كل ذلك بالاضافة الى الحقوق التي نص عليها اعلان حقوق الانسان ، والاعلان العالمي لحقوق الطفل الذي اعلن عام ١٩٢٣ وعدل عام ١٩٤٨ • واذا كان تعداد ما تضمنته هذه الاعلانات والمواثيق والاتفاقيات والتوصيات يأخذ حيزا كبيرا من الموضوع ، فانه لا بد من التنويه بأنها جميعا اكدت ضرورة ان يتمتع المعوق بجميع الحقوق التي أقرتها ونصت عليها وثيقة الاعلان العالمي لحقوق الانسان ولاسيما (المبادئ ٨ و ٢١ و ٢٢ و ٢٣ و ٢٤ و ٢٥ و ٢٦ و ٢٧ و ٢٨ و ٢٩) ونجد أنها تستند الى المبادئ الاساسية التالية :

أ - حقوق الانسان العامة

ب - الحريات الاساسية

ج - قيمة الذات الانسانية

د - العدالة الاجتماعية

ففيما يتعلق بحقوق الانسان العامة فقد أشارت الاعلانات والمواثيق الدولية الى ضرورة أن يتمتع المعوق بنفس الحقوق بصفة عامة :

١ - (للمعوق نفس الحقوق المدنية والسياسية التي يتمتع بها سواء من البشر ، واذا أصبح غير قادر - بسبب خطورة عاهته - على ممارسة جميع حقوقه ممارسة فعالة - او اذا اقتضت الضرورة تقييد أو تعطيل بعض أو جميع هذه الحقوق ، وجب أن يتضمن الاجراء المتبع في هذا التقييد أو التعطيل ضمانات قانونية مناسبة لحمايته من أي تجاوز ممكن ،) (السند ٤ من الاعلان الخاص بحقوق المعوقين والبند ٧ من الاعلان الخاص بحقوق المتخلفين عقليا والبند ٤ من التوصيات الصادرة عن المنظمة العالمية للصحة حول الوقاية من العجز واعادة تأهيل المعوقين) *

٢ - يتمتع المعوق بجميع الحقوق الواردة في الاعلان الخاص بحقوق المعوقين ، ويعترف بهذه الحقوق لجميع المعوقين دون أي استثناء وبلا تفرقه أو تمييز على أساس العنصر أو اللون أو الجنس أو اللغة أو الدين أو الرأي سياسيا أو غير سياسي أو الاصل الوطني أو الاجتماعي أو الثروة أو المولد أو بسبب أي وضع آخر ينطبق على المعوق نفسه أو على أسرته (البند ٢ من الاعلان الخاص بحقوق المعوقين والبند ١ من ميثاق الاتحاد الدولي لرعاية الطفل المعلن عام ١٩٣٣ والمعدل عام ١٩٤٨ والبند ٢ من التوصيات الصادرة عن المنظمة العالمية للصحة حول الوقاية من العجز واعادة تأهيل المعوقين) *

وأما فيما يتعلق بالحريات الانسانية فقد أكدت الاعلانات والمواثيق الدولية والعربية على ضرورة تمتع المعوق بالحقوق المدنية والسياسية التي يتمتع بها بقية أبناء بلده ، مثل حقه في الزواج وفي العيش داخل اسرة (أو في وسط يعوضها وأقرب ما يكون اليها)

وفي التنقل داخل بلاده وفي التكوين والعمل ، والمشاركة في
النشاطات النقاية والسياسية للبلاد والنشاطات الرياضية والابداعية
البندود ٤ و ٦ و ٨ من توصيات منظمة الامم المتحدة لحق الطفل المعوق
والبنود ٢ و ٤ من حقوق المعوق عقليا والقرار رقم ١٩٢١ الصادر
عن المجلس الاقتصادي والاجتماعي لمنظمة الامم المتحدة الخاص
بالوقاية من العجز واعادة تأهيل المعوقين ، والبنود ٢ و ٤ من
التوصيات الصادرة عن المنظمة العالمية للصحة في جلستها العامة
٢٤٣٣ / لعام ١٩٧٥ ، وقرارات مؤتمر منظمة العمل الدولية بحزيران
١٩٧٥ •

وأما فيما يتعلق بقيم الذات الانسانية ، فقد أكدت الاعلانات
والمواثيق المنوه بها ضرورة توفير كل الظروف اللازمة لتنمية القدرات
البدنية والنفسية والاخلاقية للانسان المعوق الى أقصى حد ممكن وله
الحق في كل الاجراءات الكفيلة بتمكينه من تحقيق اكتفائه الذاتي
بقدر الامكان ، وفي العلاج الطبي والنفسي والوظيفي والتأهيل الطبي
 والاجتماعي والتعليم والتكوين والتأهيل المهنيين والمساعدات والنصائح
 وخدمات مكاتب التشغيل وغيرها من المصالح التي يمكننا أن تعينه
 على تنمية أقصى ما يمكن من القدرات والامكانيات واستغلالها والعمل
 على تيسير ادماجه أو اعادة تأهيله اجتماعيا ، وعدم اكرامه على معاملة
 متميزة لا تتطلبها حالته أو التحسن الذي يمكن أن يحقق له حمايته
 من كل أشكال الاستغلال وكل معاملة فيها تجاوز وحط من كرامته •
 (قرارات مؤتمر العمل الدولي بحزيران ١٩٥٥ والبنود ٥ و ٦ من
 اعلان منظمة الامم المتحدة لحقوق الطفل المعوق والبنود ٢ من اعلان
 حقوق المعوق ذهنيًا ، والبنود ٥ و ٦ من التوصيات الصادرة عن
 المنظمة العالمية للصحة رقم ٢٤٣٣ كانون الاول ١٩٧٥) •

وأما ما يتعلق بالعدالة الاجتماعية فقد أكدت على وجوب حماية

المعوقين من كل أنواع الاستغلال الاجتماعي والتجاوز لحقوقهم وتوفير دخل مادي كاف ، يضمن لهم عيشا لائقا ، ومنحهم أقصى ما يمكن من فرص الحصول على عمل مناسب وممارسته والمحافظة عليه وتمتعهم بحماية قانونية ، اذا اقتضت ذلك حمايتهم الشخصية وحماية مكاسبهم وتوفير الامن الاقتصادي والاجتماعي لهم (قرار مكتب العمل الدولي في دورة منظمة العمل الدولية بدورتها الخامسة والستين حزيران ١٩٧٩ واعلان حقوق المعوقين واعلان حقوق المتخلفين عقليا) .

هذا واذا كانت هذه المواثيق والاتفاقيات والتوصيات قد حددت المبادئ الاساسية التي ذكرناها ، وأوضحت الحقوق الواجب حفظها للمعوقين ، فان علينا أن نشير الى انها كانت دافعا قويا لبعض المنظمات المعنية بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية وبعض المؤسسات العاملة في هذا المضمار للتأكيد عليها وللتركيز على مضاعفة الاهتمام بالمعوقين ورعايتهم وحمايتهم والعمل على دمجهم في المجتمع والمشاركة التامة في العمل والمساواة في الحقوق ، ويأتي في مقدمة ذلك ميثاق الثمانينات الصادر في المؤتمر الدولي الرابع عشر للتأهيل الدولي المنعقد في (وينبيج) في كندا بتاريخ ٢٦/٦/١٩٨٠ وقد وضع الميثاق بعد اجراء مشاورات على أوسع نطاق دولي في مجال الوقاية من الاعاقة والتأهيل ، وقد أعدت صيغة الميثاق من قبل مجموعة للتخطيط العالمي تحت رئاسة السيد (الفرد موريس) أحد أعضاء مجلس العموم البريطاني وأول وزير للمعوقين في المملكة المتحدة ، ومن ثم تبناه مؤتمر التأهيل الدولي وقدمه الى المجتمع العالمي كاسهام منه في مجال رعاية المعوقين وتأمين حقوقهم بمناسبة العام الدولي للمعوقين .

وجاء هذا الميثاق بيانا بأولويات العمل الدولية في مجالات الوقاية من الاعاقة والتأهيل لعقد الثمانينات ونص على أربعة أهداف ومجموعة من المبادئ العامة وخطط العمل المتوخاة لوضع هذه

الاهداف في حيز التنفيذ •

وتتلخص الاهداف الاربعة المنوه بها بالآتي :

١ - الهدف الاول : ويتعلق بتنفيذ برنامج في كل دولة يهدف الى وقاية الافراد ضد أكبر عدد ممكن من مسببات الاعاقة ، مع ضمان تقديم الخدمات اللازمة لكل أسرة وكل فرد •

٢ - الهدف الثاني : ضمان تقديم الخدمات التأهيلية وغيرها من الدعم والمساعدة الى كل شخص معوق والى كل أسرة يعاني أحد أفرادها من الاعاقة ، مما قد يلزم للحد من آثار الاعاقة وتمكين كل فرد من التمتع بجميع أوجه الحياة والقيام بدور بناء في مجتمعه •

٣ - الهدف الثالث : اتخاذ جميع الخطوات اللازمة لضمان اندماج الاشخاص المعوقين، الى أقصى حد ممكن، واشتراكهم في مختلف أوجه الحياة المعيشية في مجتمعاتهم •

٤ - الهدف الرابع : بث المعلومات المتعلقة بالاشخاص المعوقين واستعداداتهم الكامنة والمعلومات المتعلقة بالاعاقة وكيفية الوقاية منها ومعالجتها من أجل زيادة الوعي العام بمشاكل المعوقين وحقوقهم في المساواة الاجتماعية •

كما أن تقرير اجتماع التشاور الاقليمي حول سياسات وبرامج الرعاية الاجتماعية التنموية الذي عقد بمقر الامم المتحدة بفيينا في الفترة ٧ - ١٥ أيلول ١٩٨٧ وفقا لقرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٢٢/١٩٨٣ و ٢٦/١٩٨٥ و ٤٨/١٩٨٧ ، نوه بأن مؤتمر عام ١٩٨٦ الدولي للوزراء المسؤولين عن الرعاية الاجتماعية ، شدد على الدور الانمائي للرعاية الاجتماعية مؤكدا أهمية السكان في مجموعهم والتركيز على تنمية الامكانيات البشرية الى الحد الاقصى ومد خدمات الحماية والرعاية للفئات ضعيفة الحصانة ، لتشمل الى جانب أصحاب

الحاجة الملحة قطاعات سكانية عريضة تعتبر ذات حصانة هشة نسبياً ،
مثل الاطفال وكبار السن والمعوقين وفئات أخرى •

ـ (ويجب أن تصاغ برامج دعم المعوقين بحيث تشكل الوقاية
واعادة التأهيل وتكافؤ الفرص أهدافها الرئيسية) •

والتشديد على أهمية بقاء أفراد الاسرة معا وتعزيز قدرة الاسرة
على الاستجابة لاحتياجات المعوقين ، وتمكين المعوقين من العيش
في مجتمعاتهم المحلية ، ودعم الاسر والجماعات الاهلية العاملة في
سبيل هذه الاهداف ، وينبغي اعطاء أولوية عليا للبرامج الرامية الى
تيسير فرص العمل بما في ذلك تعديل ممارساته على النحو الملائم •

ويبين تقرير المجلس التنفيذي لمنظمة الامم المتحدة للطفولة
(اليونيسيف) عن دورته العادية التي عقدت هذا العام في شهر نيسان
ابريل ١٩٨٩ ان عددا من الوفود أكد على الحاجة الى المزيد من
التشديد على التواصل الطويل الاجل لانشطة بقاء الطفل ونمائه
والتركيز على البعد الانساني للتنمية والاشارة بصفة عامة الى عدم
نسيان الاحتياجات الخاصة ، وللاطفال الضعفاء على وجه الخصوص
لا سيما في عالم يتسم بوجود توترات اجتماعية متزايدة واشير في هذا
السياق الى الاطفال المعوقين وضحايا الحروب والمنازعات الداخلية
والكوارث الطبيعية والكوارث التي هي من صنع الانسان •

وان هنالك حاجة ماسة الى ايلاء عناية خاصة بهم وتقديم
المساعدة لحل تلك المشاكل •

وأما على المستوى العربي ، فلا بد من التنويه بما طرأ من اهتمام
واضح وعمل فعال في مجال رعاية المعوقين والتأكيد على حقوقهم وكان
من ذلك اتخاذ العديد من التوصيات التي انبثقت عن بعض الندوات
والحلقات العلمية المتخصصة التي نظمت حول حقوق المعوقين في بعض
الاقطار العربية ومنها :

— مؤتمر الكويت الاقليمي للمعوقين الذي عقد ما بين ١-٥ نيسان ١٩٨٠ واشترك فيه ممثلون عن دول عربية ومنظمات دولية وخبراء مختصون في مجال المعوقين وصدر عنه الاعلان العربي للمعوقين *

— والملتقى الوطني من أجل برنامج وطني لادماج الاشخاص المعوقين الذي عقد في قصر الامم في الجزائر من ١٤ - ١٦ مارس آذار ١٩٨١ وصدرت عنه توصيات هامة ركزت على الوقاية من الاعاقة واتخاذ الاجراءات التشريعية لحماية حقوق المعوقين في التعليم والتأهيل والعمل *

— المؤتمر العام للمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم (اليسكو) الذي عقد بتونس ما بين ٢١ - ٢٦ كانون الاول ديسمبر ١٩٨١ ، وقد أوصى باعداد دراسة مسحية شاملة عن واقع تعليم المعوقين وأساليب تدريبهم ، ومواصلة الجهود لانشاء معهد عربي لاعداد الاطر العاملة في مجال الاعاقة ، وانشاء مركز للتوثيق في مجال المعلومات الخاصة بالمعوقين *

— الحلقة العلمية حول (المعوقين وحقوقهم في المشاركة التامة والمساواة) التي نظمت في دمشق بين ١٩ - ٢٢ / ٤ / ١٩٨٢ بالاشتراك مع منظمة (اليونيسيف) وشارك في أعمالها ممثلون عن الاجهزة الحكومية العربية المعنية بموضوع المعوقين وعن المنظمات المختصة وعدد من الخبراء العرب والاجانب * وصدرت عنها توصيات أكدت حق المعوقين في الحصول على جميع الخدمات التي تساعد على الاندماج في المجتمع وان لهم نفس الحقوق في تلبية حاجاتهم والمشاركة الكاملة في مختلف أنشطة برامج التنمية وركزت التوصيات بشكل خاص على الوقاية والكشف المبكر والاهتمام بالطفل المعاق والعمل على دمجهم ضمن المدارس العادية ، وادخال برامج الخدمة الاجتماعية والنفسية في جميع مراحل الدراسة *

كما أكدت ضرورة إعادة النظر بالتشريعات الحالية بفرض تطويرها في كل ما يتعلق بمشكلة الاعاقة من حيث تحديدها وضمان حقوق المعوقين وفي الوقاية والتربية والتأهيل والتشغيل والادماج في المجتمع .

وقد أخذت ببعض هذه التوصيات الموائيق العربية التي صدرت فيما بعد ، فنصّ ميثاق العمل الاجتماعي في الوطن العربي على أن أهداف الميثاق التي تلتزم بها استراتيجيته تتجه الى :
- (الفئات العاجزة والمعاقة عن العمل والمشاركة في الحياة العادية سواء كان العجز جسمانيا أو عقليا أو اجتماعيا) .

كما نصت الاستراتيجية العربية للتنمية الاجتماعية الشاملة على
(- أن يتضمن العمل في مجالات الاستراتيجية رعاية الفئات الخاصة وتقديم مختلف أشكال الدعم لاعضاء الاسر ذوي الازواج الخاصة كالمسنين والمعوقين وتطوير المؤسسات الملائمة لرعاية تلك الفئات)
وأما ميثاق حقوق الطفل العربي الذي نص في مقدمته انه تمثالا لما تضمنه ميثاق الامم المتحدة والاعلان العالمي لحقوق الانسان والاعلان العالمي لحقوق الطفل ، وغيرها من الموائيق الدولية والتزاما بالمبادئ والاهداف المتضمنة في ميثاق الجامعة العربية وفي نظم وكالتهها المتخصصة وفي ميثاق العمل الاجتماعي في الوطن العربي ، وما تضمنته استراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك وحرصا على تأمين تنمية ورعاية وحماية شاملة وكاملة لكل طفل عربي .

فان الميثاق يركز على مبادئ منها الالتزام بتأمين الحقوق الواردة في الاعلان العالمي لحقوق الطفل للاطفال العرب كافة دون تمييز ، وتأكيد وكفالة حق الطفل في الرعاية والخدمة الاجتماعية المجتمعة والمؤسسة الكاملة والمتوازنة ، الموجهة لكل القطاعات وحماية الدولة له من الاستغلال ومن الاهمال الجسماني والروحي وان يكون

مقدما في الحصول على الوقاية والاغاثة عند الكوارث وخاصة المعوقين .

وأشار الميثاق الى أن التشريعات السليمة هي ضمانة تقنين الحقوق وصون حرمتها وانها وسيلة من وسائل تأكيد الالتزام بالميثاق وهذا يتطلب وجود الاطار التشريعي ولا بد لهذا الاطار أن :

- ١ - يشمل اقرار الحماية التشريعية وتفصيلها ، ٢ - سن تشريعات خاصة أو تعديل الموجود منها بما ينسجم مع الميثاق ،
- ٣ - اصدار قانون للفئات الخاصة لاقرار حقوق هذه الفئات في الرعاية الاقتصادية والاجتماعية وتنظيم هذه الرعاية ومعاملتهم المعاملة الخاصة التي يحتاجونها وتيسير انخراطهم في الحياة المنتجة .

التشريعات والقوانين العربية المتعلقة بحقوق المعوقين :

ليس من شك في أن تقنين الاحكام المتعلقة بالمعوقين يرتبط بتعاضد الاهتمام بهذه الفئة من المواطنين الى درجة تدفع المسؤولين الى الشعور بالحاجة لسن التشريعات اللازمة لرعايتهم وحماية حقوقهم .

ويعود تاريخ ظهور التشريعات الخاصة بالمعوقين في الوطن العربي الى ما لا يزيد على ثلاثين عاما مضت فصدر في القطر العربي السوري عام ١٩٥٨ القانون رقم ١٤٤ الخاص بتربية وتأهيل المكفوفين ، وصدرت بعض القوانين في مصر وتونس وفي سورية أيضا لصالح بعض الفئات الاخرى من المعوقين .

غير أن الرغبة في سن القوانين لكل فئات المعوقين لم تتأكد الا بعد صدور اعلان الامم المتحدة رقم ٣٤٧ بتاريخ ١٢/٩/١٩٧٥ المتعلق بحقوق المعوقين ، كما كان لعام ١٩٨١ تأثير آخر في حث الهمم على اصدار بعض التشريعات في البلدان العربية . وفي دراسة قامت بها

دوائر الامم المتحدة والمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم تبين أن عددا من الدول العربية أصدرت تشريعات تعتبر شاملة لرعاية المعوقين من حيث أنها تتضمن كل الخدمات التي يمكن أن يتمتع بها المعوق من علاجات طبية ونفسية وخدمات تربوية وتأهيلية وخدمات التشغيل والعمل ، بينما اقتصرت بعض التشريعات على أحكام تتعلق بالتأهيل وأخرى على التربية الخاصة ، وغيرها على التشغيل كما أن بعضا منها يختص بفئات معينة من المعوقين دون سواها . كما أن هنالك عددا غير قليل من الدول العربية التي لم تسن أي قانون للمعوقين لديها . والجدير بالملاحظة أن كل التشريعات التي تتصف بالشمول أو التي تتعلق بالمعوقين على اختلاف فئاتهم لم تصدر الا حديثا كما في مصر وسورية والعراق وتونس والجمهورية الليبية ، وان عددا من الدول الاخرى تعمل على اتخاذ الخطوات اللازمة لتوحيد الاحكام الخاصة بالمعوقين باصدار قوانين شاملة وتعديل القوانين القائمة لديها وتوحيد أحكامها وتجدر الاشارة الى أن المشرع المصري أدرك ضرورة توحيد الجهود والتنسيق في مجال التربية الخاصة للمعوقين وتأهيلهم فأصدر القانون رقم ٣٩ لعام ١٩٧٥ ونص على تكوين لجنة تتألف من ممثلين عن وزارات الصحة والصناعة والعمل والتربية والضمان الاجتماعي والرعاية الاجتماعية وستة ممثلين عن المنظمات غير الحكومية التي تهتم بالمعوقين ومهمة هذه اللجنة تتمثل في تنسيق عملية تطبيق التشريع .

ومما تجدر الاشارة اليه أن انعدام التشريع لدى بعض البلدان العربية لا يعني بالضرورة انعدام تقديم الخدمات اللازمة لبعض فئات المعوقين كما أن وجود التشريع لدى غيرها لا يعني أيضا توفر الرعاية الشاملة والكاملة لجميع فئاتهم ، ويلاحظ أن كلا من القوانين التونسية والعراقية والليبية واللبنانية والسورية تشترك في تعريف الاعاقة باصابة الوظائف الحسية أو العقلية أو الحركية ويشير التعريفان الليبي والعراقي

الى الاعاقة المتولدة عن الاضطراب النفسي •

وما دمنّا في معرض الحديث عن التشريع ، لا سيما أن بعض أقطارنا العربية جادة في اصدار تشريعات خاصة بالمعوقين ، فإن من الواجب حين التفكير بسن تشريعات جديدة أن يؤخذ بالاعتبار أن الفرد المعوق، بصرف النظر عن اعاقته أو مركزه، انما هو مواطن وانسان له حقوق وعليه واجبات ، شأنه شأن أي مواطن آخر يعيش في مجتمع يحترم القيم الانسانية والاجتماعية لجميع أفرادهِ ويتيح لهم الفرص المتكافئة باعتبارها حقوقا وليس شفقة أو احسانا ، وان يراعى في النصوص التشريعية ما يلي :

١ - أن تنص التشريعات الجديدة أو التعديلات اللازمة للقوانين النافذة على أن تكون رعاية المعوقين شاملة لجميع فئاتهم وبما يقتضيه النهوض بهم من رعاية كاملة •

٢ - أن تراعى المبادئ الواردة في الاعلانات والمواثيق والاتفاقات والتوصيات الدولية والعربية المتعلقة بالمعوقين ، وقرار حقوقهم في الرعاية الاقتصادية والاجتماعية وتنظيم هذه الرعاية ، ومعاملتهم المعاملة الخاصة التي يحتاجونها وتيسير انخراطهم في الحياة المنتجة واسهامهم في بناء المجتمع وتطويره •

٣ - أن تتضمن التشريعات تعريفا بالاعاقة وأن يأتي هذا التعريف شاملا لانواعها المختلفة وأسبابها •

٤ - أن تتضمن أحكاما تنص على تفصيل الحقوق التي يجب أن يتمتع بها المعوق بما في ذلك ما يتعلق بالوقاية والخدمات العلاجية والتربوية والخدمات التأهيلية والتكوين والعمل والميزات والمنافع الاخرى المتعلقة بالنشاطات الترفيهية والرياضية أسوة بما تضمنته بعض القوانين الحالية مثال القانون رقم ٣ لسنة ١٩٨٦ في ليبيا الذي منح

المعوقين تسهيلات في استعمال وسائل النقل العام والاعفاء من الضرائب والاعفاء الجمركي على الآلات والمعدات والاجهزة المعدة للاستعمال في مؤسسات الرعاية الاجتماعية والاعفاء من الضرائب وكما منح القانون التونسي المعوقين مجانية النقل أو التعرفة المنخفضة وأولوية الدخول الى مراكز الترفيه والتسلية .

وكما تنص عليه القوانين في سورية من اعفاء الآلات والمعدات والتجهيزات والمواد المعدة للاستعمال في مؤسسات الرعاية الاجتماعية من الرسوم والضرائب (القانون قم ٢٩ لسنة ١٩٧٧) أو كما نصت لائحة تأهيل المعوقين في السعودية على صرف مكافأة مالية قدرها / ٤٠٠ / ريال شهريا لكل متدرب اعتبارا من تاريخ التحاقه بالدورة التدريبية .

٥ - التركيز على الوقاية بشكل خاص واثراء النصوص التشريعية بأحكام تتعلق بالوقاية الصحية والكشف المبكر والتشخيص الطبي الدوري والتأمين الاجتماعي والوقاية من الحوادث المهنية وصيانة التجهيزات وفحصها دوريا واعداد الخطط المستعجلة لتنظيم الاسعافات الاولى وكذلك السريعة في حالات الكوارث والحروب .

٦ - النص على توفير العلاج عن طريق وحدات صحية متنقلة تستطيع تقديم المعالجة الفورية للمصابين في نفس أماكن اصابتهم وإيجاد المشافي أو الاقسام الخاصة في المشافي للأمراض التي تؤدي الى الإصابة بالاعاقة .

٧ - توفير فرص التعليم للمعوقين واللجوء بقدر الامكان الى دمج الطفل المعوق ضمن المدارس العادية وتوفير الوسائل والامكانيات التي تحقق ذلك وتطوير مناهج اعداد المعلمين بحيث تتضمن ما يجب من المواد المتعلقة بالتربية الخاصة للمعوقين .

٨ - النص على وضع برامج وخطط لدورات تدريبية لتأهيل

المعوقين وتدريبهم وتوفير وسائل التدريب من مختصين وأدوات وأماكن للتدريب وتوفير الحوافز المادية لتشجيع المعوقين والقائمين على التدريب وتوفير الخدمات التأهيلية وتقديم الاطراف والاجهزة الصناعية والتعويضية *

٩ - اعتبار تشغيل المعوق من أهم العوامل التي تحقق له فرص المشاركة والاندماج في المجتمع وتحقيق الاستقلال الاقتصادي المناسب له *

١٠ - توفير فرص العمل للمعوقين المؤهلين بما يتناسب مع امكافاتهم والزام أصحاب العمل بتشغيل نسبة من العاملين من المعوقين لا تقل عن ٤٠٪ *

١١ - اتخاذ الاجراءات الفنية اللازمة تجاه العراقل الجسدية والنفسية لتيسير عمل المعوقين *

١٢ - انشاء الورش المحمية واجراء التعديلات والتسهيلات التي تمكن المعوق من العمل وتأمين وسائل الوقاية والسلامة المهنية في أماكن العمل *

١٣ - انشاء هيئة دائمة متخصصة تصرف على كل ما يتعلق بالتشريع والتنفيذ في مجال رعاية المعوقين واحترام حقوقهم واحترام كرامتهم ومشاركتهم التامة ومساواتهم كسائر أخوانهم من المواطنين *

١٤ - تكوين لجنة برئاسة وزير الشؤون الاجتماعية والعمل أو الرعاية الاجتماعية يشترك فيها ممثلون عن الجهات أو الوزارات والمؤسسات والمنظمات الشعبية والاهلية التي تهتم بالمعوقين (كوزارات الصحة والتربية والتعليم والصناعة والاعلام ومؤسسة التأمينات واتحاد منظمات العمال وجمعيات الرعاية الخ ..) مهمتها تنسيق الجهود

ورسم السياسات ووضع الخطط والبرامج اللازمة للرعاية والتوعية والتوجيه والاعلام .

١٥ - انشاء منظمة عربية تهتم بموضوع المعوقين ورعايتهم وتعمل على اقتراح السياسات والخطط والبرامج القومية ، وتعين الدول العربية على تحديد سياساتها وخططها وبرامجها ومشروعاتها ، وتمد المحتاجة منها بالعون الفني والمادي وتضطلع بالدراسات والبحوث وتيسر تبادل الخبرات .

١٦ - تعزيز التعاون لاعداد وتبادل الدراسات والبحوث والمعلومات .

١٧ - اعطاء الاهمية القصوى للمعوقين الفلسطينيين نتيجة العنف والعدوان الاسرائيلي في مختلف المواقع داخل الارض المحتلة وخارجها ، ودعم المؤسسات والاجهزة والهيئات الفلسطينية التي تتعهد رعايتهم .

مراجع البحث

- ١ - الاعلان الخاص بحقوق المتخلفين عقليا ، قرأ الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ٢٥٥٦ تاريخ ٢٠/١٢/١٩٧١ ، الأمم المتحدة .
- ٢ - الاعلان الخاص بحقوق المعوقين ، قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ٣٤٤٧ / د - ٣٠ / تاريخ ٩/١٢/١٩٧٥ ، الأمم المتحدة .
- ٣ - اعلان حقوق الطفل ، ميثاق الاتحاد الدولي لرعاية الطفل اعلن عام ١٩٢٣ وعُدل عام ١٩٤٨ ، الاتحاد الدولي لرعاية الطفل .
- ٤ - التأهيل المهني والاستخدام للمعوقين ، التوصية رقم ١٦٨ لمنظمة العمل الدولية تاريخ ٢٢/٦/١٩٨٣ ، منظمة العمل الدولية .
- ٥ - اعادة التأهيل المهني واستخدام المعوقين ، الاتفاقية رقم ١٥٩ الصادرة عن مكتب العمل الدولي بتاريخ ٢٢/٦/١٩٨٣ ، مكتب العمل بجنيف .
- ٦ - التأهيل واعداد التأهيل المهني للمعاقين ، التوصية رقم ٩٩ تاريخ ١/١٢/١٩٥٥ ، منظمة العمل الدولية .
- ٧ - تأهيل المعاقين أو العجز مهنيًا واعداد ادماجهم اجتماعيًا ، القرار المتخذ من الندوة الدولية للشغل بجنيف ١٩٧٥ ، منظمة العمل الدولية .
- ٨ - لائحة تتعلق بالمعاقين ، قرار موافق عليه في الدورة ٦٥ في حزيران ١٩٧٩ لمنظمة العمل الدولية ، منظمة العمل الدولية .
- ٩ - الاعلان المتعلق بحق الطفل المعاق سنة ١٩٦٩ ، منظمة الأمم المتحدة ، منظمة الأمم المتحدة .
- ١٠ - الوقاية من العجز واعداد تكييف المعوقين ، قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي رقم ١٩٢١ ، منظمة الأمم المتحدة .

- ١١ - الوقاية من العجز وإعادة التأهيل ، الجلسة العامة للمنظمة العالمية للصحة رقم ٢٤٣٣ بتاريخ ١٢/٩/١٩٧٥ ، المنظمة العالمية للصحة .
- ١٢ - مشروع الاعلان العربي للعمل من أجل المعوقين ، الاعلان الصادر عن مؤتمر الكويت للمعوقين نيسان ١٩٨١ ، مؤتمر الكويت الاقليمي للمعوقين .
- ١٣ - الاستراتيجية العربية للتنمية الاجتماعية الشاملة ، الادارة العامة للشؤون الاجتماعية والثقافية في الامانة العامة لجامعة الدول العربية .
- ١٤ - استراتيجية العمل الاجتماعي في الوطن العربي ، ادارة التنمية الاجتماعية في جامعة الدول العربية .
- ١٥ - الميثاق العربي للتنمية الاجتماعية الشاملة ، جامعة الدول العربية .
- ١٦ - الميثاق العربي للعمل ، جامعة الدول العربية ، منظمة العمل العربية .
- ١٧ - ملتقى وطني من أجل برنامج وطني لادماج الاشخاص المعوقين ، حزب جبهة التحرير في الجزائر ، مقر الامم - الجزائر ١٩٨١ .
- ١٨ - تقرير عن الدورة العادية للمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، تونس ١٩٨١ .
- ١٩ - مقررات الحلقة الدراسية لرعاية المعوقين ، وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل بسورية مع منظمة اليونيسيف ، وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل - دمشق ١٩٨٢ .
- ٢٠ - خدمة الفرد في مجال تأهيل ذوي العاهات ، صالح الشبكشي ، مؤسسة التأهيل المهني بالقاهرة .
- ٢١ - الاوضاع السكانية واثرها على التنمية في الوطن العربي ، رشدي الهنيدي ، صندوق الامم المتحدة للسكان -ئيس دائرة الدول العربية وأوروبا .
- ٢٢ - ملامح من الآثار الاقتصادية والاجتماعية لتأمين اصابات العمل ، عباس محمد سعيد ، الرسالة - الخرطوم ١٩٨٣ .
- ٢٣ - الاطفال المعوقون من عمر ما قبل المدسة ، ١ - نعيم الرفاعي ، وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل دمشق - ١٩٨٢ .

- ٢٤ - تكوين الاطارات اللازمة لخدمة المعوقين ، ١ - محمد الراجحي ،
المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم تونس ١٩٨٢ .
- ٢٥ - دراسة ميدانية لواقع المعوقين في مؤسسات الرعاية الاجتماعية
بدمشق ، د. صفوح الاخرس - دمشق ، مطبعة وزارة الثقافة
١٩٨٢ دمشق .
- ٢٦ - المنطلقات النظرية للمؤسسات الاجتماعية للمعوقين ، د. صفوح
الاخرس - دمشق ، وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل بدمشق
١٩٨٢ .
- ٢٧ - سيكولوجية المرض والمعاقين ، عدنان السبيهي - دمشق ، الشركة
المتحدة للتوزيع بيروت .
- ٢٨ - المعوقين في الاطوار العربية ، ميخائيل صراف - دمشق ، وزارة
الشؤون الاجتماعية والعمل في سورية كانون .
- ٢٩ - أساليب التنسيق فيما بين المؤسسات الاجتماعية والتربوية
والصحية في مجال العناية بالاطفال المعوقين ، محمد بركات -
برعاية مؤسسات الرعاية الاجتماعية في لبنان ، دار الايتام
الاسلامية بيروت .
- ٣٠ - المعوق مشكلة أم مسؤولية ، ١ - بشينة الخير ، مجلة الصيدلاني
العربي دمشق - شباط ١٩٨٢ .
- ٣١ - مشكلة الاعاقة وبرامج التأهيل الاجتماعي للمعوقين ، د. عثمان
فراج ، منظمة اليونيسيف في الخليج أبو ظبي ١٩٨٢ .
- ٣٢ - مشكلة المعوقين وآفاقها في القطر العربي السوري ، أحمد ياسين
الصباغ ، وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل بدمشق ١٩٨٠ .
- ٣٣ - دراسة تكاملية لظاهرة التخلف العقلي ، علي جبر ، وزارة التربية
في القطر السوري .
- ٣٤ - ميثاق الثمانينات للوقاية من الاعاقة والتأهيل ، مؤتمر التأهيل
الدولي تاريخ ٢٦/٦/١٩٨٠ ، منشورات التأهيل الدولي في
الولايات المتحدة .
- ٣٥ - التأهيل المهني للمعوقين ، الاستاذ مصطفى الفرادي - تونس
والاستاذ عبد الله معادمة - تونس ، المجلة العربية للتربية السنة
الثانية العدد الاول ١٩٨٢ .

- ٣٦ - الاعلانات والمواثيق الخاصة ، الاستاذ مصطفى الفرادي ، المجلة العربية للتربية السنة الثانية العدد الاول ١٩٨٢ .
- ٣٧ - عوائق التربية الخاصة ، الدكتور عبد الرزاق عمار ، المجلة العربية للتربية السنة الثانية العدد الاول ١٩٨٢ .
- ٣٨ - التشريعات العربية الخاصة ، الدكتور عبد الرزاق عمار ، المجلة العربية للتربية السنة الثانية العدد الاول ١٩٨٢ .
- ٣٩ - أوضاع التربية الخاصة في الوطن العربي ، دراسة شاملة قامت بها المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم المجلة العربية للتربية للتربية السنة الثانية العدد الاول ١٩٨٢ .



البيان الختامي

بعد انتهاء المناقشات والمداولات حول موضوعي الحريات العامة وحقوق الانسان وحقوق المعوقين أصدر البرلمانيون العرب المشاركون في أعمال الملتقى الرابع للخبرات التشريعية والبرلمانية العربية بتونس بيانا ختاميا تضمن حصيلة لأعمال الملتقى والتوصيات التي اقراها المشاركون . وفيما يلي النص الكامل لهذا البيان :

تحت سامي اشراف فخامة زين العابدين بن علي رئيس الجمهورية التونسية وبدعوة كريمة من مجلس النواب في الجمهورية التونسية انعقد في العاصمة التونسية ، يومي ٢٧ و ٢٨ نوفمبر ١٩٨٩ ، الملتقى الرابع للخبرات التشريعية والبرلمانية العربية لمناقشة موضوعي الحريات العامة وحقوق الانسان وحقوق المعاقين . وشاركت في أعمال الملتقى وفود تمثل الشعب البرلمانية العربية في كل من دولة الامارات العربية المتحدة ، الجمهورية التونسية ، الجمهورية العربية السورية ، الجمهورية العراقية ، دولة فلسطين ، الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى ، جمهورية مصر العربية ، المملكة المغربية ، الجمهورية العربية اليمنية ، وجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية كذلك شارك في الملتقى بصفة ملاحظ ممثلون عن المنظمات العربية التالية :

جامعة الدول العربية ، منظمة العمل العربية ، اتحاد الحقوقيين العرب ، الاتحاد الدولي لنقابات العمال العرب ، اتحاد الفلاحين العرب ، المعهد العربي لحقوق الانسان ، الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق لانسان ، الفرع التونسي لمنظمة العفو الدولية ، (أمستي) جمعية البرلمانين التونسيين ، وجمعية حقوق الانسان والحريات العامة . أسهم في الملتقى أيضا عدد من الخبراء في موضوعي الملتقى .

افتتحت أعمال الملتقى في قاعة الجلسات بمبنى مجلس النواب في تونس بكلمة ألقاها سيادة صلاح الدين بالي رئيس مجلس النواب الذي شكر للرئيس زين العابدين بن علي تفضله قبول التثام ملتقى الخبرات التشريعية العربية تحت رعايته السامية وأكد السيد بالي في خطابه ضرورة تعميق الحوار فيما يتعلق بحقوق الانسان والحريات العامة وحقوق المعاقين ، باعتبارها مواضيع عامة ذات صلة بالتنمية الشاملة ، واستعرض السيد بالي في خطابه ما تحقق في تونس خاصة بعد خطاب السابع من نوفمبر في مجال ترسيخ الديمقراطية وحماية الحريات والعناية بالمعوقين .

وتحدث في جلسة الافتتاح أيضا سماحة الشيخ عبد الحميد السائح رئيس المجلس الوطني الفلسطيني ، الذي أعرب عن امتنانه لفخامة الرئيس زين العابدين بن علي رئيس الجمهورية التونسية لرعايته للملتقى واتاحة الفرصة للبرلمانيين العرب للتداول في موضوع هام كموضوع الحريات وحقوق الانسان وحقوق المعوقين وأشار سماحته الى أن الانسان قد كرم منذ خلقه الله وأنه خلق ليكون حرا سيدا في أرضه ووطنه يعمل وفق قناعاته وان على الانسان أن يدافع على حقوقه وحرياته ضد كل غاصب وهذا ما يفعله الشعب الفلسطيني في انتفاضته الباسلة ضد الاحتلال الصهيوني .

وألقى السيد عبد الرحمن بوراوي ، الأمين العام للاتحاد البرلماني العربي ، كلمة الاتحاد التي أعرب فيها عن شكر البرلمانيين العرب لتونس الشقيقة رئيسا وبرلمانا وشعبا على استضافتهم أعمال الملتقى مشيرا الى تزامن انعقاد الملتقى مع احتفالات الشعب التونسي بالذكرى الثانية للسابع من نوفمبر الذي دشن مرحلة جديدة في تاريخ تونس من أبرز معالمها ترسيخ الديمقراطية وتوسيعها .

وأشار السيد بوراوي كذلك الى أهمية انعقاد الملتقى الذي يشكل مواصلة لانشطة الاتحاد في اطار تبادل الخبرات التشريعية البرلمانية بين البرلمانات العربية كما فوه بارتباط موضوع الملتقى بالتطورات الراهنة والمستقبلية للبلدان العربية خاصة فيما يتعلق بالعمل على اطلاق طاقات الجماهير وافساح المجال لمساهمتها في ضوء الواقع السياسي .

وفي نهاية جلسة الافتتاح انتخب الملتقى مکتبا لتسيير أعماله وقد تكون المكتب من سيادة صلاح الدين بالي رئيس مجلس النواب التونسي ، رئيسا ، وسماحة الشيخ عبد الحميد السائح رئيس المجلس الوطني الفلسطيني نائبا للرئيس والسيد محمد محمد سعيد الصاحي عضو المجلس الوطني الاتحادي في دولة الامارات العربية المتحدة مقرا عاما كذلك شكل الملتقى لجنة صياغة لاعداد البيان الختامي تكونت من ممثلي وفود كل من الامارات العربية المتحدة ، تونس ، فلسطين ، ليبيا ، ومصر .

وبعد جلسة الافتتاح واصل الملتقى أعماله ف عقد أربع جلسات عمل تم الاستماع خلالها الى مداخلات ممثلي الشعب البرلمانية العربية وممثلي المنظمات الملاحظة حول موضوعي الملتقى :

— الحريات العامة وحقوق الانسان .

— حقوق المعاقين .

وقد تناولت المداخلات مختلف جوانب الموضوعين المطروحين للنقاش ، مؤكدة أهمية الموضوعين خاصة في هذه الفترة التي ترتفع في كل أنحاء العالم ، حملات المطالبة بالدفاع عن حقوق الانسان وحرياته ورايات الدفاع عن الديمقراطية والتعددية والانفتاح السياسي والاقتصادي والاجتماعي •

كذلك أكدت المداخلات أن الحق والحرية يشكلان قيمتين أساسيتين من القيم الانسانية في كل مجتمع وأنها أكثر القيم التصاقا بحياة الانسان منذ وجوده على الاض •

وأشارت المداخلات الى أن حقوق الانسان هي كل لا يتجزأ وهي وان كانت تمثل دائرة واسعة النطاق فانها تتداخل فيما بينها وتتفاعل بحيث لا يمكن الفصل فيما بينها •

وفي الحديث عن حقوق الانسان وأوضاعها في الوطن العربي ، لاحظ المشاركون أن واقع هذه الحقوق ليس مرضيا ، وربط المشاركون بين تردي الوضع العربي خلال السنوات الاخيرة والكيفية التي تمارس بها حقوق الانسان في مختلف أرجاء الوطن العربي •

كما لاحظ المشاركون بوجه خاص أن ظاهرة اعلان الاحكام العرفية واستمراريتها لفترات طويلة جدا وظاهرة المحاكم الاستثنائية التي لا تخضع قراراتها للطعن ولا توفر حق الدفاع للمائلين أمامها وتعطيل الحياة البرلمانية والتضييق على حرية التعبير والصحافة وحل المنظمات والنقابات أصبحت ظاهرة عامة في الوطن العربي أدت الى تهميش المواطن العربي ولا مبالاته إزاء كل ما يواجهه من مشكلات وقضايا وطنية أو قومية أو حياتية •

وتطرقت الكثير من المداخلات الى التطورات التي شهدتها حقوق الانسان وحقوق المعاقين نتيجة النضالات الطويلة لكل شعوب العالم •

كما تم استعراض الاعلان العالمي لحقوق الانسان وضرورة تطبيقه وتطبيق كافة المعاهدات والاتفاقيات التي تنظم ممارسة حقوق الانسان وحرياته •

وتركز جانب هام من مداخلات المشاركين على موضوع حق الشعوب في تقرير مصيرها الذي يعتبر أحد الشروط الجوهرية لممارسة حقوق الانسان كما جاء في قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة واستعرض المشاركون في هذا الاطار الاتهامات الخارقة لحقوق الانسان في الاراضي العربية المحتلة من قبل اسرائيل في الضفة الغربية وقطاع غزة والجولان وجنوب لبنان ، ودعوا الى مساندة الانتفاضة الباسلة للشعب العربي الفلسطيني التي ستدخل عامها الثالث وسوف تتواصل من أجل انتزاع الحقوق الوطنية الثابتة للشعب العربي الفلسطيني : حقه في العودة وتقرير المصير واقامة الدولة الوطنية المستقلة وعاصمتها القدس الشريف على التراب الفلسطيني بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني •

كما جدد المشاركون في الملتقى تأييدهم للدولة الفلسطينية التي أعلن عنها المجلس الوطني الفلسطيني في الجزائر •

وقد جدد البرلمانيون العرب المساهمون في الملتقى ترحيبهم بوقف اطلاق النار بين الجارين المسلمين العراق وايران ويطالبون بالتطبيق الفوري للقرار ٥٩٨ الصادر عن مجلس الامن الدولي حسب تسلسل فقراته ويطالبون المجتمع والمنظمات الدولية بالضغط على ايران للاسراع في تبادل الاسرى مع العراق وفقا للمادة ١١٨ من اتفاقية جنيف الثالثة التي تقضي بتبادل جميع الاسرى فور توقف العمليات العدائية •

يشيد الملتقى ويؤيد الجهود التي بذلتها ولا تزال اللجنة الثلاثية

العربية المنبثقة عن مؤتمر القمة الاستثنائية المنعقد في الدار البيضاء لاعادة الامن والسلام والطمأنينة الى لبنان الشقيق كما يؤيدون النتائج الايجابية التي تمخضت عن اجتماع أعضاء مجلس النواب اللبناني في الطائف *

ويشمن الملتقى مصادقة مجلس النواب اللبناني على وثيقة الاصلاحات الدستورية وانتخابه لرئيس الجمهورية اللبنانية على طريق المحافظة على عروبة لبنان ووحدته أرضا وشعبا ومؤسسات *

كذلك نوهت العديد من المداخلات بالارتباط الوثيق بين قضايا التنمية وقضايا حقوق الانسان وحياته ، فالتنمية عملية لا يمكن أن تتم إلا بفضل الانسان وتحقيق التنمية يقتضي الاعتراف بحقوق الانسان الاساسية المرتبطة بكرامته كحقه في التعليم والسكن والعيش بكرامة ، واقامة تنظيماته النقابية والمهنية *

ويدين الملتقى السياسة العنصرية والتمييز العنصري والممارسات غير الانسانية التي تمارسها جنوب افريقيا ضد الشعوب الافريقية المناضلة في الجنوب الافريقي ويدينون كذلك التعاون القائم بين اسرائيل وجنوب افريقيا وخاصة التعاون العسكري والنووي القائم بينهما *

وانطلاقا من أهمية الموضوعين اللذين عالجهما الملتقى وفي ضوء ما تضمنته المداخلات التي أقيمت في الملتقى توصل المشاركون الى التوصيات التالية :

اولا - فيما يتعلق بالحريات العامة وحقوق الانسان :

١ - يشمن الملتقى ويقدر الدول العربية التي ضمنت دساتيرها وقوانينها نصوصا تضمن الحريات العامة وممارستها وحقوق الانسان العربي وفقا للمواثيق والمعاهدات الدولية والاعلان العالمي لحقوق الانسان وما

أكدت عليه الشريعة الاسلامية الغراء مع مناشدة الدول العربية الاخرى
أن تحذو حذو شقيقاتها وتتخذ الاجراءات الضرورية لتضمين دساتيرها
مواد تصون حقوق الانسان والمواطن العربي مع تبادل الخبرات
التشريعية العربية حول ذلك •

(٢ -) دعوة البرلمانات العربية الى مطالبة الحكومات العربية التي
لم تصادق بعد على الاتفاقيات والمواثيق والمعاهدات العربية والدولية
التي تنص على احترام حقوق الانسان أن تبادر بالمصادقة عليها والعمل
على تطبيقها ووضعها حيز التنفيذ •

(٣ -) حث البرلمانات العربية على العمل لانشاء لجان خاصة تعنى
بحقوق الانسان العربي ومتابعة تطبيق القوانين المتعلقة بالحريات
الاساسية للانسان والمواطن العربي •

(٤ -) يوصي الملتقى الاتحاد البرلماني العربي بانشاء لجنة برلمانية
عربية خاصة ودائمة تعنى بمتابعة تطور وضع حقوق الانسان في الوطن
العربي •

(٥ -) يدعو الملتقى البرلمانات العربية للعمل على مناهضة كافة
وسائل التعذيب ، ويؤكد على تحريمها ومعاقبة من يرتكب جرائم
التعذيب التي يتعرض لها الانسان العربي دون مراعاة سقوط هذه
الجرائم بالتقادم •

(٦ -) يطالب الملتقى العمل على التطبيق الكامل لمبدأ فصل
السلطات وينوه الى ضرورة استقلال القضاء استقلالاً تاماً لضمان
الحريات العامة والمحاكمات العادلة •

(٧ -) دعوة الحكومات العربية للمساهمة في ترسيخ احترام
حقوق الانسان والحريات العامة ولادخالها تدريس هذه المبادئ ضمن
المناهج الدراسية في كافة مراحل التعليم •

(٨ -) أخذ الملتقى علما بمشروع الميثاق العربي لحقوق الانسان الذي أعدته اللجنة العربية الدائمة لحقوق الانسان في اطار جامعة الدول العربية ويطالب الحكومات العربية بتدعيم نشاط اللجنة الدائمة والعمل على استصدار قرار من مجلس جامعة الدول العربية بالموافقة على مشروع الميثاق .

(٩ -) يندد الملتقى بالممارسات اللاانسانية التي تمارسها اسرائيل تجاه الشعب العربي الفلسطيني ولخرقها للمواثيق الدولية والاعلان العالمي لحقوق الانسان ويطالب البرلمانات العربية بالعمل على فضح هذه الانتهاكات ، اسهاما منها في عزلة الكيان الصهيوني أمام المحافل الدولية كما يطالب البرلمانات العربية على انشاء لجان خاصة لدعم الانتفاضة البطولية للشعب الفلسطيني ومناشدة الاتحاد البرلماني العربي للقيام بكل ما في وسعه لدعم الانتفاضة اعلاميا وبرلمانيا وذلك بالمساهمة في تنظيم لقاءات برلمانية عربية ودولية لفصح اسرائيل وكسب المزيد من التأييد للقضية الفلسطينية والعمل على دعم قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة القاضي باعتبار الصهيونية شكلا من أشكال العنصرية .

(١٠ -) يطالب المشاركون في الملتقى الحكومات العربية العمل على سن تشريعات تمكن المرأة العربية من التمتع بكامل حقوقها والعمل على مشاركة المرأة مشاركة فعالة في الحياة السياسية والمدنية والاجتماعية في الوطن العربي .

(١١ -) يطالب الملتقى بالعمل للاسراع باطلاق جميع سجناء الرأي والسجناء السياسيين في الوطن العربي .

(١٢ -) يوصي الملتقى الحكومات العربية باحترام حقوق العمال الاساسية وتمكينهم من الدفاع عن مصالحهم من خلال تنظيماتهم النقابية .

١٣ -) يعبر الملتقى عن قلقه تجاه الممارسات العنصرية التي يتعرض لها العمال المهاجرون العرب في أوروبا ويطالبون الحكومات العربية بالعمل على الحد من هذه الممارسات والدفاع عن حقوقهم وفق موثيق وقرارات منظمة العمل الدولية ويطالبون من الاتحاد البرلماني العربي تنظيم لقاءات برلمانية عربية أوروبية لدراسة أوضاع العمال المهاجرين العرب وحمايتهم من هذه التجاوزات .

ثانيا - فيما يخص حقوق المعاقين :

١ -) يوصي الملتقى الحكومات العربية مراعاة المبادئ الواردة في الاعلانات والمواثيق والاتفاقيات والتوصيات الدولية والعربية المتعلقة بالمعاقين وقرار حقوقهم في الرعاية الاقتصادية والاجتماعية ومعاملتهم معاملة خاصة من شأنها اعادة دمجهم في المجتمع للمساهمة في تنميته وتطويره .

٢ -) يوصي الملتقى بإيلاء الاهمية البالغة والعناية الفائقة بالمعاقين جسديا وفكريا والعمل على تعليم الاطفال منهم واعادة دمجهم في المجتمع ليساهموا بحظهم في تنمية الوطن العربي واعتبار ذلك مسؤولية قومية .

٣ -) يناشد المشاركون في الملتقى الحكومات العربية الاهتمام بصحة الام والطفل والوقاية من الامراض والحوادث المسببة في الاعاقات .

٤ -) يطالب الملتقى الحكومات العربية باصدار بطاقات خاصة بالمعاقين تخول لهم التمتع ببعض الامتيازات المادية كتخصيص مقاعد خاصة في وسائل النقل العام ومجانبة نقل الآلات الضرورية للمعاق الى غير ذلك ...

(٥ -) يطالب الحكومات العربية العمل على اغفاء السيارات المعدة خصيصا للمعاقين وكل الآلات اللازمة لهم من جميع الرسوم والضرائب الجمركية وذلك تخفيفا من معاناة المعاقين •

(٦ -) التفكير في انشاء هيئة عربية تهتم بموضوع المعاقين ورعايتهم وتعمل على اقتراح السياسات والخطط والبرامج القومية التي من شأنها مساعدة الدول العربية على تحديد سياساتها وبرامجها ومشاريعها التي تنوي انجازها لفائدة المعاقين •

(٧ -) يطالب المنتدى الحكومات العربية اعطاء الاهمية القصوى للمعاقين الفلسطينيين نتيجة العنف والعدوان الاسرائيلي داخل الارض المحتلة وخارجها كما يطالبون بدعم المؤسسات والمنظمات والهيئات الفلسطينية والعربية التي تتعهد برعاية المعاقين الفلسطينيين وتمكينهم من التمتع بالحقوق التي تمنح لامثالهم في كل قطر عربي من التعليم والمعاهد الخاصة والمساعدات المادية تحقيقا لفكرة التضامن العربي وتقديرا لظروف أولئك الفلسطينيين الذين لم يتمكنوا حتى الآن من ممارسة سلطات الدولة على الارض الفلسطينية بسبب وجود الاحتلال •

(٨ -) ورفعنا للضرر عن الجماهيرية الليبية الشقيقة فطالب الحكومة الايطالية بتزويد ليبيا بالخرائط التي توضح موقع الانغام التي وضعت أثناء الحرب العالمية الثانية على الارض الليبية حتى تتم إزالتها ، كما يطلب من ايطاليا النظر في تقديم العرض ، تمهيدا لحسن العلاقة بين ليبيا الشقيقة والحكومة الايطالية •

وفي الختام يعبر المشاركون في المنتدى الرابع للخبرات التشريعية والبرلمانية العربية عن جزيل شكرهم وعن امتنانهم لمجلس النواب التونسي وعلى رأسه سيادة الاخ صلاح الدين بالي رئيس المجلس على

حسن الاستقبال وكرم الضيافة العربية الاصيلة الذي حظي بها
المشاركون أثناء مقامهم في تونس قلعة العروبة والاسلام في ظل العهد
الجديد الزاهر بقيادة سيادة الاخ زين العابدين بن علي
رئيس الجمهورية التونسية •



برقية شكر وتحية الى سيادة الرئيس زين العابدين بن علي رئيس الجمهورية التونسية

وجه المشاركون في اعمال الملتقى الرابع للخبرات التشريعية
والبرلمانية العربية البرقية التالية الى سيادة الرئيس زيد العابدين بن
علي ، رئيس الجمهورية التونسية :

فخامة الرئيس زين العابدين بن علي رئيس الجمهورية التونسية
يتشرف المشاركون في الملتقى الرابع للخبرات التشريعية
البرلمانية الملتم في تونس يومي ٢٧ و ٢٨ نوفمبر ١٩٨٩ ان يتوجهوا
الى سيادتكم باعمق آيات الشكر والامتنان على رعايتكم السامية
لهذا الملتقى واستضافة تونس الشقيقة له .

ويعتبرون ان العهد الجديد في تونس الذي بدا في السابع
من نوفمبر ١٩٨٧ قد دشن مرحلة جديدة في تاريخ الجمهورية
التونسية من أبرز ميزاتنا توسيع الديمقراطية وترسيخ دعائمها
واحترام حقوق الانسان وحمايتها .

وفتح طريق التنمية الشاملة والبناء والتقدم في مختلف
مجالات الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية
والاسهام في تعزيز التضامن العربي والعمل العربي المشترك .

إن اقامتنا في تونس خلال انعقاد الملتقى كانت فرصة طيبة
للاطلاع على تجربة بلادكم والمنجزات التي تحققت لشعبنا العربي
تحت قيادتكم وفي ظل السابع من نوفمبر الميمون ، وهي منجزات
تدعو الى الاعتزاز والفخر .

اننا نسال الله العلي القدير ان يلكئكم بعنايته ويمتلككم
بالصحة والسعادة وان يعطيكم المزيد من القوة والعزم لمتابعة مسيرة
البناء وتحقيق المزيد من المنجزات والنجاحات في مختلف الميادين .
وفكم الله وسدد خطاكم لما فيه مصلحة الشعب التونسي
وخير الامة العربية والاسلامية جمعاء .

المشاركون في الملتقى الرابع

للخبرات التشريعية العربية

قائمة المشاركين في الملتقى

١ - ممثلو الشعب البرلمانية العربية :

المجلس الوطني الاتحادي - دولة الامارات العربية المتحدة :

- ١ - السيد محمد محمد سعيد الصاحي
مراقب المجلس ، رئيس الوفد
- ٢ - السيد فوزي احمد سيد احمد
اداري

مجلس النواب - الجمهورية التونسية

- ١ - السيد عادل كعنيش
رئيس لجنة التشريع العام
- ٢ - السيد محمد صالح المؤدب
مقرر لجنة التشريع العام
- ٣ - السيد حاتم بن عثمان
مقرر لجنة الشؤون السياسية
- ٤ - السيد محمد اسكلندر
عضو مجلس النواب

مجلس الشعب - الجمهورية العربية السورية

- ١ - السيد عدنان نجيب خزيم
عضو لجنة العلاقات الخارجية ، رئيس الوفد
- ٢ - السيد هلال السعودي
نائب رئيس لجنة الزراعة والري

المجلس الوطني - الجمهورية العراقية

- ١ - السيد عادل عبد الله عبد الكريم
رئيس لجنة العلاقات العربية واندولية ، رئيس الوفد
- ٢ - السيد غسق فاضل
مقرر اللجنة القانونية والادارية

المجلس الوطني - دولة فلسطين

- ١ - سماحة الشيخ عبد الحميد السائح
رئيس المجلس الوطني الفلسطيني رئيس الوفد
- ٢ - السيد حكيم بالعاوي
سفير دولة فلسطين في تونس
- ٣ - السيد محمد صبيح
أمين سر المجلس الوطني

مؤتمر الشعب العام - الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى :

- ١ - السيدة سالمين العربي
الامينة المساعدة لمؤتمر الشعب العام رئيسة الوفد
- ٢ - السيد عبد الحميد عمار
أمين المؤتمر الشعبي لبلدية الزاوية
- ٣ - السيد الصديق الشيباني
مستشار بمؤتمر الشعب العام
- ٤ - السيد ابو علي الزكر
أمين المؤتمر العام للمعوقين
- ٥ - السيدة خديجة العبيدي
امينة المؤتمر النسائي

مجلس الشعب - جمهورية مصر العربية :

- ١ - السيد حلمي عبد الآخر
رئيس لجنة الشؤون الدستورية والتشريعية ، رئيس الوفد
- ٢ - السيد نشأت كامل برسوم
مقرر لجنة الشؤون الدستورية والتشريعية

مجلس النواب - المملكة المغربية :

- ١ - السيد مصطفى القرشاي
عضو لجنتي الثقافة والاعلام والداخلية والجماعات المحلية

مجلس الشورى - الجمهورية العربية اليمنية :

- ١ - السيد محمد محمد المطاع
رئيس لجنة تقنين احكام الشريعة الاسلامية ، رئيس الوفد
- ٢ - السيد علي المفلس
عضو مجلس الشورى

مجلس الشعب الاعلى - جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية :

- ١ - السيد الدكتور خالد عمر باجنيد
عضو اللجنة القانونية ، رئيس الوفد
- ٢ - السيد عبد القادر اسماعيل
مستشار قانوني في هيئة رئاسة مجلس الشعب الاعلى

الامانة العامة للاتحاد البرلماني العربي :

- ١ - السيد عبد الرحمان بوراوي
الامين العام ، رئيس الوفد
- ٢ - السيد نور الدين بوشكوج
الامين العام المساعد
- ٣ - السيد احمد مكي
مدير العلاقات البرلمانية

ب - ممثلو المنظمات الملاحظة :

١ - جمعية البرلمانيين التونسيين :

السيد عزوز الرباعي ، الامين العام

٢ - جامعة الدول العربية :

- السيد ضو علي سويدان
- الامين العام المساعد للشؤون القانونية
- السيد عياض التيفر
- المدير بالادارة العامة للشؤون القانونية
- السيد كمال الدين بلخيرية
- الاخصائي الاول للادارة العامة للشؤون القانونية
- السيد أبو السعود الحميدي
- الاخصائي الرابع بالادارة العامة للشؤون الاجتماعية

٣ - منظمة العمل العربية :

- ١ - السيد زياد فليفل
- رئيس قسم الحريات النقابية بالمنظمة

٤ - اتحاد المحققين العرب :

- ١ - السيد شبيب لازم المالكي
- الامين العام

٥ - الاتحاد الدولي لنقابات العمال العرب :

- ١ - السيد أديب ميرو
- الامين العام المساعد

٦ - اتحاد الفلاحين العرب :

- ١ - السيد عبد الرحمان التوكابري
- الامين العام

٧ - جمعية حقوق الانسان والحريات العامة :

- ١ - السيد الضاوي حنابلية
- رئيس الجمعية

٨ - الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الانسان :

١ - السيد توفيق بودريالة
الكاتب العام

٩ - الفرع التونسي لمنظمة العفو الدولية (امنستي) :

١ - السيد الهاشمي جغام
رئيس الوفد

١٠ - المعهد العربي لحقوق الانسان :

١ - السيد حسيب بن عمار
رئيس مجلس الادارة

١١ - الغيسراء :

١ - السيد عبد الرحمان خزندار
الامانة العامة للاتحاد البرلماني العربي



الاتفاقية العربية رقم (٨) لعام ١٩٧٧

بشأن الحريات والحقوق النقابية

إن مؤتمر العمل العربي المنعقد في دورته السادسة في مدينة الاسكندرية بجمهورية مصر العربية (مارس / آذار ١٩٧٧)

إيماناً منه بأن الحرية النقابية هي من الحريات العامة التي نصت عليها المواثيق الدولية ودساتير العالم ،

ولما كان حق النقابات في حماية العمال والتفاوض الجماعي باسمهم لتحديد شروط وظروف العمل هو من الحقوق المقررة التي اكتسبتها الحركة النقابية بكفاحها الطويل ،

ولما كان النقابات العربية دور أساسي في تحرر وتنمية وتقدم الوطن العربي ، فإن صيانة الحريات والحقوق النقابية تعتبر شرطاً جوهرياً لتمكين النقابات من ممارسة هذا الدور ،

ولما كانت النقابات العمالية ومنظمات أصحاب الاعمال على حدّاهما في الوطن العربي ، قد خطت خطوات واسعة في بعض الدول العربية ، إلا أنها ما زالت في بداية مراحلها بالنسبة لدول عربية أخرى ،

وتطبيقاً لما تنص عليه المادة العاشرة من الميثاق العربي للعمل ، من أن الدول العربية توافق على توحيد شروط وظروف العمل بالنسبة لعمالها كلما أمكن ذلك ،

وحيث أنه من بين أهداف منظمة العمل العربية العمل على تنمية وصيانة الحريات والحقوق النقابية ،
فان المؤتمر يقرر الموافقة على الاتفاقية الآتي نصها والتي يطلق عليها الاتفاقية العربية رقم (٨) لعام ١٩٧٧ بشأن الحريات والحقوق النقابية :

المادة الاولى

لكل من العمال وأصحاب الاعمال ، أياً كان القطاع الذي يعملون فيه ، أن يكونوا ، دون اذن مسبق ، فيما بينهم منظمات أو ينضموا اليها لترعى مصالحهم وتدافع عن حقوقهم وتعمل على تحسين حالتهم المادية والاجتماعية وتمثلهم أمام الجهات المختلفة وتسهم في رفع الكفاية الانتاجية وفي تحقيق الخطط التي تهدف الى التقدم الاقتصادي والاجتماعي .

المادة الثانية

يجب مساواة العمال العرب الذين يعملون في دولة عربية - غير تلك التي ينتمون اليها بجنسياتهم - بالعمال الوطنيين في الانتماء الى عضوية منظمات العمال وتمتعهم بكافة الحقوق النقابية .

المادة الثالثة

تقتصر إجراءات تكوين منظمة العمال أو منظمة أصحاب الاعمال، على إيداع أوراق تكوينها لدى الجهة المختصة ويحدد القانون الجهة المختصة وطريقة الايداع بما لا يتضمن أية معوقات .

المادة الرابعة

تمارس منظمات العمال ومنظمات أصحاب الاعمال نشاطها بمجرد إيداع أوراق تكوينها .

المادة الخامسة

للجهة الادارية المختصة ولكل من الاتحاد العام لمنظمات العمال أو منظمات اصحاب الاعمال كل في إطار منظمته ، حق الطعن في صحة تكوين منظمات العمال أو منظمات أصحاب الاعمال ، وذلك لمخالفة القانون أو النظام الاساسي للمنظمة •

ويختص القضاء وحده بالفصل في الطعن دون أن يؤثر ذلك في قيام المنظمة أو مباشرة نشاطها ، وذلك لحين الفصل نهائيا في هذا الطعن •

المادة السادسة

يضع كل من العمال وأصحاب الاعمال المؤسسين للمنظمة نظامها الاساسي الذي يتضمن على وجه الخصوص أهدافها ووسائل تحقيقها وكذلك أجهزتها وطرق تمويلها وإدارتها دون تدخل أو تأثير من أية جهة كانت •

ولا يجوز إلزام منظمات العمال أو منظمات أصحاب الاعمال بأية لوائح أو أنظمة خاصة بتنظيم العمل بها وممارستها لنشاطها تضعها أية جهة • ويجوز وضع نماذج غير إلزامية لهذه اللوائح أو الانظمة للاسترشاد •

المادة السابعة

يحظر وضع قيود على تملك منظمات العمال أو منظمات أصحاب الاعمال للاموال الثابتة والمنقولة وكذلك ممارسة النشاط المالي بشرط أن يكون ذلك في نطاق أهدافها •

المادة الثامنة

لكل من منظمات العمال ومنظمات أصحاب الاعمال الحق في أن تكون فيما بينها وفي مجال عملها نقابات عامة أو اتحادات نوعية

أو فرعية • ولها الحق في تكوين اتحاد عام واحد على المستوى القطري •

وتسري على هذه الاتحادات في تكوينها نفس الاجراءات التي تخضع لها منظمات العمال ومنظمات أصحاب الاعمال • وللاتحاد العام الحق في الانضمام للاتحادات أو المنظمات العربية أو الاشتراك في تأسيسها في حالة وجودها وكذلك له الحق في الانضمام أو الاشتراك في تأسيس الاتحادات الاقليمية والدولية • كما يكون للاتحادات النوعية وللنقابات العامة نفس الحقوق بعد موافقة الاتحاد العام •

المادة التاسعة

تكفل الدولة قيام منظمات العمال ومنظمات أصحاب الاعمال بعملها وممارسة كافة أوجه نشاطها في حرية كاملة • وتضمن الدولة حماية منظمات العمال ومنظمات أصحاب الاعمال من التدخل في شؤونها أو التأثير عليها •

المادة العاشرة

يكفل تشريع كل دولة لمنظمات العمال ومنظمات أصحاب الاعمال حرية الاجتماع دون حاجة الى اذن مسبق من الجهة الادارية أو غيرها •

المادة الحادية عشرة

يكفل تشريع كل دولة حق المفاوضة الجماعية وإبرام عقود العمل المشتركة وتنظيم إجراءاتها ونطاقها وآثارها •

المادة الثانية عشرة

للعامل حق الاضراب للدفاع عن مصالحهم الاقتصادية والاجتماعية بعد استنفاد طرق التفاوض القانونية لتحقيق هذه المصالح •

المادة الثالثة عشرة

يكفل تشريع كل دولة حرية العامل في الانضمام أو عدم الانضمام الى النقابة وحرية في الانسحاب منها .

المادة الرابعة عشرة

يكفل تشريع كل دولة عدم التدخل في ترشيح وانتخابات الاعضاء النقابيين .

المادة الخامسة عشرة

يكفل تشريع كل دولة حرية ممارسة كل عضو لنشاطه النقابي دون تدخل من صاحب العمل أو أية جهة .

المادة السادسة عشرة

يكفل القانون التسهيلات اللازمة لاعضاء المجالس التنفيذية للتشكيلات النقابية لممارسة مهامهم النقابية خلال مواعيد العمل سواء كانت هذه المهام بالمنشأة أو خارجها .

المادة السابعة عشرة

يكفل القانون للقادة النقابيين التفرغ لممارسة نشاطهم النقابي في كافة مستويات التشكيل ، كما يكفل لهم أجورهم وكافة حقوقهم ، بشرط أن يتم ذلك في حدود احتياجات النقابة .

المادة الثامنة عشرة

يحظر القانون نقل أو وقف أو فصل أو الاضرار بالعضو النقابي بسبب انتمائه أو ممارسته لنشاطه النقابي .

المادة التاسعة عشرة

يحظر القانون تعليق استخدام العامل أو استمراره في عمله على شرط انضمامه أو عدم انضمامه الى النقابة أو على شرط الانسحاب منها .

المادة العشرون

يحدد النظام الاساسي لمنظمات العمال ومنظمات أصحاب الاعمال،
القواعد الخاصة بأسباب وطرق وقفها أو حلها اختياريا .

المادة الحادية والعشرون

لا يجوز للجهة الادارية وقف أو حل منظمة العمال أو منظمة
أصحاب الاعمال ، أو إحدى تشكيلاتها التنفيذية إلا بحكم قضائي ،
وذلك لمخالفة القانون أو النظام الاساسي للمنظمة .
ويكون من حق منظمة العمال ومنظمة أصحاب الاعمال ممارسة
نشاطها الى حين صدور حكم القضاء بصفة نهائية .

المادة الثانية والعشرون

يجب أن تشمل تشريعات الدول العربية ، الاحكام الخاصة
بالحريات والحقوق النقابية في جميع القطاعات وعلى الاخص قطاعات
الصناعة والزراعة والتجارة والخدمات .

المادة الثالثة والعشرون

تقرر الدول العربية المصادقة ارتباطها بالالتزامات الناشئة عن
تنفيذ أحكام هذه الاتفاقية .

المادة الرابعة والعشرون

تعتبر الاحكام المنصوص عليها في المواد من الاولى حتى الثانية
والعشرين من هذه الاتفاقية ، حدا أدنى لما يجب أن يوفره التشريع
للعمال وأصحاب الاعمال ، كما لا يجوز أن يترتب على الانضمام الى
هذه الاتفاقية ، الانتقاص من أية حقوق أو مزايا مقررة بموجب اتفاقية
عربية نافذة أو ينص عليها تشريع أو حكم قضائي نهائي أو اتفاق أو
عرف معمول به في أية دولة طرف فيها .

المادة الخامسة والعشرون

تصدق على هذه الاتفاقية الدول الاعضاء في منظمة العمل العربية طبقا لنظمها القانونية ، وتودع وثائق التصديق لدى المدير العام لمكتب العمل العربي الذي يعد محضرا بايداع وثائق تصديق كل دولة ، ويبلغه الى الدول الاعضاء .

المادة السادسة والعشرون

تصبح هذه الاتفاقية ملزمة لكل دولة من الدول العربية فور تصديقها عليها .
وتصبح نافذة المفعول بعد شهر من ايداع وثائق تصديق ثلاث من الدول الاعضاء في منظمة العمل العربية .
وتسري على الدول العربية الاخرى التي تصادق عليها مستقبلا بعد مرور شهر من تاريخ ايداع وثيقة التصديق .

المادة السابعة والعشرون

تسري بشأن متابعة تطبيق الاتفاقية الاحكام الواردة في نظام اتفاقيات وتوصيات العمل العربية .

المادة الثامنة والعشرون

لكل دولة طرف في هذه الاتفاقية أن تنسحب منها بعد مضي خمس سنوات من تاريخ نفاذها ، ويصبح الانسحاب نافذا بعد مضي سنة من تاريخ إبلاغ الانسحاب الى المدير العام لمكتب العمل العربي الذي يبلغه الى الدول المصدقة على هذه الاتفاقية .
ولا يؤثر الانسحاب على نفاذ الاتفاقية بالنسبة لباقي الدول المنضمة .

صفحة	سطر	خطا	صواب
٥٢	١٧	مسؤولة	مسؤولية
٥٣	١٣	تنبؤ	تنبيه
٥٤	١٢	ما يدع	ما يدعو
٥٨	١٨	وان	واننا
٦٠	١٤	تحبي العرب	نحن العرب
٦٣	٢٤	ذهلنا	الذي نهلنا
٦٤	١٢	أو للغة العرق اجمال	أو اللغة أو العرق
٧٠	٢٣	التمييز	اشكال التمييز
٧٤	١	الذكر اجمال	الذكر يمكن اجمال
٨٠	١١	وان غول	وان فصل
٨٢	١٧	ومن متهمات	ومن متممات
٨٢	٢٠	فتتقدمها	فتتقدمها
٨٥	٢	لاصيب	لاصيب
٩٠	١٨	وباستقرار	وباستقرار
٩٣	٢٤	جميعا في	جميعا الحق في

صفحة سطر خطا صواب

١٠٠	١٧	١٩٨١ م	١٩١٨ م
١٠٣	١٧	انما العلاقات	انماء العلاقات
١٠٣	١٧	بالتسوية	بالمساواة
١٠٤	٣	كمال الدين بلنحرية	كمال الدين بلخيرية
١٠٥	١٢	١٠٥٧	١٩٥٧
١٠٩	٨	وضحايا	وضحاها
١٧١	٦	استكمال	استعمال
١٧٣	١١	الحالة	الحاجة
١٩١	٧	بصناعة	بصياغة
١٩٣	٥	لانسانية	الانسانية
١٩٩	١	لكل فرد في	لكل فرد الحق في
٢٠٩	٢٢	١٩٦٠/١٢/١٥	١٩٦٠/١٢/١٤
٢٢١	١٣	لكتوين	لتكوين
٢٢٢	١٤	وأجبت	أوجبت
٢٣٨	٣	درجة	درجت
٢٤١	٢٢	الى ا حلول	الى ان حلول
٢٤٤	٢٣	القضايا بنقابات	القضايا المتعلقة بنقابات
٢٤٩	١٥	القواعي	القواعد
٢٥٠	٨	الا ان	الى ان
٢٥٠	١٨	المنظيمات القاعدة	المنظيمات تضم القاعدة
٢٥٨	٤	الاوري	العربي
٢٦٢	٨	١٩٨٤	١٩٤٨
٢٦٥	٦	المعهد	العهد
٢٦٥	٧	والمعهد	والمعهد

صفحة	سطر	خطا	صواب
٢٧٤	١٨	الشباب ٨١ سنة	الشباب ١٨ سنة
٢٧٦	١٣	وفي صور	وفي سور
٢٨٠	١٧	٢٠٠٠.٠٠٠.٠٠٠.٠٠٠	مليونين
٢٨١	١٣	دولية	دولة
٢٨٤	٨	معقد	مقعد
٢٨٤	١٦	لا تتنافى	تتنافى

الفهرس

توطئة

بقلم : عبد الرحمن بوراوي

الكلمات التي القيت في حفل افتتاح الملتقى

كلمة السيد صلاح الدين بالي

رئيس مجلس النواب التونسي ٩

كلمة السيد مصطفى بوعزيز

وزير العدل بالجمهورية التونسية ١٤

كلمة السيد عبد الرحمن بوراوي

رئيس الامين العام للاتحاد البرلماني العربي ١٤

القسم الاول : الحريات العامة وحقوق الانسان

● الحريات العامة وحقوق الانسان في دستور دولة الامارات العربية المتحدة

الاستاذ محمد محمد سعيد الصاحي ٢٨

● العفو التشريعي العام

السيد عادل كنفيش ٢٧

- الاحتفاظ والايقاف التحفظي في القانون التونسي
٤٦ الاستاذ محمد صالح المؤدب

- فلسطين والحريات العامة
٥٤ الاستاذ حاتم عثمان

- مذكرة الشعبة البرلمانية السورية حول الحريات العامة
٥٩ السيد عدنان نجيب خزيم

- الحريات العامة وحقوق الانسان - دراسة مقدمة من الوفد
البرلماني العراقي
٦٢ السيد عادل عبد الله عبد الكريم

- الحريات العامة وحقوق الانسان الفلسطيني في ظل
الاحتلال الاسرائيلي
٨٤ الاستاذ قصي عثمان العبادلة

- الحريات العامة وحقوق الانسان في الجماهيرية العربية
الليبية
١٣٤ السيدة سالمين العريبي

- حول الحريات العامة وحقوق الانسان
١٣٧ الاستاذ عبد الحميد عمار

- الحريات العامة وتطبيقاتها القانونية في مصر
١٤٠ السيد حلمي عبد الآخر

- حول الحريات العامة وحقوق الانسان (مذكرة اعدتها
الشعبة افريقية)
١٥٤ السيد مصطفى القرشاي

- الحريات العامة وحقوق الانسان
١٦٠ السيد محمد محمد المطاع

- حقوق المواطنين في تشريعات جمهورية اليمن الديمقراطية
الشعبية
١٦٩ السيد الدكتور خالد عمر باجنيد

- حول مشروع الميثاق العربي لحقوق الإنسان السيد ضو علي سويدان ١٩٠
- مشروع الميثاق العربي لحقوق الإنسان قرارات مجلس جامعة الدول العربية المتعلقة بمشروع الميثاق العربي لحقوق الإنسان
- حقوق الإنسان والحريات الأساسية في الوطن العربي السيد شبيب لازم المالكي ٢٠٦
- الحقوق والحريات النقابية في تشريعات العمل العربية السيد زياد فليفل ٢١٧
- الحريات العامة وحقوق الإنسان مداخلة الاتحاد الدولي لنقابات العمال العرب السيد أديب مورو ٢٥٢
- حول الحريات العامة وحقوق الإنسان الاستاذ حسيب بن عمار ٢٦١

القسم الثاني : حقوق المعاقين

- حول حقوق المعاقين السيد محمد محمد سعيد الصاحي ١٦٩
- حقوق المعاقين السيد محمد اسكندر ٢٧٦
- مذكرة الشعبة البرلمانية السورية حول حقوق المعاقين السيد هلال السعودي ٢٨٣

- **حقوق المعاقين في العراق**
الإستاذ غسق فاضل عباس الفضلي ٢٨٦
- **مساهمة الامانة العامة لجامعة الدول العربية في مجال رعاية المعاقين وناهيلهم**
السيد كمال الدين بلخيرية ٣٠١
- **حقوق المعاقين في العالم العربي**
منظمة العمل العربية ٣٠٨
- **المعوقون وحقوقهم**
الاستاذ عبد الرحمن خزندار ٣٥٨
- **البيان الختامي**
٣٨٣
- **برقية شكر وتحية**
٣٩٤
- **قائمة المشاركين في الملتقى**
٣٩٧
- **جدول الخطا والصواب**

٤١٦

٤١٦

٤١٦

٤١٦

٤١٦

٤١٦